1764

حركة عدم الانحياز
في
العلاقات الدولية

© ديوان المطبوعات الجامعية : 07- 88
Codification : 4 · 05 · 1764

حركة عدم الانحياز في العلاقات الدولية

(1961 ـ 1983)

مختار مزراق

ديوان المطبوعات الجامعية
الجزائر

بسم الله الرحمن الرحيم

الاهداء

الى المشردين في الارض . . .

الى أبناء فلسطين المغتصبة .

تمهيد :

شهد العالم منذ مطلع القرن العشرين بداية لانهيار النظام الرأسمالي العالمي بسبب الأزمات المتتالية التي عرفها هذا النظام نتيجة تناقضاته البنيوية الداخلية من جهة ، وانبعاث الروح القومية التحررية في المستعمرات من جهة أخرى .

وقد ساعدت على زعزعة أركان وأسس النظام الرأسمالي العالمي أحداث عالمية كثيرة كانت من أهمها : الحرب العالمية الأولى (1914 — 1919) وثورة أكتوبر الاشتراكية عام 1917 (أوجدت هذه الثورة ثغرة في النظام الرأسمالي العالمي) والحرب العالمية الثانية (1939 — 1945) والثورة الصينية عام 1949.

وقد أدت هذه الأحداث الى انتشار أفكار ومبادىء تحررية جديدة تتناقض والمبادىء والأفكار التي قام عليها النظام الاستعماري القديم .

وبدأ العالم منذ مطلع الخمسينات من هذا القرن يشهد أكبر موجه تحررية عرفها التاريخ المعاصر تمثلت خصوصا في تحرر واستقلال جزء كبير من المستعمرات في القارات الثلاث : آسيا وأمريكا اللاتنية وأفريقيا .

ونتيجة لذلك بدأت الدول حديثة الاستقلال تطالب بمكانتها في الحياة الدولية ، وقد شجعتها على ذلك مجموعة من العوامل والقواسم المشتركة التي جمعت بينها نذكر منها : معارضة هذه البلدان لسياسة الارتباط بأي من الكتلتين غربية كانت أو شرقية ، والوقوف ضد سياسات الحرب الباردة والتكتلات والأحلاف العسكرية بالإضافة الى ابداء شعوب هذه الدول رغبتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

وقد كان للصراع الذي عرفه المجتمع الدولي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية بهدف الانتقال من التنظيم الدولي القديم (القائم على مبادىء سيطرة وهيمنة القوى

الاستعمارية) الى تنظيم دولي جديد (يقوم على مبادىء التعاون ، والتبادل ، والحرية ، والمساواة والعدالة . .) أثره في ازدياد نشاط الاستعمار العالمي من أجل المحافظة على مراكز نفوذه في العالم أجمع وفي المستعمرات بشكل خاص بلجوئه الى استعمال وسائل وطرق استعمارية جديدة اتخذت أشكالا عدة منها : التكتلات السياسية والعسكرية والاقتصادية ، وبث روح الخلافات فيما بين الدول حديثة الاستقلال والتدخل في شؤونها الداخلية .

ولهذه الأسباب مجتمعة لم يبق أمام الدول حديثة الاستقلال لفرض وجودها وشخصيتها على المسرح الدولي وتحرير شعوب المستعمرات الأخرى إلاّ المطالبة بوضع أسس جديدة للعلاقات الدولية تضع نهاية للسيطرة والهيمنة الأجنبية بمختلف أنواعها وأشكالها ، وتجعل من التعاون الدولي السلمي القائم على مبادىء الاستقلال والمساواة في الحقوق والسيادة بين شعوب العالم أجمع كبيرها وصغيرها شرطا أساسياً لحريتها وتقدمها ، كما تجعل من مبدأ التعايش السلمي مصدرا وقاعدة تقوم عليها العلاقات الدولية بدلا من « السلم المسلح » القائم على القوة والمحافظة على الأمر الواقع .

وقد كان للمعاناة المشتركة ، وطبيعة الاستعمار الواحدة الذي تعرضت له شعوب المستعمرات دورا كبيرا في ظهور محاولات للتضامن بين هذه الشعوب منذ زمن بعيد الاّ أن هذه المحاولات لم تتبلور بشكل منظم وواضح إلاّ مع ظهور الحركة التحررية التي اجتاحت المستعمرات في أعقاب الحرب العالمية الثانية وبالتحديد عند نشوب النزاع الأندونيسي ـ الهولندي (من 17 أوت 1945الى ديسمبر 1949) حيث اجتمعت خمسة عشر دولة في دلهي الجديدة في جانفي 1949 وقررت اتخاذ اجراءات جماعية ضد هولندا ، وتنظيم وتوحيد جهودها داخل منظمة الأمم المتحدة .

وازداد تضامن هذه الدول خلال الحرب الكورية (1950 — 1953) حيث واجهت محاولة الولايات المتحدة الأمريكية في حملها للجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة على تنفيذ سياستها الخاصة في كوريا عن طريق تطبيق قرار « الاتحاد من أجل السلم » عام 1950 الاّ أن المجموعة الأفرو آسيوية على مستوى المنظمة الدولية قد أدركت أبعاد وخطورة هذه السياسة الاستعمارية ورفضت تنفيذها خوفا من تقلب نظام الأمن الجماعي الى نوع من التحالف ضد الاتحاد السوفياتي يكون على حساب حرية وأمن الشعوب الأفرو آسيوية ويؤدي الى الزيادة في تفاقم الصراعات الكتلوية .

وبعد انتهاء الحرب الكورية استمر التعاون الأفرو آسيوي حيث قام رؤساء وزراء كل من الهند وباكستان وسيلان وبورما وأندونيسيا بعقد اجتماع في مدينة كولومبو عام

1954 دعوا على أثره الى عقد مؤتمر أفرو آسيوي لتوحيد الصف وتوطيد العلاقات فيما بين الشعوب الأفروآسيوية ، ودراسة بعض المشاكل التي تعترض حرية واستقلال هذه الشعوب .

كما لعبت القضية الفلسطينية دورا كبيرا في التضامن الأفروآسيوي بصفة عامة والتقارب العربي الآسيوي بصفة خاصة منذ تاريخ اعلان الكيان الصهيوني في 15 ماي 1948 وحتى يومنا هذا .

وبالرغم من أن التضامن الأفروآسيوي يبدو ظاهرة حديثة (يرجعه أغلب المفكرين الى الحرب الباردة وانقسام العالم الى كتلتين) إلاّ أن هذا التضامن في الحقيقة يستند الى جذور قديمة وعميقة في التاريخ تتمثل في قيام حضارات وثقافات أفروآسيوية عرفتها شعوب القارتين في كل من وادي النيل ووادي دجلة والفرات وشبه الجزيرة العربية من جهة وفي الهند والصين وأفريقيا من جهة أخرى (قامت في هذه المناطق من العالم حضارات وثقافات انسانية عريقة تعتبر من أعرق الحضارات والثقافات التي عرفها الانسان منذ القديم) .

وقد أثرت وتأثرت هذه الحضارات ببعضها البعض ولعل هذا هو ما يفسر بروز التضامن الأفروآسيوي في هاتين القارتين هذا التضامن الذي بدأ في شكل مؤتمرات ولقاءات اقليمية بسيطة ثم على شكل مؤتمرات ولقاءات شعبية ورسمية كان أولها مؤتمر باندونغ (18 — 24 أفريل 1955) الذي جاء تحصيل حاصل للمواقف المشتركة التي سبق وأن اتخذتها شعوب القارتين منذ انعقاد « مؤتمر الأجناس المضطهدة » سنة 1910 مرورا بعشرات المؤتمرات التي عقدت على مستوى كل قارة ووصولا الى مؤتمر باندونغ الذي يعتبر بحق منعطفا تاريخيا هاما في تاريخ العلاقات الدولية المعاصرة .

ومن الجدير بالملاحظة أن المسيرة النضالية الأفروآسيوية لم تتوقف عند مجرد انعقاد المؤتمر المذكور بل تواصلت واتسعت لتشمل فيما بعد شعوبا من قارات أخرى عانت من نفس الوضع الاستعماري وبهذا « تحولت » الحركة من حركة أفروآسيوية تقوم على أساس جغرافي « ضيق » الى حركة أوسع تقوم على أساس نضالي « أوسع » وتمثلت هذه الحركة الجديدة في بروز حركة عدم الانحياز في بلغراد في سبتمبر عام 1961 .

وقد كانت أهداف هذه الحركة منذ البداية ذات سمات عريضة تمثلت بصفة عامة في محاربة الاستعمار بجميع أنواعه وأشكاله ورفض سياسات الحرب الباردة والتكتلات والأحلاف العسكرية وسياسات الاحتواء ،وتقسيم مناطق النفوذ ، والتنافس في مجال

التسلح ، ورفض مبدأ التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام الأنظمة السياسية والاجتماعية لها ، ودعم وتأييد حركات التحرر الوطني والقومي ، ومناصرة شعوب المستعمرات في محاولاتها لنيل الاستقلال والحرية .

وقد كانت كل هذه المحاور محط اهتمام البلدان الأفروآسيوية وبلدان عدم الانحياز طيلة فترة الستينات .

ولكن نتيجة الانتصارات العظيمة التي حققتها شعوب المستعمرات خلال هذه الفترة الزمنية بحصول أغلبها على الاستقلال السياسي بدأت اهتمامات الحركة تتركز أكثر على المطالبة «بديموقراطية» العلاقات الاقتصادية الدولية حيث يعتبر مؤتمر القمة الرابع للحركة المنعقد بالجزائر في سبتمبر 1973 منعطفا تاريخيا هاما في السياسة الجديدة لحركة عدم الانحياز ، وبهذا يمكن القول بأن الحركة قد أثبتت بأنها تشكل عاملا مهما يؤثر ويتأثر بالعلاقات الدولية وليس مجرد رد فعل آني على ظهور الحرب الباردة .

إذا الشعب يوماً أراد الحياة   فلا بد أن يستجيب القدر
ولا بد لليل أن ينجلي   ولا بد للقيد أن ينكسر

أبو القاسم الشابي

القسم الأول
في ولادة حركة عدم الانحياز

كان للتيارات الفكريه والفلسفية التي سادت بعض مناطق قارتي آسيا وأفريقيا تأثير كبير على ظهور الحركة الأفرو آسيوية وحركة عدم الانحياز بصفة عامه ، وعلى التوجهات السياسية والايديولوجية لهذه الحركة بصفة خاصة .

وقد كان من أبرز الأفكار والفلسفات التي ساهمت في تكوين « ايديولوجية » الحركة الأفرو آسيوية ، وحركة عدم الانحياز والأفكار التحررية التي عرفتها شعوب القارتين منذ مطلع العشرينات من هذا القرن ، والتي دعت الى التوحيد والتضامن فيما بين شعوب القارتين ، هذا التضامن الذي ظهر في البداية في شكل مؤتمرات آسيوية وافريقية قارية ، ثم إرتقى الى المستوى الأفرو آسيوي مع انعقاد مؤتمر باندونغ عام 1955 .

وبالإضافة الى هذه السلسلة من المؤتمرات القارية التي دعت الى التضامن والتوحيد كان للثقافة الاسلامية والايديولوجيتين الماركسية والقومية العربية دور في تكوين « ايديولوجية » الحركة الأفرو آسيوية وحركة عدم الانحياز .

كما كان لانعقاد مؤتمر باندونغ هو الآخر دور كبير في تطوير أسس هذا التضامن من خلال صدور بيانه الختامي المتضمن « المبادىء العشرة » التاريخية ، ومن خلال النتائج المترتبة عنه .

وقد نتج عن ولادة الحركة الأفرو آسيوية وحركة عدم الانحياز ظهور عدة مفاهيم حول الحياد الايجابي وعدم الانحياز أدت في كثير من الحالات الى خلق التباسات لفظية حول المصطلحين ومما زاد في التباس هذه المفاهيم ، وأحيانا تناقضها هي التفسيرات المختلفة لبعض قادة بلدان عدم الانحياز ومواقفهم المختلفة أحيانا من العلاقات الدولية

بشكل عام وبعض المسائل مثل مفهوم الاستعمار والاستقلال ازاء الكتل بشكل خاص .

وما زاد في غموض وكثرة هذه المفاهيم أيضا انعكاس الوضع الدولي ، وموقف الكتلتين من الحركة من جهة ، والخلاف الصيني السوفياتي من جهة أخرى .

ولتوضيح كل هذه النقاط المذكورة إرتأينا تقسيم القسم الأول من البحث الى فصلين اثنين ، الأول يتناول موضوع التيارات الفكرية والسياسية المختلفة المكونة لسياسة الحياد الايجابي وعدم الانحياز ، والثاني يدرس مفاهيم الحياد الايجابي ، وعدم الانحياز ومواقف الكتلتين من الحركة .

الفصل الأول

في التيارات الفكرية والسياسية المكونة لسياسة الحياد الايجابي وعدم الانحياز

انه لا يمكن تصور وجود ، أو بروز ، أو ولادة مفهوم أو فكرة ، أو نظرية فلسفية كانت أم سياسية ، أم اقتصادية إلاّ ولها مصادر ومنابع فكرية ، وتاريخية .

وما يجوز قوله بالنسبة لمختلف الموضوعات الفكرية والسياسية ، والاقتصادية في رأينا يجوز قوله أيضا بالنسبة للحركات السياسية بصفة عامة ، والحركة الأفرو آسيوية وحركة عدم الانحياز بصفة خاصة .

وفي هذا السياق يمكننا معالجة موضوع « التيارات الفكرية والسياسية المكونة لسياسة الحياد الايجابي وعدم الانحياز » والذي نقسمه من الناحية المنهجية الى مبحثين وعشرة مطالب .

المبحث الأول

في منابع الحياد الايجابي وعدم الانحياز

لم يظهر الحياد الايجابي وعدم الانحياز بمحض الصدفة بل كان نتيجة التطور التاريخي والفلسفي الذي عرفته كل من الحركة الأفروآسيوية، وحركة عدم الانحياز.

ويمكن ارجاع ظهور الحياد الايجابي وعدم الانحياز الى خمسة مصادر أو منابع أساسية هي :

مؤتمرات شعوب قارتي آسيا وأفريقيا السابقة على انعقاد مؤتمر باندونغ عام 1955، وتأثير الفقة الاسلامي، والحركة الماركسية العالمية، والأيديولوجية القومية العربية وأخيرا أفكار ومواقف بعض أقطاب الحركة الأفروآسيوية وحركة عدم الانحياز مثل : جمال عبد الناصر، جواهر لال نهرو، وتيتو.

المطلب الأول

في مؤتمرات شعوب قارتي آسيا وأفريقيا السابقة على مؤتمر باندونغ

ان انعقاد مؤتمر باندونغ في افريل 1955 لم يكن بمحض الصدفة ، بل جاء نتيجة التجمعات واللقاءات المنتظمة والمتواصلة التي جمعت شعوب آسيا وافريقيا قبل ذلك ، فما هي هذه المؤتمرات ؟ وما كان دورها في تمهيد الطريق أمام مؤتمر باندونغ وفي ارساء أسس سياسة الحياد الايجابي وعدم الانحياز ؟

قبل التعرف على هذه المؤتمرات لا بد لنا من ابداء ملاحظة أساسية وهي أنه لم يتم عقد مؤتمرات جمعت شعوب القارتين قبل مؤتمر باندونغ ، بل يمكن القول أن كل المؤتمرات التي عقدت كانت اقليمية أو قارية ، فمنها ما عقد على صعيد القارة الآسيوية ومنها ما عقد على صعيد القارة الافريقية ، وكل هذه المؤتمرات كانت تندد بالاستعمار ، وتطالب بحرية تقرير المصير والاستقلال ولم تكن قرارات هذه المؤتمرات تشمل شعوب القارتين في نفس الوقت رغم المعاناة المشتركة التي كانت تعاني منها شعوب القارتين ، والظروف الاستعمارية المتشابهة التي كانت تخضع لها .

وقد استمر الوضع على هذه الحال حتى تاريخ انعقاد مؤتمر باندونغ (18 — 24 افريل 1955) حين أدركت شعوب القارتين بأنها تعاني من مشاكل واحدة وأن مصيرها واحد وعدوها واحد .

ولأسباب منهجية سنحاول معالجة هذه المؤتمرات كل على حدة أي المؤتمرات الأسيوية في البداية ثم المؤتمرات الأفريقية كما سنراعي التسلسل التاريخي في هذه المؤتمرات .

أولاً : مؤتمرات شعوب آسيا :

لقد عرفت شعوب قارة آسيا في نضالها ضد الاستعمار عدة لقاءات ومؤتمرات سبقت انعقاد مؤتمر باندونغ ، ومن هذه المؤتمرات :

(1) مؤتمر بيرفيل :

انعقد هذا المؤتمر في شهر أوت من عام 1926 وقد عرف « بالمؤتمر العالمي للسلام » وحضره عدد كبير من شعوب آسيا ، ونددت الوفود المشاركة في هذا المؤتمر بالسياسة الاستعمارية الأوربية التي يمارسها الاستعمار الأوربي في المستعمرات الآسيوية .

فعلى سبيل المثال وليس الحصر ندد الوفد الهندي في المؤتمر بسياسة أوربا الاستعمارية وباعاقتها للتعاون بين شعوب القارة من جهة وتهديدها للسلام العالمي من جهة أخرى ، وقد جاء في تقرير الوفد الهندي بهذا الخصوص : « ان الخطأ الأول الذي تقع فيه البلدان الأوربية هو اعتقادها بأن المشاكل العالمية هي مشاكل أوربا ، والخطأ الثاني هو عدم قيام أوربا بأي مجهود من أجل القضاء على خضوع آسيا لأوربا والتخلي عن محاولة اخضاع شعوب آسيا المستقلة حديثا لاستغلالها . . »[1] .

ان القرارات التي صدرت عن هذا المؤتمر توضح لنا مدى وعي وادراك شعوب المستعمرات لطبيعة الاستعمار من جهة وتمسكها باستقلالها من جهة أخرى ، وفي هذا السياق انعقد مؤتمر ناجازاكي .

(2) مؤتمر نجازاكي :

انعقد هذا المؤتمر من 1 الى 3أوت عام 1926باليابان ويعتبر أول مؤتمر دولي آسيوي نادى بضرورة اقامة تعاون وترابط وحدوي بين البلدان الآسيوية ، وقد دعا الى عقد هذا المؤتمر أعضاء البرلمان الياباني ، حيث حضره اثنان وأربعون مندوبا ، وأنشأ منظمة تابعة له سميت « بجامعة الشعوب الاسلامية » وأختيرت مدينة طوكيو مقرا لها[2] .

بهذا تكون شعوب آسيا قد بدأت تدرك أكثر فأكثر بأن قوتها في مواجهة الاستعمار الأوربي تكمن في وحدتها وتنسيق جهودها فكان تطلعها نحو عقد مؤتمر طوكيو .

(3) مؤتمر طوكيو :

انعقد هذا المؤتمر بين 5 — 6 نوفمبر 1943 ، وهو من أهم المؤتمرات الآسيوية التي انعقدت في النصف الأول من القرن العشرين ، وقد شارك فيه ممثلو الدول التي احتلتها

---

(1) Guittard, O. Bandoeng et le réveil des peuples colonisés. Paris, P. U. F. 1971. P. 7.

(2) انظر . د. بطرس غالي ، « أبعاد الايديولوجية الأفروآسيوية » . مجلة السياسة الدولية ، العدد 12 ، عام 1968 ـ ص . 8 .

الجيوش اليابانية خلال الحرب العالمية الثانية ، وبهذا يكون المؤتمر قد إكتسى طابعا مناهضا للسياسة التوسعية اليابانية .

(4) مؤتمر نيودلهي الأول :

انعقد هذا المؤتمر من 23 مارس الى غاية 2 افريل عام 1947 تحت اشراف المجلس الهندي للشؤون العالمية ، وجاء انعقاده قبل خمسة أشهر فقط من استقلال الهند ، أما الهدف من انعقاده فكان دراسة مشاكل آسيا لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، ويعتبر هذا المؤتمر على أهمية كبيرة من حيث عدد الدول التي ضمها ، اذ وجهت دعوة الحضور الى كل بلدان القارة الأسيوية بالاضافة الى مصر التي شاركت في المؤتمر الى جانب البلدان العربية الأسيوية(*) .

ومن أهم المسائل والقضايا التي عالجها المؤتمر : وضع حركات التحرر الوطني والقومي ، المشاكل العنصرية ، والهجرات داخل آسيا ، مشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، المشاكل الثقافية والتعاون الثقافي ، ووضع المرأة والحركات النسائية في آسيا .

وقد أبدى جلّ المشاركين في المؤتمرات تخوفاتهم إزاء المعسكر الرأسمالي الغربي سواء في المجال السياسي أو الاقتصادي ، كما عبرت بعض الوفود كوفدي بورما وسيلان عن تخوفاتها إزاء سياسة كل من الهند والصين الوطنية ، « ان بعض الوفود قد عبرت عن تخوفاتها من وجود امبريالي هندي أو صيني في منطقة جنوب شرقي آسيا »[1] .

وتكمن أهمية هذا المؤتمر في كونه قد شكل حجر الزاوية في بروز وتصاعد نضال الشعوب الأسيوية ، وهذا ما أكده الوزير الأول الهندي السيد « جواهر لال نهرو » بقوله : « ان الدعوة البسيطة لانعقاد هذا المؤتمر تشكل في حد ذاتها منعطفا تاريخياً يفصل بين آسيا المستقلة وآسيا القديمة »[2] .

(5) مؤتمر نيودلهي الثاني :

انعقد هذا المؤتمر من 20 الى 23 جانفي 1949 (أي بعد مرور سنتين على انعقاد

(*) يعتبر هذا المؤتمر الانطلاقة الأولى نحو تكوين المجموعة الأسيوية ـ العربية التي تطورت فيما بعد الى المجموعة الأفرو آسيوية .

(1) Farajallah, B. S. «Le groupe Afro-Asiatique dans le cadre des Nations-Unies.» Librairie Droz. Genève 1963. P. 36.

(2) OP. Cit; P. 37.

مؤتمر نيودلهي الأول) وفي ظروف دولية تسودها الحرب الباردة ، ويتميز هذا المؤتمر عن المؤتمرات الآسيوية السابقة بكونه أول مؤتمر رسمي آسيوي ينعقد ما بين حكومات الدول الأسيوية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، واذا كان الهدف المباشر من انعقاده هو مناقشة المسألة الأندونيسية فانه يعتبر من جهة أخرى مرحلة مهمة ومتقدمة في تشكيل المجموعة الآسيوية ، وقد شارك في هذا المؤتمر حوالي خمس عشرة دولة(*) .

ان تشكيلة هذا المؤتمر الآسيوي تدعو الى تسجيل بعض الملاحظات المهمة :

(أ) عدم حضور الصين في المؤتمر ، وهذا يدل على انهزام نظام « تشان كاي شيك » والانتصار الصاعد الذي حققه الشيوعيون الصينيون بقيادة «ماوتسي تونغ » .

(ب) حضور أستراليا رغم أنها ليست دولة آسيوية يمكن تفسيره بوجود حدود مشتركة بينها وبين اندونيسيا ، ولعل هذا هو ما يفسر حضور عضو ملاحظ عن نيوزيلاندا أيضا .

(جـ) حضور ايثوبيا لم يكن كدولة افريقية وانما بصفتها تابعة للمحيط الهندي .

لقد تمخضت أشغال المؤتمر على تأكيد جميع الوفود باستثناء وفد استراليا على الحاجة الماسة لانشاء مجموعة آسيوية للتداول والتشاور والتنسيق في اطار منظمة الأمم المتحدة وقد تم فعلا الاتفاق على قرار من هذا الشأن رغم تحفظ أندونسيا حول ذلك .

(6) مؤتمر باجيو :

انعقد هذا المؤتمر من 26 الى 30 مايو 1950 بالفليبين بعد نجاح الثورة الاشتراكية في الصين ، وكان الهدف منه اقامة كتلة آسيوية جديدة لمواجهة الصين الاشتراكية عن طريق توطيد الروابط الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين شعوب هذه البلدان(*) .

إلّا أن هذه البلدان ما فتئت أن انقسمت على نفسها نتيجة اختلاف مواقفها إزاء بعض الأحداث التي عرفتها المنطقة في تلك الفترة مثل : الحربين الكورية والفيتنامية حيث رفضت بعض الدول مثل الهند وأندونسيا وبورما الانسياق وراء السياسة الأمريكية ،واستطاعت هذه الدول أن تحافظ على مواقفها الاستقلالية ، وخاصة الهند التي لعبت دوراً رئيسياً في حل النزاعين الكوري والفيتنامي .

(*) الدول التي شاركت في هذا المؤتمر هي : أفغانستان ـ أستراليا ـ بورما ـ سيلان ـ مصر ـ اثيوبيا ـ الهند ـ ايران ـ العراق ـ لبنان ـ باكستان ـ الفيليبين ـ سوريا ـ اليمن والعربية السعودية .

(*) حضرت هذا المؤتمر سبع دول هي : الهند ـ سيلان ـ الفيليبين ـ باكستان ـ تايلاندا ـ استراليا وأندونسيا .

وفي إطار هذه السياسة الاستقلالية التي انتهجتها بعض بلدان المنطقة تندرج معالجتنا لكل من مؤتمري كولومبو المنعقد في أفريل عام 1954 ولقاء بجور الذي تمخض عنه في ديسمبر من نفس السنة .

(7) مؤتمر كولمبو :

انعقد هذا المؤتمر في 5 أفريل 1954 «بسري لانكا» وكان الهدف منه انهاء الحرب الدائرة في الهند الصينية بين القوات الفرنسية والقوات الوطنية الفيتنامية ، وكان هذا المؤتمر تدعيما لمؤتمر جنيف الذي كان منعقدا وقتئذ ، كما ناقش المؤتمر القضايا السياسية الكبرى ، وحضرته كل من بورما ـ سيلان ـ أندونيسيا ـ باكستان وسري لانكا ، « ورغم الخلاف في وجهات نظر هذه البلدان إلّا أنه تم الاتفاق على بعض المبادىء العامة من طرف الدول المشاركة »[1] ومن بين المسائل التي تم الاتفاق عليها في هذا المؤتمر نزع السلاح والتخفيض من الأسلحة النووية وتمثيل الصين الشعبية في منظمة الأمم المتحدة ، مناهضة الاستعمار وتأكيد حق شعوب منطقة المغرب العربي في تقرير مصيرها .

وقد درس رؤساء وفود البلدان الخمسة الأبعاد المحلية والعالمية للحركة الشيوعية ، وأكدوا ايمانهم بالمؤسسات الديمقراطية ، كما عارضوا أي تدخل في الشؤون الداخلية سواء أكان من طرف عملاء «الشيوعية الخارجية» أو من طرف « المعادين للشيوعية »[2] .

وفي ختام هذا المؤتمر دعا الوزير الأول الأندونيسي الى دراسة امكانية عقد مؤتمر آفروآسيوي والذي خصص له لقاء بوجور في 28 ، 29 ديسمبر عام 1954 حيث تم الاتفاق في هذا اللقاء على الترتيبات النهائية لعقد المؤتمر الأفروآسيوي في باندونغ بأندونسيا .

هذا فيما يتعلق بسلسلة اللقاءات والمؤتمرات التي إنعقدت على مستوى القارة الآسيوية والتي شكلت احدى اللبنات الأساسية للحركة الأفروآسيوية ، فماذا عن مؤتمرات شعوب افريقيا ودورها في التقارب الأفروآسيوي ؟

ثانيا : مؤتمرات شعوب افريقيا :

ان شراسة الاستعمار التي عرفتها شعوب قارة آسيا هي نفس الشراسة التي عرفتها

---

(1) Op. Cit; P. 40.

(2) Op. Cit; P. 40.

شعوب افريقيا ، ولهذا كانت ردود فعل شعوب المستعمرات في القارتين ضد الاستعمار واحدة تمثلت في الكفاح المسلح والنضال المستمر بالإضافة الى النشاط السياسي والدبلوماسي الذي خاضته هذه الشعوب للتعريف بقضاياها العادلة ، وتجلى هذا في عقد المؤتمرات التي عقدت على مستوى القارة الآسيوية وسنعالج في هذه الفقرة المؤتمرات التي عقدت على مستوى قارة افريقيا مراعين في ذلك التسلسل التاريخي لهذه المؤتمرات ، مع عدم الإشارة للمؤتمرات الافريقية التي جاءت بعد انعقاد مؤتمر باندونغ مثل مؤتمري أكرا الأول وأكرا الثاني المنعقدين في عام 1958 وذلك رغم الدور الذي لعباه في مناهضة الاستعمار .

وقبل أن نشرع في دراسة هذه المؤتمرات تجدر الاشارة بأن الفترة الزمنية التي عقدت فيها مؤتمرات شعوب آسيا تكاد تكون نفس الفترة التي عقدت فيها مؤتمرات شعوب افريقيا ، فما هي مؤتمرات شعوب افريقيا ؟ وماذا كان دورها في مناهضة الاستعمار وارساء أسس الحركة الأفرو آسيوية ؟

(1) المؤتمر الافريقي الأول :

انعقد هذا المؤتمر في سنة 1919 بباريس بفرنسا واشترك فيه سبعة وخمسون وفدا جاءوا من بلدان افريقا وجزر الكاريبي والولايات المتحدة الأمريكية ، وقد « دعا اليه الدكتور الأمريكي الزنجي «ديبو Dubois » الذي استغل فرصة انعقاد مؤتمر الصلح بفرساي في أعقاب الحرب العالمية الأولى »[1] . لجذب أنظار الدول المنتصرة والرأي العام العالمي الى مشاكل الزنوج والشعوب الملونة ، وكان الهدف من هذا المؤتمر التنديد بالعنصرية ومحاربة التمييز العنصري ، والدفاع عن حقوق الشعوب الملونة التي هي شعوب قارتي آسيا وافريقيا .

(2) المؤتمر الافريقي الثاني :

وقد دعا الى عقد هذا المؤتمر عام 1921 الدكتور « ديبو » أيضا وعقدت دورته الأولى في 28 أوت من عام 1921 في لندن حضرها 113 مندوبا ، ثم عقدت الدورة الثانية للمؤتمر في بروكسل ببلجيكا في نفس السنة للتصديق على قرارات دورة لندن ، أما الدورة الثالثة فقد عقدت في باريس في نفس السنة ، وكان الهدف من هذا المؤتمر التعريف بقضايا شعوب مستعمرات افريقيا والاضطهاد الذي تعانيه هذه الشعوب على

---

(1) Boutros. B. Ghali. Le mouvement Afro-Asiatique. P. U. F., Paris, 1969. P. 31.

يد المستعمرين البيض ، كما عارض سياسة تقسيم مناطق النفوذ التي تمارسها القوى العظمى في القارة ، وفي نفس السياق انعقد المؤتمر الافريقي الثالث .

(3) المؤتمر الافريقي الثالث :

بدأ المؤتمر الافريقي الثالث أول اجتماع له في لندن في صيف عام 1923 ، ويختلف هذا المؤتمر عن المؤتمرين السابقين بحضور بعض الشخصيات الأوروبية الاشتراكية مثل :

« هارولد لاسكي » H. Lasky والكاتب الانجليزي هـ ، جـ ، ولس .

(4) المؤتمر الافريقي الرابع :

انعقد هذا المؤتمر في مدينة نيويورك في عام 1927 واشترك فيه أكثر من 100 مندوب ، كان أكثرهم من المنظمات النسائية الزنجية الأمريكية ، وقد أصدر المؤتمر عدة قرارات تتعلق بوضع المرأة الزنجية في أمريكا وافريقيا ، وفي نفس السنة انعقد مؤتمر آخر في بروكسل في فبراير عام 1927 عرف بـ « مؤتمر الشعوب المضطهدة » وهو أكثر شهرة من المؤتمرات السابقة اذ ندد هذا المؤتمر بالاستعمار واعتبره عاملا ومصدرا لاندلاع الحروب .

(5) المؤتمر الافريقي الخامس :

انعقد هذا المؤتمر في مدينة « مانشيستر » في بريطانيا في أوكتوبر عام 1945 برئاسة الدكتور « ديبوا » أيضا ، أنه تميز عن غيره بأن « قيادة المؤتمر الحقيقية كانت في يد زعماء أفارقة بالاضافة الى انعقاده في فترة انعقاد مؤتمر الاتحاد العالمي للنقابات العالمية »[1] .

وقد اتخذ المؤتمر عدة قرارات هامة على مستوى القارة الافريقية مثل : التأكيد على وحدة افريقيا الغربية والاستقلال التام والكامل لشعوب هذه المنطقة ، والمطالبة بالغاء الحكم الثنائي البريطاني المصري في السودان ، وتأييد حق هذا الأخير في الاستقلال التام . الخ .

نخلص مما سبق الى أن نضال شعوب أفريقيا من خلال المؤتمرات التي درسناها لم يكن موازيا أو معاكسا لنضال شعوب آسيا وانما كان مكملا له ، وأكبر دليل على ذلك هو التقاء شعوب القارتين في مؤتمر باندونغ عام 1955 ، هذا المؤتمر الذي غير في مجرى الأحداث والعلاقات الدولية ابتداء من تلك السنة بالاضافة الى الدور الكبير الذي لعبته

(1) Farajallah, B. S. Op. Cit; PP. 52-53.

المؤتمرات الآسيوية والافريقية في التمهيد الى بـروز المجموعـة الأفروآسيـوية في مؤتمـر باندونغ ، فاننا نلاحظ بأن المبادىء التي قام عليها هذا المؤتمر والتي تضمنها بيانه الختامي قد تأثرت الى حد بعيد بمبادىء الثورة البورجوازية الفرنسية عام 1789 التي رفعت شعار « الحرية ، الأخوة ، المساواة » .

المطلب الثاني
في مفهوم العقيدة الاسلامية (الفقه)
للحياد الايجابي وعدم الانحياز

لقد سبق للفقهاء المسلمين ان عالجوا موضوع الحياد قبل ظهور فكرة الحياد القانوني المعاصر في أوروبا بعدة قرون ومن أبرز هؤلاء الفقهاء « الامام الشافعي » الذي يعتبر أول من اكتشف حالة الحياد في الفقه الاسلامي مخالفا بذلك آراء جل فقهاء الشريعة الاسلامية الذين لا يعتقدون بوجود حالات حياد في الاسلام ، ويعتقدون بأن العالم مقسم الى دارين فقط ، هما : « دار حرب » و « دار اسلام » .

ولتوضيح هذه الفكرة ارتأينا أن نخصص لها المطلب الثاني من هذا المبحث .

من المتعارف عليه من الناحية العلمية والعملية بأن الفقهاء والمفكرين عندما يدرسون مسألة الحياد وعدم الانحياز يدرسونها في حالة الحرب مفترضين في ذلك وجود ثلاثة فرقاء ، فريق معتدي وآخر معتدى عليه وثالث محايد أو خارج عن نطاق دائرة الحرب .

ويقسم الفقهاء المسلمون الدنيا (العالم) الى دارين : « دار اسلام » و « دار حرب » ويعتبرون أن للحرب أثراً في هذا التقسيم فما المقصود « بدار الاسلام » و « دار الحرب » ؟

أولاً : دار الاسلام :

لقد أختلفت آراء الفقهاء المسلمين في تحديد معنى دار الاسلام اذ توجد أربع آراء شائعة للفقه الاسلامي حول هذا الموضوع سنعالج من بينها الرأي الذي لقي اجماعا أكبر ، وفحوى هذا الرأي أن « كل ما دخل في البلاد أي في محيط سلطان الاسلام ونفذت فيها أحكامه وأقيمت شعائره قد صار من دار الاسلام ووجب على المسلمين في حالة الاعتداء عليه أن يدافعوا عنه وجوبا كفائيا بقدر الحاجة وإلاّ فوجوبها عينيا ، وكانوا

كلهم آثمين بتركه ، وان استيلاء الأجانب عليه لا يرفع عنهم وجوب القتال لاسترداده وان طال الزمان . . »[1] .

بناء على ما تقدم فان دار الاسلام تضم جميع الأقاليم الاسلامية مهما كانت متباعدة عن بعضها ، ورعاياها هم المسلمون وغير المسلمين الذين يقيمون فيها اقامة دائمة ويعرفون بـ : «الذميين » وأما المستأمنون فهم الذين دخلوا دار الاسلام بأمان مؤقت لمدة أقل من السنة فهم يشبهون الأجانب الذين يقيمون في دولة أخرى اقامة مؤقتة لمدة لا تتجاوز السنة .

ثانيا : دار الحرب :

أما دار الحرب في الفقه الاسلامي فهي الدار التي لا تطبق فيها أحكام الاسلام الدينية والسياسية لوجودها خارج نطاق السيادة الاسلامية ، وتسمى كذلك « بالدار الأجنبية » وهي تشتمل على جميع البلاد التي ليس فيها سلطة اسلامية .

أما مصدر هذا التقسيم الشائع الى دارين ، دار اسلام ودار حرب فقد استنبطه فقهاء الدين من سنّة الرسول محمد ﷺ ويتضح من تحريف وتحديد كل من الدارين « انّ مقياس التميز الذي يعتمد عليه الفقهاء المسلمون هو وجود أو عدم وجود السلطة وسريان الأحكام الاسلامية ، فاذا كانت السلطة والأحكام اسلامية كانت الدار دار اسلام وإلّا فتكون دار حرب »[2] .

الّا أن الإمام الشافعي (رضي الله عنه) قد خرج عن هذا التقسيم الثنائي باضافة فئة ثالثة أو دار ثالثة هي الدار التي تتمثل في الدول المحايدة أي التي لا تعتبر دار اسلام ولكنها لا تعادي دار الاسلام بل تدفع لها الجزية ، كما لا تعتبر دار حرب ، وقد سماها الإمام الشافعي « بدار العهد » أو « دار الصلح » ويقصد الإمام الشافعي بدار العهد ، الدار التي لم يسيطر عليها المسلمون وعقد أهلها الصلح بينهم وبين المسلمين على شيء يؤدونه في أرضهم يسمى « خراجا » دون أن تؤخذ منهم جزية رقابهم لأنهم في غير دار الاسلام ، ومنشأ هذه الفكرة من الناحية التاريخية يرجع الى ظهور مثل هذه الحالات

---

(1) ابن خلدون ، عبد الرحمن . المقدمة :كتاب العب وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر ، القاهرة دون تاريخ . ص ، 165 .

(2) انظر : د. الزحيلي ، وهبة : آثار الحرب في الفقه الاسلامي ، دراسة مقارنة ، المكتبة الحديثة ، دمشق ، الطبعة الثانية . دون تاريخ . ص 208 .

خلال الفتوحات الاسلامية كحالة « نجران » وبلاد « النوبة » وصلح « أرمينية » فقد عقد الرسول محمد ﷺ صلحا مع نصارى نجران أمّنهم فيه على حياتهم وفرض عليهم ضريبة قيل انها خراج وقيل انها جزية .

بعد هذا التقديم البسيط لرأي الفقه الاسلامي للأسرة الدولية وكيف اختلف في تقسيمها الفقهاء كلٌ منطلقاً من تفسيره للنصوص الدينية والأحاديث والاعتماد على دراسة الحالات الحيادية التي عرفها التاريخ خلال الفتوحات الاسلامية فمنهم من قسم الأسرة الدولية الى دارين ، دار اسلام (دار عدل) ودار حرب (دار أجنبية) .

والسؤال المطروح هل للحرب أثر في ايجاد حالة حياد في الاسلام ؟

يعتقد بعض الفقهاء بأنه لا وجود لما يسمى بالحياد في الاسلام وينطلقون في ذلك من حجة تقسيم الفقهاء المسلمين للأسرة الدولية الى دارين : دار اسلام ودار حرب أي لا توجد دار ثالثة ، ونحن على العكس من هذا الرأي نرى بأن الاسلام يقر بوجود الحياد وهذا ما سنحاول تبيانه لاحقا .

والواقع أن الحياد كنظام قانوني وكخاصية من خصائص سيادة الدولة لم يعرف الاّ حديثا ، ولكننا عندما ندرس الفقه الاسلامي نلتمس في الاسلام وجود فكرة لمبدأ الحياد تشبه الى حد بعيد نظام الحياد الحالي ، فرغم وجود الحياد منذ القدم الاّ أنه في رأينا وجد كواقعة مادية سياسية وليس كنظام قانوني من نظم القانون الدولي ، لأن هذا الأخير لم يظهر الاّ في أواخر العصور الوسطى حينما نادى الفقيه الهولندي جروتيوس Grotius بنظرية « الحروب العادلة والحروب غير العادلة » ونحن هنا نتفق مع الأستاذ « مجيد خدوري » في الرأي عندما يعرف الحياد بقوله : « هو أن تعلن الدولة بمحض ارادتها حيادها نحو قوتين أو أكثر من القوى المتحاربة ، ان هذا النوع من الحياد ليس مسموحا به لدى الفقهاء المسلمين لأنهم قرروا أن الاسلام ينبغي ان يكون في حرب دائمة مع أي دولة ترفض ان تخضع لشروطه أمّا بالخضوع للحكم الاسلامي أو بقبول تسوية سلمية مؤقتة ، لأن الدنيا قسمان دار اسلام ودار حرب »[1] .

الاّ أن الأستاذ خدوري يعترف من جهة أخرى بوجود حالات حياد من الناحية التاريخية قائمة على أساس اعتبارات عملية تكون قسما مستقلا من العالم يسمى دار الحياد أو عالم الحياد ، وهي البلاد التي يوافق العالم على اعفائها من الجهاد وهذا بتعبير دقيق

---

(1) انظر ، د، خدوري ، مجيد ، الحرب والسلم في الشريعة الاسلامية ، المكتبة الحديثة ، دمشق 1965 ، ص 252, 251 .

يختلف عن حياد اليوم ويمكن القول هنا بأن الحياد المفروض هو النوع الوحيد من الحياد المسموح به في الاسلام .

وقد ذكر الأستاذ خدوري ثلاثة حالات للحياد المبني على الاعتبارات العملية ، وهذه الحالات هي : حالة أثيوبيا (الحبشة) حالة بلاد النوبة ، وحالة قبرص ، وسنقتصر على شرح الحالة الأولى من هذه الحالات .

حالة أثيوبيا الحيادية :

لم يعتبر المسلمون الحبشة (اثيوبيا) من دار الحرب بناء على ما كان يوجد من علاقات حسنة بين المسلمين الأوائل والأحباش ، فقد أكرم « النجاشي » المهاجرين اليه وحماهم من كل أذى من قريش . . . وأحسن الرد على كتاب الرسول محمد ﷺ الذي دعاه فيه الى الاسلام في السنة الثامنة للهجرة ، فأسلم ، ولذا ورد من الحديث عن رجل من أصحاب النبي أنه قال وذلك حسب ما رواه « ابو داود والنسائي » و« البيهقي» و «الحاكم » ما يلي : «دعوا الحبشة ما ودعوكم ، واتركوا الترك ما تركوكم »[1] .

وحول نفس الموضوع يقول الامام مالك : « لا يجوز ابتداء الحبشة بالحرب ولا الترك لما روى في الحديث السابق »[2] .

يخلص الأستاذ خدوري الى القول هنا : « بما أن أحكام الاسلام لم تكن نافذة أو مطبقة في بلاد الحبشة فلا يمكن اعتبار الحبشة من دار الاسلام ، ولا هي من دار الحرب لمواءمة الاسلام لها ، وعلى هذا فهي لا يمكن أن تدعى بما يسمى في عصرنا هذا بدار الحياد أو عالم الحياد »[3] . أي لا بمعنى الحياد القانوني المعروف اليوم ، وانما بمعنى وجود حالة مغايرة لحكم دار الحرب ودار الاسلام معا ، وخير ما يمكن الاستشهاد به ما جاء في كتابه تعالى[4] : ﴿وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فاصلحوا بينهما ، فان بغت احداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء الى أمر الله﴾ صدق الله العظيم !

يبدو من هذا النص بأن الخطاب موجه الى الدول التي تقف بعيدة عن مواطن الخلاف والتوتر ، ويرسم لها دورا ، ولعل في عالمنا المعاصر ، عالم التكتلات والأحلاف فان خير من يمثل هذا الدور ويقوم به هي دول الحياد الايجابي وعدم الانحياز .

---

(1) انظر. د. الزحيلي ، وهبة ، المرجع السابق ، ص : 208 .

(2) انظر. المرجع السابق ص 208 .

(3) انظر. د. خدوري ، مجيد ، المرجع السابق . ص : 255 .

(4) انظر. سورة الحجرات .

المطلب الثالث
في علاقة الماركسية بالحياد الايجابي وعدم الانحياز

نقوم في هذا المطلب بدراسة مدى تأثير الماركسية على سياسة الحياد الايجابي وعدم الانحياز من الناحية النظرية .

وتجدر الاشارة الى القول بأن الماركسية قد جاءت كأسلوب ومنهج علمي لمواجهة مشاكل الدول الرأسمالية في أوروبا ووفقا لهذه النظرية أي الماركسية فان المجتمع الرأسمالي الأوروبي سيتحول الى مجتمع اشتراكي بعد نجاح الثورة البروليتارية ضد البورجوازية الرأسمالية الأوروبية ، وعلى هذا فان الماركسية قد جاءت لتحويل العالم الرأسمالي الأوروبي بالدرجة الأولى ، حيث لم تكن توجد في بداية الأمر (قبل اعلان باكو في سبتمبر 1921 أو ما يعرف باسم « المؤتمر الأول لشعوب الشرق » أية علاقة بين الماركسية والشعوب الأفروآسيوية باستثناء الشرق » أية علاقة بين الماركسية والشعوب الأفروآسيوية باستثناء بعض الاشارات الخفيفة والعامة التي جاءت في قرار المؤتمر العالمي المنعقد في لندن من 27 جويليت الى 1 أوت 1898 حيث ورد ما يلي : « . . يعلن المؤتمر تأييده لحق الأمم في حرية تقرير مصيرها ، ويعرب عن عطفه نحو عمال كل قطر يقاسي في الوقت الراهن من نير الاستبداد العسكري أو القومي أو غيرهما ويدعو المؤتمر عمال جميع هذه الأقطار الى الانضمام الى صفوف الواعين (الواعين لمصالح طبقاتهم) في العالم أجمع للنضال معه في سبيل التغلب على الرأسمالية العالمية وتحقيق أهداف الاشتراكية الديمقراطية الأممية . »[1]

ان الشيء الذي نلاحظه عن هذا الاعلان أنه يغلب عليه الطابع العام لأنه يعتبر موجها الى كل شعوب العالم بما فيها ، شعوب آسيا وافريقيا ، وعن علاقة الماركسية

---

(1) انظر. ف ، لينين . ملاحظات انتقادية حول المسألة القومية ، حق الأمم في تقرير مصيرها . دار التقدم ، موسكو . 1977 ، ص 101 .

بالأفروآسيوية كتب « بطرس غالي » يقول : « قد نجد في بعض آراء « كارل ماركس » اشارات عابرة الى الأوضاع الاقتصادية في الدول الآسيوية مثل الهند والصين ، الاّ أن الفكر الماركسي قبل كل شيء كان محصورا في القارة الأوروبية ، والاشارات التي تبدو في دراسات كارل ماركس المتعلقة بالعالم غير الأوروبي انما كان محورها فكرة مبسطة هي : أن خلاص هذا العالم يكون عن طريق أخذه بالأوروبية»[1] ،

ورغم اتفاقنا في الرأي مع الأستاذ بطرس غالي بقوله بأن مهد ومنبع النظرية الماركسية هي أوروبا الاّ أننا نختلف معه في عدم تحديد بعد النظرية الماركسية ، اذ أن أبعادها لم تكن أوروبية بل كانت الماركسية منذ البداية تعبر عن أبعاد أممية (عالمية) منطلقة في ذلك من مبدأ ان الماركسية بديل مناقض تماما للرأسمالية، وبما أن الرأسمالية نظام عالمي فالماركسية هي الأخرى تهدف الى اقامة نظام عالمي أي اقامة الأممية الشيوعية ولا تهدف الى اقامة نظام أوروبي فحسب .

ويدلل بطرس غالي على صحة رأيه بالرجوع الى احدى مقولات المفكر « لينين » حيث يقول بأن لينين قد أدرك بأن الماركسية قد وضعت أسسها لأوروبا فقط ، والدليل على ذلك ما قاله لينين : « . . اذا أريد للنظرية الماركسية أن تتحول الى نظرية عالمية ، فمن الواجب تطويرها حتى تصبح ملائمة لمقتضيات المجتمعات الآسيوية والأفريقية . . »[2] .

بناء على ما سبق يعتبر لينين أول من ساهم في نشر الفكر الماركسي في أوساط الشعوب غير الأوروبية ، ويتضح اهتمام لينين الكبير بهذا الموضوع في النقاط أو المبادىء الأربعة التي دفعت به الى الاهتمام بالبلاد الآسيوية والافريقية وهي :

(أ) أن العمل على اقامة الثورات في المستعمرات سيحرم البورجوازية الأوروبية المستغلة لتلك المستعمرات من مكاسبها الضخمة وذلك بدوره سيعجل بقيام الثورة في أوروبا .

(ب) أن المستعمرات عامة تعتبر وسيلة من وسائل انهاء نشاط الطبقة العاملة الكادحة في أوروبا ، فعن طريق المكاسبة الضخمة التي تجنى من المستعمرات ، تستطيع البورجوازية الأوروبية تقديم الروشة للطبقة العاملة لتجعلها تفضل الحلول الاصلاحية على الحلول الثورية ، وقيام الثورة في المستعمرات يحول بينهم وبين

---

(1) انظر . بطرس غالي « أبعاد الايدلولوجية الأفروآسيوية » المرجع السابق ، ص 24 .

(2) انظر . المرجع السابق ، ص ، 24 .

تقديم هذه الروشة .

(جـ) اذا كان الاستعمار يوقف عجلة الدفع الثوري لدى طبقة العمال فانه من ناحية أخرى يخلق الثورات القومية في الأقاليم الخاضعة للاستعمار ، وتلك الثورات القومية تناهض عالمية (أممية) الماركسية ، وبالتالي فالحركة الماركسية تفقد امكانيات النجاح في الدول الأوروبية وفي الدول غير الأوروبية ، ولو كان ذلك لأسباب مختلفة ، لذلك فمحاربة الاستعمار والقضاء عليه هو المهمة الأولى للماركسية .

(د) في الدول الأفرو آسيوية يكون القطاع الرأسمالي ضعيفا وضعفه يساعد على أن تتغلب الثورة عليه .

الى جانب هذه الأمور النظرية التي دفعت « لينين » وغيره من الماركسيين الى الاهتمام بالبلدان الآسيوية والافريقية توجد أسباب سياسية واقعية فرضت على القيادة الماركسية الاهتمام بقضايا البلاد الأفرو آسيوية ، ومن بين هذه الأسباب :

(1) عند انفراد البلاشفة بالسلطة وجد ف ، لينين نفسه على رأس دولة أوروبية آسيوية ، ومن ثم كان لزاما عليه أن يطور الفكر الماركسي مع معطيات المرحلة بحيث يتناول المجتمعات الآسيوية الى جانب المجتمع الأوروبي بالاضافة الى ذلك أنه بعد هزيمة القيصرية بدأت الامبراطورية الروسية في التفكك وحاولت القوميات الروسية أن تستقل ، وكان لا بد من ايجاد حلول لذلك .

(2) اتصال لينين منذ المؤتمر الثاني للحزب الشيوعي الذي انعقد عام ١٩٢٠ بالقيادات الشيوعية الآسيوية مثل الزعيم « روي » ممثل الهند و « ستغليليت » ممثل أندونسيا الأمر الذي جعل لينين يدرك حقيقة مشكلات المجتمعات الآسيوية والافريقية ، وكنتيجة لذلك تمت الدعوة الى عقد « المؤتمر الأول لشعوب الشرق » الذي انعقد بباكو من 1 الى 8سبتمبر عام 1921والذي جاء في بيانه النهائي : « ان شعوب الشرق قد عانت طويلا من الاستكانة والجهل تحت نير الحكام والطغاة المحليين ، وتحت نير الغزاة والرأسمالية الأجانب غير أن هدير المجزرة العالمية ، ورعد الثورة العمالية الروسية التي أعتقت الشعب الروسي الشرقي من قرون العبودية الرأسمالية قد أيقظت شعوب الشرق »[1]

---

(1) انظر ، طرابلسي فواز ، المؤتمر الأول لشعوب الشرق باكو 1-8 سبتمبر 1921 دار الطليعة ، بيروت 1972 . الطبعة الأولى ص . 246 .

لقد كان اعلان باكو الأول من نوعه اذ درس المؤتمر مختلف أوضاع شعوب القارة الآسيوية وخرج في النهاية بدعوة يحث فيها كل شعوب الشرق الى الاتحاد مع بروليتاريا الغرب لمحاربة الاستعمار والأمبريالية ، ومنذ ذلك التاريخ بدأت الاتصالات تتوطد بين ماركسي أوروبا وشيوعيي شعوب الشرق ، وبهذا اتسعت دائرة مناهضة الاستعمار والأمبريالية على الصعيد الدولي في جميع مؤتمرات الكومنترن ، ففي المؤتمر الثاني عام 1920 صدرت الموافقة على قرارات لينين المتعلقة بالمسائل الاستعمارية والقومية ، ومحتوى هذه القرارات هو :

- يجب على الأحزاب الشيوعية أن تساعد الحركات الثورية في البلاد الخاضعة للاستعمار .
- نظرا لضعف الطبقة البروليتارية في البلدان المختلفة يجب على الحركة الشيوعية الدولية أن تتعاون مع الطبقة البورجوازية الوطنية تعاونا مؤقتا أو التحالف معها في سبيل التخلص من الاستعمار على أن تندمج فيها .
- يجب محاربة أعوان الاستعمار الذين يعملون وراء ستار الارساليات المسيحية والحركات التي تنادي بالوحدة الاسلامية أو الوحدة الآسيوية لأن تلك الحركات اذا كانت تعمل على محاربة الاستعمار الأوروبي أو الأمريكي فانها في ذات الوقت تعمل على تقوية النفوذ التركي والاستعمار الياباني وسيطرة النبلاء وكبار الملاك .

ويلاحظ بأن السياسة الروسية ازاء البلدان الآسيوية والافريقية قد استمرت على تلك الحال حتى عام 1927 ولكنها تغيرت مع انعقاد المؤتمر السادس للكومنترن عام 1928 في موسكو حيث تأكدت اهمية الحركات الثورية في الأقاليم غير الأوروبية عامة والشرق بصفة خاصة وقد طالب المؤتمر بمساعدة الحركات الثورية في كل من الصين - الهند - أندونسيا وشمال افريقيا .

إلّا أن ظهور النازية قد حال دون تطبيق هذه السياسة بالإضافة الى وجود جملة من العوامل الأخرى أدت الى اضعاف نفوذ الماركسية في العالم الأفروآسيوي في فترة ما بين الحربين ويمكن ذكر البعض منها على سبيل المثال وليس الحصر :

- تأكيد لينين على الدور القيادي والحركي للعمال في الدول الأوروبية الأمر الذي ولد رد فعل سلبي عند الافريقيين والآسيويين ازاء الماركسية .
- توكيل أمر الكفاح من أجل تحرير المستعمرات الى العمال الأوروبيين وأحسن مثال على ذلك موقف الشيوعيين الفرنسيين والجزائريين من ثورة التحرير الجزائرية التي

اعتبروها مسألة طبقية فقط وليست حركة تحرر وطنية شاملة !

- عدم قبول الاتحاد السوفياتي في تلك الفترة بمبدأ التحالف بين البروليتارية والبورجوازية الاّ على أساس أنه تحالف مؤقت أي تكتيكي ينتهي بوصول البروليتارية الى الحكم الشيء الذي رفضته البورجوازية في الدول الأفرو آسيوية .
- رفض الاتحاد السوفياتي لقيام أي تكتل اقليمي أو قاري بين الدول الأفريقية أو بين الدول الآسيوية ، وحتى تلك المشاريع التكتيكية التي نادى بها بعض المفكرين الشيوعيين المسلمين مثل : « سلطان جليف » أو « حنفي مظفر » أو غيرهما من الذين طالبوا بانشاء دولية شيوعية تتألف من الدول التي كانت خاضعة للاستعمار ، ورفضت هذه المشاريع بل أعتبرت خروجا على الحركة الشيوعية الدولية أي الأممية !(*) .

نستنتج من كل ما تقدم بأن التناقض بين الحركة القومية التحررية في آسيا وافريقيا من جهة والحركة الماركسية من جهة أخرى كان قائما منذ البداية حيث وقفت حائلا دون انتشار الماركسية في الدول الأفرو آسيوية ، والأدهى من ذلك أن الماركسية في البداية كانت تنكر امكانية قيام صراع طبقي في آسيا وافريقيا بسبب عدم وجود طبقة بروليتارية قوية ومنظمة والماركسية كانت تنكر امكانية قيام الدفع الثوري لدى الشعوب الافريقية والآسيوية هذه الأخيرة التي تميزت بالدور القيادي الذي لعبته جماهير الفلاحين في تحرير بلادها من الاستعمار .

وتجدر الاشارة هنا بأنه مع وصول الشيوعيين في الصين الى الحكم عام 1949 انقلبت الأوضاع اذ قامت دولة آسيوية كبرى تعمل على أقلمة (تصيين) الماركسية وفق خصوصيات المجتمع الصيني ، الأمر الذي جعل الحزب الشيوعي السوفياتي يعمل على تطوير مفاهيمه الماركسية خاصة في مجال علاقاته بالدول الحديثة الاستقلال ، وتجلى ذلك في قرارات المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفياتي المنعقد في فبراير عام 1956 ، ويمكن تلخيص الاتجاه الجديد للماركسية بالنسبة لقضايا الأفرو آسيوية فيما يلي :

- أصبح للبلدان الأفرو آسيوية التي كانت سابقا عبارة عن مستعمرات دور هام في العلاقات الدولية وخاصة منذ انعقاد مؤتمر باندونغ 1955 حيث يعتبر هذا الأخير منعطفا في تاريخ العلاقات الدولية .

(*) للمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة ، راجع دراسة بطرس غالي : « أبعاد الايديولوجية الأفروآسيوية » . مجلة السياسة الدولية ، المرجع السابق من الصفحة 4 الى 54 .

- تميزت هذه الفترة الزمنية بانشاء منطقة وسطى بين الكتلتين المتناهضتين وهي المنطقة الأفرو آسيوية .
- رغبة الشعوب الأفرو آسيوية بصفة عامة والشعوب العربية بصفة خاصة في الوحدة .

وبعد ظهور هذه المعطيات الجديدة وتأقلم الفكر الماركسي معها بدأ التناقض بين الماركسية والايديولوجية الأفرو آسيوية يزول نسبيا حيث أصبحت بعض الأنظمة الماركسية الاشتراكية مثل الصين الشعبية ويوغسلافيا تنظر الى الحركة الأفرو آسيوية وحركة عدم الانحياز على أنها حركة تاريخية تتماشى مع مقتضيات العصر ، وهي متممة للماركسية ومعززة لها .

المطلب الرابع
في مفهوم الايديولوجية القومية العربية
(حزب البعث) للحياد الايجابي وعدم الانحياز

ان الباحث في سياسة الأحزاب السياسية العربية بمختلف أصنافها والمتعمق في دراسة ايديولوجياتها ، والمحلل لبرامجها السياسية سيلاحظ دون أي شك بأن حزب البعث العربي الاشتراكي هو أول حركة سياسية عربية قومية وفقا للدراسات بل يعتبر أول حركة سياسة في العالم نادت بسياسة الحياد الايجابي ، وهذا ما يمكن استنتاجه من خلال تحليل فكر وبرامج حزب البعث .

فبالرغم من أن المؤتمر التأسيسي لحزب البعث المنعقد في الفترة ما بين 4 و 7 أفريل 1947 لم يتحدث بوضوح عن مفهوم الحياد الايجابي ، الاّ ان مضمون سياسة الحزب على الصعيد العالمي كما جاء في دستور الحزب قد اعطت مفهوما للحياد الايجابي ولو بصفة موجزة ، اذ نصت المادة الأولى من سياسة الحزب الخارجية على : « تستوحي السياسة الخارجية للدولة العربية من المصلحة القومية العربية ، ومن رسالة العرب الخالدة التي ترمي الى المساهمة مع الأمم الأخرى في ايجاد عالم منسجم حر آمن يسير في سبيل التقدم الدائم . »[1]

وعن تحديد موقف الحزب من الكتلتين المتنازعتين جاء في افتتاحية جريدة البعث على الخصوص : « . . . ان كل تفكير يستند الى أن العالم منقسم الى كتلتين ، وأن على العرب أن يكونوا في صف احداهما هو تفكيراجرامي فالعرب يهدفون الى السلام في ظل احترام استقلال الأمم ، ولن يتم ذلك الاّ بالقضاء على سياسة اقتسام مناطق النفوذ . . »[2]

---

(1) انظر ، نضال حزب البعث العربي الاشتراكي عبر مؤتمراته القومية (1947-1964) دار الطليعة بيروت جوان 1971 ص ، 27 .

(2) انظر ، جريدة البعث ، 23 أفريل 1947 .

يفهم من هذا التعريف بأن حزب البعث كان يعترض على سياسة الأحزاب الشيوعية التي تنادي بالوقوف اللامشروط الى جانب الكتلة الشرقية ، كما كان يعارض الأحزاب اليمينية والدينية في مناداتها بالوقوف الى جانب الكتلة الغربية تحت شعار محاربة « الزحف الشوعي » !

كما يلاحظ بأن مفهوم حزب البعث للحياد الايجابي قد كان من الناحية السياسية سابقا على المفهوم الهندي ، اذ نادى حزب البعث بسياسة الحياد الايجابي في النصف الأول من عام 1947 في حين أن الزعيم الهندي « جواهر لال نهرو » لم يتكلم عن عدم الانحياز (اللاانحياز) الّا بعد استقلال الهند في 15 أفريل 1947 .

وقد تطور مفهوم البعث للحياد الايجابي فيما بعد اذ ورد في مقال لجريدة الحزب بأن : « مصلحة البلدان العربية لا يمكن أن تكون بشكل من الأشكال في جانب الكتلة الغربية أو في جانب أي عضو من أعضائها ، فسياسة البلدان العربية يجب أن تكون سياسة حياد في النزاع القائم بين الكتلتين العالميتين »[1] .

ويلاحظ بأن مفهوم الحياد الايجابي عند حزب البعث لم يكن قائما على مبدأ الموازنة أو التوازي Equidistance (أي الوقوف في الوسط) بين الكتلتين الغربية والشرقية بل كان قائما على مبدأ المعاداة التامة للكتلة الغربية والتحالف العميق مع الكتلة الشرقية المعادية للامبريالية .

وفي نهاية المؤتمر القومي الثالث المنعقد من 27 أوت الى غاية أول ديسمبر عام 1959 صدر عن حزب البعث بيانا سياسيا تناول فيه نظرته للسياسة الخارجية والعلاقات الدولية ، وورد في الباب المخصص للسياسة الخارجية (العالمية) : « ان حزبنا حزب البعث العربي الاشتراكي كطليعة للنضال التحرري العربي آمن منذ البداية بوحدة معركة التحرر في العالم ، وأدرك بشكل موضوعي ارتباط نضال شعبنا بنضال الشعوب المستعمرة والمستغلة ، وبتأييد جميع قوى التحرر في العالم . »[2]

يلاحظ هنا مدى أهمية ادراك البعث لمسألة تحالف قوى التحرر في العالم من أجل مناهضة الاستعمار والامبريالية والصهيونية .

وحول طبيعة الصراع العالمي والتوتر والحرب الباردة وموقف البعث منها ، جاء في

---

(1) انظر ، جريدة البعث ، 21 جانفي 1948 .

(2) انظر ، حزب البعث العربي الاشتراكي عبر مؤتمراته القومية المرجع السابق ، ص 58 .

نفس البيان السابق : « . . انطلاقا من ظروف عالمنا المطبوع بالانقسام ، والتوتر ، والحرب الباردة ، وأثر هذه الظروف على تحرير شعبنا ، وجميع الشعوب المكافحة من أجل استقلالها ، كان حزبنا أول حركة عربية دعت الى سياسة الحياد الايجابي والتضامن الآسيوي الافريقي ، والتعايش السلمي وسيضاعف حزبنا جهوده لانجاح هذه السياسة في بلادنا وفي العالم . »[1]

وعن مفهوم الحياد الايجابي يقول البيان : « الحياد الايجابي كان ولا يزال في نظر حزبنا :

(أ) طريق العرب الى حماية جبهتهم الوطنية الداخلية وانجاح ثورتهم والى جر أوسع الجماهير لميدان النضال الثوري ضد السيطرة الاستعمارية والتسلط الأجنبي .

فالتبعية لأحد المعسكرين الدوليين تؤدي الى تفسخ هذه الجبهة واخضاع الثورة العربية لتيارات وتعليقات الحرب الباردة .

(ب) طريق العرب الى وصل ثورتهم بالثورة التحررية الجبارة في آسيا وافريقيا . .

(جـ) طريق العرب الى المساهمة في تخفيف حدة التوتر الدولي واقرار التعايش السلمي ، وابعاد شبح الحرب نهائيا فالحياد الايجابي بتكوينه قوى انسانية ضخمة ترفض التبعية وفكرة اقتسام العالم بين المعسكرين يخفف هذا الانقسام ويوجد منطقة سلام منيعة واسعة تساعد كل معسكر على مواجهة أزمته وتصحيح أوضاعه ، وتفرز ظروف التعايش والتقدم الانساني السلمي . . »[2]

يبدو لنا مما سبق بأن المحتوى السياسي للحياد الايجابي في مفهوم البعث محتوى تحرري وسلمي في الوقت نفسه ، هذا في اطار تحديد السياسة الخارجية لحزب البعث أما على الصعيد الدستوري فقد تمكن البعث من تجسيد ايمانه بسياسة الحياد الايجابي عن طريق تبني الاقليم السوري رسميا لسياسة الحياد الايجابي (قبل قيام الجمهورية العربية المتحدة) حيث ساهم الحكم الوطني السوري في تلك الفترة في أعمال مؤتمر باندونغ وفي اقرار لمبادىء التعايش السلمي وتدعيم التضامن الأسيوي الافريقي .

أما عن المبادىء التي تقوم عليها السياسة الخارجية لحزب البعث حسب ما جاء في البيان السالف الذكر فهي : « الاصرار على موقف الحياد الايجابي وتدعيمه ، توسيع وتقوية التضامن الآسيوي الافريقي في سائر المجالات الدولية ، وتدعيم تعاون الشعب

(1) انظر ، المرجع السابق ، ص 58 .

(2) انظر . المرجع السابق ، ص 58, 59 .

العربي مع الشعوب المناضلة من أجل الحرية مع القوى التقدمية في العالم وتصفية الاستعمار ومقاومة سياسة الحرب والتسلط على الشعوب . »[1] .

ولتحقيق هذه الأهداف في مناهضة الاستعمار نص البيان على اتباع الطرق الآتية : « العمل على تعاون الشعب العربي مع الدول الآسيوية والافريقية والدول التي تناضل ضد الاستعمار والتسلط وتوسيع علاقات الحزب مع الحركات التحررية والاشتراكية في هذه الدول بنوع خاص ، واقامة العلاقات مع الحركات الاشتراكية التي تحارب الاتجاهات الاستعمارية في الدول الغربية ، وتتبع تخطيطا يقارب نهج الحزب ازاء المعسكرين . . »[2] .

وفي المؤتمر القومي الرابع المنعقد في أواخر شهر أوت من عام 1960 أصدر هذا المؤتمر عدة توصيات منها توصية تتعلق بموضوع البحث والتي تضمنت على الخصوص : « . . ان سياسة الحياد الايجابي التي كان الحزب أول من رفع شعار المطالبة بانتهاجها قد أصبحت في الوقت الحاضر السياسة الرسمية المتبعة في أكثرية الدول الآسيوية والافريقية ، كما أصبحت منذ أن غدت مطلبا جماهيريا قوة ذات أثر في اقرار السلام العالمي . »[3] .

وأوصى المؤتمر قيادته بالعمل على دعم هذا الاتجاه في سياسة الدول الرسمية باعتباره التعبير الصحيح عن الاستقلال الوطني وتعميم هذا الشعار على الجماهير العربية للقضاء على الأوضاع الاستعمارية وعلى سياسة التبعية في الوطن العربي . . .

وقد كان المؤتمر القومي السادس المنعقد من 5 الى 23 أكتوبر 1963من أهم مؤتمرات حزب البعث من الناحيتين الفكرية والعملية نظرا للظروف التي انعقد فيها حيث وصل الحزب الى السلطة في قطرين عربيين هما العراق وسوريا في نفس السنة[*] .

وفي هذا المؤتمر تم تحديد بعض المنطلقات النظرية التي أقرها المؤتمر ، ومن بينها تحديد مفهوم الحزب لطبيعة العلاقات الدولية ومسألة التحالف ، وطبيعة الاستعمار ، ومن ثم تحديد سياسة الحياد الايجابي ، اذ ورد في المنطلقات النظرية للحزب فيما يخص

---

(1) انظر ، المرجع السابق ، ص 97 .

(2) انظر ، المرجع السابق ، ص 97 .

(3) انظر . المرجع السابق ، ص ، 97 .

(*) وصل حزب البعث العربي الاشتراكي الى السلطة في العراق في 8 فبراير 1963 وفي القطر السوري في 8 مارس من نفس السنة .

بحثنا ما يلي : « لقد وضع حزب البعث العربي الاشتراكي مسألة النضال ضد الاستعمار ضمن اطارها الدولي والانساني ، واعتبر المعسكر الاشتراكي قوة ايجابية فعالة ضد الاستعمار ، ولم تستطع تبعية الشيوعيين المحليين السياسية والنظرية وانفلاتهم المذهبي ، وتجمدهم الفكري وعدائهم للاتجاه القومي العربي ، والوحدة العربية ، والأخطاء المبدئية والتكتيكية التي وقع ويقع فيها الاتحاد السوفياتي في كثير من الأحيان ، لم تستطع أن تحجب عن حزب البعث التقاءه العميق مع المنطلقات الأساسية المبدئية لسياسة المعسكر الاشتراكي وأن تحول استقلال الحزب ازاء هذا المعسكر وانتقاده لأخطائه الى عداء . . »[1] .

بناء على ما سبق يمكن الملاحظة بأن حزب البعث كان أول من طرح شعار الحياد الايجابي كخط عام للسياسة الخارجية العربية ، وأكد دوما على مبدأ عدم الالتزام بأي من المعسكرين الدوليين ، مع التأكيد الدائم على مناهضة الاستعمار ، ولم يضع الحزب المعسكرين الغربي والشرقي في كفة واحدة لأن المنطلقات الأساسية والمبدئية التي يمارسها المعسكر الاشتراكي أكثر انسجاما مع مصالح الأمة العربية .

وأكدت مقررات المؤتمر القومي السادس على ضرورة التمسك بسياسة عدم الانحياز اذ ورد في الباب الذي خصصه المؤتمر للسياسة الدولية : « . . ان استراتيجيتنا في المجال الدولي يمكن تلخيصها بشعار الحياد الايجابي الذي يعني عدم التبعية للغرب والشرق فكريا وسياسيا . . »[2] .

ولتجسيد هذه السياسة عمليا أكد الحزب على الاستمرار في محاربة الاستعمار العالمي ومساندة كافة الحركات التحررية في العالم والاتصال بها والعمل على حضور مؤتمراتها ودعوتها للاطلاع على مجال نشاطها ، والعمل من أجل السلام العالمي وتحريم التجارب الذرية والنووية ، والتمسك بقرارات مؤتمر باندونغ مع دول الحياد ودول المعسكر الاشتراكي . . « وبعكس المؤتمر القومي السابع الذي انعقد من 14 الى 17 فبراير 1964 والذي كرس أعماله لمناقشة الظروف التي أدت الى الاطاحة بالحزب من السلطة في العراق فان المؤتمر القومي الثامن المنعقد في أفريل 1965 قد ركز على تحليل العلاقات الدولية وتحديد مفهوم الحياد الايجابي وعدم الانحياز ، حيث يعتبر تطورا ملحوظاً من الناحية الفكرية ، اذ جاء في التقرير السياسي للمؤتمر في باب تحت عنوان :

---

(1) انظر ، نفس المرجع السابق ، ص ، 189-190 .

(2) انظر . المرجع السابق ، ص ، 223 .

« الصيغة العملية لعدم الانحياز » ما يلي : لقد آثر المؤتمر القومي السادس عبارة « عدم الانحياز » على عبارة « الحياد الايجابي » التي كان الحزب اول من طرحها ، لأن كلمة حياد تعني اصطلاحا السلبية المزدوجة . . أي لا هذا ولا ذاك والصفة الايجابية تخفف من حدة التعبير ولا تزيل جوهره . . بينما عبارة عدة الانحياز ركزت على الاستقلال ورفض سياسة المحاور ، ولا تعني تجنب اتخاذ أي موقف ازاء المعسكرين عندما تطرح القضايا العالمية ، وبنوع خاص القضايا التي تهم العرب كأمة عانت الاستعمار بشكلية وعانت التجزئة بكافة اشكالها .

إلّا أن عبارة « عدم الانحياز » يجب ان لا تنسينا الصفة الايجابية التي أضيفت الى كلمة « حياد » لأن الايجابية تعني الحركة كموقف الحزب ينبع من استقلاله ازاء المحاور ولكنه تعبير أيضا عن إيمان الحزب بضرورة تحقيق السلام العالمي على أساس العدل ، فرفضه للمحاور هو خدمة لقضية السلم من حيث أنه يساهم في خلق بقعة واسعة تخفف من حدة التناقض بين المتصارعين العملاقين اللذين إنضم اليهما مؤخرا عملاق ثالث هو الصين . . ان عدم الانحياز « الايجابي » أي المتحرك والمبادر يجعلنا قادرين على تحديد موقفنا من كل قضية عالمية أو قومية انطلاقا من نظريتنا وأهدافنا ومصلحة أمتنا التي لا تتناقض مع مصالح أي شعب من الشعوب ، دون التزام مسبق بأحلاف أو معسكرات قد يؤثر على حريتنا أو على وضوح رؤيتنا .

إنما عدم الانحياز هذا لا يعني عدم التفضيل المسبق فهو يعني فقط الاستقلال لا عدم التفضيل . »[1] .

ويضيف المؤتمر في تحديد مضمون عدم الانحياز : « . . اننا كحركة قومية أميل بطبيعة الحال الى الحركات الاشتراكية حتى ولو كانت هناك اختلافات في عدد من المواقف والاجتهادات ، فهذه الخلافات تبقينا في اطار واحد ازاء الأنظمة الرأسمالية .

فنحن غير حياديين في الصراع بين التحرر والاستعمار ولسنا حياديين في الصراع بين الاشتراكية والرأسمالية . . »[2] .

نخلص مما تقدم بأن مفهوم وتحليل حزب البعث للقضايا الدولية (منذ تاريخ تأسيسه في 7 نيسان 1947 وحتى تاريخ انعقاد المؤتمر القومي الثامن المنعقد في أفريل

(1) انظر ، نضال البعث (المؤتمر القومي الثامن : نيسان 1965) الجزء التاسع دار الطليعة ، بيروت ، 1972 ، ص ، 128 .

(2) انظر ، المرجع السابق ، ص ، 128 .

1965) وفي مقدمتها الحياد الايجابي وعدم الانحياز قد تطور تطورا ملحوظا حيث أخذ الحزب بتفضيل مصطلح عدم الانحياز على مصطلح الحياد الايجابي ، وكذا تحديد الحزب أكثر لمسألة التحالف مع المعسكر الاشتراكي وتوضيح نقاط الالتقاء والاختلاف معه ، في الوقت الذي أكد فيه الحزب على معاداة المعسكر الغربي والامبريالية والصهيونية والعنصرية .

ولا بد من الاشارة الى أن الأسباب التي جعلتنا نتوقف عند المؤتمر القومي الثامن لحزب البعث ، في تحديد مفهومه من الناحية النظرية (الفكرية) لكل من الحياد الايجابي وعدم الانحياز :

- كثرة عدد المؤتمرات القومية ،حيث فضلنا الاقتصار على ذكر المؤتمرات القومية الثمانية الأولى ، مع التركيز على المؤتمر القومي السادس الذي أقر المنطلقات الفكرية للحزب عام 1963 .
- وعدم بروز تغيرات جديدة كبيرة على فكرة الحزب في هذا المجال . وأخيرا الانقسامات التي تعرض لها الحزب منذ 23 فبراير 1966 .

المطلب الخامس
في مفهوم بعض أقطاب الحركة
للحياد الايجابي وعدم الانحياز

رغم تسليمنا بأن الحركة الأفرو آسيوية ومن ثم حركة عدم الانحياز ما هي سوى نتاج لمرحلة تاريخية معينة الاّ أن هناك في تاريخ الحركات رموزا تلعب دورا أيضا في مسارها وهذه القاعدة تنطبق على حركة عدم الانحياز من حيث ابرازها كفكرة الى حيز العلاقات الدولية ، اذ لعبت وما زالت تلعب دورا أساسياً في تلك العلاقات ، ولهذا أرتأينا ضرورة دراسة مفهوم الحياد الايجابي وعدم الانحياز عند بعض زعماء الحركة مثل : جمال عبد الناصر ، نهرو وتيتو .

أولا : الناصرية ومفهوم الحياد الايجابي وعدم الانحياز :

تجدر الإشارة في البدء بأن المقصود « بالناصرية » ليس النظرية لأنه لا توجد نظرية ناصرية ، وانما المقصود هنا أقوال وخطب الرئيس « جمال عبد الناصر » المتعلقة بالحياد الايجابي وعدم الانحياز .

وفي الخطاب الذي ألقاه عبد الناصر في المؤتمر الأفرو آسيوي بباندونغ قال موضحا لسياسة الحياد الايجابي وعدم الانحياز : « لقد اجتمعنا في هذا المؤتمر ممثلين للدول الآسيوية والافريقية ، وثمة تشابه من شأنه أن يوحد بيننا وقد تخلصنا من عهد مظلم طال أمده كنا فيه تحت تأثير أجنبي في شؤوننا الاقتصادية والسياسية على السواء . . فليس بعجيب أن تقرب هذه الأمور بعضنا من بعض . . »[1] ثم أضاف قائلا : « ظهر في المنطقة الحياد الايجابي وعدم الانحياز ، كلام سيؤمن به كل مواطن في المنطقة العربية ، كان ينادي بعدم الانحياز ، بالحياد الايجابي ، ان الدفاع عن المنطقة يجب أن ينبعث من

---

(1) انظر ، مجموعة خطب وأحاديث الرئيس عبد الناصر . مقدمة فتحي رضوان ، دار الهلال ، القاهرة ، بدون تاريخ ، ص 82 .

المنطقة نفسها بدون الاشتراك مع أية دولة كبرى معناه وضعنا ضمن مناطق النفوذ . . »[1] .

وحول توضيحه لسياسة الحياد الايجابي وعدم الانحياز قال : « . . ان مصر تتبع سياسة عدم الانحياز . . سياسة الحياد الايجابي . . لكي توسع معسكر السلام . . لأن العالم اذا انقسم الى معسكرين . . وأصبحت دول العالم مقسمة . . جزء منها مع هذا المعسكر وجزء مع المعسكر الآخر . . لا بد أن تقوم حرب . . ولا بد ان تقاسي البشرية الأهوال . . اليوم ونحن ننادي بالحياد الايجابي وبعدم الانحياز انما نعمل على كسر حدة التوتر . . وانما نعمل على ابعاد شبح الحرب وانما نعمل على تثبيت السلام . . »[2] .

وفي اللقاء الثلاثي الذي جمع كل من عبد الناصر وتيتو ونهرو في مدينة «بريوني» بيوغسلافيا ألقى خطابا سياسياً أوضح فيه وحدة الأساس الذي تقوم عليها سياسة كل من مصر ويوغسلافيا الخارجية « مما يزيد في عرى الروابط والتفاهم بين بلدينا وحدة الأساس الذي تقوم عليها سياستنا الخارجية ووحدة القيم التي نؤمن بها لدعم السلام العلمي ووحدة الأهدف الذي نسعى اليه لانماء التعاون بين الأمم والشعوب، فكلانا يؤمن بأن السلام العالمي انما يتحقق بالاعتراف بحق كل دولة في رسم سياستها الخارجية وتوجيه علاقاتها الدولية وفقا لظروفها وأحوالها الخاصة دون تدخل أو سيطرة من جانب أي دولة أخرى... كما أننا وقفنا في الحرب الباردة التي اعترضت التعاون الدولي خلال الحقبة الأخيرة موقفا ايجابيا موضوعيا يقوم على الامتناع في اتخاذ سياسة من شأنها توسيع الهوة بين المعسكرين وازدياد حدة التوتر الدولي، فكانت سياسة الاستقلال وعدم الانحياز وسيلتنا لذلك...».

أما عن القيم والمباديء التي تقوم عليها سياسة عدم الانحياز حسب رأي عبدالناصر فتتمثل في احترام استقلال وسيادة الدول، حق الشعوب في تقرير مصيرها، حق الشعوب في النهوض والتنمية الاقتصادية وحقها في استغلال مواردها.. الخ.

لاستكمال المفهوم الناصري لمسألتي الحياد الايجابي نرى بأنه من المفيد الرجوع ولو بصفة موجزة الى بعض منظري الفترة الناصرية والسياسة الخارجية المصرية مثل: الصحفي المصري حسنين هيكل.

---

(1) انظر ، المرجع السابق ، ص 82 .

(2) انظر ، المرجع السابق ، ص 227 .

(3) انظر ، المرجع السابق ، ص 227 .

فعن الجذور التاريخية لحياد مصر يقول هيكل : « . . لقد كان ثمة كلام كثير عن حياد مصر حتى أيام الحزب الوطني ، بل ان بعض أعضاء الحزب الوطني نادى بتحويل مصر الى سويسرا الشرق الأوسط ، وكان منطقهم في ذلك ان الدول الكبرى خليقة بأن تؤيد مثل هذا المسعى لأن من شأنه ان يبعد عن قناة السويس خطر الوقوع في نطاق أي حرب . »[1] .

وعن فرض عبد الناصر لحياد مصر في ظل الصراع الكتلوي بين الغرب والشرق يقول هيكل : « ان الرئيس عبد الناصر كان يبحث عن مخرج يبعده عن النزاع بين الكتلتين الكبيرتين لضمان استقلال مصر . . وفي الوقت الذي عقد اجتماعه مع تيتو برزت فكرة عدم الانحياز كأفضل سبيل تتبعه مصر للبقاء مستقلة ، وأن عبد الناصر قد رفض كل اغراءات « فوستردالاس » وزير خارجية الولايات المتحدة وقتها ، كما رفض ضغوطه من أجل الانضمام الى الأحلاف المعادية للسوفيات ، وفي نفس الوقت أحبط كل المحاولات الشيوعية الرامية الى أن يكون لها نفوذ في مصر . . »[2] .

ويوضح الأستاذ بطرس غالي السياسة الخارجية المصرية في عهد عبد الناصر باسنادها الى ثلاثة دوائر هي : الدائرة العربية ، الدائرة الافريقية والدائرة الحيادية ، وما يهمنا في هذه الدراسة هي الدائرة الثالثة التي تختلف عن الدائرتين الأولى والثانية، وعن هذه الدائرة يقول بطرس غالي : « انها لا ترتبط بمنطقة بعينها بقدر ما ترتبط بالسياسة العالمية عامة ، اذ أنها ترمي عن طريق عدم الارتباط بالأحلاف العسكرية الى تدعيم منطقة العالم غير المنحازة والعمل على توسيعها حتى تنكمش رقعة البلاد المنحازة ، مما يخفف حدة التوتر الدولي ، ويبعد شبح الحرب ان لم يقض عليها . »[3] ويضيف بطرس غالي : « ان الاتجاه الحيادي لمصر في حقيقة الأمر سابق على قيام الحرب البارحة بوقت طويل فجذوره تمتد الى التدخل الاستعماري الأوروبي في مصر منذ منتصف القرن التاسع عشر ، وكراهية الشعب المصري للاستعمار ورغبته في التزام الحياد وعدم الانحياز إزاء كل حرب تدور بين الاستعماريين . »[4] .

ويرى بطرس غالي بأن حرب فلسطين عام 1948 كانت من العوامل التي دعمت

---

(1) انظر ، هيكل حسنين ، عبد الناصر والعالم ، دار النهار ، بيروت 1972 ، ص 358 .

(2) انظر ، المرجع السابق ، ص ، 358-359 .

(3) انظر ، بطرس غالي ، « الناصرية وسياسة مصر الخارجية » مجلة السياسة الدولية ، العدد 23 ، جانفي 1971 ، ص 24 .

(4) انظر ، المرجع السابق . ص . 24 .

التيار الحيادي في مصر ، وتشاطره رأيه في هذه الفكرة الدكتورة عائشة راتب : « ان كل من العسكريين المتناهضين قد أيدا اسرائيل وبادرا الى الاعتراف بها وعملا على ضمها الى منظمة الأمم المتحدة »[1] .

وتجدر الإشارة الى أن آفاق السياسة الحيادية الناصرية قد اتسعت عندما التقت بسياسة الحياد الهندية وكان من مظاهر ذلك التوقيع على معاهدة الصداقة المصرية ـ الهندية في 6 أفريل 1955 أي قبل انعقاد مؤتمر باندونغ بأيام قليلة .

نخلص في النهاية الى القول بأن قضية الحياد الايجابي وعدم الانحياز كانت تجد مكانتها وتعبيرها في خطب ومراسلات عبد الناصر واذا لم يكن عبد الناصر بارعا في تحديد المضمون الفلسفي لكل من الحياد الايجابي وعدم الانحياز فانه قد استطاع من خلال ممارساته ومواقفه المبدئية أن يكشف عن مدلول الحياد الايجابي وعدم الانحياز .

اذ يرجع الفضل في العصر الذهبي الذي عرفته الحركة لدور عبد الناصر بالدرجة الأولى ، رغم ان هذا الأخير لم يكن صاحب الفكرة ، ولكنه دون أدنى شك كان مصدرا لدينا ميكيتها والدليل على ذلك هو الدور الذي لعبه هذا الزعيم في مؤتمر باندونغ الذي جمع أطرافا متناقضة منها من كان تابعا للغرب ، ومنها من كان تابعا للشرق ، فلولا دوره لفشل هذا المؤتمر ، اذ كان من بين النقاط التي دار حولها الخلاف بين المشاركين محاولة الطرف الموالي للغرب الخروج من المؤتمر بقرار يؤيد فكرة سياسة الأحلاف تحت حجة حق الدفاع عن النفس ، وقد استطاع عبد الناصر الذي كان يترأس اللجنة الفرعية التي تولت صياغة قرارات الاستعمار أن يضيف فقرة الى مشروع القرار وبذلك أحبط كل مناورات الدول الموالية للغرب ، وبهذا استطاع عبد الناصر أن يجعل المؤتمر يوافق على مبدأ حق الدفاع الجماعي بشرط أن لا يكون في خدمة المصالح الخاصة لأي من الدول الكبرى .

ومن بين المواقف المبدئية التي اتخذها عبد الناصر لتجسيد فلسفة الحياد الايجابي وعدم الانحياز رده المشهور على ممثل لبنان في مؤتمر باندونغ السيد « شارل مالك » حيث قال له : « اسمع ، بصراحة اذا كنا قد جئنا الى هنا ليتكلم نصفنا باسم روسيا ، ونصفنا الآخر باسم أمريكا فما كان أغنانا من عناء السفر الى هنا . كنا بقينا في بلادنا ، وكانت

---

(1) انظر . د. راتب عائشة « نحو نظرية قانونية في الحياد الايجابي » المجلة المصرية للعلوم السياسية ، العدد 22 ,1965 ص ؛ 52 .

أمريكا وروسيا قد جلستا هنا معا لكي تتشاجرا من غير وسيط . »[1] .

ونفس الدور الدينـاميكي لعبه عبـد الناصـر في لقاء بـريوني عـام 1956 ، حيث استطاع أخراج سياسة عدم الانحياز الى حيز الواقع اذ لولاه لكان من الممكن أن تستمر سياسة الحيـاد الايجابي وعـدم الانحياز عـلى مستوى الأفكـار المجردة والمـواقف المنفردة للدول ، دون أن تتحول الى حركة سياسية فاعلة لها دور في العلاقات الدولية ، وخاصة أن نهرو وهو صاحب فكرة عدم الانحياز (اللاانحياز) كان يرفض العمل الجمـاعي ، وهنا لعب عبد الناصر الدور الكبير في تحويل هذه الحركـة من مجرد مـواقف للدول الى حركة وتيار سياسي له اعتبار في السياسة الدولية اذ كانت فكرة عقد أول مؤتمر قمة لدول عدم الانحياز فكرة عبد الناصر ثم نوقشت مع الزعيم « تيتو » في لقاء الإسكندريـة يوم 22 أفريل 1961 ، حيث وجه الزعيمان على اثر ذلك رسالة يدعوان فيها رؤساء دول عدم الانحياز لعقد مؤتمر يضم هذه الدول . ونفس الدور لعبه عبد الناصر في انعقاد المؤتمر الثاني للحركة بالقاهرة عام 1964 . وفي الخطاب الذي ألقاه عبد الناصر في هذا المؤتمر شرح مفهوم سياسة الحياد الايجابي وعدم الانحياز بقوله : « نسمع الآن في أنحاء كثيرة يقولون لنا ان سياسة عدم الانحياز قد استنفدت دورها بالتغيرات التي طرأت على الموقف الدولي وخاصة فيما يتعلق بالحرب الباردة وبسياسة الكتل ، ولا بد أن نسأل أنفسنا من هذا المكان ومن موضع المسؤوليـة التاريخيـة والانسانيـة الذي نقف عليـه ، هل ذلـك صحيح ؟

يجيب عبد الناصر قائلا : « من الضروري بالنسبة لنا أولا أن نحدد بعض المفاهيم عن سياسة عدم الانحياز لنؤكد بذلك مرة أخرى ما قاله كل منا في مختلف المناسبات :

المفهوم الأول : ان سياسة عدم الانحيـاز ليست تجارة في الصـراع بين الكتلتـين تستهدف الحصول على أكبر قدر من المزايا من كليهما بدليل أننا وجهنا أكبر جهودنا لازالة هذا الصراع والتنبيه الى مخاطره والعمل ايجابيا لتلافيه .

المفهوم الثاني : ان سياسة عدم الانحياز ليست سلبية تريد أن تنأى بنفسهـا عن مشكلات عالمها بدليل أننا حاولنا ارتياد جميع مشكلات عصرنا وخرجنا من ذلك بحلول طرحناها في وجه سياسة الكتل . وقد كان كل ما ألزمنا أنفسنا به هو أن نصـدر في كل وقت نتخذه عن نظرة أمينة لا يقيدها التزام مسبق الاّ بالمبادىء التي ارتضتها الشعوب في

---

(1) انظر . د. صايغ أنيس « عبد النـاصر ومـا بعد » اصـدار مجلة قضايـا عربيـة . المؤسسة العـربية للدراسات والنشر . بيروت 1980 . ص . 202 .

أغلى وثيقة توصلت اليها وهي ميثاق الأمم المتحدة ، ميثاق السلام القائم على العدل . »[1] .

يستنتج مما سبق بأن سياسة عدم الانحياز حسب رأي عبد الناصر ليست تجارة حرب ، وأن التغيرات في أوضاع الكتل لا تؤثر في سياسة عدم الانحياز وانما يبقى لها تعبيرها عن ضمير الانسانية الملتزم بميثاق الأمم المتحدة سواء كانت هناك كتلتان أو ثلاثة أو أربع كتل . . بالإضافة الى أن موقف عدم الانحياز هو في صورته النهائية تجمع من أجل السلام القائم على العدل .

بعد دراسة مفهومي الحياد الايجابي وعدم الانحياز في الفكر الناصري لا بد من دراسته في الفكر « التيتوي » ، وهذا ما سنقوم به في الفقرة التالية .

ثانيا : مفهوم الحياد الايجابي وعدم الانحياز في الفكر التيتوي :

يعتبر تيتو من رواد الفكر الاشتراكي في العالم ، كما يعتبر قطبا من الأقطاب المؤسسة لحركة دول عدم الانحياز الى جانب جمال عبد الناصر ونهرو ، فما هو مفهوم تيتو لكل من الحياد الايجابي وعدم الانحياز ؟

ان الكشف عن المفهوم التيتوي للحياد الايجابي وعدم الانحياز لا يمكن الوصول اليه الا من خلال دراسة وتحليل مختلف أحاديث وخطب تيتو ، كما لا يمكن الكشف عنه بصفة دقيقة الا من خلال ما كتبه المقربون لتيتو في هذا المجال ، وخاصة مستشاروه مثل المفكر «ادوارد كاردل» في كتابه « الجذور التاريخية لعدم الانحياز » .

يجدر بنا الاشارة قبل الشروع في دراسة مفهوم تيتو لفكرتي الحياد الايجابي وعدم الانحياز تقديم بعض التوضيحات :

- يعتبر تيتو من المعارضين لفكرة الأفروآسيوية حيث أعتبرها فكرة « اقليمية » ضيقة لا تعبر عن واقع كل بلدان العالم الثالث من جهة وعن واقع كل البلدان المعارضة لسياسة التكتل في العالم من جهة اخرى، بالاضافة الى ذلك عارض تيتو محاولة تزعم الصين الشعبية لهذه الحركة الأمر الذي جعله يسعى بالتنسيق مع جمال عبد الناصر ونهرو الى البحث عن حركة أوسع تضم كل من بلدان آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية وحتى بعض بلدان أوروبا « المستقلة » وجاءت هذه الحركة ممثلة في حركة عدم الانحياز

(1) انظر . حمدي حافظ . المشكلات العالمية المعاصرة . الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، 1966 . ص 752-753 .

والتي عرفت ولادتها في مؤتمر بلغراد 1961 .

- كان تيتو يفضل استعمال مصطلح « حركة عدم الانحياز » في خطبه وأحاديثه على مصالح «الحياد الايجابي » ، وهذا ما سنلاحظه بطبيعة الحال عند اقتباس بعض تعاريف تيتو لعدم الانحياز .

جاء في الخطاب الافتتاحي الذي ألقاه بمناسبة انعقاد مؤتمر بلغراد لدول عدم الانحياز « . . لقد كان مؤتمر بلغراد والمبادىء التي أقرها بمثابة أول تظاهرة قوية لفهم العلاقات الدولية على نحو حديث ، وكما ان مؤتمر باندونغ لم يكن هدفه تشكيل كتلة ما ، فان هذا المؤتمر لا يهدف أيضا الى ذلك بل على العكس من ذلك فانه يتخذ موقفا سلبيا من النزعة الانفرادية الكتلوية ، هذه النزعة التي لا تشكل خطرا على السلام في العالم فحسب بل تعيق في الوقت نفسه بقية البلدان المساهمة في حل النزاعات الدولية مساهمة متكافئة تماما . . »[1] .

وعن محاربة التكتلات الدولية وسياسة التكتل يقول تيتو : « . . أن المخاوف من أن يكون هذا الاجتماع بداية لتشكيل كتلة ثالثة لا مبرر لها ، فهل من المنطق يا ترى ان نقوم نحن الذين نناضل ضد تقسيم العالم الى كتل بتشكيل كتلة ثالثة وهل يؤدي ذلك الى تهدئة التوتر في العالم ؟ كلّا ، بالطبع . فمن غير الممكن ان يكون لدينا مثل هذه التطلعات لأن ذلك يتعارض مع المفهوم السياسي للبلدان غير المنحازة . »[2] .

ان ما يمكن استنتاجه من هذا الخطاب الافتتاحي للرئيس اليوغسلافي تيتو هو تأكيده على أن حركة عدم الانحياز لا تشكل ولا يجب ان تشكل تكتلا دوليا ما ، لأن سياسة حركة عدم الانحياز تقوم على نبذ الحرب الباردة التي أدت الى ظهور التكتلات في العلاقات الدولية .

هكذا فان تيتو لم يعط مفهوما واضحا للحياد الايجابي وعدم الانحياز بقدر ما اقتصر في القول بان مؤتمر بلغراد هو امتداد لمؤتمر باندونغ . وهناك سبب يفسر موقفه هذا في رأينا وهو المتمثل في مبدأ المحافظة على وحدة الصف بالنسبة للبلدان الأفروآسيوية مع توسيع هذه الحركة لتشمل دولا أخرى من أمريكا اللاتينية وأوروبا .

---

(1) انظر . مختارات من خطب الرئيس تيتو ، المرجع السابق ، ص 233-247 .

(2) انظر . المرجع السابق . ص 467-468 .

واذا ما تفحصنا خطاب تيتو الذي ألقاه في المؤتمر الثاني لحركة عدم الانحياز بالقاهرة 1964 فاننا نجده قد تطرق فيه الى تحديد سياسة عدم الانحياز حيث قال : « ان سياسة عدم الانحياز قد ظهرت نتيجة حاجة كثير من البلدان حديثة الاستقلال لمقاومة التيارات التي تدعو الى تقسيم العالم الى مناطق النفوذ خلال فترة الحرب الباردة من جهة والحاجة الى المحافظة وتدعيم استقلال هذه البلدان ، مع العمل على توفير الشروط الضرورية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى . . »[1] .

وعن طبيعة سياسة ومواقف الحركة يقول : « . . منذ البداية كانت سياسة عدم الانحياز تحتوي على تجمع البلدان والحركات المسالمة (السلمية) كما كانت تضم التيارات التقدمية فيها ، ولهذا السبب فان سياسة عدم الانحياز لم تكن ولم تستطع أن تكون سياسة سلبية ازاء تقسيم العالم ، كما لم تكن هذه السياسة قائمة على مبدأ الموازنة أو التوازي بين المعسكرين ، بل كانت دائما مسؤولة وعالمية في مواقفها لقد كانت دائما ملتزمة عندما يتعلق الأمر بالمحافظة على السلم والدفاع عن حقوق الشعوب والدول ، ولهذا كان من الطبيعي أن تتجاوز سياسة عدم الانحياز الحرب الباردة ، وأصبحت عاملا فعالا في توجيه العلاقات الدولية نحو السلام والتقدم . »[2] .

ان ما أراد قوله تيتو هنا هو أن سياسة عدم الانحياز ليست سياسة سلبية مثل ما كانت عليه سياسة الحياد التقليدي بل سياسة ايجابية ملتزمة ازاء مشاكل العالم المعاصر ، كما أنها لا تعني الهروب من مسؤولية الاشتراك في تسوية هذه المشاكل . ولكن لا ينبغي ان يكون انتهاج هذه السياسة وفقا لموقف هذا التكتل او ذاك ، بل يكون وفقا لمبدأ المحافظة على السلم والأمن الدوليين ، والدفاع عن حق الشعوب في الحرية والازدهار ومناصرة المظلوم .

وعن التعبير عن الدور الفعال الذي تلعبه حركة عدم الانحياز في تغيير العلاقات الدولية قال تيتو : « ان سياسة عدم الانحياز أكدت نفسها بقوة خلال العقد الماضي ، اذ أنها أشارت الى المخرج من سنوات الحرب الباردة حينما كانت البشرية تتأرجح على حافة الكارثة ، انها فتحت الآفاق أمام علاقات دولية جديدة كانت واقعة تحت ضغط المجابهة الحادة بين الكتلتين ، وقد أكدت هذه السياسة

(1) In Revue de la politique internationale (Belgrade.) N° 350 du 20 Octobre 1964. P. 25.

(2) Op. Cit; P. 25.

مبادىء الاستقلال والتطور الحر للبلدان النامية . . »[1] .

أما في الخطاب القيم الذي ألقاه تيتو في المؤتمر الرابع لحركة عدم الانحياز بالجزائر عام 1973 والذي تحدث فيه مطولا عن سياسة الحركة ودورها في تغيير العلاقات الدولية ، وعن استمرارية وفعالية الحركة قال : « لقد نفت التجربة تماما جميع التوقعات بأن عمر سياسة ودور حركة عدم الانحياز قصير وكذبت منذ زمن بعيد التفسيرات القائلة بأنها مجرد مقاومة للتجمع الكتلوي . واليوم يضعف الاستقطاب الكتلوي للعالم فحين يقوى عدم الانحياز كما وكيفا . اذن يتأكد يوما بعد يوم ما كنا نقوله دائما وهو أن جذور انتمائنا أعمق بكثير ، وأن أهدافنا طويلة الأمد . . »[2] .

لقد كان تيتو يركز دائما على وحدة حركة عدم الانحياز وابعادها عن التكتلات الدولية لتحافظ على استقلاليتها كما لم يكن يرى في اختلاف الأنظمة الاجتماعية والسياسية التي تتبعها بلدان حركة عدم الانحياز عاملا سلبيا بل كان دائما يطالب بتوسيع الحركة لتشمل أكبر عدد ممكن من البلدان ، وكان يرفض اقتصار عضوية حركة عدم الانحياز على بلدان العالم الثالث ، وحول هذه النقطة صرح تيتو في مؤتمر كولومبو يقول : « . . لقد أصبحت سياسة عدم الانحياز اليوم سياسة عالمية حقيقية لأنها تنطلق من مبدأ الدفاع عن مصالح العالم أجمع وتوظف لايجاد الحلول العالمية رغم بقاء واستمرار الخلافات الايديولوجية كحقيقة ملموسة ولهذه الأسباب فانه لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تقتصر سياسة عدم الانحياز على البلدان النامية ، أو ما يسمى بالعالم الثالث لأنه ما دام عالمنا قائما على التعاون الدولي فان سياسة عدم الانحياز يجب ان تكتسي طابعا عالميا . . »[3] .

وعن حق الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز في اختيار النظام السياسي والاجتماعي الذي يتماشى ومصالحها يقول : « ان سياسة عدم الانحياز تناضل من أجل اقامة علاقات جديدة تقوم على الاحترام المتبادل لسيادة الدول واستقلالها والمساواة ، انه من الطبيعي ان تعمل بلدان عدم الانحياز على حل المشاكل التي تحدث فيما بينها بالاحتكام الى المبادىء التي تناضل من أجلها منذ زمن بعيد ، وانه يتوجب علينا احترام الفروقات الواقعية في المصالح الناتجة عن الظروف الموضوعية

---

(1) انظر . مختارات من خطب الرئيس تيتو ، المرجع السابق ، ص ، 233-247 .

(2) انظر . المرجع السابق . ص 467-468 .

(3) In Revue de la politique internationale. N° 634. du 5 Sept. 1976. P. 12.

لحياة كل بلد والمتمثلة في اختلاف الطابع المميز لكل بلد . . وانما لا نسوي بين سياسة عدم الانحياز وأية ايديولوجية ، ولا يجب أن نسمح بأن يوصف بلد ما بأنه أكثر أو أقل انحيازا قياسا بالنظام السياسي أو الاجتماعي الذي يتبعه هذا البلد . . »[1] .

لقد كان تيتو دائم الدفاع عن وحدة عدم الانحياز ونشر الروح الديمقراطية داخلها ، وكان يعارض نشوب النزاعات فيما بين البلدان غير المنحازة لأن ذلك يؤثر على الحركة نفسها وهذا ما أشار اليه في خطابه أمام مؤتمر هافانا الأخير عام 1979 حيث قال في هذا الخصوص : « . . مما يدعو الى قلق خاص هو النزاعات التي تندلع بين بعض البلدان غير المنحازة ، ولا يجب أن يغرب عن بالنا في لحظة من اللحظات أن كل نزاع بين البلدان غير المنحازة يفتح الباب أمام التدخل الأجنبي . . »[2] .

وفي مقابلة صحفية للرئيس تيتو مع محررة صحفية « فيسنيك » السيدة « درايا نيكوفيتش » في 5 فبراير عام 1973 قال في تحديده لحركة عدم الانحياز مجيبا على سؤال الصحفية التالي : «أعتقد أن تعبير « حركة عدم الانحياز » قد استعمل لأول مرة في مؤتمر لوزاكا ، فهل تعتبرون هذا التعبير صحيحا ؟ وما هو المقصود في الواقع بحركة عدم الانحياز ؟

أجاب تيتو قائلا : « كلا . ان هذا التعبير ليس ملائما فالأمر يتعلق بأي تعبير ، ومن المفروض أن يقال «نشاط» اللامنحازين فمن بين اللامنحازين بضع دول تريد تضييق هذه المعايير وترى انه لا تتوفر الشروط لدى كل بلد لكي يكون في مجموعة عدم الانحياز ! فأنا لا أتفق مع هذا الرأي ، الاّ أن هذا أمر حساس ويستوجب علينا ان نتناوله بشكل جيد وأن نجد حلاً له . [3] .

وعن طبيعة سياسة حركة عدم الانحياز ودورها في العلاقات الدولية أجاب تيتو : « انني أرى في بلدان حركة عدم الانحياز مسألة ضمير أكثر منها بلدانا تمارس السياسة التي ينهجها البعض اليوم انطلاقا من مواقع القوة ، ولذا أعتقد بأنه من الضروري أن يكون عدد بلدان عدم الانحياز أكبر ما يمكن بصرف النظر عما اذا كان البعض منها ما يزال مرتبطا بسرة متربوله وبصرف النظر عما اذا كان لدى البعض أمور

(1) Op . Cit; P. 13.

(2) انظر مجلة الاشتراكية فكرا وتطبيقا (يوغسلافية) العدد 6 سنة 1979 ص . 14-15 .

(3) انظر . مختارات من خطب الرئيس تيتو . المرجع السابق . ص 409 .

لا تعجب البعض الآخر غير أن ذلك ليس بالأمر الهام ، المهم هو أن نجمع أكبر عدد من الشعوب وأن لا نميز بينها . . »[1] .

ما يلاحظ عن هذا التعريف الذي تقدم به تيتو هو طابع وصفة العمومية التي يجب أن تتصف بها حركة عدم الانحياز في رأيه ، لأنه يفضل كلمة نشاط لكونها أكثر شمولية ومرونة من كلمة حركة التي تفترض وجود انضباط وأطر محددة وضيقة وتيتو لا يركز على نوعية الدول الأعضاء في الحركة بقدر ما يركز على عدد وحجم هذه الحركة ! وبهذا تختلف أطروحاته هذه في رأينا مع أطروحات مفكرين آخرين للحركة مثل «فيدال كاسترو» الذي يفضل أن تقتصر الحركة على الدول «التقدمية» .

بعد أن تعرفنا على المفهوم التيتوي لحركة عدم الانحياز سواء من حيث طبيعتها او من حيث دورها ، فانه من المفيد للخروج بمفهوم تيتوي شامل لحركة عدم الانحياز أن نتحدث في هذا السياق عن تعاريف بعض المفكرين اليوغسلاف لحركة عدم الانحياز ، وسنقتصر هنا على ذكر مفهوم المفكر « ادوارد كاردل » .

عن طبيعة ونشأة الحركة يقول هذا المفكر : « حملت الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية ، للمنظومة الدولية ظاهرة تبدو جديدة للوهلة الأولى ، ألا وهي الظاهرة المعروفة باسم سياسة أو حركة عدم الانحياز ، أقول للوهلة الأولى لأنها ظاهرة جديدة من حيث تركيبها الاجتماعي المعقد ، ومن حيث النشاط المكثف الذي ظهرت به على المسرح السياسي والاقتصادي العالمي ، أكثر من كونها جديدة من حيث جذورها الاجتماعية والتاريخية . »[2] .

يتضح من هذا التعريف أن المفكر كاردل يعارض التفسير القائل بأن حركة عدم الانحياز قد جاءت كرد فعل بسيط على تقسيم العالم الى كتل ، ورغم أن هذا المفكر لا ينفي صحة هذا التعريف من النواحي السياسية والاقتصادية الاّ أنه يعتبره غير صحيح من الناحية التاريخية حيث يقول : « لا شك أن حركة عدم الانحياز تعبير عن نزعة طويلة الأمد ، نزعة اجتماعية تاريخية للبشرية المعاصرة نزعة لم تتولد بعد الحرب العالمية الثانية ، بل على العكس ، اذ يمكن القول بأنها كانت أحد العوامل الحاسمة التي عملت بشكل متزايد على فرض الطابع التحرري والتقدمي

(1) انظر ، المرجع السابق ، ص 409 .

(2) انظر ، كاردل ادوار . الجذور التاريخية لعدم الانحياز . الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر 1976 . ص 3-4 .

والديمقراطي على طور الحرب العالمية الثانية ، أي على ميزان القوى في هذه الحرب وبعبارة أخرى فان هذه النزعات وما يماثلها وهي اليوم أحد أسس سياسة عدم الانحياز ، لم تكن نتيجة التطور الذي سارت فيه الحرب وانما كانت أيضا سببا في احداث هذا التطور وكانت قوته المحركة . »[1] .

ان تحديد الجذور التاريخية للحركة عند «كاردل» هي نفسها عند الرئيس تيتو اذ يرجعها هذا الأخير الى أمد بعيد ، وهذا ما أكده خلال الحديث الصحفي الذي جرى بينه وبين مدير صحيفة «بوربا» السيد « ليفان لوفيتش » في بريوني من شهر أوت عام 1959 حيث قال : « . ان انتماءنا لعدم الانحياز ترجع جذوره الى ثورتنا ، ولا يمكن فصمه عن مجمل الكيان الاجتماعي لبلدنا ، ولا عن نظام التسيير الذاتي الاشتراكي ، ولا عن علاقات التكافؤ بين جميع شعوب يوغسلافيا وأقلياتها القومية . . . »[2] .

اذا كان كل من الرئيس اليوغسلافي تيتو ومستشاره « ادوارد كاردل » ينظران لحركة عدم الانحياز بأنها ملازمة لوجود الكيان اليوغسلافي من الناحية التاريخية ، فاننا نرى أن هذه الحركة من الناحيتين الفكرية والتاريخية بعيدة الجذور ، اذ بدأت في الظهور منذ فترة طويلة على الصعيدين الافريقي والآسيوي وتجلت في نضالات بعض الحركات الاقليمية والقومية ثم بدأت في التطور فيما بعد وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية وتفاقم الحرب الباردة بين المعسكرين حيث ظهرت هذه الحركة كنقيض لسياسة الحرب الباردة والتكتلات العسكرية والسياسية فكانت ولادة المجموعة الأفرو آسيوية عام 1955 والتي تطورت فيما بعد الى حركة عدم الانحياز عام 1961 على الصعيدين السياسي والاقتصادي العالميين .

ولاستكمال رؤية مؤسسي الحركة لا بد من دراسة الفكر الهندي أيضا ومفهومه للحياد الايجابي وعدم الانحياز وهذا ما سنعالجه في هذه الفقرة .

ثالثاً : نهرو ومفهوم الحياد الايجابي وعدم الانحياز

لقد استطاع نهرو أحد أشهر أتباع «المهاتما غاندي» أن يطبع السياسة الخارجية لبلاده بمبادىء فلسفة اللاّعنف الغاندية . وحول سبب اختيار نهرو خليفة لغاندي

---

(1) انظر . المرجع السابق ، ص . 3-4 .

(2) انظر ، جوسيب بروز تيتو . « المبادىء الأصلية لعدم الانحياز تطلعات ورؤى مستديمة » . مؤسسة الصحافة والنشر ـ كومينيست ـ بلغراد 1979 . ص . 24 .

يقول حسنين هيكل في وصفه لشخصية نهرو : « . . روى نهرو ذات مرة لعبد الناصر أنه عندما سئل غاندي عن سبب اختياره نهرو خلفا له على الرغم أنه كان هناك من المرشحين من هم أحق بوراثة زعامته أكثر من نهرو فأجاب قائلا : « لأن نهرو هو الوحيد القادر على ربط الهند بالقرن العشرين » .[1] .

وعليه فلا بد من دراسة موقف نهرو من الناحيتين الفلسفية والعملية من مسألة الحياد الايجابي وعدم الانحياز .

ان الحديث عن مفهوم نهرو للحياد الايجابي وعدم الانحياز يقتضي منا أن نتطرق قليلا الى فلسفة اللاّ عنف الغاندي التي تأثر بها نهرو كثيرا .

يقول غاندي في تعريفه وتحديده لدور فلسفة اللاّعنف على الخصوص : « . . لقد لجأ هنود الترانسغال(*) الى المقاومة السلبية بعد أن أخفقت جميع الوسائل الأخرى في رفع الحيف عنهم .

لقد حرموا من حق الاقتراع ، وليسوا من حيث العدد الاّ قلّة قليلة ، انهم مستضعفون ، وليس لديهم أيما سلاح من أجل ذلك فزعوا الى المقاومة السلبية التي هي سلاح الضعيف . . »[2] .

هذا هو جوهر سياسة اللاعنف التي اشتهر بها التاريخ الهندي ومؤسسها غاندي ، والتي تأثر بها الكثير من الزعماء الهنود الذين جاؤوا بعده ، وعلى رأسهم أحد زعماء الحركة الأفروآسيوية وحركة عدم الانحياز : جواهر لال نهرو ؛ اذ تأثر هذا الزعيم بالمبدأ الهندوكي القديم الذي ينادي بالتعايش والانسجام العالمي في تحديد مفهومه لسياسة الحياد الايجابي وعدم الانحياز ، وهذا ما نلاحظه في تبني نهرو الاتفاقية « البانش شيلا » التي تعتبر حجر الزاوية في ارساء قواعد وأسس سياسة التعايش السلمي . ويؤكد نهرو بأن هذا الأسلوب الهندي في فكرها وديانتها وميراثها وحضارتها وتاريخها ووضعها الجغرافي . كما يعترف نهرو عندما يتحدث عن فلسفة التعايش السلمي بأن المعلم الأول لهذه الفلسفة هو غاندي ، وفي هذا الموضوع

---

(1) انظر . هيكل حسنين . المرجع السابق . ص . 409 .

(*) الترانسفال : مقاطعة توجد في جنوب افريقيا .

(2) انظر ، غاندي المهاتما ، قصة اللاعنف في جنوب افريقيا . ترجمة منير البعلبكي . دار العلم للملايين . بيروت . 1960 . ص . 39 .

يقول : « . . اننا اذا أردنا أن نعزو هذه العقيدة الى شخص فلنعزوها الى غاندي لا لأحد غيره . »[1] .

لقد كان لغاندي تأثير قوي على شخصية نهرو ، وهذا ما يتضح جليا من اجابة نهرو على سؤال طرحه عليه الصحفي الهندي « كرانجيا » : من المؤكد أن « طاغور » وأبوك وغاندي ، وسيادتكم بالطبع تشكلون أقوى مؤثرات حيوية في هذا القرن من تاريخ الهند . . انه ثالوث هندي قومي ؟

ويجيب نهرو : « انني لا أوافق على عرض المسألة بهذه الصورة ، ولكن الواقع أن واحدا من ثلاثتنا أثر على الباقي تأثيرا كبيرا ، وأكبرهم تأثيرا غاندي الذي أثر في كلينا .

لقد كان غاندي شخصية قوية ثورية ، وكان لهذه الشخصية تأثير فعال جدا أيضا . . ويسأله الصحفي : وبالنسبة لك ؟ يجيبه نهرو ، نعم بالنسبة لي قبل أي شخص آخر . . »[2] .

وتجدر الاشارة بأنه رغم الخلاف الذي كان موجودا بين غاندي ونهرو في بعض وجهات النظر الاّ أن نهرو يعترف بتأثير غاندي عليه : « من المؤكد أن غاندي كان قوة في ذلك الحين الذي كان موقفي فيه من المشكلات يختلف جدا عن موقف غاندي ، غير أننا متفقان تماما فيما يتعلق بالقضية الرئيسية ، قضية الحرية والأسلوب الذي يستخدم في النضال وكان اتفاقا حول الغايات مثل ما كان اتفاقا حول الوسائل . . »[3] .

وعن سؤال آخر أراد منه الصحفي « كرانجيا » أن يعرف مدى تمسك نهرو بمبدأ اللاّعنف أجاب نهرو قائلا : « البانش شيلا » يتضمن التعايش والسلام والتسامح وسياسة « عش ودع غيرك يعيش » ، كل هذا كان شيئا أساسيا في التفكير الهندي عبر العصور ، وأنت تجده في الديانات كافة . .[4] .

نلاحظ بأن الزعيم الهندي نهرو يرجع سياسة التعايش السلمي الى العصور

(1) ر. ك. كرانجيا . كيف يفكر نهرو ترجمة محمد عبد الشنفقي . الدار القومية للطباعة والنشر . ص . 10 دون مكان نشر ودون تاريخ .
(2) انظر . المرجع السابق . ص . 13-14 .
(3) انظر . المرجع السابق . ص . 14 .
(4) انظر . المرجع السابق . ص . 18 .

القديمة وحتى الى الديانات المختلفة ويعتقد بأن هذه السياسة قد لازمت التطور التاريخي للهند ويدلل على ذلك بالاسلوب والفلسفة الذين ورثتهما الهند عن مفكريها القدامى مثل : « أوشاكا » و « غاندي » وغيرهما من كبار المفكرين والحكام الهنود .

وعن تحديد هذا الأسلوب في التعايش السلمي يقول نهرو : « انه أسلوب البانش شيلا في التعايش السلمي ، وعدم التدخل بين الدول او الديانات او الايديولوجيات ، ونحن نمتاز بوجود شيء من الخبرة التاريخية في هذه الاستراتيجية ، وهي في أساسها استراتيجية سلمية ، تعاونية ، بناءة ، وأستطيع أن أضيف أنها تتناسب بصفة خاصة مع ذلك العصر الذي أدت فيه الأسلحة النووية الى استبعاد الحلول الأخرى . . . »[1] .

ان نهرو لم يكن مثاليا في فهمه لسياسة التعايش السلمي والحياد الايجابي وعدم الانحياز ، اذ حاول تجسيد قناعاته هذه من خلال السياسة الخارجية للهند ، ويعتبر نهرو من الأوائل الذين طالبوا وناشدوا العالم باستخدام الذرة للأغراض السلمية والعلمية ، وكان ذلك في نوفمبر عام 1957 حيث قال : « أودّ أن أغامر بمناشدة الزعماء العظام في الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، واني أذ أفعل ذلك بكل تواضع فاني أفعله كذلك بتوق عظيم وجدية كاملة . . انني أناشدهم بأن يوقفوا جميع تفجيرات التجارب النووية . . »[2] .

وقد استطاع نهرو على الصعيد الاقليمي أن يجسد فعلا مبادىء التعايش السلمي والحياد الايجابي في ابرامه لاتفاقية « البانش شيلا » عام 1954 والتي أنهت النزاع الهندي الصيني حول الحدود ومنطقة التبت ، الّا أن هذا النزاع قد برز مرات أخرى خاصة عام 1962 وقد « نظر نهرو الى هذا النزاع ليس كمجرد اعتداء على الحدود بقدر ما هو هجوم على فكرة عدم الانحياز » .[3] .

ومن المواقف المبدئية التي اتخذها نهرو للدفاع عن سياسة الحياد الايجابي وعدم الانحياز نذكر موقفه في مؤتمر باندونغ حيث « أوصد باب مؤتمر باندونغ في وجه اسرائيل وظل منذ ذلك الحين يمنح كل تأييده للقضية العربية »[4] ومن الناحية

---

(1) انظر . المرجع السابق . ص . 88-89 .

(2) انظر . هيكل حسنين: عبد الناصر والعالم . المرجع السابق . ص . 396-397 .

(3) انظر . المرجع السابق . ص . 400 .

(4) انظر . المرجع السابق ص . 406 .

الفكرية يرجع نهرو الحياد الايجابي الى الرغبة في عدم الانجرار الى الوقوع في حرب نووية مدمرة .

وعن تفسير الدافع الى الحياد يفرق بين رأيين متخالفين : الرأي الأول وهو القائل بأن سلامة الدول المحايدة تتوقف على ثقتها في لاعدوانية الدول القوية على أساس التسليم بأن عددا محدودا من الدول الصناعية يستطيع أن يخوض حربا ذرية . أما الرأي الثاني فهو القائل بأن الضرورة الحتمية الأخلاقية توجب على الفرد أو البلدان أن تدافع عن معتقداتها في عصرنا الحاضر ، عصر الخلافات العقائدية الحادة .

ونحن نشاطر نهرو الرأي عندما يعترض على الفكرة القائلة بأنه لا يوجد في العالم غير عقيدتين احداهما تمثلها الكتلة الغربية والثانية الكتلة الشرقية ، وحول هذا الموضوع يقول نهرو : « لا يحق لأحد ما اطلاقا بأن يقول بأنه لا يمكن أن يكون في العالم غير عقيدتين احداهما تمثلها روسيا الشيوعية والثانية تمثلها بعض دول الغرب فالقول بذلك هو تقييد شديد تعسفي لقدرة الفكر والعقل الانساني . . صحيح أن العقيدتين المشار اليهما تهيمنان على عالم اليوم وتتصارعان ولعل السبب الجزئي في ذلك هو أن قوة عسكرية واقتصادية هائلة تمكن وراء العقيدة . »[1] .

وما يؤكد صحة رأي المفكر نهرو هو وجود شعوب ذات عقائد راسخة الاّ انها شعوب متخلفة مثل الشعوب العربية والاسلامية .

لقد ظل نهرو منذ انعقاد مؤتمر باندونغ عام 1955 يناضل من أجل تجسيد فكرة الحياد الايجابي وعدم الإنحياز على الصعيدين الفكري والعملي حتى وافته المنية عام 1964 قبيل انعقاد المؤتمر الثاني لحركة عدم الانحياز بشهور فقط !

---

(1) انظر . نهرو جواهرلال . أراء في قضايا الساعة . منشورات المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر . بيروت . دون تاريخ . ص . 116-117 .

المبحث الثاني

في مؤتمر باندونغ وسياسة الحياد الايجابي

بعد أن حاولنا في المبحث الأول من هذا الفصل التعريف بالمنابع والتيارات الفكرية والفلسفية المكونة لسياسة الحياد الايجابي وعدم الانحياز وتوضيح العلاقة الفكرية الموجودة بين « ايديولوجية » الحركة بباقي الايديولوجيات مثل : العقيدة الاسلامية (الفقه) والايديولوجيتين الماركسية والقومية العربية ، نحاول في هذا المبحث الثاني من هذا الفصل القيام بدراسة :

- التشكيلة الاجتماعية والاقتصادية لمؤتمر باندونغ .
- دراسة جدول أعمال هذا المؤتمر وتقييمه .
- دراسة الموضوعات التي عالجها المؤتمر .
- تقييم نتائج المؤتمر .

وأخيرا ما ترتب عن المؤتمر من ردود فعل دولية ، خاصة بالنسبة للكتلتين الغربية والشرقية .

المطلب الأول
في التشكيلة الاجتماعية ـ الاقتصادية للمؤتمر

مما لا شك فيه أنه رغم كل الاختلافات والتباينات البنيوية والطبقية في التشكيلة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للدول الأعضاء في الحركة الأفرو آسيوية (مؤتمر باندونغ) إلّا أن العوامل التي تجمع أو جمعت بين بلدان هذه الحركة أكثر بكثير من العوامل التي تفرق بينها ، ولعل هذا ما أراد تأكيده الرئيس الأندونيسي « أحمد سوكارنو » في خطابه الافتتاحي لمؤتمر باندونغ عندما قال : « لا تهم هذه الخلافات طالما توجد هنالك وحدة في رغبة هذه الشعوب فاننا جميعا تربطنا أشياء أكثر أهمية من الأشياء التي تفرق بيننا شكليا ، اننا موحدون على أساس مناهضة الاستعمار بمختلف أشكاله وأنواعه ، موحدون حول هدف تحقيق السلم في العالم . . »(1) .

ان البلدان التي شكلت الحركة الأفروآسيوية وفيما بعد حركة عدم الانحياز تشتمل في الواقع على ثلاثة أرباع عدد سكان العالم ، وهذا العامل في حد ذاته يعتبر صفة من صفات البلدان الأفرو آسيوية وبلدان عدم الانحياز وهو صفة سلبية بالنسبة للكثير منها حيث يشكل عائقا أمام تنميتها الاجتماعية الاقتصادية .

ان أي دارس للوضع الاقتصادي والاجتماعي للعالم المعاصر يلاحظ وجود مجموعتين من البلدان ، واحدة « متقدمة » وأخرى « متخلفة » أو « في طريق النمو » وتفصل بين هاتين المجموعتين فجوة واسعة ، وبما أن دراستنا تتعلق بالمجموعة الثانية ، فما هي الصفات أو السمات المشتركة التي جمعت وتجمع بين دول الحركة الأفرو آسيوية وحركة عدم الانحياز ، أو بتعبير أدق وأوسع بين بلدان العالم الثالث ؟

---

(1) Kahin, Gmct. The Asian-African Conference, Bandoeng- Indonisia. April 1955. New York 1956. P. 43.

يمكننا تلخيص الصفات والسمات التي تشترك فيها بلدان العالم الثالث من الناحية الاقتصادية فيما يلي : التبعية الاقتصادية ، ضعف انتاجية ومردودية القطاع الصناعي ، ضعف متوسط الدخل القومي ومستوى المعيشة ، ضعف القطاع الزراعي ، عدم الكفاية الغذائية أو الأزمة الغذائية ، ضعف التكامل الوطني والقومي ، تضخم القطاع التجاري . والى جانب هذه السمات الاقتصادية التي تتميز بها اقتصاديات بلدان الحركة الأفرو آسيوية وحركة عدم الانحياز والعالم الثالث اجمع توجد سمات أخرى لا تقل اهمية عنها وهي : ارتفاع نسبة البطالة ، ضعف مستوى التعليم وانتشار الجهل والأمية ، ارتفاع نسبة الولادة والوفيات . . . الخ(*) هذا عن الصفات والسمات المشتركة لاقتصاديات بلدان العالم الثالث ، فماذا عن الصفات والسمات السياسية المشتركة بين هذه البلدان ؟

تشترك بلدان الحركة الأفرو آسيوية وحركة عدم الانحياز والعالم الثالث من الناحية السياسية في جملة من العوامل يمكن حصرها في الآتي :

(1) بلدان حديثة الاستقلال : تعتبر معظم بلدان العالم الثالث حديثة الاستقلال ، وتوجد نسبة كبيرة منها حصلت على استقلالها السياسي بعد الحرب العالمية الثانية فقط ، أي معظم هذه البلدان تعتبر حديثة الاستقلال بالمفهوم المؤسساتي للدولة .

(2) بلدان تعاني من التركة الاستعمارية ، جل بلدان العالم الثالث ومنها البلدان الأفروآسيوية وعدم الانحياز تعاني من التركة الاستعمارية المتمثلة في مشاكل النعرات القبلية ومشاكل الأقليات والانقسامات الداخلية والخلافات السياسية الداخلية والخارجية أي عدم الاستقرار السياسي حيث تكثر في هذه البلدان الانقلابات العسكرية .

(3) بلدان غير كاملة السيادة : معظم هذه البلدان مطوّقة بأحلاف عسكرية في اطار تقسيم مناطق النفوذ بين القوى العظمى حيث توجد فوق أراضيها قواعد عسكرية أجنبية رغم معارضة شعوب هذه البلدان لذلك .

(4) تأثر سياسة هذه البلدان بالسباق نحو التسلح : لسياسة السباق نحو التسلح انعكاس كبير على البلدان النامية حيث نجد هذه البلدان تخصص جزءا كبيرا من

(*) للمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع . راجع د . زنابيلي عبد المنعم . تطور مفهوم الحياد عبر المؤتمرات الدولية . منشورات الثقافة والارشاد القومي . دمشق 1977 . من صفحة 151 الى صفحة 163 .

ميزانيتها للتسلح وتطوير جيوشها العسكرية ، وغالبا ما يكون ذلك على حساب البرامج التنموية في هذه البلدان .

(5) بلدان ذات أنظمة حزبية ديكتاتورية : تقوم سياسة معظم بلدان العالم الثالث على مبدأ الحزب الواحد ، وغالبا ما يكون هذا الحزب بعيدا عن الفئات الاجتماعية المحرومة أي حزب السلطة الحاكمة فقط ، الأمر الذي يتسبب في ظهور الأنظمة العسكرية الفاشية وغياب الديمقراطية في هذه البلدان .

(6) بلدان ذات مؤسسات عسكرية تابعة : في معظم الأحيان تكون المؤسسات العسكرية في هذه البلدان تابعة من حيث التجهيز والتأطير والتسليح (وأحيانا حتى أجهزتها الأمنية) لقوى خارجية الشيء الذي يجعل أنظمة هذه البلدان رهينة القوى العظمى وخاصة في حالة وقوع الأزمات والحروب .

هذه بصفة اجمالية العوامل السياسية المشتركة بين بلدان العالم الثالث بصفة عامة والبلدان الأفروآسيوية وعدم الانحياز بصفة خاصة .

واذا سبق لنا وأن قلنا بأن اقتصاديات هذه البلدان متشابهة الى حد بعيد نظرا لتشابه المشاكل التي تعترض سبيل التنمية في هذه البلدان سواء في المجال الاقتصادي او الاجتماعي أو السياسي أو الثقافي فان هذا التشابه الكبير لا يعني في رأينا عدم وجود تباين في السياسات التنموية المتبعة في هذه البلدان ، فشتان ما بين الصين الشعبية التي تتبع الطريق الاشتراكي في بناء اقتصادها الوطني والسعودية الملكية التي تتبع الطريق الرأسمالي في بناء اقتصادها ! وشتان أيضا ما بين كوبا الاشتراكية والمغرب الملكية(*) اذ رغم ذلك الاختلاف الواضح في السياسات التنموية المتبعة في هذه البلدان إلاّ أنها توجد معا في حظيرة حركة عدم الانحياز ! .

بناء على كل ما تقدم فان السؤال المطروح هو : هل يمكن لاختلاف وتباين الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية لبلدان الحركة الأفرو آسيوية وحركة عدم الانحياز أن يؤثر على سياسة وتوجه هذه الحركة أم لا ؟

من المعروف أن ظهور الحركة الأفروآسيوية وحركة عدم الانحياز يرجع بالدرجة الأولى الى التناقضات التي يتميز بها النظام الدولي الحالي للعلاقات الاقتصادية والسياسية بين الشعوب الاّ أن تشابه البنية الاقتصادية والاجتماعية الداخلية لهذه البلدان قد فرض

(*) تعتبر كل من الصين الشعبية والسعودية من الدول المؤسسة للحركة الأفرو آسيوية . كما تعتبر كل من كوبا والمغرب من بين أعضاء حركة عدم الانحياز .

هو الآخر والى حد كبير ظهور هذه السياسة اي سياسة عدم الانحياز ، بالرغم من أن بلدان عدم الانحياز توجد على درجات مختلفة من تطور العلاقات الاجتماعية بدءاً بالعلاقات السابقة للرأسمالية (اليمن مثلاً) والعلاقات الرأسمالية (المغرب) والعلاقات الانتقالية (الجزائر ، الهند العراق . .) والعلاقات الاشتراكية (كوبا . . يوغسلافيا . .) .

كما أنها تختلف كثيرا فيما بينها من حيث درجة تطورها الاقتصادي ، الّا أن الأغلبية العظمى من دول عدم الانحياز هي بلدان غير متطورة اقتصاديا وتتصف بنزعة اجتماعية تاريخية مشتركة تختلف شدتها من بلد لآخر .

وعندما نتحدث عن ظاهرة تباين البنيات الاقتصادية والاجتماعية لبلدان حركة عدم الانحياز فيما بينها ، فهذه الظاهرة لا تقتصر على بلدان عدم الانحياز والعالم الثالث وحدها بل قد نجدها حتى فيما بين الدول التي تنتمي الى تكتل سياسي واقتصادي واحد وموحد ، مثل الفرق الموجود بين بلدان السوق الأوروبية المشتركة ، وبلدان الكوميكون . . . ولا يجب أن يغرب عن بالنا بأن مجمل العلاقات الدولية تعاني اليوم من أزمات مختلفة تنعكس على بلدان العالم الثالث بما فيها بلدان حركة عدم الانحياز .

وتجدر الاشارة بأن التناقضات التي تعاني منها حركة عدم الانحياز لا ترجع الى التباين البنيوي في التشكيلة الاجتماعية والاقتصادية بين أعضاء الحركة فحسب ، بل ترجع أيضا الى التباين الايديولوجي ، والسياسي وحتى الحضاري فيما بين هذه الشعوب والأمم ، وهذا أمر طبيعي طالما ان هذه الحركة تضم شعوبا تنتمي الى حضارات وايديولوجيات مختلفة تفوق في الوقت الحاضر وحدة ايديولوجية الحركة نفسها . وبناء على كل ما تقدم فليس من المستغرب أن تتباين مواقف الدول الأفروآسيوية ودول حركة عدم الانحياز من حين لآخر لأن هذه الحركة لم تقم منذ البداية على أسس ايديولوجية واحدة بقدر ما كانت نتيجة لظروف دولية ، كما أنها لا تشكل تكتلا بقدر ما هي عبارة عن تجمع دولي .

وبهذا يمكن القول بأن « ايديولوجية » حركة عدم الانحياز ايديولوجية في طور التكوين منذ انعقاد مؤتمر باندونغ 1955 وحتى الآن وللتوسع أكثر في معرفة طبيعة وأهداف الحركة الأفروآسيوية وعدم الانحياز ننتقل الى الحديث عن النقاط التي تضمنها مؤتمر باندونغ مع دراستها دراسة تحليلية ونقدية .

المطلب الثاني

في دراسة جدول أعمال المؤتمر وتقييمه

انعقد مؤتمر باندونغ في الفترة الممتدة بين 18 و 24 أفريل عام 1955 بناء على التوصية التي جاءت في اللائحة التي اقرها مؤتمر كولومبو المنعقد يومي 28 و 29 ديسمبر عام 1954 « بسري لانكا » .

وقد شاركت في مؤتمر باندونغ تسع وعشرون دولة(*) ودعيت لحضور المؤتمر أربع دول كأعضاء مراقبين : الجزائر - تونس المغرب وقبرص .

وتجدر الاشارة بأن الكثيرين من المحللين السياسيين قد قدروا للمؤتمر عدم النجاح لاختلاف اتجاهات الدول المشاركة فيه ، .

(1) منها الدول المرتبطة بالمعسكر الغربي مثل : باكستان - تركيا - الفيليبين - أثيوبيا - سيلان - فيتنام الجنوبية - كومبوديا وليبيريا - والعراق . . . الخ .

(2) ومنها الدول المرتبطة بالمعسكر الشرقي مثل : الصين الشعبية وفيتنام الشمالية .

(3) ومنها دول محايدة (غير منحازة) مثل : أفغانستان الهند - أندونيسيا - بورما - نيبال - مصر - سوريا .

ولم يكن حياد هذه الدول الأخيرة واضح المعالم بعد ، في الوقت الذي كانت معظم الدول المشاركة في المؤتمر مرتبطة بأحلاف سياسية وعسكرية غربية كالعراق وايران وباكستان وتركيا التي كانت أعضاء في حلف بغداد(*) ، والفيليبين وتايلاندا وباكستان التي كانت

(*) راجع الملحق رقم 3 من البحث لمعرفة عدد الدول الأعضاء في مؤتمر باندونغ .

(*) تم التوقيع على ميثاق هذا الحلف في شهر فبراير 1955 من طرف العراق وتركيا وانضمت اليه في نفس السنة بريطانيا - باكستان وايران والولايات المتحدة عام 1957 .

وهو عبارة عن امتداد لحلف الأطلسي في منطقة الشرق الأوسط ، أما الهدف من هذا الحلف فكان =

أعضاء في حلف جنوب شرقي آسيا .

بالاضافة الى وجود دول أخرى كانت مرتبطة بمعاهدات ثنائية مع المعسكر الغربي: كاليابان والأردن وليبيا وفيتنام الجنوبية .

وقد اكتفت مجموعة كولومبو(**) التي أعدت لمؤتمر باندونغ بوضع أهداف عامة له ، ولم تضع جدول أعمال محدد تاركة ذلك للمشاركين ، كما أنها أرادت أن تجعل من ذلك المؤتمر اجتماعا للتعاون فيما بين الدول الأفروآسيوية لتبادل الآراء أكثر منه مؤتمرا لحل مشاكل معينة ومحددة . وفي هذا الإطار رسمت مجموعة كولومبو للمؤتمر أربعة أهداف أساسية هي :

تشجيع التعاون فيما بين شعوب افريقيا وآسيا .

- دراسة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لشعوب القارتين .
- بحث المشاكل المتعلقة بكفاح شعوب القارتين ضد الاستعمار والعنصرية .
- بحث مدى المساهمة التي يمكن ان تقدمها هذه الدول من أجل توطيد السلام والتعاون العالميين .

أما فيما يتعلق بشروط المشاركة في مؤتمر باندونغ فقد حددت مجموعة كولومبو توفر شرطين أساسيين : الأول ان تكون الدولة العضو منتمية لأحدى القارتين الآسيوية او الأفريقية . والثاني ان تكون الدولة العضو مستقلة أي ذات سيادة .

ان هذين الشرطين في نظرنا غير كافيين من جهة وغير موضوعيين من الناحية السياسية من جهة أخرى.

فبالنسبة للشرط الأول يعتبر من الناحية السياسية غير موضوعي لأنه يشترط في الدول الأعضاء في الحركة أن تكون اما آسيوية او افريقية (اي الانتماء الجغرافي لقارتي آسيا أو افريقيا) في الوقت الذي كان يوجد فيه عدد كبير من بلدان امريكا اللاتينية يعاني

=لوقف « الزحف الشيوعي » في المنطقة من جهة ولضرب حركات التحرير الوطني والقومي من جهة أخرى . وتجدر الاشارة ان العراق قد انسحب في مارس 1959 من هذا الحلف العدواني على اثر نجاح ثورة تموز 1958 وأصبح الحلف يعرف باسم الحلف المركزي الذي أصبح مقره الجديد أنقرا .

(**) تتكون المجموعة التي تحملت مسؤولية الاعداد لانعقاد المؤتمر من خمسة دول هي : أندونسيا - الهند - باكستان - بروما - سيلان .

من نفس الظروف التي تعانيها بلدان آسيا وافريقيا ، ولا يسمح لها بالانضمام الى الحركة ! .

أما بالنسبة للشرط الثاني فيعتبر في رأينا مجحفا في حق شعوب المستعمرات وحركات التحرر الوطني والقومي على وجه الخصوص ، اذ استنادا الى هذا الشرط فانه لا يحق للدول غير المستقلة الانضمام الى عضوية الحركة الأفروآسيوية ، وبالرغم من ان هذا الشرط قد تضمن بعض الاستثناءات المتمثلة في السماح لبعض حركات التحرر بالحضور لأشغال المؤتمر الاّ أن هذه الاستثناءات بقيت قاصرة(*) .

ورغم كل النقائص التي يمكن تسجيلها عن مؤتمر باندونغ الاّ أنه كان على جانب كبير من الأهمية بالنسبة لمستقبل العلاقات الدولية . ويمكن تفسير أهمية هذا المؤتمر باحد الأمرين : كونه أول مؤتمر يعد بعد الحرب العالمية الثانية ويجمع مجموعة لا يستهان بها من البلدان الأفروآسيوية بالاضافة الى انه أول مؤتمر يضم مجموعة كبيرة من البلدان الأفروآسيوية لمناقشة السياسة العالمية ، ولرسم سياسة محددة لها في المجال الدولي اذ كانت في الواقع معظم هذه الدول لا تمثل قوة مادية (عسكرية كانت أم اقتصادية) ذات شأن يذكر دوليا الاّ انها تمثل قوة معنوية .

من الملاحظات التي تلفت انتباه الدارس لهذا المؤتمر انه رغم الاختلاف في طبيعة الأنظمة السياسية والاجتماعية المشاركة فيه الاّ أنها استطاعت أن تتوصل الى اتخاذ قرارات هامة ، ويعود السبب في ذلك الى وحدة الكفاح الذي خاضته أغلبية البلدان المشاركة فيه ضد الاستعمار ، ولهذا كان مبدأ مقاومة الاستعمار هو الشعار والرمز الأساسي الذي اجتمعت حوله هذه البلدان متناسية ما قد يمكن ان يفرق بينها من أفكار وعوامل . وفي هذا الشأن قال الرئيس الأندونيسي أحمد سوكارنو : « انه ثمرة التضحيات التي تحملها الأباء وقاستها الشعوب ، ودفع ثمنها جيل من شباب الغد ، لأن هذه التضحيات هي التي عبدت الطريق الى هذا المؤتمر . . »[1] .

وفي خطابه الختامي للمؤتمر قال أيضا : « اننا لم نخلف آمال الذين منحونا ثقتهم ، فقد أثبتنا أن شعوب آسيا وافريقيا تسعى للسلام ، وأمام العالم ذلك البيان

(*) سمح مؤتمر باندونغ لكل من : الجزائر ، المغرب ، تونس وقبرص بالحضور في أشغال المؤتمر كأعضاء مراقبين.

(1) انظر . محمود حلمي مصطفى . العالم الثالث ومؤتمرات السلام . مكتبة القاهرة الجديدة 1969 ص . 101 .

المشترك الذي قررناه بالاجماع منذ دقائق معدودة .

ان هذه الوثيقة ، وأعتقد أنها ستحتل مكانها الحق في التاريخ ثمرة جهودنا وتبادل وجهات نظرنا . . لقد بينا نحن الآسيويين والأفارقة أننا نستطيع أن نتعاون وأن غايتنا هي السلام ، والسلام فوق كل شيء لخير شعوبنا وخير العالم كله ، ولقد كسبنا كثيرا لأنفسنا وللملايين غيرنا من اجتماعنا . . »[1] .

هذا ما يمكن قوله بصورة اجمالية عن أهمية انعقاد مؤتمر باندونغ وما احتواه جدول أعماله من نقاط طرحت على بساط البحث والمناقشة .

وبعد دراسة جدول أعمال المؤتمر وتقييمه ننتقل الآن الى دراسة المواضيع التي عالجها المؤتمر .

---

(1) انظر . شوقي الجمل : التضامن الآسيوي الافريقي وأثره في القضايا العربية الدار المصرية للتأليف والترجمة القاهرة . 1964 ، ص . 37, 38, 39 .

المطلب الثالث

في المواضيع التي عالجها المؤتمر

لقد جمع مؤتمر باندونغ دولاً من آسيا وافريقيا تختلف من حيث دياناتها وحضاراتها ونظمها السياسية ، فمنها الديمقراطية ومنها الملكية ومنها التيوقراطية ، كما كانت هذه الدول تمثل مذاهب ونظم اقتصادية مختلفة منها الرأسمالية والشيوعية ! ولم يكن يجمع بينها سوى معاداتها للاستعمار ، والاّ كيف يمكننا تفسير سبب التقاء كل من اليابان مع ليبريا واثيوبيا مع الهند ومصر مع تركيا والعراق مع الصين الشعبية ؟! .

وقد كانت النقاط التي تضمنها جدول أعمال المؤتمر تندرج تحت خمسة مواضيع أساسية هي : التعاون الثقافي ، حق تقرير المصير وحقوق الانسان ، مشاكل البلدان المستقلة حديثا والتعاون الاقتصادي والسلم والتعاون الدولي .

وقد ركز المؤتمر أشغاله على ثلاثة مواضيع أساسية هي : حق تقرير المصير ومشاكل البلدان المستقلة حديثا والسلم والتعاون الدولي . وقد تم تشكيل لجنة خاصة لدراسة هذه الموضوعات الثلاثة تتكون من رؤساء الوفود ، وكانت جلساتها مغلقة نظراً لما تنطوي عليه من أهمية ، وقد سجلت خلافات حادة بين المؤتمرين حول ثلاث موضوعات أساسية هي :

1 ـ مسألة الاستعمار ومفاهيمة

2 ـ مسألة السلم والتعاون الدولي وهل يتنافى ذلك مع حق الدول في الدفاع الفردي أو الجماعي أم لا ؟

3 ـ ومسألة التنمية .

أولا : باندونغ ومسألة الاستعمار :

رغم التيارات المختلفة التي سادت المؤتمر ، والاختلافات في وجهات النظر الاّ أن كل

الدول المشاركة قد اتفقت على ادراج مسألة الاستعمار كاحدى النقاط الأساسية في جدول أعماله رغم اختلاف وفود الدول حول تحديد طبيعة ونوعية وشكل الاستعمار الذي يجب مناهضته ، أي اختلاف الدول المشاركة حول ما اذا كان يقصد بالاستعمار ، الاستعمار الغربي فقط أم أيضا الاستعمار الشيوعي ؟

لقد احتدم النقاش حول مفهوم الاستعمار بين وفود الدول المشاركة ، وخاصة عندما تقدم السيد « جون كوتيلاوادا » باقتراح يتعلق بضرورة تنديد المؤتمر « بالاستعمار الشيوعي » وأيده في ذلك عدد كبير من رؤساء وفود الدول الموالية للغرب وخاصة ممثلو : تركيا ـ العراق ـ باكستان ـ لبنان . وتقدم ممثل الوفد التركي بدوره بمشروع قرار باسم كل من وفود : ايران العراق ـ لبنان ـ باكستان ـ الفيليبين وليبيريا تضمن التنديد بالاستعمار في كل أشكاله ، الاّ ان ممثلي كل من الصين الشعبية والهند وبورما وأندونيسيا ومصر وسوريا قد عارضوا هذا المشروع بكل قوة حيث ردّ نهرو على ذلك المشروع بلهجة شديدة : « ان دول أوروبا الشرقية دول ذات سيادة ، والكثير منها عضو في منظمة الأمم المتحدة فكيف يمكن اعتبار هذه الدول مستعمرات مثل ما يزعم البعض في الوقت الذي نجد الدول الأفرو آسيوية تقيم علاقات دبلوماسية معها ؟ »[1] .

أما ممثل بورما السيد « أونو » فقد أشار في تدخله بأنه : ليس من مهام المؤتمر أن يناقش الايديولوجيات السياسية .[2] . ونظرا لأهمية موضوع الاستعمار أسند هذا الموضوع الى لجنة فرعية ترأسها جمال عبد الناصر ، وقد ناقشت هذه اللجنة مختلف وجهات النظر التي طرحت حول هذه المسألة ، والتي على أساسها تم اقرار النص الآتي كحل وسط : « ان الاستعمار في كل أشكاله خطر يجب القضاء عليه في أقرب وقت » .[3] وحسب رأينا فان هذا النص قد جاء في صيغة مبهمة حيث أن لكل دولة الحق في أن تفسره كما تشاء ووفقا لقناعاتها الايديولوجية ومصالحها الخاصة ، ففي الوقت الذي ترى الدول المعادية للشيوعية في هذا النص بأنه يتضمن التنديد بالاستعمار الشيوعي « ترى الدول الأخرى وخاصة الصين والهند بأن الأمر عكس ذلك اذ يقصد منه الاستعمار الغربي فقط ، وهذا ما أكده رئيس الوزرا الصيني «شو ان لاي » في تفسيره لعبارة « الاستعمار في كل مظاهره « اذ يقول بأن » المقصود بذلك هو الاستعمار الغربي في

(1) Farajallah, B. S. Op. Cit; P. 98.

(2) Op. Cit; P. 98.

(3) Op. Cit; P. 98.

كل مظاهره السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية . »[1] .

ومن خلال ما تقدم فاننا نلاحظ بأن «الانتصار» الذي حققته الدول الأعضاء المعادية للشيوعية في المؤتمر لم يكن الاّ انتصارا سلبيا تمثل في منع الدول المحايدة من اتخاذ موقف مباشر وصريح ازاء مسألة الاستعمار ، فالانتصار الذي حققته هذه الدول لم يتمثل الاّ في شكل صياغة التعبير وليس المضمون وحتى هذا الأخير يعتبر عاما ومبهما قابلاً لتأويلات وتفسيرات كثيرة .

وفي رأينا فان المنتصر الحقيقي في هذا المؤتمر هي الدول المحايدة التي أستطاعت أن تمرر بعض القرارات الصريحة المتعلقة بشأن المغرب وتونس والجزائر وعدن ، ان هذه القرارات التي نددت صراحة بالاستعمار الغربي دليل قاطع على انتصار الدول المحايدة في هذا المؤتمر .

أما فيما يتعلق بمسألة السلم والتعاون الدولي فسنعالجها في الفقرة التالية

ثانيا : مؤتمر باندونغ ومسألة السلم والتعاون الدولي :

انقسم المشاركون خلال مناقشة هذه المسألة الى فريقين اثنين وهما الفريق الموالي للغرب والفريق المحايد ، في حين لعبت الصين دور الوسيط في حسم الخلاف الجدلي الذي وقع حول هذه المسألة وكاد يؤثر على مسيرة المؤتمر .

(1) **الاتجاه المحايد** : لقد عرض وجهة النظر هذه نهرو وعبد الناصر ويمكن تلخيصها في أن العالم ليس مقسما الى كتلتين متناقضتين فحسب بل يمكن ان يؤدي تنافس هاتين الكتلتين الى اندلاع حرب عالمية أخرى ، واذا أنحازت دول العالم الى الكتلتين فان وقوع الحرب يصبح أمرا حتميا ، ولهذا يجب خلق مناطق سلام في كل من آسيا وافريقيا لتجنب وقوع الحرب ، ولتحقيق ذلك لا بد من الاعتماد على الوسائل التالية :

(أ) - تدعيم دور منظمة الأمم المتحدة لتصبح أكثر فعالية .

(ب) - التطبيق الكامل لمبادىء التعايش السلمي الخمسة المتمثلة في :

- الاحترام المتبادل لسيادة الطرفين المتعاقدين .
- عدم الاعتداء على الغير .
- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير .

---

(1) Op. Cit; P. 98.

ـ المساواة والمنافع المتبادلة .

ـ التعايش السلمي .

ولم يكن هدف فريق المحايدين خلق كتلة ثالثة منافسة لكل من الكتلتين بل يعتبر هذا التجمع مجرد تجمع معنوي وهذا ما أكده لقاء بجور في بيانه النهائي الذي جاء فيه : « . . ان الهدف من التجمع الأفروآسيوي ليس خلق كتلة محلية . . »[1] .

) وحسب رأي هذا الاتجاه لا توجد طريقة أخرى لتفادي الحرب سوى سياسة التعايش السلمي ، وهذا ما أكده نهرو بقوله : لا يوجد طريق ثالث لأي بلد اللهم اذا كان يرغب في الحرب سوى الأخذ بمفهوم وسياسة التعايش السلمي . »[2] .

(2) الاتجاه الموالي للغرب : وقد مثل هذا الاتجاه ممثلو تركيا والعراق وايران وباكستان والفلبيين ولبنان .

وتجدر الملاحظة بأن وجهة نظر الاتجاهين قد كانت واحدة فيما يتعلق بتحليل الوضع الدولي والتسليم بانقسام العالم الى كتلتين متناقضتين تعيشان في حرب باردة قد يودي بهما الى الحرب ، الاّ أن الفريقين قد اختلفا حول الوسائل اللازمة لتجنب وقوع مثل هذه الحرب ، ففي الوقت الذي يرى فيه المحايدون ضرورة الأخذ بسياسة التعايش السلمي وتدعيم دور منظمة الأمم المتحدة كان الاتجاه الثاني الموالي للغرب يرى لجوء الدول الأفروآسيوية الى اقامة الأحلاف العسكرية للتصدي « للزحف الشيوعي » وكانت سياسة التعايش في رأيه تعني الحل المؤقت بالنسبة للكتلة الشرقية التي تهدف الى الهيمنة على العالم أجمع .

ونظرا لتخوف هذا الاتجاه من الأخذ بمبادىء التعايش السلمي اقترح رئيس الوفد الباكستاني اضافة مبدأين آخرين : الحق الشرعي في الدفاع الفردي والجماعي وضرورة تسوية النزاعات الدولية بالطرق السلمية كالمفاوضات، الوساطة والتحكيم .

وقد كان موقف الوفد الصيني في منتهى الحكمة عندما تدخل رئيس وزرائها « شو ان لاي » قائلاً : «عندما نتحدث عن مسألة السلم والتعاون الدوليين يتوجب علينا أن نترك جانبا الكتلتين المتصارعتين ، واذا كانت مبادىء التعايش السلمي لا ترضي بعض ممثلي الوفود نتيجة مناهضتها للشيوعية فانه بامكاننا أن نضيف الى ذلك مبادىء

(1) Op. Cit; P. 100.

(2) Kahin, GMct. The Asian-African Conference. Op, Cit; P. 67.

ميثاق منظمة الأمم المتحدة كالعيش في سلام جنبا الى جنب مع الآخرين ، كما بامكاننا تغيير أو ايجاد صيغة أخرى لهذه المبادىء حتى نرضي كل الأطراف »[1] .

وقد اقترح السيد « شو ان لاي » صيغة أخرى تحتوي على سبعة مبادىء(*) .

والملاحظ على هذه المبادىء السبعة المقترحة من طرف رئيس وزراء الصين الشعبية أنها لا تختلف كثيرا عن مبادىء « البانش شيلا » السالفة الذكر ، الأمر الذي جعل الوفود الموالية للغرب تطالب بإضافة مبدأ حق الدفاع الشرعي سواء كان انفراديا أو جماعيا ، وكانت الوفود الموالية للغرب تهدف من وراء ذلك الى تمرير وجهة نظرها التي تطالب بالانحياز الى الكتلة الغربية الاّ ان عبد الناصر قد اقترح ان يضاف الى مبدأ حق الدفاع الفردي أو الجماعي ، عبارة « أن لا تكون هذه الأحلاف في خدمة المصالح الخاصة لأي من الدول الكبرى »[2] .

وبهذا توصلت الوفود في النهاية الى صيغة مشتركة ترضي جميع الأطراف وقد تمثلت في وضع المبادىء العشرة التي تضمنها البيان الختامي للمؤتمر هذه المبادىء التي أصبحت قاعدة تقوم عليها العلاقات الدولية .

ثالثا : مفهوم التنمية :

لم يعالج مؤتمر باندونغ مسألة التنمية رغم ادراجها ضمن جدول أعماله الاّ بصورة سطحية ، اذ اكتفى المؤتمرون برفض فكرة تكوين كتلة اقتصادية أفروآسيوية بينما اتفقوا على ضرورة التعاون الاقتصادي مع الدول الخارجة عن القارتين ، وخاصة في مجال استثمار رؤوس الأموال .

كانت هذه المسائل الثلاثة من أهم الموضوعات التي دار حولها النقاش بين الوفود المشاركة في المؤتمر ، ولعل هذا ما يمكن ملاحظته من خلال النتائج التي توصل اليها المؤتمر والتي نعالجها في المطلب التالي .

---

(1) Op. Cit; PP. 101-102.

(*) هذه المبادىء هي : (1) [illegible] للوحدة الاقليمية وسيادة كل طرف .
(2) الامتناع عن أي عدوان أو تهديد .
(3) عدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير .
(4) المساواة بين الأجناس .
(5) المساواة بين الأمم كبيرها وصغيرها .
(6) احترام حق الشعوب في اختيار نظامها السياسي والاقتصادي .
(7) الامتناع من الحاق الضرر بالغير .

(2) أنظر . د. صايغ أنيس « عبد الناصر وما بعد » المرجع السابق . ص 202 .

المطلب الرابع
في نتائج المؤتمر

لقد كان منتظرا أن تصدر عن مؤتمر باندونغ قرارات متعلقة بمسائل كثيرة ، تتعلق بالمجتمع الدولي وبمختلف تكتلاته ، وهذه القرارات تتمثل في : التعاون الايجابي في سبيل القضاء على الوضع الخطير الناتج عن التوتر الدولي والصراعات الكتلوية والحرب الباردة ، وخفض السلاح والحد من التسلح النووي ، واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية وأخيرا العمل على تحقيق السلام العالمي والتعايش السلمي فيما بين الأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية المختلفة .

وانطلاقا من ذلك كان لا بد من المطالبة بتصفية الاستعمار بمختلف أشكاله ، والتأكيد على أهداف منظمة الأمم المتحدة وقراراتها وبصورة خاصة على المبادىء الأساسية لحقوق الانسان ومبدأ تقرير المصير لمختلف الشعوب كبيرها وصغيرها ، بالاضافة الى تأييد حق الشعب العربي الفلسطيني ، واستنكار سياسة التفرقة والتمييز العنصري التي تطبقها دول جنوب افريقيا وروديسيا والكيان الصهيوني .

وقد ترتب عن أشغال ومداولات هذا المؤتمر نتائج كثيرة في ميادين ومجالات متعددة .

وقبل ذكر أهم القرارات التي انتهى اليها مؤتمر باندونغ تجدر الإشارة بأن المؤتمر قد انقسم الى ثلاثة لجان رئيسية هي :

(أ) اللجنة السياسية : وقد عهد اليها ببحث المسائل الآتية : « حقوق الانسان وحق تقرير المصير ، قضية الشعوب المغلوبة على أمرها ، ودعم السلام والتعاون العالميين »[1] .

---

(1) ـ أنظر . د . شوقي الجمل ـ المرجع السابق . ص . 39 .

(ب) اللجنة الاقتصادية : وقد عهد اليها ببحث المسائل والموضوعات التالية : « التعاون فيما يتعلق بالتقدم الاقتصادي والتعاون فيما يتعلق بتقدم التجارة ، استخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية والتعاون في الميادين الأخرى »(1)

(جـ) اللجنة الثقافية : كانت مهمتها بحث وسائل تمكين التعاون الثقافي بين البلاد الافريقية والآسيوية .

أولا : نتائج المؤتمر في المجال السياسي :

في هذا المجال طالب المشاركون في المؤتمر بعدة قضايا تضمنها البيان الختامي للمؤتمر وهي : تأييد مبادىء حقوق الانسان ومبدأ تقرير المصير للشعوب والأمم ، استنكار التفرقة والتمييز العنصري ، تأييد قضايا الحرية والاستقلال لجميع الشعوب المناضلة ، تأييد حقوق شعب الجزائر(*) وتونس ومراكش في تقرير المصير والاستقلال ، تأييد حق شعب فلسطين ، وموقف أندونيسيا في مسألة ايريان الغربية وموقف اليمن في قضية عدن والمناطق الجنوبية من اليمن المعروفة «بالمحميات»، المطالبة بانضمام جميع الدول ذات السيادة لعضوية الأمم المتحدة مثل : « كومبوديا ـ سيلان ـ اليابان ـ الأردن ـ ليبيا ـ نيبال ـ فيتنام » ،(2) وتمكين البلاد الآسيوية والأفريقية من المشاركة في مجلس الأمن ، كما دعا المؤتمرون الى العمل على نزع السلاح

ثانيا : نتائج المؤتمر في مجال التعاون الاقتصادي :

في مجال التعاون الاقتصادي وافق المؤتمر على تشجيع التنمية الاقتصادية واعتبرها ضرورة ملحة في البلدان الآسيوية والافريقية شريطة أن تقوم هذه التنمية على أساس المصلحة المتبادلة واحترام السيادة القومية ، كما « نص المؤتمر على امكانية التعاون مع دول غير أفرو آسيوية ، وقبل بالاستثمارات الأجنبية ، ومساعدة الدول الأخرى سواء عن طريق الاتفاقات الثنائية أو الدولية لتحقيق برامج التنمية »(3) ولتحقيق برامج التنمية في البلدان الأفرو آسيوية أوصى المؤتمرون بما يلي :

---

(1) ـ أنظر . المرجع السابق . ص . 39 ,40 .

(*) ـ مثل الجزائر (جبهة التحرير الوطني) وفد يتكون من محمد يزيد وحسين لحول برئاسة آيت أحمد .
وللمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر :
Revue: Historia Magazine. (Française) N° 220- du 3 Nov. 1971. PP. 198-214.

(2) ـ أنظر . المرجع السابق . ص . 43 ,44 .

(3) ـ أنظر . د . زنابيلي عبد المنعم . المرجع السابق . ص . 145 .

« ضرورة التعجيل بالتنمية الاقتصادية في البلدان الأفرو آسيوية عن طريق التعاون الاقتصادي بين هذه الدول ، تبادل المعونة الفنية بين البلدان المشتركة في المؤتمر عن طريق اقامة مراكز للتدريب القومي والاقليمي ، الدعوة الى انشاء صندوق خاص للأمم المتحدة للتقدم الاقتصادي ، توسيع نطاق التبادل التجاري فيما بين البلدان الأفرو آسيوية ، تعديل أسعار النقل في المجال البحري لتكون أكثر ملاءمة لمصالح البلدان الأفرو آسيوية ضرورة تطوير الطاقة الذرية للأغراض السلمية . »[1] .

ثالثا : نتائج المؤتمر في المجال الثقافي :

نظرا للدور الكبير الذي تلعبه الثقافة والتعاون الثقافي في تقارب الشعوب رأى المؤتمر بأن التعاون الثقافي من أحسن السبل لزيادة التفاهم بين شعوب آسيا وافريقيا ، ولهذا أولى المؤتمرون هذا الموضوع أهمية خاصة ، وكونت لجنة خاصة لمناقشة المسائل المتعلقة بالتعاون الثقافي ، واتخذ المؤتمرون عدة قرارات في هذا المجال نذكر منها : تجديد الصلات الثقافية القديمة بين شعوب آسيا وافريقيا وتنمية صلات جديدة في نطاق العالم الحديث ، استنكار محاربة الثقافات القومية للشعوب التي تمارسها بعض الدول الاستعمارية خاصة في الجزائر وتونس ومراكش .

كما استنكر المؤتمرون العنصرية كوسيلة للاضطهاد الثقافي ، وأكدوا أيضا على تنمية التعاون الثقافي الأفرو آسيوي عن طريق تقديم التسهيلات من طرف هذه البلدان لالتحاق الطلبة والراغبين في التدريب ، كما أكد المؤتمرون على توجيه تنمية التعاون الثقافي بين البلدان الأفرو آسيوية نحو « الحصول على معرفة البلاد بعضها بعضا ، والتبادل الثقافي المشترك وتبادل المعلومات »[2] .

كما ألح المؤتمر على تشجيع الزيارات واللقاءات بين مواطني البلدان الأفرو آسيوية وتبادل الخبرات الثقافية والمعلومات في المجالات المختلفة ، وعقد اتفاقيات ثقافية فيما بينها .

وبهذا تكون أشغال المؤتمر قد توجت في النهاية (رغم الخلافات التي سادت طيلة أسبوع انعقاد المؤتمر) باعلان المبادىء التاريخية العشرة المعروفة بأهميتها ودورها في العلاقات الدولية المعاصرة وهذه المبادىء هي :

---

(1) ـ أنظر . المرجع السابق . ص . 145 .

(2) ـ أنظر . د . شوقي حسن ـ المرجع السابق . ص . 43 .

- احترام حقوق الانسان وميثاق الأمم المتحدة .
- احترام سيادة جميع الدول ووحدتها .
- الاعتراف بحق المساواة بين جميع الأجناس والقوميات .
- عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى .
- حق كل دولة في الدفاع عن نفسها بمفردها أو بالاشتراك مع غيرها .
- الامتناع عن استخدام أية تدابير أو اتفاقات دفاعية جماعية لصالح أية دولة من الدول الكبرى ، والامتناع عن الضغط على الدول الأخرى .
- الامتناع عن أعمال التهديد أو العدوان أو استخدام القوة ضد أية دولة .
- تسوية كل المنازعات الدولية بالطرق السلمية .
- تنمية المصالح المتبادلة وزيادة التعاون .
- احترام العدالة والالتزامات الدولية[1] .

ان المؤتمر قد أعرب في رأينا من خلال وضعه لهذه المبادىء العشرة عن قناعته بأن التعاون المخلص سوف يساهم في المحافظة على الأمن والسلم الدوليين ، كما يمكن اعتباره اي مؤتمر باندونغ أول لقاء ينظم حول مفهوم الحياد الايجابي وعدم الانحياز توصل فيه المؤتمرون رغم الخلافات الايديولوجية الى التأكيد على مجموعة من القضايا الهامة مثل :

التأكيد على مساوىء الاستعمار بكل أشكاله وأنواعه والتأكيد على حق الدول الأفروآسيوية في اتباع طريقها الخاص في مجال سياستها الخارجية يتمثل في سياسة الحياد الايجابي والدفاع عن مبادىء التعايش السلمي ، والتأكيد على حق الشعوب كبيرها وصغيرها في سيادتها القومية ، والدفاع عن حق شعوب المستعمرات في الحصول على استقلالها .

وتوجد عدة أدلة تؤكد نجاح مؤتمر باندونغ يمكن ذكر البعض منها مثل :

اجماع الصحافة والاذاعات في مختلف بلدان آسيا وافريقيا على اعتبار المؤتمر حدثا تاريخيا عظيما في حياة شعوب القارتين ، بالاضافة الى الأثر البالغ الذي تركته الاتصالات الشخصية التي قامت بها الوفود المشاركة خارج المؤتمر الأمر الذي أتاح للمؤتمر جوا

---

(1) ـ أنظر . د . عفيف دمشقية . تجربة العالم الثالث . طـ . 2 معهد الانماء العربي . بيروت 1981 . ص . 77-78 .

جديدا مناسبا لتصفية الكثير من المشكلات التي كانت تهدد السلام العالمي ، ومن بين هذه التصريحات اعلان السيد « شو ان لاي » عن استعداد بلاده لتصفية مشاكلها مع جيرانها « ان جمهورية الصين الشعبية ترى أن شعوب كل الدول لها الحق في اختيار معتقداتها السياسية ونظمها الاجتماعية دون أي تدخل أجنبي ، وأن البلاد التي لها أنظمة اجتماعية مختلفة تستطيع ان تعايش بعضها في سلام . »[1] .

ومما يؤكد نجاح مؤتمر باندونغ أيضا الانطباعات التي تركها هذا المؤتمر والمبادىء الرئيسية التي نادى بها والتي برزت كشعارات لدولة في تلك الفترة مثل (التعايش السلمي والحياد الايجابي) وتأثيرها في قرارات المؤتمرات الدولية الكبرى مثل مؤتمر جنيف الذي عقد عقب مؤتمر باندونغ بفترةوجيزة (جويليت 1955) الذي « ترددت فيه شعارات ومبادىء التعايش السلمي واستخدام الامكانيات المادية والعلمية للتقدم الاقتصادي للأمم والنهوض بالبلاد المتخلفة »[2] .

وعبر أحد كبار المسؤولين في منظمة الأمم المتحدة وهو امينها العالم السيد « داج همر شولد » في تقرير قدمه للجمعية العامة عن معنى نجاح مؤتمر باندونغ بقوله : « ان مؤتمر باندونغ قد أظهر التعاون الوثيق بين الشعوب التي اشتركت في ذلك المؤتمر من أجل أهداف الأمم المتحدة ومبادئها . . »[3] .

وتتضح أهمية نجاح مؤتمر باندونغ في موقف دوله الموحد من المشكلات العالمية في هيئة الأمم المتحدة ، وتنسيق هذه الدول لجهودها ، حتى انها أصبحت تقدم الكثير من مشروعاتها للهيئة العالمية ولجانها موحدة ، وقد بدأ أثر المجموعة الأفروآسيوية في هيئة الأمم المتحدة واضحا في مختلف المشروعات التي عرضت على الهيئة الدولية .

وقد تجاوزت آثار نجاح مؤتمر باندونغ حدود القارتين الافريقية والآسيوية حيث امتدت الى آفاق أخرى مثل أوروبا ، وما مؤتمر بريوني الذي عقد بيوغسلافيا في 18 و19 جويليت 1956 الاّ دليل قاطع على ذلك . بعد أن عرفنا النتائج المتمخضة عن مؤتمر باندونغ يبقى علينا أن نعرف ردود الفعل الدولية ازاء انعقاد هذا المؤتمر ونتائجه .

---

(1) ـ أنظر . شوقي الجمل . المرجع السابق . ص . 48 .
(2) ـ أنظر . شوقي الجمل . المرجع السابق . ص . 50 .
(3) ـ أنظر . المرجع السابق . ص . 50 .

المطلب الخامس
في مؤتمر باندونغ وردود الفعل الدولية

كان لانعقاد مؤتمر باندونغ ونتائجه ردود فعل على درجة كبيرة من الأهمية ، فبالاضافة الى ردود فعل زعماء الدول الأفرو آسيوية سجلت ردود فعل دولية على مستوى الكتلتين الغربية والشرقية ، ولهذا ارتأينا تقسيم هذه النقطة الى : ردود فعل أفرو آسيوية ثم ردود فعل الكتلة الغربية وأخيرا رودد فعل الكتلة الشرقية(*) .

أولا : ردود الفعل الأفرو آسيوية :

ان خير من عبر عن سياسة الحياد الايجابي وعدم الانحياز خلال انعقاد مؤتمر باندونغ هم أبناء القارتين الآسيوية والافريقية وعلى الخصوص أقطاب الحركة مثل : جواهر لال نهرو وجمال عبد الناصر، أحمد سكوكارنو وشو ان لاي ، اذ دافع كل واحد من هؤلاء عن سياسة الحياد الايجابي من خلال ردهم على استخفاف الكتلتين الغربية والشرقية من هذه السياسة .

فقد أوضح الرئيس نهرو خلال المؤتمر مدى الاهانات التي تتعرض لها الدول الصغيرة التي تدور في فلك احدى الكتلتين الجبارتين واعتبر سياسة القوة والأحلاف العسكرية طريقا يؤدي الى ضياع العالم وهلاكه ، وانتقد سياسة الحلف الأطلسي محملا إياه حماية الاستعمار الغربي ، وفي هذا الصدد قال نهرو : « ان الهند لن تنتمي الى أية مجموعة ، لأن ذلك يعني ضياع شخصيتها . . »(1) .

(*) ـ لا نقصد بالكتلة الغربية الاطار الجغرافي وانما نقصد بها الدول الغربية الكبرى الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا . . . وكل الدول التي تدور في فلك المخطط الرأسمالي الأمبريالي سواء وجدت في أوروبا أو في أمريكا أو في آسيا أو في افريقيا .
كما لا نقصد بالكتلة الشرقية أوروبا الشرقية فحسب بل نقصد بها كل الدول التي تقوم على تبني النهج الماركسي اللينيني بشكل عام .

(1) ـ أنظر . د . زنابيلي عبد المنعم . المرجع السابق . ص . 143 .

وتعليقا حول ردود فعل الكتلتين ازاء انعقاد المؤتمر قال نهرو : « ابتداء من الآن فصاعدا سوف لن نسمح بوجود « البني وي وي » في آسيا وافريقيا لأنننا سمعنا منهم الشيء الكثير في الماضي ، اننا نكن صداقة كبيرة للدول الكبرى لكننا لسنا مستعدين ان نجلس الى جانبها سوى كاخوان .[1] .

أما الرئيس الأندونيسي « أحمد سوكارنو » الذي عرف برفعه لشعارات « العيش والحياة لنا وللآخرين » و « الوحدة من خلال الاختلاف والتعارض » فانه قد عبر عن رأيه ازاء انعقاد مؤتمر باندونغ بمقولته المشهورة : « انه اول مؤتمر دولي للشعوب الملونة في تاريخ البشرية » .[2] .

كما صرح قبل انعقاد المؤتمر بيوم واحد قائلا : « ان وحدتنا تنبع من استعبادنا من طرف الغرب ومن حقد واحد على الاستعمار مهما كان شكله ، قديما أو حديثا . »[3] .

أما السيد « شو ان لاي » رئيس الوفد الصيني في المؤتمر فقد ردّ على اتهام الكتلتين للحركة الأفرو آسيوية بأنها منحازة لهما بقوله : « اننا لا نملك ستارا من الخزران ، لكنه يوجد أناس يريدون أن يضعوا بيننا ستارا من الدخان ، هل نحن محامي امريكا أو الاتحاد السوفياتي أو أوروبا ؟

لا ، ما نحن الآ آسيويون نتمتع بكرامة جديدة . »[4] .

وعبر ممثل الوفد السوري هو الآخر عن وجهة نظر بلاده قائلا : « انا نمثل أكبر قارتين في الأرض ، وفي أقاليمنا أهم القواعد والمناطق الاستراتيجية ، فان قررنا بارادتنا مجتمعة أن لا تقع حرب . . فان مثل هذه الحرب لا يمكن أن تقع . »[5] .

وقال « ليوبولد سينغور » بأن مؤتمر باندونغ يعبر عن « موت عقدة النقص لدى الشعوب المستضعفة . »[6] .

— In Revue: Jeune Afrique N° 747 du 2 Mai 1975. P. 35. (1)

(2) أنظر . د . عائشة راتب . العلاقات العربية الدولية . دار النهضة العربية . القاهرة 1968 . ص . 295 .

— LHritoise Uinverselle de puis 1939. Bigliothèque R. Caffort. 1er trimestre (3) 1975. Paris, P. 125.

(4) أنظر . د. زنابيلي عبد المنعم . المرجع السابق . ص. 143 .

(5) أنظر . د. زنابيلي عبد المنعم . المرجع السابق . ص . 143 .

(6) انظر . د. عفيف دمشقية . تجربة العالم الثالث . المرجع السابق . ص . 71 .

هذا بالنسبة لبعض ردود الفعل الأفروآسيوية الرسمية أما بالنسبة لردود فعل وسائل الاعلام في هذه البلدان فانها قد تصدت لاعتراضات الكتلتين على سياسة الحياد الايجابي وعدم الانحياز .

فقد علقت «جريدة الأهرام » المصرية على انعقاد مؤتمر باندونغ في مقال لها تحت عنوان « نحو نهضة اقتصادية » قائلة : « من المتوقع ان تحتل المسائل الاقتصادية مكانة هامة في برنامج مؤتمر باندونغ لأن النهضة الاقتصادية سواء في افريقيا أو في آسيا هي قاعدة الأساس في تحرر البلدان الأفروآسيوية في الميادين الأخرى سواء في الميدان السياسي أو الاجتماعي أو الثقافي ، وانه في اليوم الذي تتوصل فيه شعوب القارتين الى التغلب على العوز الذي تعاني منه سوف لن يصبح هناك مبرر واحد للكتلتين المتنافستين على قيادة العالم للتدخل في شؤون دول القارتين »[1] .

يتضح من هذا التعليق بأن صحيفة الأهرام قد أعطت الأهمية الأساسية الى الجانب الاقتصادي ، وهو تحليل صائب لأنه بدون نهضة البلدان الأفروآسيوية اقتصاديا ستبقى هذه البلدان دون شك لقمة سائغة أمام الرأسمال الأجنبي .

أما مجلة « روز اليوسف » الأسبوعية فقد ردت على التشويهات الأوروبية للمؤتمر في تعليق لها تحت عنوان « آخر سهم للعنصرية » قائلة : « على البيض أوروبيون كانوا أو امريكيون الذين يتهجمون على مؤتمر باندونغ بقولهم أنه يمثل خطر الجنس الأصفر باحتوائه لكل من الآسيويين والأفارقة على هؤلاء الكتاب ان يذكروا بأننا اذا راجعنا التاريخ فانه سيتضح جليا بأن الشعوب الأفروآسيوية هي التي أعطت للعالم أسرة « جنكيزخان » وأسرة « التمرليون » و « صلاح الدين الأيوبي » هذه الأسر التي تنتمي لبلدان التتار ، والمغول والعرب الذين وصلت فتوحاتهم حتى مشارف فرنسا . . »[2] وتستطرد المجلة قائلة : « . . ان هؤلاء الكتاب يوجهون آخر سهم لهم ضد المؤتمر وهو سهم العنصرية المسمومة ناسين أو متناسين بأن أرض افريقيا وآسيا قد أعطت للعالم السيد « المسيح » والنبي « موسى » و« محمد » ، وهي التي أنجبت أيضا كل من « بودا » و « كونفوشيوس » و « لاوتسو » ، وكل من دافع عن الحرية والأخوة والمساواة . . . !

وعلى هذه الأرض ولأول مرة في التاريخ تظهر التوجيهات العشرة المشهورة : لا تقتل ، لا تزني ، لا تشهد زورا ، لا تعتدي . . الخ وعلى نفس الأرض ايضا صاح

---

(1) In Jeune Afrique. OO. Cit; P. 40. —

(2) Op. Cit; P. 40. —

النبي محمد (ﷺ) قائلا : «لا فضل لعربي على أعجمي الاّ بالتقوى » وعلى نفس الأرض أيضا توجه الفيلسوف الصيني كونفوشيوس مخاطبا أتباعه قائلا : « ان البلد الذي يحكمه نظام سليم ، هو البلد الذي أصبح الفقر فيه عارا . »[1] .

وتستطرد المجلة أيضا قائلة : « اننا نستغرب أن نرى الكتاب الأوروبيين يرجعون بذاكرتهم الى غزوات المغول والبربر التي مر عليها أكثر من ألف سنة في الوقت الذي يتجاهلون فيه غزاة النابالم ، ويستمرون في استعمار شعوب آسيا وافريقيا باقامتهم للمشانق ، وتدمير وتخريب المدن والقرى ونشرهم للرعب والدمار في كل مكان . . »[2] .

أما عن موقف الكتلتين من المؤتمر ونتائجه فيختلف من حيث الصيغة الاّ أنه توجد لهما مواقف مشتركة بالاضافة الى مواقفها المتمايزة ، وتتمثل المواقف المشتركة في رأينا في النقاط التالية :

(1) ادعاء الكتلتين بأن اتخاذ موقف استقلالي ازاءهما أمر مستحيل بحجة أن الدول التي تخرج من اطار هاتين الكتلتين أو الدائرتين غير قادرة على صيانة استقلالها لهذا وصفت الكتلتان سياسة الحياد الايجابي وعدم الانحياز « باللاّواقعية » « واللاّاخلاقية » !

(2) ادعاء كل من الكتلتين بأن موقفها ازاء انعقاد المؤتمر ناتج عن تقييم لضرورات الدفاع عن معتقدات أساسها العمل على حفظ ونمو ومحاولات الكرامة الانسانية وكل ما هو خارج عن هذين الاطارين يعتبر منافيا للحقيقة والقيم الحضارية ؟ !

اذا كنا نفهم أسباب وخلفيات ادعاء الغربيين وتشويههم للمؤتمر فان ادعاء الشيوعيين خاطىء من الأساس ، الاّ أنه يوجد ما يبرره في رأينا وهو كونه جاء في الحقبة الستالينية .

ثانيا : ردود الفعل أو الاعتراضات الغربية على المؤتمر :

تميزت ردود الفعل الغربية على انعقاد مؤتمر باندونغ وسياسة الحياد الايجابي التي تبناها المشاركون بنوع من التناقضات الهادفة ، ففي الوقت الذي صرح فيه الرئيس

— Op. Cit; P. 40. (1)

— Op. Cit; P. 40 (2)

الأمريكي « ايزنهاور » بقوله انه : « من حق الدول ان تكون محايدة وغير منضوية الى الأحلاف العسكرية ، وأن ممارسة هذا الحق قد يكون شيئا طبيعيا ومجديا »[1] . فاننا نلاحظ بأنه بعد ثلاثة أيام فقط من هذا التصريح أدلى وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية « جون فوستر دالاس » بتعليق حول المؤتمر قال فيه : « ان الحياد فكرة مهترئة الاّ في حالات خاصة جدا يكون الحياد فيها سياسة لا اخلاقية وقصيرة النظر » .[2] .

وقد كانت ردود فعل وتعليقات الصحف ووسائل الاعلام الغربية قبل وغداة انعقاد المؤتمر عنيفة جدا ، حيث توصلت بعض الصحف الى وصف المؤتمر بـ : « المؤامرة » و « التمرد » ضد الجنس الأبيض ، ويتضح لنا ذلك من خلال قراءة الصحف الغربية مثل صحيفة « النيوزويك » News — Week التي جاء فيها : كل العالم يعرف ماذا سيحدث بين آسيا والغرب ، بين الجنسين الأصفر والأبيض ، واننا جبناء اذا اغضينا الطرف عن اتخاذ الموقف الحتمي . . »[3] .

أما جريدة « لوموند » الفرنسية اليومية Le Monde فقد علقت على المؤتمر قائلة : « ستنجح الصين الشعبية خلال هذا المؤتمر من تكوين أحد أهم مراكز القوة ، وأن دورها سيزداد قوة ، خاصة مع غياب الاتحاد السوفياتي عن المؤتمر (عدم السماح له بالحضور) رغم أن عددا كبيرا من جمهوريات آسيا الوسطى تابعة له ، وتعطيه القوة والشرعية في الحضور .

ان ابعاد الاتحاد السوفياتي عن المؤتمر يؤدي الى وقوع خلافات بينه وبين الصين مثل ما حصل من قبل بينه وبين يوغسلافيا ، وان مؤتمر باندونغ سيعطي الفرصة لآسيا اللاشيوعية لتثبت اذا كانت قادرة عن ايجاد طريقة للتعايش مع العالم الشيوعي ام لا ؟ »[4] وقد كانت اعتراضات الكتلة الشرقية على نتائج المؤتمر أقل درجة من اعتراضات الكتلة الغربية .

ثالثا : اعتراضات الكتلة الشرقية على مؤتمر باندونغ ونتائجه :

ان الشيء الذي يمكننا ملاحظته لأول وهلة هو أن الاعتراضات الشرقية على سياسة الحياد الايجابي وعدم الانحياز لا تختلف عن الاعتراضات الغربية من حيث

(1) ـ أنظر . د . كلوفيس مقصود . معنى الحياد الايجابي دار العلم للملايين . بيروت . 1960 . ص . 72 .

(2) ـ أنظر . المرجع السابق . ص . 78 .

(3) in news — week. Janvier 1955. Cité par Jeune Afirque, Op. Cit; P. 43.

(4) ✓ — Op. Cit; P. 43.

الشكل ، رغم أن هذه الاعتراضات تختلف من حيث المضمون ، ويمكن تفسير صفة المرونة التي تميزت بها الاعتراضات الشرقية بحضور بعض الأنظمة الشيوعية في المؤتمر (الصين الشعبية وفيتنام الشمالية) ، وتجدر الإشارة بأنه توجد فوارق لا يستهان بها بين الاعتراضات الغربية والشرقية لا يمكن للباحث العلمي أن يتجاهلها ، وهي تشكل في رأينا أحد مصادر قوة سياسة الحياد الايجابي .

وما يؤكد مرونة الاعتراضات الشرقية بعض التعليقات التي اوردتها الصحافة الشرقية وعلى رأسها الصحافة السوفياتية حيث أرجعت صحيفة «البرافدا» : لسان حال اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي : نجاح المؤتمر في الأساس الى دور وفد الصين الشعبية دون ذكر أي إشارة الى الدور الذي لعبته الدول المحايدة وخاصة مصر والهند وأندونيسيا !

وقد جاء في تعليق لهذه الصحيفة : « ان الفصل الأكبر في نجاح مؤتمر باندونغ يرجع الى موقف وفد جمهورية الصين الشعبية المستمد من سياسة التعايش السلمي التي تتبناها الأمر الذي مكنها من التقدم باقتراحات بناءة لتحقيق الاجماع حول جدول أعمال المؤتمر . . »[1] .

يتضح من هذا التعليق بأن الاتحاد السوفياتي لم يكن راضيا عن المؤتمر بقدر ما كان راضيا عن دور وفد جمهورية الصين الشعبية(*) الذي كان يمثل اذا جاز القول الكتلة الشرقية في المؤتمر . فماذا كان الموقف السوفياتي لو لم تشارك الصين وفيتنام في المؤتمر يا ترى ؟

هذا كل ما يمكننا قوله عن ردود الفعل الدولية ازاء انعقاد مؤتمر باندونغ والنتائج المترتبة عنه ، وسنحاول معالجة باقي النقاط في فصل لاحق خصصناه للخلاف الصيني السوفياتي وانعكاساته على الحركة الأفروآسيوية ومن ثم على حركة عدم الانحياز وهذا يدخل في اطار الفصل الثاني من القسم الأول من البحث ، والذي أرتأينا ان نعالج فيه مفاهيم الحياد الايجابي وعدم الانحياز ومواقف الكتل من الحركة .

— In La Pravda. Cité par Jeune Afrique. Op. Cit; P. 43. (1)

(*) - ان ارتياح السوفيات لموقف وفد جمهورية الصين الشعبية في المؤتمر كان قبل بداية بروز الخلاف الصيني السوفياتي .

الفصل الثاني
في مفاهيم الحياد الايجابي وعدم الانحياز ومواقف الكتل من الحركة

كثيرا ما تتداخل المفاهيم عندما يتعلق الأمر بالتعبير عن حالة أو موقف أو وضع سياسي ما ، ومفهومي الحياد الايجابي وعدم الانحياز في رأينا لا يخرجان عن هذه القاعدة العامة ، اذ تأثر هذين المفهومين بالتفسيرات التاريخية ، والفلسفية والايديولوجية المختلفة حتى أنه أصبح من المتعذر على القارىء البسيط التفريق بين المصطلحين (الحياد الايجابي وعدم الانحياز) اللذين يوجد بينهما فرق سواء من الناحية اللغوية أو الفلسفية أو التاريخية .

ولعلنا نحاول في هذا الفصل من بحثنا الكشف عن اشكاليات المصطلحين من خلال تقديم مختلف التعاريف التي أعطيت لهما .

ولتوضيح مدلولي المصطلحين أكثر سنلجأ الى عرض ودراسة المعايير والمقاييس التي قامت عليها كل من سياسة الحركة الأفرو آسيوية ، وسياسة حركة عدم الانحياز .

كما يعالج هذا الفصل مواقف الكتل من الحركة عبر مراحل تطورها المختلفة ، وانعكاسات الوضع الدولي بشكل عام والخلاف الصيني السوفياتي بشكل خاص على مسار وتوجه الحركة .

المبحث الأول

في مفاهيم الحياد الايجابي وعدم الانحياز أو اشكالية المصطلحين

يحتوي هذا المبحث الذي يتعلق بدراسة المفاهيم المختلفة للحياد الايجـابي وعدم الانحياز أو الكشف عن الاشكاليات والتداخلات والملابسات بين المصطلحين على ثلاثة نقاط هي : مفهوم الحياد الايجابي ، والملابسات اللفظية للحياد الايجابي وعدم الانحياز ، وأخيرا عرض ونقد وتحليل معايير ومقاييس سياسة حركة عدم الانحياز .

المطلب الأول
في مفهوم الحياد التقليدي

من الفائدة بمكان قبل الشروع في الحديث عن مفهومي ومصطلحي الحياد الايجابي وعدم الانحياز القيام بالقاء نظرة تاريخية موجزة عن ظهور الحياد التقليدي ، لأنه من الناحية التاريخية سابق في الظهور على الحياد الايجابي وعدم الانحياز ورغم تداخل مفهومي الحياد وعدم الانحياز والخلط بينهما في كثير من الأحيان الّا أنه دون تحديد مدلول الأول لا يمكن تعريف الثاني والعكس صحيح .

أولاً : الحياد كظاهرة مادية سياسية :

ان الحياد كظاهرة مادية (واقعية) سياسية ليس وليد القرن التاسع عشر ، أو القرن العشرين كما يبدو لأول وهلة للبعض بل يعود تاريخه الى أبعد من ذلك بكثير ، لأن الحياد بهذا المفهوم أول ما ظهر كان على مستوى الأفراد حيث يلتزم شخص ثالث موقف الحياد في حالة وقوع خلاف أو نزاع او مشاجرة بين شخصين آخرين . ويرجع بعض الفقهاء المسلمين وخاصة الامام الشافعي وأتباعه ظاهرة الحياد الى أيام الفتوحات الاسلامية الأولى حيث كان العالم في رأيهم مقسما الى « دار اسلام » و « دار حرب » و «دار عهد أو صلح » ، وحسب رأي الشافعي فان هذه الدار الأخيرة كانت دار حياد أي ما يشبه في عصرنا الى حد بعيد وضع فريق الدول المحايدة أو غير المنحازة .

وقد وجدت حالات كثيرة من هذا النوع في التاريخ الاسلامي وسبق لنا أن ذكرنا البعض منها ، مثل حالة الحبشة التي بقيت على الحياد في حرب المسلمين مع الأنصار .

أما فريق آخر من الفقهاء فيربط ظاهرة الحياد بظهور الدولة الحديثة ووظيفتها ، ويقسمون الحياد من الناحية السياسية الى نوعين :

(أ) الحياد الداخلي : ويعني بالنسبة لهذا الفريق امتناع السلطة السياسية عن التأثير على

تطور المجتمع والتدخل في الخلافات الفردية (الدولة الحارس) .

الاّ ان تطور الحياة والأنشطة الاقتصادية في رأيهم في الدول الليبرالية لم يعد يسمح لهذه الأخيرة بالاستمرار في حيادها ازاء الصراعات الاجتماعية والطبقية .

ومع ظهور شكل جديد من أشكال الدولة الحديثة اي الدول الاشتراكية التي تقوم بصفة عامة على مبدأ الحزب الواحد ، أصبح من غير الممكن في هذه البلدان للسلطة السياسية ان تبقى حيادية على الصعيدين الداخلي او الخارجي .

(ب) الحياد الخارجي : أما على الصعيد الخارجي فقد كانت الدول في المجتمعات الدولية غير المنظمة (الفوضوية) السابقة لا تخضع لأية سلطة أو وازع دولي ، ولهذا كانت النزاعات العسكرية تضع الدول المستقلة أمام خيار سياسي واضح • اما الاشتراك في النزاع والتحالف مع الأطراف المتحاربة واما الامتناع عن ذلك والبقاء في حالة الحياد . وقد استمر الوضع الدولي على حاله حتى ظهور قواعد قانونية لتنظيم المجتمع الدولي ، ومن بين هذه القواعد نظام أو مبدأ الحياد القانوني .

ان الحديث عن حالة الحياد الفردي او الحياد كظاهرة مادية خلال الفتوحات الاسلامية أو الحياد الداخلي بصورته الكلاسيكية غير المتسم بالصيغة القانونية لم يكن موجودا الاّ كوقائع مادية ، وليس كنظام قانوني لأن الحياد كنظام ومبادىء قانونية لم يظهر الاّ في اواخر العصور الوسطى حينما نادى الفقيه الهولندي « جروسيوس » بنظرية الحرب العادلة والحرب غير العادلة ، هذا ما يمكن قوله عن الحياد كظاهرة مادية أو كواقعة سياسية ، أما الحياد كظاهرة قانونية وأنواعه ، وامكانية التوفيق بينه وبين مواثيق المنظمات الدولية فهذا ما سنعالجه في النقطة الثانية .

ثانيا : الحياد كظاهرة قانونية :

يقصد بالحياد القانوني (التقليدي) مجموعة القواعد والنظم القانونية الدولية التي تنظم العلاقات فيما بين الدول المتحاربة والدول غير المتحاربة والذي بموجبه يخول للدول غير المتحاربة البقاء بعيدا عن معترك الحرب ، وهو ما يطلق عليه حق الحياد . والحياد بمفهومه القانوني يتضمن مجموعة من الحقوق والواجبات نصت عليها مختلف الاتفاقيات الدولية .

وترجع الدكتورة عائشة راتب نشوء ظاهرة الحياد من الناحية التاريخية الى عام 1780 حيث « أنشأت » كاترين الثانية « قيصرة روسيا ما سمي « بعصبة المحايدين »

للحد من سيطرة انجلترا وتدخلها في حرية تجارة وملاحة المحايدين بالبحار »[1] .

ويرى بعض الفقهاء الآخرين بأنه قد كان لتطبيق قواعد الحياد من طرف الولايات المتحدة الأمريكية (منذ اعلان مبدأ مونرو عام 1823 وحتى تاريخ خروج أمريكا من عزلتها عام 1917) أثر كبير في تحديد وتطوير مفهوم الحياد .

كما كان لانعقاد مؤتمر فينا عام 1815 دور كبير في ارساء القواعد الأساسية لنظام الحياد فيما بعد ، وهذا ما أشار اليه الأستاذ « بيتريانكوفيتش » بقوله : « في العشرين من شهر نوفمبر عام 1815 تم التوقيع من طرف كل من النمسا ـ فرنسا ـ بريطانيا ـ روسيا وبروسيا (الخمسة الكبار) على وثيقة تعترف بالحياد المستمر وتضمنه في سويسرا ، وتضمن عدم الاعتداء على أراضيها . . . وأكثر من هذا فقد قاموا باعلان حياد وحرمة وحصانة سويسرا كما أعلنوا استقلالها عن أي نفوذ أجنبي »[2] .

ويرجع « بيتريانكوفيتش » سبب حياد سويسرا الى ميزان القوى بين ألمانيا وفرنسا . وقد قامت بعض الدول الأوروبية الأخرى كبلجيكا في تلك الفترة بمحاولات وجهود في سبيل انشاء حياد مماثل لحياد سويسرا الّا أنها فشلت في محاولاتها هذه في الوقت الذي نجحت السويد في ذلك .

ومن أجل المحافظة على ميزان القوى (الموازنة) بعد عام 1815 سرعان ما أصبحت معظم البلدان الاسكندنافية تأخذ بمبدأ الحياد ، وقد لعب حياد هذه البلدان دورا كبيرا خلال الخلافات التي كانت تقع بين ألمانيا وروسيا ، والنزاعات التي كانت تقع بين الدول البحرية ودول القارة الأوروبية في تلك الفترة .

وعن تطور الحياد خلال القرن التاسع عشر يقول « بيتريانكوفيتش » : « . . أما خلال القرن التاسع عشر فقد كان المعنى المفهوم للحياد هو المعنى العسكري ، وقد وصف بشكل خاص في مؤتمر لاهاي الخامس حول الحقوق والواجبات للدول المحايدة عام 1907 »[3] .

تجدر الإشارة الى أن الفقه الدولي قد استقر على الأخذ بمجموعة من القواعد

---

(1) ـ أنظر . د. راتب عائشة العلاقات الدولية العربية . المرجع السابق . ص . 299 .

(2) راجع محاضرة « بيتريانكوفيتش » في الندوة الدبلوماسية الخامسة التي نظمتها وزارة خارجية دولة الأمارات العربية المتحدة . المطبعة العصرية ابو ظبي 1977 . ص . 131 وما بعدها .

(3) ـ أنظر . بيتريانكوفيتش . المرجع السابق . ص . 133 .

القانونية خلال انعقاد مؤتمر لاهاي الثاني عام 1907 الذي وضع قواعد الحياد في الحرب البرية والبحرية وجاء اعلان لندن البحري عام 1909 مكملا لمؤتمر لاهاي الثاني بتنظيمه للحياد في الحروب البحرية . ومع بداية الحرب العالمية الأولى تعرضت قواعد الحياد القانوني الى النقد حيث امتنعت كثير من الدول عن تطبيقها الشيء الذي جعل فقهاء فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى ينظرون الى تدخل الدول المحايدة في سير العمليات الحربية واجبا قانونياً مستندين في ذلك الى فقه العصور الوسطى وآراء « جروسيوس » في الحرب العادلة وفي مقدمتهم الفقيه « فلنهوفن Wollenhôven الذي قال في كتابه «الدولة العادلة : « يجب في الحرب الحالية على الحياد الأبكم والأصم أي الحياد عديم التأثير أن يعوّض بنوع جديد من الحياد الذي يشعر ويحكم »[1] .

وقد تغيرت نظرة المجتمع الدولي الى القواعد القانونية التقليدية لنظام الحياد خلال الحربين العالميتين ، وخاصة الحرب العالمية الثانية التي أكدت الشعور لدى الأطراف المعنية بضرورة تغيير النظام التقليدي للحياد مما أدى ببعض الفقهاء الى وضع نظم جديدة للحياد تتفق مع معطيات وحاجات المجتمع الحديث الذي يهدف الى استقرار الجماعة الدولية ، والى منع الدول ذات السيادة من استخدام القوة في حل مشاكلها وخلافاتها الدولية ، حيث لم يعد اعلان الحرب امتيازا للدول المستقلة وانما أصبح عملا غير مشروع وتترتب عنه مسؤولية دولية ويعطي للغير الحق في اتخاذ مواقف معينة ، والتالي حق التمييز بين الأطراف المتحاربة ومعاملة كل واحد منها وفقا لمشروعية دعواه وبهذا ظهرت فكرة الحياد الموصوف أو الحياد الايجابي الذي تنحاز فيه الدول الى أحد الأطراف المتحاربة قد يكون هذا الطرف الدولة المعتدى عليها أو منظمة الأمم المتحدة .

هذا عن الحياد القانوني وتطوره من الناحية التاريخية أما فيما يتعلق بأنواع الحياد فسنعالجها في الفقرة التالية من دون الدخول في التفاصيل لأن هذه النقطة ليست من صميم بحثنا .

(أ) أنواع الحياد : اختلف المفكرون والفقهاء في تقسيم الحياد من حيث أنواعه وأشكاله ، فمنهم من يقسمه الى نوعين :

(1) الحياد العرضي ويسمى أحيانا الحياد بالادارة المنفردة .

(2) الحياد الدائم أو ما يسمى بالحياد الاتفاقي .

---

(1) — Wollenħoven; les trois phases du droit des gens. 1917, P. 60.

وتجدر الاشارة بأن جل المفكرين الغربيين يتفقون على هذا التقسيم الاّ انه يوجد من بين المفكرين من يقسم الحياد الى ثلاثة أنواع :

(1) الحيَاد العرضي .

(2) الحياد الدائم .

(3) الحياد الايجابي وعدم الانحياز .

كما يوجد صنف آخر من المفكرين يقسم الحياد الى أكثر من ذلك ومن بينهم الدكتتور « كلوفيس مقصود » حيث يقسم الحياد التقليدي الى خمسة أنواع بالاضافة الى الحياد الايجابي وعدم الانحياز .

وهذه الأنواع الستة هي : « الحياد في حالة الحرب ، الحياد الملازم والمكون لكيان الدولة ، التحييد كصيغة لاتفاق الكتلتين الحياد الوسطي ، الحياد القانوني ، وأخيرا الحياد الايجابي وعدم الانحياز »(1) .

ان هذه التقسيمات وغيرها تعتبر على جانب كبير من الصحة سواء من الناحية المنهجية أو من ناحية المضمون وبما أن موضوعنا لا يتعلق في البحث في كل أنواع الحياد بقدر ما يتعلق بموضوع الحياد القانوني (التقليدي) وعلاقته بمواثيق بعض المنظمات الدولية مثل عهد العصبة وميثاق « بريان كيلوج » وميثاق هيئة الأمم المتحدة لتكوين خلفية فكرية عن معنى الحياد للانتقال فيما بعد الى الحديث عن الحياد الايجابي وعدم الانحياز ، والملابسات اللفظية بينهما .

يتفق الأستاذ « كلوفيس مقصود » مع باقي المفكرين في تعريفه للحياد القانوني حيث يرى بأنه موقف قانوني وأن المحاولات التي تمت لاعطائه الصفة القانونية بشكل دائم لم تنجح في أن تجعل من الحياد القانوني جزءا من القانون الدولي العام ، وذلك راجع لسبب تضاءل واقعية الاعتراف الدولي بهذا النوع من الحياد نتيجة تشابك المصالح وتنوع العلاقات وازدياد درجة الاشتراك الحتمي في الحياة الدولية ، الأمر الذي زاد من عدم امكانية المحافظة على هذا النوع من الحياد . اذ نلاحظ بأنه خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية إخترقت ألمانيا لضرورات حربية استراتيجية الحياد القانوني لبلجيكا وبذلك وضعت حدا للحياد القانوني كصيغة سياسية في عصرنا الحديث . ومن بين الأسئلة التي كثيراً ما تطرح نفسها على الباحث في موضوع الحياد السؤال التالي : هل يتناقض نظام الحياد مع مواثيق المنظمات الدولية أم لا ؟

(1) أنظر . د. كلوفيس مقصود . معنى الحياد الايجابي . المرجع السابق . ص . 23 وما بعدها .

لقد سبقت الإشارة عند الحديث عن الحياد بأن هـذا الأخير قـد وضعته ونـظمته أسس المؤتمرات والاتفاقات الدولية (مؤتمر فينا 1815 ومؤتمر لاهاي عام 1907 ، وأخيرا اعلان لندن عام 1909) كما رأينا بأن الحيـاد قد خضـع لتطور العـلاقات الـدولية والى متطلبات العصر السياسية فماذا كـان وضع الحيـاد بعد الحـرب العالميـة الأولى بعد أن عمدت الدول الى اقامة منظمات دولية تؤمن لها السلام ؟ هل كان هذا الحياد يتعارض مع مواثيق هذه المنظمات أم لا ؟

(1) الحياد وعصبة الأمم :

كما رأينا من قبل أن الحكومة السويسرية كانت دائما تطالب الدول وخـاصة تلك المجاورة لها باحترام حيـادها ، وقـد تمكنت فعلا من فـرض حيادهـا خلال سلسلة من المنازعات التي نشبت بـين دول المنطقـة ، وعند تشكيـل عصبة الأمم اعلمت الحكـومة السويسريـة المجلس الأعلى لعصبـة الأمم على مـوافقتها في الانضمـام الى هذه المنـظمة الدولية بشرط ان يسمح لها أي لسويسرا بالمحافظة على حيادها .

ولتحقيق هـذه الرغبـة اعترفت المـادة 435 من معاهـدة فرسـاي باستمـرار الحياد السويسري ، وعليه تمكنت سويسرا من الدخول في عصبة الأمم بعد استفتاء شعبي ، ولكن ألم يكن الاعتراف بحياد سويسرا من طرف عصبة الأمم متعارضا مع الواجبـات التي نصت عليها معاهدة فرساي المتعلقة بالتدخل وفرض العقوبات الجماعية .

للتوفيق بين حياد سويسرا والواجبات التي نص عليها عهد العصبة اعترف مجلس العصبة في اعلان لندن في 13 فبراير 1920بأن المصلحة العامة تقتضي الابقاء على الحياد وأقر حق سويسرا في الامتناع عن المساهمة في الاجراءات العسكرية التي تتطلبهـا عصبة الأمم ، وقبلت سويسرا بـالمشاركـة في الاجراءات المـالية والتجـارية فقط ! ولكن هـل استطاعت سويسرا ان تحافظ على حيادها داخل العصبة ام لا ؟

لقد أكدت الوقائع والأحداث الدولية فيما بعد مدى صعوبة تطبيق الاتفاق الجديد بسبب امتناع سويسرا عن السماح بالمس بحيادها بأي شكل من الأشكال ، وعندما فشل نظام الأمن الجماعي لعصبة الأمم عام 1935 وفشلت العصبة في تطبيق العقوبات ضـد ايطاليا وانسحاب كل من ايطاليا وألمانيا من العصبـة عندهـا قررت الحكومة السويسرية العودة الى نظام الحيـاد التام عـام 1938 ، وأنتهزت دول أخـرى مثل بلجيكـا والبلدان الأسكندنافية هذه الفرصة للاقتداء بسويسرا فـوافق مجلس العصبة عـلى ذلك ، الاّ أن بلجيكا قد فشلت في محاولتها هذه ، ولم تستطع ان تحافظ على حيـادها سـوى سويسـرا والسويد .

(2) الحياد وميثاق بريان كيلوج :

رغم ادانه عصبة الأمم لبعض المنازعات الدولية الاّ أنها لم تنجح في ايقاف تيار الحرب المتصاعد الذي اجتاح العالم عام 1939 ، وقد تميزت فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية بادانة بعض المواثيق الدولية والمعاهدات وخاصة ميثاق بريان كيلوج الموقع عليه في 27 اوت عام 1928(*) الذي حرم اللجوء الى استخدام القوة في حل النزاعات الدولية ، كما أكد الميثاق أيضا على احترام وضع الدول المحايدة .

(3) الحياد وميثاق منظمة الأمم المتحدة :

يتضح لنا مما سبق مدى التعارض الذي وجد بين نظام الحياد وعصبة الأمم رغم اعتراف هذه الأخيرة بنظام الحياد من الناحية القانونية . اذ يعتبر نظام عصبة الأمم حلا وسطا حيث تمكن من التوفيق بين الواجبات التي يقتضيها الحياد وتلك التي تنجم عن تطبيق العقوبات الجماعية التي نص عليها عهد العصبة .

أما بالنسبة لمنظمة الأمم المتحدة فان نظام الأمن الجماعي يبدو لأول وهلة متعارضا مع نظام الحياد . اذ كيف يمكن التوفيق بين الحياد من جهة وبين العقوبات الاقتصادية والعسكرية التي يفرضها مجلس الأمن ويطالب الدول الأعضاء في المنظمة بتنفيذها من جهة أخرى ؟

من المعروف أن مجلس الأمن لم يفرض على الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة ارسال جيوشها وقواتها للمحافظة على السلام والأمن الدوليين ، وانما كان ذلك متوقفا على اختيار هذه الدول . وهكذا يمكننا القول بأن مسألة التعارض بين نظام الحياد وواجبات الدول في تطبيق العقوبات الجماعية لم تطرح عملياً للبحث .

وبناء على ما سبق رفضت الحكومة السويسرية الانضمام لمنظمة الأمم المتحدة رغم موافقتها على المشاركة في بعض المؤسسات التابعة للمنظمة وخاصة المؤسسات ذات الطابع الاجتماعي والانساني . ويمكن التساؤ ل في هذا المجال عن موقف الدول وخاصة الحديثة الاستقلال من المحاولات الحيادية الفاشلة في التوفيق بين حياد هذه الدول واحترام المواثيق الدولية ؟

(*) ـ تم التوقيع على هذا الميثاق الذي تضمن ديباجة وثلاثة مواد من طرف : ألمانيا ، بلجيكا ، والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وابريطانيا واليابان وبولندا وتشيكوسلوفاكيا . في 27 أوت 1928 بباريس .

لقد أثبتت وقائع ما بعد الحرب العالمية الثانية بأن عجز منظمة الأمم المتحدة في حل الكثير من المشاكل وأن تدخل مجلس الأمن قد كان دائما الى جانب الأقوياء ، وأن موقف مجلس الأمن من اعلان الكيان الصهيوني في 15 ماي من عام 1948 خير مثال على ذلك .

وكنتيجة لانحياز مجلس الأمن في مواقفه من جهة والصراع الكتلوي المتزايد من جهة أخرى بدأت بعض الدول وخاصة المستقلة حديثا تتجمع تحت شعار الحياد لتمارس الضغط على الكتلتين لصالح السلام العالمي ، وفي هذه الأثناء ظهر تيار عدم الانحياز الذي جمع الدول الضعيفة وقد رأت هذه الدول بان مصالحها من جهة والمحافظة على السلم من جهة أخرى تقتضي منها تجنب المجابهة مع الكتلتين ، وهكذا كانت ولادة الحياد الايجابي وعدم الانحياز . وهذا ما سنتطرق اليه في المطلب الثاني من هذا المبحث .

المطلب الثاني

في الملابسات اللفظية للحياد الايجابي وعدم الانحياز

ان استعمال مصطلح الحياد الايجابي حتى بالنسبة للذين يعملون بموجب هذه السياسة ليس استعمالاً دقيقا ومحددا وأحيانا غير متفق عليه من الناحية النظرية .

فالهند مثلا على لسان رئيس وزرائها نهرو تعترض على هذا المصطلح رغم أنها منذ استقلالها وهي تأخذ بسياسة الحياد الايجابي ، ويفضل نهرو وأنصاره استخدام مصطلح « اللاالتزام » . ويرجع السبب في ذلك حسب رأي الأستاذ « كلوفيس مقصود » الى « التخوف من مصطلح (كلمة) حياد اذ يعني مدلولها اللغوي اللامبالاة »[1] .

وتجدر الاشارة الى أن إضطرار الهند الى عدم استعمال مصطلح الحياد الايجابي لا يدل اطلاقاً على أن سياستها غير متبنية للحياد الايجابي بل يعني التباسا في اللفظ وفي مدلول الكلمات الناتج عن أن العاملين في ميدان السياسة الخارجية الهندية لم يستطيعوا تحرير المصطلحات الغربية من جمودها ويجعلونها تستوعب الظروف والمشاكل التي تواجهها شعوب الهند والدول الأفرو آسيوية .

واذا كان نهرو يفضل استخدام مصطلح اللاّالتزام فان عبد الناصر يفضل بدوره كل من المصطلحين معا أي الحياد الايجابي وعدم الانحياز مع اعطاء الأفضلية في كثير من الأحيان لمصطلح الحياد الايجابي في خطبه وأحاديثه بينما نجد تيتو يقتصر في معظم الأحيان على استخدام مصطلح عدم الانحياز مع تجنب مصطلح الحياد الايجابي في خطبه وأحاديثه .

ان الحياد الايجابي من الناحية السياسية هو صورة من صور الحياد التي ترتبت على

---

(1) ـ أنظر . د. كلوفيس مقصود ، المرجع السابق ، ص 85 .

ظهور الحرب الباردة والصراع الكتلوي في محيط العلاقات الدولية عقب الحرب العالمية الثانية وتأخذ الدولة فيه بسياسة محايدة تبعدها عن الحرب الباردة وتكتلاتها لتقوم بدور ايجابي يؤدي الى تخفيف حدة التوتر الدولي ، وفض المنازعات بالطرق السلمية ، والحياد الايجابي في نظر الأستاذ « مصطفى حلمي » هو : « صورة من صور الحياد الدائم ولكنه حياد ارادي موصوف ، فهو حياد ايجابي معناه أن الدول التي تأخذ به تلتزم ببذل الجهد للتوفيق بين الأطراف المتنازعة وتنتصر لصاحب الحق ، ويعتبر هذا رجوعا الى نظرية « جروسيوس » في الحرب العادلة والحرب غير العادلة مع تطوره لكي يلائم الأوضاع الموجودة »[1] .

ومهما يكن سواء تعلق الأمر بالحياد التقليدي ، أو الحياد الايجابي ، أو عدم الانحياز ومهما اختلفت الأصول الفكرية والمدلولات اللغوية والسياسية لهذه المصطلحات الثلاثة فان الهدف في جملته واحد وهو الرغبة في الابتعاد عن النزاعات والحروب سواء كانت حروبا كلاسيكية او حروبا باردة ولهذا فتعبير الحياد الايجابي يدل دلالة قاطعة على شكل الحياد بمعناه الحديث .

واذا كانت الدول التي اخذت بنظام الحياد التقليدي (سويسرا ، السويد . .) تفهم من الحياد بأنه العزلة والابتعاد التام عن المنازعات الدولية فان هذه الدول لم تستطع الدفاع والمحافظة على حيادها كبلجيكا امام الأحداث الدولية فان الدول التي أخذت بسياسة الحياد الايجابي بعد الحرب العالمية الثانية قد نددت بالموقف التقليدي للبلدان المحايدة واعتبرته موقفا سلبيا ، وأخذت بسياسة عملية نشيطة تمثلت في معارضتها في الاشتراك في الحرب الباردة ، ولهذا فاننا نرى بأن الحياد الايجابي أو الحياد « المعاصر » له جانبين اثنين : الأول سلبي والثاني ايجابي ، بعكس الحياد القانوني (التقليدي) الذي لم يكن يمثل سوى الجانب السلبي اي الامتناع عن المشاركة في الأحداث الدولية .

أولاً : الجانب السلبي في الحياد الايجابي :

يتمثل هذا الجانب في رفض الدول المحايدة الانضمام الى الأحلاف أو المشاركة في الحروب سواء كانت كلاسيكية أو باردة بأية صورة من الصور ، بطريق مباشر أو غير مباشر .

---

(1) ـ أنظر . محمود حلمي مصطفى . العالم الثالث ومؤتمرات السلام . المرجع السابق . ص . 95 .

ثانياً : الجانب الايجابي في الحياد الايجابي :

يتمثل في تفاعل الدول المحايدة مع الوقائع والأحداث الدولية المختلفة والتعامل مع اطراف الحرب الباردة ، والمشاركة في تحقيق السلم الدولي لأن السلام العالمي يهم الدول الصغيرة قبل الدول الكبيرة ، وهو يعتبر سبيلها الوحيد اذا لم يكن الأوحد في تحقيق أهدافها في التنمية والرقي الاجتماعي والاقتصادي .

نخلص مما تقدم بأن عناصر الحياد الايجابي تحددها المبادىء الآتية :

(أ) الامتناع عن المشاركة في الأحلاف العسكرية وعدم الانحياز الى احد الأطراف في الحرب الباردة (هذا هو الوجه السلبي للحياد الايجابي) .

(ب) التعاون والتعامل مع كلا المعسكرين مع محافظة الدول المحايدة على استقلالها (هذا هو الوجه الايجابي للحياد) .

(جـ) المساهمة في ايجاد الحلول للمشاكل والأزمات الدولية مع مساندة الشعوب غير المستقلة والمستقلة حديثا ومساندة منظمة الأمم المتحدة فيما تتخذه من اجراءات وقرارات لصالح هذه الشعوب .

وتجدر الإشارة بأنه لا يوجد اختلاف بين الحياد التقليدي والحياد الايجابي فيما يتعلق بالنقطة الأولى أي الامتناع عن الاشتراك في الحروب ونبذها ، بينما يختلفان فيما يتعلق بالنقطتين الأخيرتين ، ففي الوقت الذي تبتعد وتمتنع فيه دول الحياد التقليدي عن التعامل مع الأطراف المتحاربة والمشاركة لايجاد الحلول نجد أن دول الحياد الايجابي تتعاون مع الأطراف المتنازعة وخاصة في حالة وقوع نزاع بين دولة قوية (كبيرة) معتدية ودولة ضعيفة معتدى عليها ، أو عندما يتعلق الأمر بحركات التحرر فان دول الحياد الايجابي وعدم الانحياز تنحاز لمناصرة هذه الأخيرة .

عدم الانحياز :

استخدمت دول الحياد الايجابي في مؤتمر بلغراد لفظ « عدم الانحياز » وفضلته عى مصطلح الحياد الايجابي الذي يفترض وجود أو قيام نزاع مسلح بالاضافة الى تعبيره عن الرغبة في البقاء بعيدا عن منازعات الآخرين أيا كانوا وأياً كانت طبيعة الموضوعات محل النزاع ، أما اذا كان النزاع (أياً كانت طبيعته) قد وقع بين احدى الكتلتين أو بين دولة عظمى منضمة لاحدى الكتلتين وبين احدى الدول حديثة الاستقلال فان الدول غير المنحازة لا تقف موقفا محايدا بل تناصر الدول المستقلة حديثا .

وعدم الانحياز في رأينا ليس الحياد الايجابي اي لا يوجد تطابق بين المصطلحين لا من الناحية اللغوية ولا من حيث المدلول السياسي ، لأن عدم الانحياز في الواقع جانب من جوانب الحياد الايجابي ، وعدم الانحياز كما يعرفه الأستاذ « كلوفيس مقصود » هو : « الناحية السلبية لمنطلق سياسي ايجابي »[1] .

بينما يرى « محمود حلمي مصطفى » في تفريقه بين الحياد الايجابي وعدم الانحياز : « انه كان من الأفضل الاقتصار على تعبير الحياد الايجابي لأن تعبير عدم الانحياز يفترض معاني سلبية تبعد كل البعد عن الايجابية التي أراد المؤتمر (مؤتمر بلغراد) أن يصبغها على مواقف دول الحياد . والواقع أن تعبير عدم الانحياز يعكس فكرة تقليدية قديمة مؤداها رغبة شعوب معنية في حصر آثار الحرب في مناطق معينة والبعد عن الاشتراك فيها . أما تعبير الحياد الايجابي فيتضمن هذا المعنى ويزيد عليه جانبا ايجابيا هو الوقوف دائما وأبدا بجانب الدول الحديثة العهد بالتحرر في حربها الاستقلالية للتخلص من السيطرة الأجنبية . . »[2] .

ويعتبر عدم الانحياز من الناحية اللفظية في رأينا كلمة ناقصة من حيث ما تريد ان تعبر عنه ، فعند استعمال كلمة عدم الانحياز فالمقصود هو عدم الانحياز مسبقا والواقع انه لا توجد حالة واحدة لا يمكن الانحياز فيها ، فحتى الذين يدعون لعدم الانحياز هم في الواقع منحازون لموقف كلما أعلنوا رأيا ، أو اتخذوا موقفا في موضوع يتعلق بالمعسكرين او القضايا العالمية ، لأن حتى الحكومات والحركات الشعبية التي تنادي بعدم الانحياز لا تقصد بذلك تجريد نفسها من امكانيات اتخاذ مواقف مؤيدة لأي من المعسكرين ، انما تعني ان مواقفها لا تكون مسبقا منحازة الى جهة من الجهات بل أن انحيازها يأتي نتيجة دراسة وتقييم مستقل للمسأة أو القضية المطروحة ، وهذا ما يؤكده الأستاذ « كلوفيس مقصود » بقوله : «الانحياز كامن لكن على أساس كل قضية على حدة ، هذا يعني ان الدول أو الحركات الداعية لعدم الانحياز انما تريد ان تثبت بأنها اذا انحازت الى معسكر في موضوع معين فهذا لا يعني أنه في موضوع آخر لن تنحاز الى موقف المعسكر الآخر . .[3] » .

يفهم من هذا الكلام ان انحياز الدول والحركات الشعبية غير المنحازة تمليه

---

(1) أنظر. كلوفيس مقصود. المرجع السابق . ص . 90 .

(2) ـ أنظر . محمود حلمي مصطفى ، المرجع السابق ، ص ، 96 .

(3) ـ أنظر . د. كلوفيس مقصود . معنى الحياد الايجابي ، المرجع السابق ، ص . 90 .

المصلحة الوطنية والقومية لهذه الدول والحركات ، وهكذا يمكننا القول بأنه لا يوجد عدم انحياز ثابت وانما توجد مواقف غير منحازة أي حياد ايجابي .

وكثيرا ما يتساءل المهتمون بسياسة الحياد الايجابي وعدم الانحياز بل يذهب البعض منهم حتى التشكيك في قوة هذه الحركة في بعض الأحيان . فما هي اذن مصادر القوة في سياسة الحياد الايجابي وعدم الانحياز يا ترى ؟

ان هذا التساؤل على جانب كبير من الأهمية والمنطق اذ أن أي سياسة دولية لا يمكن لها ان تكون فعالة في العلاقات الدولية ما لم تكن مدعمة من طرف قوة مادية أو عسكرية ، الّا أن هذا المنهج كان صحيحا بالنسبة للسياسة الدولية الماضية أي قبل ظهور القطبية الثنائية في العلاقات الدولية فاستقطاب مصادر القوة في كتلتين متناقضتين اليوم قد غير الموقف الدولي وأدخل عليه تعديلات كثيرة على كل من منهج ومقاييس تحديد القوى العسكرية والاستراتيجية وتقييمها . هذه التعديلات على المنهج قد أصبحت ضرورية بالنسبة لتعادل القوى الضاربة عند كل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية ، وما ينتج عن هذا العامل من ردع متبادل لتصرفاتها وعدوانها ، ولو توفر عنصر التعادل المذكور لقامت احدى القوتين بتدمير الأخرى ، واستنادا الى هذا الوضع يعد اعتبار القوة العسكرية الضاربة عند الدول الباقية مقياسا تتحدد بواسطته معالم القوة ومصادرها .

بناء على ما تقدم يمكننا تعيين مصادرة القوة التي تستمد منها سياسة الحياد الايجابي وعدم الانحياز ركائزها والتي بواسطتها تتمكن من تنفيذ مخططاتها وتحقيق أهدافها المرحلية والاستراتيجية بالشكل التالي :

(1) القوة المعنوية التي تتصف بها حركة عدم الانحياز ويقصد بالقوة المعنوية تلك القوة التي تدعم سياسة الحياد الايجابي وعدم الانحياز هذه السياسة التي تعبر عن تطلعات شعوب العالم الثالث ومواقفها ازاء الصراع الدولي القائم ومن ثم مع آمانيها وأهدافها القومية والشعبية ، ولعل خير مثال على الدفع المعنوي لسياسة عدم الانحياز مجابهة مصر عام 1956 للعدوان الثلاثي ، وكيف استطاعت استقطاب القوى المعنوية في الوطن العربي بالدرجة الأولى وفي العالم بأسره الى جانب قضيتها ، وانتصارها على المعتدين في النهاية .

كما يلعب الرأي العام العالمي دورا كبيرا في توجيه العلاقات الدولية ، حيث يعتبر جزءا من القوة المعنوية لسياسة الحياد الايجابي وعدم الانحياز .

(2) تعادل القوى ونظرية الردع المتبادل :

يعتبر مبدأ تعادل القوى ونظرية الردع المتبادل في العلاقات الدولية من المصادر الأساسية لقوة سياسة الحياد الايجابي وعدم الانحياز لأنه لتعادل القوى بين المعسكرين دورا كبيرا في ظهور نظرية الردع المتبادل ، هذه النظرية التي تتمثل في تسليم الطرفين او الكتلتين بأن امكانية كل منهما في حالة قيام احداهما بالمباشرة بالعدوان المسلح ان يرد الطرف الثاني بشكل فوري عليه ، وأن يلحق نفس النسبة من الأضرار التي يمكن ان يلحقها به المعتدي .

ويعرف الأستاذ Sidny. B. Fay ميزان تعادل القوى بقوله : « ان ميزان تعادل القوى يعني تعادل بين قوة أعضاء المجتمع الدولي يمنع أي منهم أن يكون قويا لدرجة فرض رغبته على الآخرين »[1] .

أما الأستاذ «كاظم هاشم نعمة » فيرى بأن ميزان تعادل القوى : « حقيقة لازمت العلاقات الدولية منذ نشأتها ولكن بأشكال مختلفة تبعا للظروف السياسية والاجتماعية التي تجد الدول المستقلة نفسها فيها ، ان العلاقات الدولية هي صراع من أجل القوة لذلك فميزان تعادل القوى يجب ان يدرك ويفسر في نطاق علاقات القوة ، وميزان تعادل القوى ظاهرة مستمرة ملازمة للمجتمع البشري ما دامت الوحدات السياسية المؤلفة له تحتفظ بميزة القوة في علاقاتها مع غيرها »[2] .

وعن شرح نظرية الردع المتبادل أو ميزان تعادل الرعب يقول الأستاذ « كاظم » :
« . . ان الحجر الأساسي ، لأية سياسة استراتيجية ترتكز على الردع النووي هو ادخال الرعب الى قلب العدو بردعه من القيام بهجوم على الطرف الأول . لأن الخسائر التي سيلاقيها بعد هجومه ستكون هائلة لدرجة أنها لا تعادل ما يتوقعه من هجومه أو بعبارة أخرى ان الردع النووي يعتمد على قابلية الدولة الرادعة في توجيه الهجوم الثاني أورد الهجوم الى الدولة التي هاجمتها أولا . . »[3] .

بناء على ما تقدم يمكننا القول بأن التعادل في القوة الضاربة بين الكتلتين او المعسكرين يخدم الى حد بعيد قضايا السلم والأمن الدوليين ، كما تستفيد منه بلدان

---

(1) ـ أنظر . د. كاظم هاشم نعمة . العلاقات الدولية . مؤسسة دار الكتاب للطباعة والنشر . جامعة الموصل بغداد 1972 ص 93 .

(2) ـ أنظر . للمرجع السابق . ص . 95 .

(3) ـ أنظر . المرجع السابق . ص . 135 .

الحياد الايجابي وعدم الانحياز بالدرجة الأولى .

(3)التناقض الموجود داخل الكتلتين :

يمثل التناقض الموجود داخل الكتلتين والذي يكمن في طبيعة وظروف التكوينات الكتلية القائمة احد عناصر قوة سياسة الحياد الايجابي وعدم الانحياز ، ويوجد هذا التناقض بين دول الكتلة الغربية بشكل واضح حيث يصل في كثير من الأحيان الى المنافسة بين دول هذه الكتلة مثل التنافس بين بريطانيا وفرنسا من جهة والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا من جهة أخرى ، ويبرز هذا التنافس بشكل واضح في المستعمرات وحتى داخل السوق الأوروبية المشتركة نفسها .

بينما نلاحظ بأن هذا التناقض في الكتلة الشرقية نادرا ما يوجد وهذا راجع الى انسجام هذه الكتلة أكثر من انسجام الكتلة الغربية ، الاّ أن ذلك لا ينف ظهور بعض التناقضات داخل الكتلة الشرقية ، الاّ أن هذه التناقضات في رأينا لم تصل الى درجة المنافسة بين الدول الأعضاء في هذه الكتلة .

(4)الثقل البشري لبلدان عدم الانحياز :

من مصادر القوة أيضا بالنسبة لسياسة الحياد الايجابي وعدم الانحياز الثقل البشري لبلدان عدم الانحياز حيث يزيد عدد الدول الأعضاء في الحركة اليوم على تسعين دولة تمثل في مجموعها أكثر من ثلثي $\frac{2}{3}$ البشرية ، وهذا عامل مهم في قوة الحركة نفسها ، خاصة من الناحية المعنوية .

بعد هذا البحث الموجز للملابسات اللفظية لكل من الحياد الايجابي وعدم الانحياز ننتقل الآن الى دراسة ونقد المعايير والمقاييس التي قامت عليها الحركة .

المطلب الثالث

في عرض ونقد وتحليل معايير ومقاييس سياسة حركة عدم الانحياز

من المعروف أن الحركة الأفرو آسيوية قد لعبت دورا كبيرا في بروز حركة عدم الانحياز عام 1961 ، بحيث كان لمبادىء « البانش شيلا » الخمسة المعروفة تأثير كبير من الناحيتين السياسية والفكرية على مؤتمر باندونغ عام 1955 والمؤتمر التأسيسي لحركة عدم الانحياز المنعقد ببلغراد (يوغسلافيا) كما أن الدول التي ساهمت في انشاء الحركة الأفرو آسيوية هي نفسها التي لعبت الدور الأساسي في تأسيس حركة عدم الانحياز(*) .

ونظرا للتأثير الذي لعبته الحركة الأفرو آسيوية على حركة عدم الانحياز إرتأينا أن نعالج بنوع من التحليل مبادىء « البانش شيلا » الخمسة كمقدمة لدراسة ونقد المعايير والمقاييس التي قامت عليها سياسة حركة عدم الانحياز .

لقد تضمنت الاتفاقية الهندية الصينية لسنة 1954 المتعلقة بالنزاع الهندي الصيني حول منطقة التبت خمسة مبادىء هي :

(1) الاحترام المتبادل للسيادة الاقليمية واستقلال كل دولة .

(2) عدم الاعتداء .

(3) عدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير .

(4) المساواة والمصلحة المتبادلة .

(5) التعايش السلمي .

(*) ـ لم تشارك الصين الشعبية في تأسيس حركة عدم الانحياز رغم أنها كانت من الأعضاء المؤسسين للحركة الأفروآسيوية في الوقت الذي لم تشارك يوغسلافيا في الحركة الأفروآسيوية بينما كانت من الأعضاء المؤسسين لحركة عدم الانحياز .

ان المتمعن في طبيعة المبادىء الخمسة يجد بأنها لا تعدو في الحقيقة كونها مبدأ واحد تم شرحه في خمسة نقاط (مبادىء) ألاّ وهو (مبدأ احترام السيادة) فاذا احترمت دولة ما سيادة دولة ثانية فينتج عن ذلك حتما احترامها لحدود هذه الدولة ، وعدم الاعتداء عليها ، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية واحترامها على قدم المساواة ، الأمر الذي يعني معاملتها على أساس المصلحة المتبادلة ، وكل هذا يقود في النهاية الى تعايش سلمي بين الدولتين المعنيتين .

ولكن لهذا التفصيل والتدقيق والتحديد الذي تضمنته اتفاقية « البانش شيلا » حسنات وتتمثل في تبيان المعنى المقصود بشكل أكثر وضوحا وتفاديا للغموض والالتباس وسوء التفسير ، كما يوضح هذا التفسير المفصل العلاقة المتينة والعناصر المشتركة بين مفهوم المبادىء الخمسة وبين نظرية الحياد الايجابي (مبادىء باندونغ العشرة) اذ من بين القواسم المشتركة بين نظرية الحيادة الايجابي ومبادىء اتفاقية « البانش شيلا » يوجد : مبدأ عدم الاعتداء والمساواة ، والمصلحة المتبادلة ، والاحترام المتبادل للسيادة الاقليمية واستقلال كل دولة ، والتعايش السلمي .

بعد هذا العرض السريع للمبادىء التي جاءت في اتفاقية « البانش شيلا » ننتقل للحديث عن المبادىء القاهرة التمهيدي (12 — 15 جوان 1961) وأكدها مؤتمر بلغراد التأسيسي لحركة عدم الانحياز في سبتمبر عام 1961 .

أولاً : مقاييس ومعايير سياسة عدم الانحياز :

اذا كان مؤتمر بجور التمهيدي لعقد مؤتمر باندونغ قد وضع شرطين اثنين (مقياسين) لانضمام الدول الى هذا المؤتمر وهما :

ــ أن تكون الدولة آسيوية أو افريقية (المقياس الجغرافي) .

ــ وان تكون الدولة مستقلة ذات سيادة .

فان المؤتمر التمهيدي لبلدان حركة عدم الانحياز المنعقد بالقاهرة من 12 الى 15 جوان 1961 قد وضع ثلاثة مبادىء أساسية كشرط لانضمام الدول الى حركة عدم الانحياز وهذه المبادىء هي :

(1) اتباع سياسة مستقلة تقوم على عدم الانحياز لأي كتلة ، واتباع سياسة التعايش السلمي من جهة اخرى .

(2) تأييد حركات التحرر الوطني والقومي للشعوب المضطهدة .

(3) الامتناع عن الدخول في الاحلاف العسكرية الثنائية او المتعددة الأطراف التي عقدت في نطاق الصراعات بين الدول الكبرى او في نطاق الحرب الباردة ، وعدم السماح لقوة عظمى بإقامة القواعد على أراض دول عدم الانحياز .

كانت هذه هي المقاييس العامة التي وضعها مؤتمر القاهرة التمهيدي الاّ أنه خلال انعقاد مؤتمر بلغراد التأسيسي اتفق المؤتمرون على توسيع هذه المقاييس حيث وضعوا خمسة مقاييس يجب ان تتوفر في الدول غير المنحازة ، وهذه المقاييس هي :

(1) اتباع سياسة مستقلة تقوم على أساس التعايش السلمي أو عدم الانحياز أو على الأقل مناصرة هذه السياسة .

(2) تأييد ودعم حركات التحرر الوطني والقومي .

(3) عدم الدخول في أي حلف عسكري جماعي قد يرغم الدولة غير المنحازة على اتخاذ مواقف ازاء النزاعات التي تقع بين القوى الكبرى .

(4) عدم الدخول في أي حلف ثنائي مع أية قوة كبرى .

(5) عدم قبول اقامة قواعد عسكرية اجنبية على أراضي الدولة غير المنحازة بمحض ارادتها .

ثانياً : تحليل نقدي لهذه المقاييس :

المقياس الأول : من الملاحظ أن هذا المقياس واسع وغير محدد ولا يفسر بوضوح سياسة عدم الانحياز كما لا يوضح الفرق بين سياسة عدم الانحياز وسياسة التعايش السلمي في كثير من الجوانب .

ان هذين المصطلحين اللذين دخلا قاموس العلاقات السياسية الدولية في نفس الوقت في الخمسينات من هذا القرن يشكلان مذهبا جديدا في القانون الدولي العام والذي أصبح يحتل مكانة هامة في عالم تسوده الصراعات الكتلوية .

وتجدر الاشارة الى أن أول من جاء بمبدأ التعايش السلمي هي الدول الاشتراكية ، حيث تعود جذور هذا المبدأ الى بداية الثورة الاشتراكية (ثورة أكتوبر 1917) وهذا ما أكده المفكر العظيم ف . لينين في برنامج العلاقات الدولية الذي قدمه عام 1922 حيث قال :« ان قيام دولة اشتراكية لا يعني قيام أو وجود حالة حرب دائمة بين هذه الدولة الاشتراكية والدول الرأسمالية ، ولكن على العكس يجب أن تسود العلاقات السلمية بين

هذين النوعين من الدول . . »[1] .

وقد أصبحت سياسة التعايش السلمي مبدأ في العلاقات الدولية بين الدول الاشتراكية وبلدان العالم الثالث ، كمثال على ذلك الاتفاقية المبرمة بين الهند والصين الشعبية حول مشكلة الحدود عام 1954 ، ثم تطورات سياسة التعايش السلمي فيما بعد حتى أصبحت مبدأ يحكم العلاقات بين الدول الاشتراكية والدول الرأسمالية منذ بداية الستينات من هذا القرن وحتى يومنا هذا .

وقد اعتبرت الرأسمالية في البداية سياسة التعايش السلمي وسيلة للدعاية في خدمة مصالح الدول الاشتراكية (الشيوعية) ، ويقول الأستاذ الفرنسي Gonidec حول هذه النقطة : « اذا كان لسياسة التعايش السلمي قيمة عالمية فانها أي سياسة التعايش السلمي لا تسير كل العلاقات الدولية لأن فكرة التعايش السلمي لا تقتضي أن تكون العلاقات الدولية بين الدول الاشتراكية محكومة بمبدأ التعايش السلمي »[2] .

ويستطرد هذا الأستاذ في القول : « ان العلاقات بين الدول الاشتراكية لا تقوم على مبدأ التعايش السلمي لأن بعض البلدان الاشتراكية وخاصة الصين الشعبية وألمانيا تميزان بين ثلاثة أنواع من العلاقات الدولية : علاقات دولية بين الدول الاشتراكية تسير وفقا للايديولوجية الأممية البروليتارية الشيوعية وعلاقات دولية بين الدول الاشتراكية والشعوب المضطهدة تقوم على أساس الاشتراكيين ، وأخيرا علاقات دولية تقوم بين دول ذات انظمة اجتماعية واقتصادية مختلفة وذلك وفقا لمبدأ التعايش السلمي . . »[3] .

ويمكن القول بأن التعايش السلمي هو الحياد السياسي وليس الحياد القانوني لأن من الناحية السياسية التعايش السلمي لا يقوم على اي التزام أو نص قانوني كما لا يرفض التحالفات والمعاهدات العسكرية التي تحافظ عليها الكتلتان والغاية من سياسة التعايش السلمي هي عدم اللجوء لاستعمال القوة في العلاقات الدولية .

وحول هذا الموضوع تقول الأستاذة Bastid ان : « تحقيق التعايش السلمي يعني

---

(1) Kherad R. Cours professé à l'Institut des études politique et de l'information pour les étudiants du Magister. 1980-1981 polycopie. P. 15. (Université d'alger).

— Op. Cit; P. 16. (2)

- Op. Cit; P. 16. (3)

التخلي عن الفكرة القائلة بأن احدى الكتلتين ستنتصر على الأخرى بالقوة ، كما يعني وضع نهاية للصليبية، وتجدر الملاحظة بأنه في الوقت الراهن يوجد تقارب كبير بين عدم الانحياز والتعايش السلمي »[1] .

فهدف عدم الانحياز هو المحافظة على السلم الدولي والتعايش السلمي عن طريق رفض الدخول أو الانضمام الى الأحلاف العسكرية ، وعدم الانحياز يدعم السلم الدولي والتعايش السلمي .

ويمكننا استنتاج التقارب الموجود بين سياسة عدم الانحياز والتعايش السلمي من تصريح مؤتمر القاهرة لعام 1964 حيث نص في النقطة الأولى من بيانه الذي عرف بـ : « مؤتمر السلم والتعايش السلمي » على مبادىء التعايش السلمي الآتية : الاعتراف السريع والحالي بالحق في الاستغلال الكامل كحق طبيعي لكل الشعوب ، وحق الشعوب في تقرير مصيرها ، التعايش السلمي فيما بين الأنظمة المختلفة الاعتراف بسيادة الدول على قدم المساواة وحق الشعوب في الاستغلال الحر لثرواتها الطبيعية ، مناهضة التمييز العنصري والأبارتهيد ، احترام كل الدول لحقوق الانسان والحريات الأساسية له ، تسوية النزاعات الدولية بالطرق السلمية والتعاون الاقتصادي بين مختلف دول العالم »[2] .

يلاحظ بأن مبدأ التعايش السلمي قد وضع من أجل تنظيم العلاقات القائمة بين الدول ذات الأنظمة السياسية والاجتماعية المتباينة وحول هذا الموضوع صرح ممثل الاتحاد السوفياتي خلال انعقاد مؤتمر القارات الثلاثة بهافانا من 3 الى 16 جانفي 1966 يقول : « ان العلاقات القائمة بين الدول المستقلة ذات السيادة وذات الأنظمة السياسية والاجتماعية المختلفة يجب أن تقوم على مبدأ سياسة التعايش السلمي وفي نفس الوقت فانه لا يجب ولا يمكن أن يكون تعايش سلمي بين المستغلين والمستغلين ، أي بين الاستعماريين الامبرياليين المعتدين وبين ضحاياهم »[3] .

أما بطرس غالي ، فانه يفرق بين عدم الانحياز والتعايش السلمي بقوله : » ان للدول التي تتبنى سياسة التعايش السلمي هي دول غنية ومتقدمة صناعياً بينما الدول التي

- Op. Cit; P. 16. (1)
- Op. Cit; P. 18. (2)
- Op. Cit; P. 18. (3)

تتبنى سياسة الحياد الايجابي دول زراعية غير متطورة وبعبارة أخرى فان العلاقات الدولية تتطور وفق محورين : أولهما العلاقات الدولية بين الأمم الغنية المتقدمة والتي لها أنظمة سياسية اجتماعية مختلفة وثانيهما العلاقات الدولية التي تقوم بين الدول المتخلفة وبين دول الكتلتين أي العلاقات التي تسير وفقا لسياسة الحياد الايجابي [1] .

ويفضل الأستاذ « بطرس غالي » مصطلح الحياد الايجابي على عدم الانحياز بقوله : « . . اننا لسنا على خطأ عندما نقول بأن سياسة الحياد الايجابي تنطبق على سياسة البلدان البروليتارية ، وسياسة التعايش السلمي تنطبق على البلدان الغنية . . ان الدول التي تتبنى سياسة التعايش السلمي تهدف الى تخفيض (نزع) سلاحها بينما تهدف بلدان الحياد الايجابي الى أن تقود الآخرين الى تجريدهم من الأسلحة أو التسلح . . ان سياسة التعايش السلمي تهدف الى تنظيم العلاقات الدولية بين كتلتين مسلحتين بينما يهدف الحياد الايجابي الى تنظيم العلاقات بين كتلة مسلحة وأخرى مجردة من السلاح . . » [2] .

بناء على ما تقدم يمكن القول بأن الفرق بين سياسة التعايش السلمي وسياسة الحياد الايجابي أو عدم الانحياز يكمن في أن الأولى لا ترفض قيام التحالفات والمعاهدات العسكرية بينما أساس سياسة الحياد الايجابي وعدم الانحياز هو رفض هذه الأحلاف والتكتلات العسكرية .

المقياس الثاني : مساندة حركات التحرر الوطني والقومي :

ان حركة عدم الانحياز بادراجها بندا خاصا في برامجها لمساعدة حركات التحرر الوطني تكون قد أعطت أهمية كبيرة لهذا الموضوع ، والملاحظ أن حركة عدم الانحياز لم تكف عن التأكيد على مساندة حركات التحرر الوطني والقومي منذ انعقاد مؤتمرها الأول وحتى اليوم، ولهذا فان حركة عدم الانحياز اذا لم تدخل في النزاع الدائر بين الشرق والغرب فانها كانت وما زالت معنية بالنزاع بين الشمالي والجنوب وبهذا يختلف موقف دول الحياد الايجابي عن موقف الدول الحيادية التقليدية من مسألة حركات التحرر الوطني والقومي التي تعتبرها هذه الأخيرة أي الدول المحايدة التقليدية بأنها نزاعات داخلية ، والمسؤول عنها هي الدول المديرة لهذه الأقاليم اي الدول الاستعمارية !

وتنطلق دول الحياد التقليدي في موقفها هذا من مبدأ التمييز بين الوضع القانوني

- Op. Cit; P. 18. (1)

- B. Boutros Ghalli. Le mouvement Afro-Asiatique. Op. Cit; PP. 246-247. (2)

الـداخلي ، والـوضع القـانـوني الخـارجي المنصـوص عليـه في القـانـون الـدولي العـام الكلاسيكي الذي يعتبر عائقا أمام حركة تحرير وتحرر الشعوب المستعمرة لأنه من وضع الدول والقوى الاستعمارية في العالم .

ولعل أفضل من تعرض لموضـوع موقف القـانون الـدولي العام الكـلاسيكي من ثورات التحريـر وحركـات التحرر هـو الأستاذ الجـزائري « محمـد البجاوي » في كتـابه « الثورة الجزائرية والقانون » الذي أتخذ فيه الثورة الجزائرية كنموذج لدراسته وهـذا ما سنحاول تبيانه في هذه الفقرة .

يقول أحد الفقهاء الفرنسيين أن الاعتراف مسألة : « قتلت درسا وما تزال بعيدة المنال »[1] .

ويعطي الأستاذ « محمد البجاوي » في مسألة الاعتراف أهمية كبيـرة الى موضـوع الفعالية حيث يعتبره القضية الأساسية : « ان أيـة حكومـة تمارس الحكم فعـلا تنشىء بـذلك أوضـاعا متقـابلة مع سـواها ، بصـرف النظر عن أصـل قيامهـا ، ولن يضيف الاعتراف شيئا الى قيمة هذه الأوضاع الناشئة والتي تفرض نفسها بنفسها »[2] .

وقد اختلف الفقهاء حول مسألة الاعتراف بالحكومة الجزائرية ، ففي الوقت الذي كان يرى معظم الفقهاء الغربيون وخاصة الفرنسيون بأن الحكومة الجزائـرية المؤقتـة لا تتوفر فيهـا شروط الاعتـراف القانـوني ، وهذا مـا عبر عنـه الفقيه الفـرنسي « موريس فلوري » M. Flory بقوله : « ان الاعتراف بالحكومة المؤقتة الجزائرية يفتـرض مبدئيـا وجود حكومة في المنفى يسبق وجود دولة ، وليس ثمة دولة جزائرية ، ثم ان نعني حكومة ما يبرر بقيام حرب دولية أو حرب أهلية فالحالة الأولى غير واردة اذ أن الجيش الفرنسي في نظر الشرع الدولي ليس جيشا غـازيا ، ان الحكـومة المؤقتـة الجزائـرية لم تـطرد من الجزائر ، بل أنها تألفت في أرض أجنبية ، في القاهـرة ، وليست فرضيـة حرب أهليـة أدعى الى القبول ، اذ لا بد لقبولها من أن تكون (الحكومة الجزائرية المؤقتـة) مسيطرة فعليا على جزء من أرض الوطن بحيث تتأتى لها مبايعة واقعية ، الشرط الثالث انه لا بد لحكومة لاجئة من بيعه .

---

(1) ـ انظر ـ البجاوي محمد ، « الثورة الجزائرية والقانـون » . دار اليقظة العربية ، تـونس ، 1961 ـ ص . 170 .

(2) ـ أنظر . المرجع السابق . ص . 171 .

فإذا لم تكن قد تولت الحكم دستوريا ، تولية تصحبها في منفاها ، فإنه لا بد من أن تثبت « فعاليتها » أي تدلل على أنها تمارس فعليا حكم الأرض التي تسيطر عليها فاذا أبدت جبهة التحرير الوطني انها تمثل الشعب ، فان فرنسا ترد على ذلك بنتائج استفتاء عام 1958 حيث حصلت على 96 ٪ من مجموع الأصوات »[1] .

ويرد الأستاذ البجاوي على رأي هـذا الفقيه الـذي يمثل مـوقف القانـون الدولي الكلاسيكي من ثورات التحرير بصفة عامة وحركات التحرر بصفة خاصة « بأن الشروط السالفة اذا كانت ما يحتمـه القانـون الموضعي ، فـإنها لا تعني الاّ الحكومـات المنفية ، والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ليست بـالضبط حكومـة لاجئة . . . فـالحكومـة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بما لها من مرتكز من الأرض وباشرافها على جهاز ادارة في الجزائر ، هي حكومة نسيج وحدها ، وعدا عن هذا فاننا حتى لو افترضنا جدلا انه يمكن حبس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في زمرة الحكومات اللاجئة فاننا نلاحظ بأنها تملك فعليا سائر الشروط المحددة التي تجعل من حقها المطالبة بأن يعترف بها . »[2] .

ويستطرد البجاوي في القول : » لقد علمنا الأسس الحقوقية التي تبرز بعث الدولة الجزائرية ، ولكن الوجود الفعلي لا يبرح الشرط الأساسي . . »[3] .

وتجدر الاشارة بأن البجاوي يميز هنا بين الاعتراف القانوني De Jure والاعتراف الواقعي De Facto بقوله : « ان الاعتراف القانوني بحكومة ما عمل يصرح به صاحبه لأن هذه الحكومة ذات سلطة فعلية ، وأن أصل قيامها قانوني أو نظامي ، كما لو انبثقت مثلا عن انتخابات . أما الاعتراف الواقعي فهو على العكس مما ذكر ، ويعني أن الحكومة التي تتلقاه تمارس سلطة فعلية وان لم يكن لقيامها مؤيد قانوني كـما لو انبثقت مثـلا عن ثورة ، والثورة تعريفا قطيعة ونقض لقانونية أوضاع سابقة »[4] .

ان هذا التمييز في نظر البجاوي لا تترتب عنه نتائج ذات خطر لا لمجرد أن التعامل الـدولي لا يلتزمـه دائما ، بـل على الخصـوص لأن الحكومـة الفعلية تملك عمليـا سائـر صلاحيات الحكـومة القـانونيـة حيث تستطيـع ابرام المعـاهدات وحق اعتمـاد الممثلين السياسيين وقبولهم .

---

(1) ـ أنظر . المرجع السابق . ص . 171 .

(2) ـ أنظر ، المرجع السابق . ص . 172 .

(3) ـ أنظر ، المرجع السابق ، ص . 172 .

(4) ـ أنظر ، المرجع السابق ، ص . 173 .

وحول هذا الموضوع يقول البجاوي : ان التطبيق في الصلاحيات الدولية لا يفرق بين حكومة قانونية وحكومة واقعية »[1] .

وقد أكدت هذا الموضوع اعترافات الحكومات الأجنبية بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، فمنها من أعترف قانونيا بالحكومة الجزائرية ومنها من اعترف واقعيا بهذه الحكومة .

ومن بين الدول التي اعترفت بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية اعترافا واقعيا ، بالاضافة لاعتراف البلدان العربية نذكر : اعتراف غانا في 10 جويليت 1959 وليبريا في 7 جوان 1960 والاتحاد السوفياتي في 8 أكتوبر 1960[*] .

أما من بين الدول التي اعترفت بالحكومة المؤقتة الجزائرية اعترافا قانونيا فتوجد فيتنام الشمالية التي اعترفت في 26 سبتمبر 1958 ومالي في 18 فيفري 1961 بالحكومة المؤقتة[**] .

ومن بين الدول التي قرنت اعترافها بالحكومة الجزائرية المؤقتة بتطبيق سياسة الحياد الايجابي اندونسيا حيث جاء في اعلان اعترافها بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية : « ان الأسس والدواعي التي دفعت أندونسيا للمبادرة بالاعتراف بالحكومة الجزائرية قد تضمنها البيان الرسمي الذي اصدرته حكومة أندونسيا في جلسة طارئة لمجلس الوزراء في 27 سبتمبر 1958 . . ان الحكومة الأندونسية تؤمن بأن ميثاق الأمم المتحدة ومبادىء مؤتمر باندونج العشر ستفتح مجالا للدولتين وهما الجزائر وفرنسا لتعيدا علاقاتهما التي كانت قائمة على أسس استعمارية الى علاقة بين دولتين مستقلتين تقوم على مبادىء القانون الدولي والعرف الدولي ان قرار الحكومة الأندونسية بالاعتراف بحكومة الجزائر المؤقتة يتفق مع رغبة الشعب الأندونسي لمناهضة الاستعمار كما يتفق مع سياسة الحياد الايجابي التي تتمسك بها أندونسيا »[2] .

---

(1) ـ أنظر ، المرجع السابق ، ص ، 175 .

(*) ـ جاء في اعلان اعتراف غانا بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بالخصوص : « لقد قررت حكومة غانا ان تمنح اعترافا بواقع الحكومة المؤقتة الجزائرية » .

(* *) ـ جاء في اعلان رئيس فيتنام الشمالية «فان دونبغ» : لي الشرف بأن أشعركم أن حكومة جمهورية فيتنام الديمقراطية قد تم قرارها على الاعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بوصفها الحكومة الوحيدة القانونية الممثلة الشرعية لشعب الجزائر » .

(2) ـ أنظر . المرجع السابق ، ص . 178-179 .

وتجدر الاشارة بأنه ترتب عن هذه الاعترافات اقامة الحكومة المؤقتة لعلاقات دبلوماسية مع الكثير من هذه البلدان ومشاركتها في مجموعة من المؤتمرات الدولية ، فبالاضافة الى مشاركة الجزائر كعضو مراقب في المؤتمر الأفروآسيوي بباندونغ عام 1955 شاركت الجزائر أيضا في مؤتمر الدول الأفروآسيوية المنعقد في القاهرة في ديسمبر 1957 بصفة عضو كامل العضوية ، وهذا يعني الاعتراف بالثورة الجزائرية كحركة تحررية .

ولم يقتصر مؤتمر أكرا 1958 وتونس الافريقيين على الترحيب بالشعب الجزائري بل تقرر تعيين أحد ممثليه عضوا في اللجنة التوجيهية الدائمة التي اجتمعت مرتين في أكرا ومرة في تونس .

« وأكد مؤتمر رؤساء الدول الذي انعقد بالدار البيضاء ما بين 3 و 6 جانفي 1961 قيام الدولة الجزائرية ، اذ أن رئيس الوفد الجزائري ، رئيس الحكومة المؤقتة قد استقبل واعترف به رئيسا للدولة الجزائرية »[1] .

أما على مستوى منظمة الأمم المتحدة فقد أستطاعت الحكومة المؤقتة ان تفرض الشعور بوجودها ، فمنذ تأسيس الحكومة المؤقتة 1958 لم يعد في وسع الوزراء الجزائريين المشتركين بدورات الأمم المتحدة أن يتخذوا وضعا دبلوماسيا مستعارا باندماجهم في وفد عربي كما كان يجري قبل تشكيل الحكومة ، بل أصبح ينظر اليهم من طرف السكريتارية العامة لهيئة الأمم المتحدة بوضعهم مدعوى وفود صديقة . . وفضلا عن ذلك فان « مندوب الجزائر الفعلي الدائم لدى منظمة الأمم المتحدة يشترك بصفة عضو كامل بمجموعة من الهيئات التي تعمل داخل الهيئة المذكورة . فنرى أن الجزائر ممثلة مباشرة في الكتل الأفروآسيوية والعربية ، وكذلك في هيئة تنسيق الجهود بين دول افريقيا المستقلة في الأمم المتحدة »[2] .

وكنتيجة للانتصارات التي حققتها الثورة الجزائرية على الصعيدين الداخلي والخارجي (العسكري والدبلوماسي) بدأت فرنسا تعترف بواقع الثورة وبواقع الحكومة الجزائرية المؤقتة وبشرعية تمثيل جبهة التحرير الوطني كحركة تحررية وهذا ما أكده الرئيس الفرنسي « ديغول » في بعض مواقفه وخطبه . اذ صرح في مدينة نيس Nice يوم 22 اكتوبر يقول : « ان الثائرين يودون لو يعترف بهم سلفا على أنهم الجزائر ، وأنهم الحكومة الجزائرية »[1] .

---

(1) أنظر ، المرجع السابق . ص . 198 .

(2) ـ أنظر . المرجع السابق . ص . 204 .

(3) ـ أنظر . المرجع السابق . ص . 212-213 .

إلّا أن « ديغول » لم يستطع تجاهل واقع الثورة الجزائرية نتيجة الانتصارات التي ما فتئت تحققها : » لست أعمى ولا ظالما الى الحد الذي أتنكر فيه أهمية حركة النفوس الجريحة ، والأمال المتفتحة التي افضت في الجزائر الى الثورة . . . انني اعترف بالشجاعة التي أبداها كثير من المحاربين بل كل هذا المجموع الذي ألفه الثائرون ، وبما وجدوه من قوة جذب وما صدفوه من آماد متطاولة »[1] .

وبهذا لم يجد « ديغول » سبيلا لكي ينكر بأنه سيأتي اليوم المحتوم الـذي يجب فيه على فرنسا أن تعترف بالجمهورية الجزائرية : » ان القادة المتمردين . . . يـزعمون أنهم حكومة الجمهورية الجزائرية ، هذه الجمهورية التي ستوجد في يوم من الأيام . . »[2] .

بناء على ما تقدم يمكننا القول بأن الحكومة الفرنسية التي كانت تدعي بأن المسألة الجزائرية هي قضية داخليـة (حسب قواعـد القانـون الدولي الكـلاسيكية) وأنها هي وحدها صاحبة الأمر فيها ، لم تستـطيع في النهـاية التهرب من الأمر الـواقع واعتـرافها بشرعية تمثيل جبهة التحرير الوطني الجزائرية ومن ثم الاعتراف بالحكومة المؤقتة وأخيرا الاعتراف بالجمهورية الجزائرية المستقلة .

ويمكننا القول بأن الثورة الجزائريـة وغيرهـا من ثورات شعـوب العالم الثـالث قد لعبت دورا كبيرا في تغيير طبيعة القانون الدولي العام الكلاسيكي ، حيث استطاعت من خلال نضالاتها المتواصلة أن تدخل مبادىء جديدة ضمن قواعد القانـون الدولي العـام كمبدأ « حق الشعوب والأمم في تقرير مصيـرها » وهـذا من خلال الـدور الذي لعبتـه الحركة الأفرو آسيوية وحركة عدم الانحياز فيما بعد في مساندتها لحركات التحرر الوطني والقومي التي كان من بينها الثورة الجزائرية بقيادة جبهة التحرير الوطني الجزائرية .

المقياس الثالث : عـدم قبول قـواعد عسكـرية أجنبيـة فوق أراضي الـدول غير المنحازة بمحض ارادتها :

ان أول ما يمكن ملاحظته حول هذا المقياس أنه تم خرقه من طرف أغلبية بلدان حركة عدم الانحياز ، لأن استعمال تعبير « عدم القبول بمحض الارادة » يعني ضمنيـا بأن القبول المفروض مسموح به ، بينما القبول دون ممارسة ضغوط خارجية معينـة يعتبر مرفوضا !

---

(1) ـ أنظر . المرجع السابق . ص . 213 .

(2) ـ أنظر . المرجع السابق . ص . 213 .

وتجدر الاشارة بأنه توجد في عدد كبير من بلدان عدم الانحياز قواعد عسكرية تابعة للحلف الأطلسي نذكر البعض منها على سبيل المثال وليس الحصر : الزائير ـ السينغال ـ ملطا ـ المغرب ـ باكستان . . الخ .

كما نجد بعض البلدان غير المنحازة التي تميل أو تؤيد الاتحاد السوفياتي مثل : أفغانستان ـ كوبا ـ فيتنام ـ اثيوبيا ـ اليمن الجنوبي . . رغم أنه لا توجد فوق أراضيها قواعد عسكرية سوفياتية الاّ انه يمكن القول بأنه يوجد عدد كبير لا يستهان به من المستشارين والخبراء العسكريين السوفيات في هذه البلدان .

المقياس الرابع : عدم توقيع معاهدة أو تحالف مع أي من القوى الكبرى :

ان هذا المقياس يرفض التحالفات الثنائية مع القوى الكبرى ، ولكنه لا يمنع قيام التحالفات فيما بين بلدان حركة عدم الانحياز .

وقد أثير الجدل مرات عديدة حول بعض بلدان حركة عدم الانحياز التي وقعت معاهدات مع احدى القوى الكبرى ، وهل يمكن اعتبار هذه البلدان غير منحازة حقا أم لا ؟

وبالاضافة الى المعاهدات والتحالفات التي تم توقيعها من طرف بعض الدول الغربية الكبرى مع بعض بلدان آسيا وافريقيا غير المنحازة نجد أن بعض هذه البلدان قد وقعت هي الأخرى معاهدات مع الاتحاد السوفياتي مثل :

ــ معاهدة الصداقة السوفياتية المصرية الموقعة يوم 27 مايو 1971 .
ــ معاهدة الصداقة السوفياتية الهندية الموقعة يوم 9 أوت 1971 .
ــ معاهدة الصداقة السوفياتية العراقية الموقعة يوم 9 أفريل 1973 .

كما وقع الاتحاد السوفياتي معاهدات صداقة أخرى مع كل من الصومال واليمن الديمقراطي ، واثيوبيا ، وأفغانستان وأخيرا مع سوريا ، ويلاحظ بأنه من بين جميع هذه المعاهدات لا توجد سوى المعاهدة السوفياتية الهندية التي أشارت علانية الى مبادىء حركة عدم الانحياز وهذا ما توضحه المادة الرابعة من المعاهدة التي نصت على : « ان اتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية يحترم سياسة عدم الانحياز التي تطبقها الهند ، ويؤكد مرة أخرى بأن هذه السياسة تشكل عاملا هاما للحفاظ على السلام العالمي والأمن الدولي ، وللتخفيف من حدة التوتر في العالم .

وان جمهورية الهند لتحترم السياسة السلمية التي يسلكها الاتحاد السوفياتي ، والتي تستهدف توثيق ودعم الصداقة والتعاون مع جميع الشعوب »[1] .

أما بالنسبة للدول الأخرى فقد أعلنت في مناسبات عديدة بأن ابرام هذه المعاهدات لا يعني التخلي عن سياسة عدم الانحياز ، ولا يمكن اعتبارها متناقضة معها .

وتجدر الملاحظة بأنه يجب التفريق بين المعاهدات العسكرية التي تبرمها الدول الكبرى مع بلدان العالم الثالث الموالية لها ، ومعاهدات التعاون والصداقة التي يبرمها الاتحاد السوفياتي مع دول العالم الثالث لأن طبيعة وأهداف المعاهدتين تختلف ، ففي الوقت الذي تبرم فيه المعاهدات الأولى من قبل الدول الغربية بدون موافقة شعوب هذه البلدان نجد أن معاهدات الصداقة والتعاون التي يبرمها الاتحاد السوفياتي مع بعض بلدان عدم الانحياز تتم بمحض ارادة الطرفين . ان اثارة الجدل والتساؤل حول وضع الدول التي أبرمت معاهدات صداقة وتعاون مع الاتحاد السوفياتي ، وهل يمكن اعتبار هذه الدول غير منحازة فعلا ؟

يرجع في الأساس الى عدم تحديد طبيعة ونوع المعاهدات التي أشار اليها المقياس الذي نحن بصدد دراسته .

المقياس الخامس : عدم الدخول في أي من التحالفات العسكرية في اطار النزاعات بين القوى الكبرى :

ان هذا المقياس في حد ذاته يعتبر أساسا لسياسة حركة عدم الانحياز اذ من بين الخمس والتسعين دولة غير المنحازة التي حضرت مؤتمر هافانا الأخير لا توجد دولة واحدة عضوة في الأحلاف العسكرية التابعة للقوى الكبرى مثل حلف الأطلسي وحلف وارسو .

والدليل على ذلك ان طلب رومانيا بالانضمام الى حركة عدم الانحياز في مؤتمر هافانا قد رفض بسبب عضويتها في حلف وارسو ، كما لم يتم قبول كل من باكستان وايران اعضاء في الحركة الاّ بعد انسحابهما من حلف السنتو منذ سنتين .

بعد هذا العرض السريع لمقاييس سياسة حركة عدم الانحياز ، ونقدها وتحليلها ، ننتقل الى معالجة المبحث الثاني من هذا الفصل والذي خصصناه لدراسة مواقف الكتلتين من سياسة الحركة عبر مراحل تطورها المختلفة .

---

(1) ـ أنظر . مجلة السياسة الدولية . العدد 26 ، اكتوبر 1971 . ص . 238 .

المبحث الثاني
في مواقف الكتلتين من حركة عدم الانحياز

لقد مرت مواقف الكتلتين الغربية والشرقية إزاء بروز الحركة الأفروآسيوية وفيها بعد حركة عدم الانحياز بعدة مراحل إختلفت فيها مواقف الكتلتين إزاء الحركة بالسلب والايجاب ، ففي الوقت الذي تميزت فيه مواقف الكتلتين بادانة الحركة في المرحلة الأولى من ظهورها (وصفها الغرب بأنها حركة « لاأخلاقية » ووصفها الشرق بأنها « وسيلة » بيد الاستعمار والامبريالية العالمية) نجد أن هاتين الكتلتين نفسهما قد غيرتا من مواقفهما التي تمثلت في التنافس الشديدبينهما على « تأييد » الحركة بهدف احتوائها واستعمالها ضد بعضها البعض .

قبل التعريف بموقف الكتلتين من سياسة حركة عدم الانحياز يلاحظ بأنه يتوجب علينا من الناحيتين المنهجية والتاريخية التمييز بين ثلاثة مراحل مختلفة مرت بها حركة عدم الانحياز ، وكان لها أثر على مواقف الكتلتين من الحركة .

(أ) المرحلة الأولى : وتبدأ هذه المرحلة منذ انعقاد مؤتمر باندونغ في أفريل 1955 حتى تاريخ انعقاد المؤتمر التأسيسي لحركة عدم الانحياز في بلغراد عام 1961 . وقد تميزت هذه المرحلة بإدانة الكتلتين الغربية والشرقية للحركة انطلاقا من حجج وخلفيات مختلفة ، ففي الوقت الذي كانت الكتلة الغربية ترى بأن الحركة عبارة عن « مؤامرة شيوعية » و « حركة لاأخلاقية » كانت الكتلة الشرقية ترى بأن هذه الحركة ، حركة من « صنع الاستعمار والامبريالية » !

(ب) المرحلة الثانية : وتبدأ هذه المرحلة منذ انعقاد المؤتمر التأسيسي للحركة حتى عام 1965 ، أي حتى التاريخ الذي حدد لانعقاد المؤتمر الأفروآسيوي الثاني بالجزائر في شهر جوان 1965 . وقد تميزت هذه المرحلة بمحاولات كل من الكتلتين

لاحتواء الحركة الأفروآسيوية وحركة عدم الانحياز وتوجيهها وفقا لاستراتيجيتها .

(جـ) المرحلة الثالثة : وتميزت هذه المرحلة التي بدأت منذ 1965 بالتنافس الصيني السوفياتي حول تزعم بلدان العالم الثالث بصفة عامة وبلدان حركة عدم الانحياز بصفة خاصة ، بالاضافة لاستمرار محاولات الكتلتين لاحتواء الحركة .

لقد عرفت البشرية بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة حربا باردة بين حلفاء الأمس وانقسم العالم الى كتلتين متنافستين كادتا أن تؤديا بالعالم الى حرب عالمية ثالثة بسبب اقامتها للأحلاف والقواعد العسكرية اذا اشتدت حدّة الصراع بين حلفاء الأمس ضد النازية .

والحديث عن الحرب الباردة ضرورة لا بد منها في هذا المجال حيث تعتبر الحرب الباردة من الناحية السياسية السبب الرئيسي المباشر في بروز سياسة الحياد الايجابي وعدم الانحياز ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، لقد كان للصراع والتنافس الكتلوي آثار كبيرة على حركة عدم الانحياز خاصة في المرحلة الأولى التي اتسمت برفض وعداء الكتلتين لهذه الحركة .

و « يقصد بالحرب الباردة الحالة التي تميزت بها العلاقات الدولية فيما بين الكتلتين بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة ، كما يقصد بها قيام صراع بين دولتين أو كتلتين من الدول تهدف الى ما تهدف اليه الحرب المسلحة من حيث كسر معنويات العدو ودفعه للاستسلام وذلك عن طريق استخدام الخطط أو الاستراتيجية السياسية والاقتصادية والدعائية لتفتيت الجبهة الداخلية للعدو وتمثل الحرب الباردة ، أيضا اجراء المناورات والاستعراضات العسكرية ، وإقامة الأحلاف والتكتلات العسكرية لتطويق العدو »[1] .

أما فيما يتعلق بتجديد تاريخ ظهور الحرب الباردة فان الباحثين قد اختلفوا حول هذا الموضوع ، حيث انقسموا الى ثلاثة اتجاهات رئيسية .

ففي الوقت الذي يرى البعض منهم بأن ظهور الحرب الباردة يرجع الى تاريخ انتصار ثورة أكتوبر 1917 أي بانقسام العالم الى نظامين اجتماعيين متناقضين من النواحي السياسية والاقتصادية والاديولوجية ، ومن بين هؤلاء المفكرين يوجد M.A. Fontaine

---

(1) Fontaine, M. A. Histoire de la guerre froide. T. 1, de la révolution d'Octobre à la guerre de Corrée. Paris, Fayard, P. 15.

بينما يرى فريق ثاني بأن الحرب الباردة من الناحية التاريخية بدأت مع انتصار ثورة أكتوبر وانقسام العالم الى نظامين ، واحد رأسمالي والآخر اشتراكي ، الاّ أنهم يضيفون بأن الحرب الباردة لم تظهر بشكل ملحوظ الاّ خلال الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية ومن القائلين بهذا الرأي : الأستاذين Ph. Bretton و J.P. Chaudet في كتابهما : « التعايش السلمي » La Coexistence Pacifique أما الفريق الثالث وهو صاحب الرأي الشائع فيرى بأن تاريخ ظهور الحرب الباردة يرجع الى مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية وليس قبلها .

بناء على ما تقدم يمكن القول بأن الحرب الباردة قد قامت بين المعسكرين الشرقي والغربي وذلك بعد سقوط كل الأنظمة الفاشية في كل من أوروبا وشرق آسيا (ألمانيا ـ ايطاليا ـ اليابان) حيث كان لا بد للقوى المتعاظمة (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي) أن تعمل على ملء الفراغ الذي خلفه انهيار القوى العسكرية لتلك الأنظمة المنهارة (الامبرياليات الشائخة) وتمكنت القوات السوفياتية من احتلال أوروبا الشرقية وأقامت فيها أنظمة اشتراكية والامتداد نحو شرق آسيا عن طريق دعم الحزب الشيوعي الصيني وفي هذه الأثناء كان لا بد على الولايات المتحدة الأمريكية وهي أقوى دولة امبريالية في تلك الفترة من أن تسعى الى تطويق ومحاصرة النفوذ السوفياتي المتصاعد بطرق كثيرة منها :

(1) تثبيت وجودها في أوروبا الغربية والحد من الاندفاع السوفياتي نحو هذه المنطقة عن طريق تقديم المساعدات الى بلدان أوروبا الغربية مثل تلك التي تمثلت في مشروع مارشال عام 1948 .

(2) مساعدة حلفائها مادياً ومعنوياً لمناهضة حركات التحرر الوطني والقومي في المستعمرات .

(3) إقامة حزام حديدي حول الاتحاد السوفياتي لوقف تغلغله في مختلف المناطق في العالم ، وذلك وفقا لمبدأ ترومان (مشروع النقطة الرابعة) .

ولتجسيد هذه الأهداف عملياً لجأت الولايات المتحدة الى اعتماد « سياسة التدخل » بمختلف أشكالها وصورها أي عن طريق سياسة الأحلاف والتدخل غير المباشر من جهة ، وعن طريق التدخل العسكري المباشر لقلب أنظمة الحكم الوطنية من جهة أخرى .

وفى هذا الإطار قامت الولايات المتحدة الأمريكية بانشاء الأحلاف والتكتلات

والمعاهدات العسكرية المعروفة : معاهدة ريو أو منظمة الدول الأمريكية التي أنشئت في أوت عام 1947 وكان الأساس الأول الذي قامت عليه هذه المعاهدة هو التضامن والتعاون المشترك بين الدول الأمريكية والدفاع عن نصف العالم الغربي. (وتحولت تدريجيا الى جزء لا يتجزأ من النظام العسكري العدواني للولايات المتحدة الأمريكية الموجه أساساً لضرب وقمع حركات التحرر الوطني والقومي في أمريكا اللاتينية من جهة واقامة النظم العسكرية والدكتاتورية الموالية لأمريكا من جهة أخرى . وكثيرة هي الانقلابات كما هو معروف التي قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية في أمريكا اللاتينية من خلال استخدام هذه المنظمة كالانقلاب العسكري في بوليفيا عام 1964 . . . الخ .

وفي فترة قصيرة لاحقة أنشىء حلف شمال الأطلسي في أفريل 1949 ضم خمس عشرة دولة(*) .

وقد كان الحلف موجها ضد الكتلة الشرقية لحماية أوروبا الغربية ولضرب حركات التحرر في المستعمرات الأوروبية وخير مثال على ذلك هو دور الحلف في مساعدة فرنسا في ضرب الثورة الجزائرية ، ومساعدة البرتغال في ضرب ثوار الموزمبيق وأنغولا وغينيا بساو أيضاً .

وبعدها أنشىء حلف جنوب شرقي آسيا في سبتمبر عام 1954 ، وكان الهدف الأساسي منه محاصرة الصين الشعبية ومنع قيام وحدة بين شطري كوريا !

وبعد مرور أقل من سنة أنشىء الحلف المركزي أو حلف بغداد سابقا في 24 أفريل 1955 ، وقد ضم كلاً من : بريطانيا تركيا ـ العراق ـ ايران ـ باكستان . ولم تشارك فيه الولايات المتحدة الأمريكية بصفة رسمية الاّ انها كانت تشارك بصفتها عضوا مراقبا . وبعد انتصار الثورة واسقاط النظام الملكي في العراق في 14 جويليت 1958 تم نقل مقر الحلف من بغداد الى تركيا وقد كان لاشتداد الثورة واتساعها في المنطقة كلها عاملا جعل امريكا تقرر المشاركة رسميا في هذا الحلف الذي كان الهدف منه هو القيام بالعمل العسكري المشترك بين حكومات الدول الأعضاء « للدفاع » عن الشرق الأوسط ضد « النفوذ السوفياتي » من جهة ومحاربة حركات التحرر العربية والآسيوية في المنطقة من جهة أخرى .

(*) الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي هي: الولايات المتحدة الأمريكية كندا ـ اسلاندا ـ بريطانيا ـ النرويج ـ الدانمرك ـ هولندا ـ بلجيكا ـ اللوكسمبورغ ـ فرنسا ـ ألمانيا الغربية ـ البرتغال ـ ايطاليا ـ اليونان ـ تركيا .

ويلاحظ بأن الولايات المتحدة لم تكتف في سياسة تطويق الاتحاد السوفياتي وقمع حركات التحرر الوطني والقومي بانشاء هذه الأحلاف فحسب بل راحت تعمل على ابرام المعاهدات العسكرية الثنائية لتوسيع عدوانها ضد الشعوب .

وأمام هذا النفوذ الأمريكي المتزايد في العالم ومجالات سياسة التطويق ضد الاتحاد السوفياتي عن طريق اقامة الأحلاف العسكرية من طرف الكتلة الغربية في كل أرجاء العالم لم يكن في وسع الكتلة الشرقية بزعامة الاتحاد السوفياتي الاّ أن ترد على هذه السياسة العدوانية بانشاء حلف وارسو (الذي سبقته كما هو معروف معاهدات ثنائية بين الاتحاد السوفياتي ودول أوروبا الشرقية) في 19 مايو 1955(*) .

وبانشاء هذا الحلف ازدادت حدة التنافس الكتلوي بين الشرق والغرب أكثر ، مما أدى الى وقوع أزمات عالمية كثيرة كادت أن تؤدي الى وقوع حرب عالمية ثالثة . ومن بين هذه الأزمات : أزمة كوريا (1950 — 1953) وأزمة برلين (1945 — 1948و — 1962) 1958 وأزمة السويس (من 26 جويليت الى 2 أوت 1956) وأزمة كوبا (1962) . بالأضافة الى تعرض العالم عموما والعلاقات بين الشرق والغرب خصوصا الى أزمات أخرى لا تقل أهمية عن التي ذكرناها .

وتجدر الإشارة الى أن العلاقات بين الشرق والغرب منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى وقتنا الحالي قد مرت بأربعة مراحل وهي :

— المرحلة الأولى (1946 — 1954) أو ما عرف بمرحلة التصلب والمواجهات الحادة بين الكتلتين .
— المرحلة الثانية (1955 — 1962 أو مرحلة الانتقال من حدة المواجهات .
— المرحلة الثالثة (1963 — 1968) أو مرحلة الانفراج الدولي وظهور محاور جديدة في السياسة الدولية (الصين الشعبية ، أوروبا الغربية) .
— المرحلة الرابعة (1969 ...) أو مرحلة الوفاق أو الثورة والتمرد على الحرب الباردة .

ومن دون الدخول في التفاصيل فيما يتعلق بالتطورات التي عرفتها الحرب الباردة وانعكاساتها على علاقات الكتلتين لأن الغرض هو تحديد موقف الكتلتين من الحركة الأفروآسيوية وعدم الانحياز عبر مرحلتين : مرحلة الرفض ومرحلة الاحتواء ، أما المرحلة الثالثة فسنخصصها لآثار الخلاف الصيني السوفياتي على الحركتين الأفروآسيوية وعدم الانحياز مع الإشارة الى استمرار محاولات الكتلتين لاحتواء الحركة .

(*) ـ يضم حلف وارسو الدول الآتية : هونغريا ـ تشيكوسلوفاكيا ـ بلغاريا ـ البانيا ـ الاتحاد السوفياتي ـ رومانيا ـ بولندا الشعبية وألمانيا الديمقراطية .

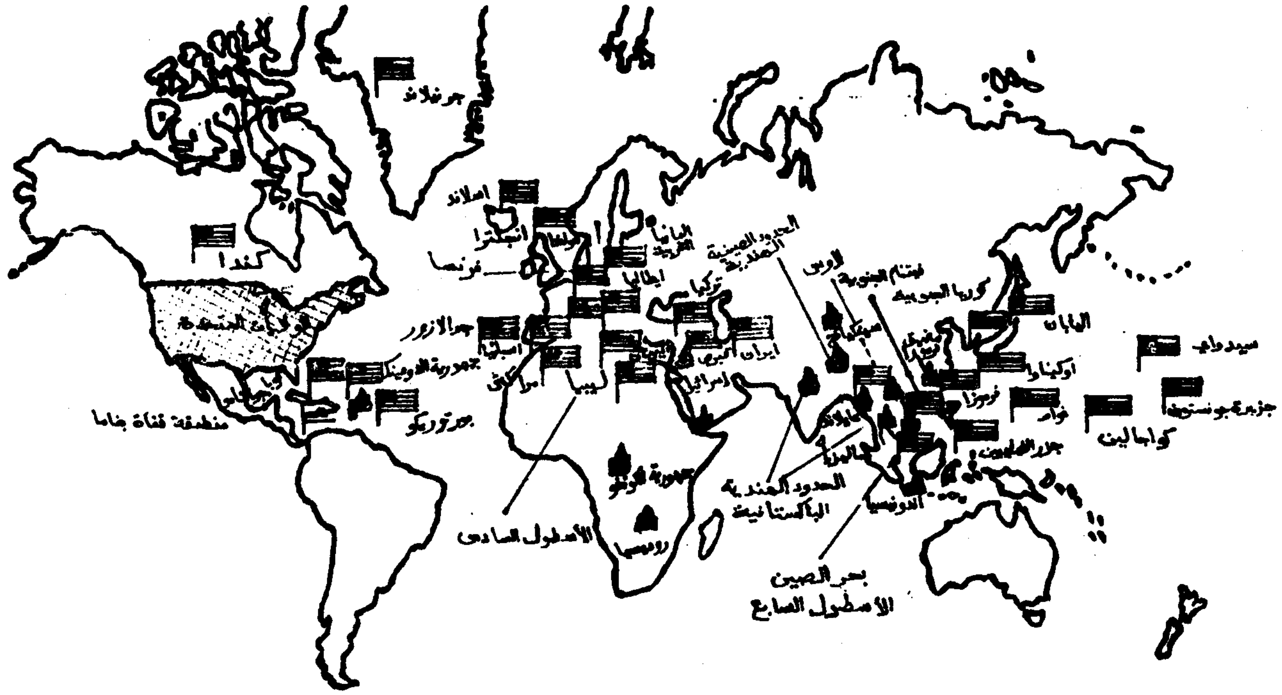

القواعد والقوات الأمريكية في خارج أمريكا في 34 منطقة من العالم والمناطق التي تشهد قتالاً فعلياً أو تهديداً بالقتال .

المصدر : حمدي حافظ : المشكلات العالمية المعاصرة، ص ٢٥٣-٢٥٩

المطلب الأول
في مرحلة ادانة الكتلتين للحركة

تميزت مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية بظاهرتين اثنتين :

(1) ظهور كتلتين عالميتين متناقضتين تعمل كل واحدة منهما على اجتذاب واحتواء الدول حديثة الاستقلال .

(2) الصعود المتزايد والمتواصل لحركات التحرر الوطني والقومي في كل من آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية ، وبروز دول مستقلة حديثا على المسرح الدولي .

وبسبب هاتين الظاهرتين بدأت العلاقات الدولية في مرحلة الخمسينات تأخذ أشكالا جديدة ، حيث تحولت اهتمامات الكتلتين المتنافستين من الإطار الأوروبي الى آسيا وافريقيا ، وبدأت الكتلتان تشعران بأن بلدان العالم الثالث هي المحك الحقيقي لقوتهما ، والمقياس الوحيد لتقدير هذه القوة ولهذا بدأت الكتلتان تحاولان اجتذاب واحتواء هذه الدول :

أولا : موقف الكتلة الغربية :

كانت الكتلة الغربية بصفة عامة والولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة ترى بأن الشيء المهم بالنسبة لها هو ضمان ولاء وتبعية الدول حديثة الاستقلال لها حتى ولو كانت أنظمة هذه الدول دكتاتورية .

كما كان اهتمام الكتلة الغربية الوحيد هو ابعاد هذه الدول عن دائرة النفوذ السوفياتي ، أو عما يسميه المفكرون الغربيون « بالزحف الشيوعي » وهذا ما أكده مفكرو ومنظرو السياسة الأمريكية في هذه الحقبة : ففي الوقت الذي اعتبر « جون فوستر دالاس » وزير خارجية الولايات المتحدة آنذاك « سياسة الحياد الايجابي وعدم الانحياز سياسة « مهترية » و « لاأخلاقية » و « قصيرة النظر » . . وأن الرئيس نهرو قد

خرج عن ولائه للكومنولث البريطاني وأنه قد وقع فعلا تحت تأثير الشيوعية !

بالاضافة الى معارضة « جون فوستر دالاس » لسياسة الحياد الايجابي نجد ان معظم المفكرين الأمريكيين قد حذوا حذوه مثل A. Sclapino و Pr. Robert وعارضوا سياسة الحياد الايجابي بقولهم : « ان الكثير من الأمريكان يعتبرون سياسة الحياد كنوع جديد من المرض الاجتماعي أسبابه تتطابق بشكل أو بآخر مع الشيوعية، أما مظاهره فتتمثل في فقدان التوازن وانهيار الأخلاق أما دواؤه فمجهول »[1] .

الملاحظ أن المعارضة الغربية وخاصة الأمريكية لسياسة الحياد الايجابي وعدم الانحياز لم تتوقف عند مستوى الادانة الاعلامية بل حاولت الضغط على الدول المحايدة لادخالها في أحلافها العسكرية .

كما حاولت أيضا منذ 1956 بعد الهزيمة الفرنسية الانجليزية الاسرائيلية في قناة السويس تطبيق « مبدأ أيزنهاور » المتمثل في « سياسة ملء الفراغ » والذي سعى « جون فوستر دالاس » لتطبيقه عن طريق الضغط على بلدان المنطقة للدخول في حلف بغداد ، الاّ أن البلدان العربية قد رفضت تلك السياسة في 19 جانفي 1957 خلال اللّقاء الذي جمع كلا من : مصر ـ العربية السعودية ـ الأردن وسوريا بالقاهرة . اذ جاء في البيان الختامي الصادر عن ذلك اللّقاء ما يلي : « . . . بعد دراسة الوضع السياسي بصفة عامة ، والمسائل العربية بصفة خاصة ، نقرر رفضنا « لمبدأ أيزنهاور » ولا نعترف بقوله فيما يتعلق بوجود « فراغ » في الشرق الأوسط ، وأن هذه المنطقة لا يمكن لها أن تكون جزءا تابعا لأي منطقة نفوذ ، وأن القومية العربية قادرة على ملء هذا الفراغ المزعوم »[2] .

ثانياً : موقف الاتحاد السوفياتي :

كان السوفيات في الحقبة الستّالينية ينطلقون من فكرة أن العالم مقسم الى كتلتين اثنين ، الكتلة الغربية الرأسمالية والكتلة الشرقية الشيوعية ، وبناء على ذلك عارضوا سياسة الحياد الايجابي وعدم الانحياز في المرحلة الأولى لها مصورين الداعين لهذه السياسة

---

(1) Neutralism in Asia. In the American political science review. Vol. 48, Mars 1945. - P. 49.

(2) Leo Haman, Les nouveaux états dans les relations internationales. cité par Kher- - ad. R. op. Cit; P. 33.

بانهم اختصاصيو الاستعمار الغربي »[1] وأن هذه السياسة « مشبوهة » لأنها تؤدي الى انقسام الجبهة المعادية للاستعمار .

كما أكدت الدوائر الرسمية في الاتحاد السوفياتي بأن يوغسلافيا قد أصبحت تابعة للسياسة الأمريكية بسبب تبنيها لسياسة الحياد الايجابي وعدم الانحياز وهي بذلك أي يوغسلافيا لا تختلف عن اليونان وتركيا[*] . وصرح « خروشوف » أمين عام الحزب الشيوعي السوفياتي في هذا المجال يقول : « .. ان سياسة الحياد الايجابي التي يعمل اليوغسلافيون على التبشير لها تحتوي على رائحة نفوذ الاحتكارات الأمريكية التي تساهم في بناء الاشتراكية اليوغسلافية .. »[2] .

وذكر أحد الأساتذة يقول في هذا الصدد بأن « كل دولة تغادر أو تتخلى عن منظمة الأمن الجماعي لتلتزم بخط الحياد فان هذه الدولة تقوم بخطوة الى الوراء ... »[3] .

يستنتج مما تقدم بأنه رغم التفسيرات المختلفة لموقفي الكتلتين الآّ أنهما كانا متطابقين مع اختلاف في درجة العداء حيث كانت الكتلة الغربية تعارض بكل قوتها سياسة الحياد الايجابي بينما كان السوفيات متحفظين في معارضتهم لهذه السياسة الجديدة الى حد ما .

ونظرا لعجز الكتلتين عن منع بروز دول الحياد الايجابي وعدم الانحياز (خاصة كقوة معنوية) على المسرح الدولي تطور موقف الكتلتين في المرحلة اللاحقة الى الاعتراف بسياسة الحياد الايجابي وعدم الانحياز مع الاختلاف طبعا في المنطلقات والمبادىء والأهداف ومع ما حدث من تغيرات على الصعيد الدولي .

---

(1) ـ أنظر ، د . كلوفيس مقصود ، « سياسة اللاانحياز : تقييم جديد ومهمات جديدة » . مجلة شؤون فلسطينية . سبتمبر 1973 . ص . 10 .

(*) ـ كانت الولايات المتحدة الأمريكية في هذه المرحلة تقدم المساعدات المالية الضخمة ليوغسلافيا مما جعل السوفيات يشبهون يوغسلافيا بتركيا واليونان التي قدمت لهما المساعدات المالية والعسكرية تطبيقا لمبدأ ترومان المعروف بمشروع النقطة الرابعة .

(2) In Revue: Vie internationale. Avril 1958 -

(3) Op. Cit; P. 215 -

المطلب الثاني
في مرحلة التأييد ومحاولات الاحتواء

اذا كانت مرحلة رفض وعداء الكتلتين لسياسة الحياد الايجابي ودعم الانحياز قد جاءت في ظل حكم الجمهوريين (ادارة ايزنهاور) في الولايات المتحدة الأمريكية ، والستالينية في الاتحاد السوفياتي(*) فان المرحلة الثانية التي اتسمت بالاعتراف « التكتيكي » من قبل الكتلتين بتلك السياسة قد جاءت في ضل حكم الديمقراطيين في الولايات المتحدة الأمريكية (ادارة جون كيندي) وسياسة التعايش السلمي التي أعلنها « نكيتاخروشوف » في الاتحاد السوفياتي عند انعقاد المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفياتي عام 1956 .

ولعل لهذا التغير الذي طرأ على النظامين في كل من البلدين أثره في ظهور اتجاهات وعوامل جديدة في العلاقات الدولية ، والعلاقات بين الغرب والشرق بصفة خاصة أدت بدورها الى تغيير مواقف الكتلتين من سياسة الحياد الايجابي وعدم الانحياز ، ويمكننا تلخيص تلك العوامل في الآتي :

(1) وصول الدولتين العظيمتين (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي) الى نوع من توازن القوى أدى الى استبعاد امكانية وقوع حرب عالمية ثالثة ، كما أدى الى قيام حدود واضحة بين دائرتي نفوذهما .

(2) التغير الذي حصل في موقف الدول الاشتراكية ازاء سياسة الحياد الايجابي وعدم الانحياز ، حيث أصبحت هذه الدول ترى بأن هذه السياسة الجديدة تساعد الدول حديثة الاستقلال على التخلص من السيطرة الغربية وعلى اتخاذ مواقف

(*) ـ لقد استمرت السياسة الستالينية حتى تاريخ انعقاد المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفياتي في أفريل 1956 .

معادية للاستعمار والامبريالية على الصعيدين السياسي والاقتصادي .

(3) أصبحت الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ترى بأن هذه السياسة أي سياسة الحياد الايجابي وعدم الانحياز تساعد على مكافحة الحركات الشيوعية ، وعلى تجنب الانزلاق نحو المعسكر الشرقي .

(4) النجاح الذي حققته بعض الدول المحايدة في دخولها المسرح الدولي (منظمة الأمم المتحدة والمنظمات المتفرعة عنها) وتمكنها من لعب دور الوسيط في حل بعض النزاعات والخلافات بين الدول(*) .

(5) اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء وتنافس الكتلتين على تقديم المساعدات المالية والعسكرية لدول عدم الانحياز بهدف احتوائها ،

(7) بروز يوغسلافيا كعنصر محرك ومنشط لسياسة الحياد الايجابي وعدم الانحياز منذ لقاء بريوني في جويليت عام 1956 .

ولهذه العوامل بدأت الكتلتان تتنافسان على تأييد دول حركة عدم الانحياز بصفة خاصة وبلدان العالم الثالث بصفة عامة . اذ أصبحت السياسة الأمريكية تتصف بنوع من المرونة الانتهازية ازاء الوضع الثوري المتغير في المنطقة الأفروآسيوية .

ولعل ما صرح به الرئيس كيندي عام 1961 يبرز لنا هذا الموقف : « . . انا نؤيد هذه الثورة (الحركة الأفرو آسيوية) بغض النظر عن ابتعادها عن الحرب الباردة ، وبغض النظر عن النهج الذي تتبعه أو تختاره هذه البلدان »[1] .

أما السوفيات فقد عبروا عن تأييدهم لسياسة الحياد الايجابي وعدم الانحياز ابتداء من عام 1956 ، وذلك باستخدامهم بصفة رسمية في أغلب الأحيان التعابير السياسية الخاصة بحركة عدم الانحياز ، كاستخدام مصطلح « منطقة السلم » هذا المصطلح الذي جاء به نهرو والذي كان يقصد به : قيام منطقة جغرافية بعيدة عن دائرتي نفوذ الكتلتين في حالتي قيام الحرب الحقيقية أو الحرب الباردة .

وتجدر الاشارة بأن فكرة « منطقة سلام » حسب وجهة النظر السوفياتية تتطابق مع فكرة « معسكر سلام » أو « المعسكر المناهض للامبريالية » .

(*) من بين الوساطات التي لعبتها بعض البلدان غير المنحازة الوساطة الهندية في انهاء حرب كوريا من جهة وابرام اتفاقيات جنيف حول الهند الصينية من جهة أخرى .

- Message au congrés «New-York times» 26 Mai 1961. P. 7. (1)

وفي المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفياتي أكد المؤتمر على وجود بلدان الحياد الايجابي وعدم الانحياز في قراراته : « . . لقد تعاظمت القوى المحبة للسلام ، وتضاعفت بفضل ظهور مجموعة من الدول المسالمة في أوروبا وآسيا على المسرح الدولي ، هذه الدول التي أعلنت عن مبادىء سياستها الخارجية وعدم المشاركة في التكتلات والأحلاف العسكرية ، وبهذا تكون قد ظهرت منطقة سلام واسعة تضم بلدان اشتراكية محايدة تنتمي لأوروبا وآسيا وتمثل أكثر من نصف سكان العالم »(1) .

وقد أكد هذا الموقف أمين عام الحزب الشيوعي السوفياتي في تلك الفترة السيد « خروشوف » قائلا : « انه بامكان الدول النامية في آسيا وامريكا اللاّتنية وافريقيا الانتقال الى الاشتراكية بعد تحقيق ثوراتها التحررية الوطنية في المرحلة الأولى ، والأخذ بالاسلوب الثوري للإلتحاق بالنظام الاشتراكي العالمي في المراحل اللاّحقة »(2) .

وعن المراحل التي يجب أن تمر منها بلدان العالم الثالث يقول « خروشوف » : « ان التصور العام للثورة داخل البلدان الحديثة الاستقلال لا يمكن أن يكون الاّ كالآتي : انتقال هذه البلدان من مرحلة الاستعمار والاقطاع ، الى مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية فمرحلة الثورة الاشتراكية ومن ثم الى الشيوعية »(3) .

ونظراً للتغير الايجابي الذي حصل في الموقف السوفياتي ازاء سياسة الحياد الايجابي وعدم الانحياز ، أخذت وسائل الاعلام والدعاية الغربية تصور هذه السياسة بأنها « تغطية للتبعية للاتحاد السوفياتي »(4) . محاولة بذلك سد الطريق أمام السوفيات بايهام بلدان عدم الانحياز بأن أمريكا تؤيد سياستهم الحيادية .

وفي هذا الاطار طرح منظرو الغرب فكرة « العالم الحر » للرد على سياسة السوفيات ويقول الأستاذ P. Hasner ما يلي : « . . ان التحول في القطبية ، والتوجه نحو العالم الثالث ومشاكله ما هو في الحقيقة سوى الخضوع للقطبين عن طريق اتباع العدو الى هذا المجال الجديد وفي موقفه الجديد ، وأن العالم الحر يعني فكرة « مجتمع سلمي عالمي »

---

(1) - Resolutions du XX^eme Congrés du PCUS sur le rapport d'activités du CC du Pcus. in Revue: Notes et études documentaires. N° 2160 du 3 Avril 1956. PP. 13 à 26.

(2) - KHERAD. R. Op. cit; P. 36.

(3) - N. KHROUTCHEV, Message sur l'état de l'union. in journal, le Monde du 13 Janvier 1962. P. 3.

(4) ـ أنظر . د. كلوفيس مقصود . « سياسة اللاانحياز » . المرجع السابق . ص . 10 .

مكون من دول حرة ومستقلة لها الحرية في اختيار نظامها الاجتماعي والاقتصادي ، طالما لا يهدد ذلك حرية الآخرين . . »[1] .

مما تقدم يتضح لنا بأن التغير الذي طرأ على مواقف الكتلتين ازاء سياسة الحياد الايجابي وعدم الانحياز في المرحلة الثانية ما هو الا موقف تكتيكي فرضته ظروف وموازين قوى دولية جديدة .

ومهما يكن فان محاولات الكتلتين لاحتواء دول حركة عدم الانحياز بطرق وأساليب مختلفة سواء تمثلت في تشجيع هذه الدول بالانضمام « لمعسكر السلام » أو بالانضمام « لمعسكر العالم الحر » سيسمح لتلك الدول في رأينا أكثر بالابتعاد عنهما ، ويزيد من فعالية دورها في المحافظة على السلم العالمي واستقلاليتها .

ولعل الموقف الذي خرجت به المجموعة الأفروآسيوية من الأزمة التي وقعت فيها هذه الأخيرة خلال التحضير لانعقاد المؤتمر الأفروآسيوي الثاني بالجزائر عام 1965 خير دليل على الموقف المستقل ازاء الخلاف الصيني السوفياتي حينذاك .[*] .

---

(1) - CADART Claude. Les relations Sino-Sovietiques de la réalisation des communes populaires à la conférence des 81. in revue Française de science politique. Mars 1961. P. 74.

(*) تشكل الدول التي كانت عضوة في المجموعة الأفروآسيوية نسبة كبيرة من مجموع دول حركة عدم الانحياز .

المطلب الثالث

في انعكاسات الخلاف الصيني - السوفياتي على حركة عدم الانحياز

يرى أغلب المهتمين بالشؤون العالمية بأن الثورة الصينية (1949) هي أهم الأحداث التي ارتبطت بفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، كما كانت ثورة أكتوبر الاشتراكية (1917) أهم ما ارتبط بالحرب العالمية الأولى من أحداث عالمية مؤثرة .

وتجدر الاشارة بأن الثورة الصينية لم تنحصر نتائجها في تغيير كافة الأوضاع الداخلية لدولة الصين ذات المساحة الشاسعة والحجم السكاني الضخم ، بل امتد أثرها الى المجال العالمي بارتفاعها من دولة متخلفة الى مصاف الدول والقوى العظمى في العالم .

وقد تمثل النجاح السياسي والعسكري للصين الشعبية في نجاح العلماء الصينين في 16 أكتوبر 1964 من كسر احتكار السلاح الذري(*) وقد أدى هذا النجاح الى احتلال الصين الشعبية المكانة الثالثة بين الدول العظمى حيث دخلت منذ بداية الستينات كطرف دولي ثالث مؤثر في مجال تسيير وتوجيه دفة الأمور الدولية ، خاصة بعد خروجها من عزلتها عام 1969 وقبولها عضوا في منظمة الأمم المتحدة في نوفمبر 1971(*) .

وقد أعطى مؤتمر باندونغ للصين الشعبية نصرا وفعالية في العالم ، ولهذا أصبحت كأي دولة عظمى اخرى تتطلع نحو زعامة الحركة الشيوعية العالمية من جهة وزعامة العالم الثالث بصفة عامة والحركة الأفروآسيوية بصفة خاصة ، الشيء الذي جعلها تصطدم

(*) - في 16 أكتوبر 1964 فجرت جمهورية الصين الشعبية أول قنبلة ذرية لها . وفي 17 جوان 1967 أي بعد ثلاث سنوات فقط فجرت أول قنبلة هيدروجينية وفي 24 أفريل 1970 تمكنت الصين الشعبية أيضا من اطلاق أول قمر صناعي لها .

(* *) - لقد عاشت الصين الشعبية عزلة سياسية بسبب الثورة الثقافية لمدة حوالي ثلاث سنوات كاملة (1969-1966) .

مع الاتحاد السوفياتي ، وبهذا تحول أصدقاء وحلفاء الأمس القريب الى أعداء ، وبدأ الخلاف بينهما وكان لذلك انعكاسات خطيرة على الحركة الأفرو آسيوية وحركة عدم الانحياز ، وهذا ما سنحاول كشف النقاب عنه في هذه الفقرة من خلال معالجتنا لموضوع « انعكاسات الخلاف الصيني ـ السوفياتي على الحركة الأفرو آسيوية وحركة عدم الانحياز » .

عند معالجة الخلاف الصيني السوفياتي لا بد من التنويه بانعكاساته الخطيرة على سير الحركة الأفرو آسيوية وحركة عدم الانحياز بسبب تنافس الطرفين على زعامة هذه الحركة الذي كاد أن يؤدي كما هو معلوم ، وفي وقت مبكر من ولادة هذه الحركة الى انهيارها . وبالفعل لقد انهارت الحركة الأفرو آسيوية وكان سبب انهيارها الأزمات الداخلية التي عانت منها من جهة والتنافس الصيني السوفياتي حول تزعمها من جهة أخرى ، وهذا ما اتضح جليا في جوان 1965 خلال محاولة عقد المؤتمر الأفرو آسيوي الثاني بالجزائر ، ويلاحظ بأن حركة عدم الانحياز لم تنجو هي الأخرى من آثار الخلاف الصيني السوفياتي منذ نشأتها في بلغراد عام 1961 وحتى يومنا هذا حيث عصفت بها رياح غربية وشرقية قوية خلال مؤتمر هافانا الأخير .

ولا يمكن الكشف عن الأسباب الحقيقية لأثر الخلاف الصيني السوفياتي على الحركة الأفرو آسيوية ومن ثم على حركة عدم الانحياز الّا بالرجوع الى المؤتمرات المختلفة التي جمعت أعضاء المجموعة الأفرو آسيوية ودول حركة عدم الانحياز بعد مؤتمر باندونغ(*) وعلى الخصوص مؤتمر الجزائر الأفرو آسيوي الثاني عام 1965 .

من الأسباب التي دفعت بعض البلدان الآسيوية الى الاجتماع في مدينة كولومبو في 5 أفريل 1954(**) بقيادة الهند تخوف هذه البلدان من الضغط المتصاعد بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين الشعبية من جهة والحد من النزاعات القائمة بين الصين وبعض جيرانها من جهة أخرى .

وتجدر الاشارة الى أن كل من الصين الشعبية والاتحاد السوفياتي لم يحضرا هذا المؤتمر للأسباب التالية :

(1) تركيز السوفيات على منطقة أوروبا ، حيث كان التنافس شديداً بين الكتلة الغربية

(*) ـ لم يكن الخلاف الصيني السوفياتي قد بدأ خلال انعقاد مؤتمر باندونغ في أفريل 1955 .

(**) حضرت مؤتمر كولومبو خمسة دول فقط هي : الهند ـ سيلان ـ بورما اندونسيا وباكستان .

والكتلة الشرقية في تلك الفترة .

(2) تحفظ الدول الخمسة (التي تعتبر في معظمها محايدة) من الصين الشعبية التي تأخذ بالمنهج الماركسي اللينيني .

(3) عدم ظهور الخلاف الصيني السوفياتي بعد في تلك الفترة المبكرة .

وقد أبدت قيادة الحزب الشيوعي الصيني بعد لقاء الدول الخمسة في كولومبو نوعا من المواقف الاستقلالية ازاء الاتحاد السوفياتي ونوعا من التفاهم مع الدول الآسيوية غير الشيوعية ذلك لقبولها بالميثاق الذي تضمن المبادىء الخمسة للتعايش السلمي في 29 أفريل 1954 وابرامها لاتفاقية تجارية مع الهند في 19أفريل من نفس السنة .

وكنتيجة للتوجه الجديد في سياسة الصين الشعبية الآسيوية والمتمثل في التفاهم والتقارب من الدول الآسيوية المحايدة (بورما ـ الهند ـ سيلان وأندونسيا) استطاعت الصين الشعبية أن تحرز مكانة خاصة بين هذه الدول الشيء الذي لم ينجح فيه السوفيات ، وتمثل نجاح الصين الشعبية في حضورها للقاء « بجور » التمهيدي (28 ، 29 ديسمبر 1954) لمؤتمر باندونغ .

وقد حاول الوفد الصيني خلال هذا اللقاء اقناع الوفود الأخرى بدعوة الاتحاد السوفياتي لحضور مؤتمر باندونغ بحجة أنه دولة آسيوية أكثر منه دولة أوروبية من جهة ، ودولة غير استعمارية من جهة أخرى ، وقد حضر الاتحاد السوفياتي أشغال المؤتمر كعضو مراقب فقط .

وقد كان لكل من وفود مصر برئاسة « عبد الناصر » والهند برئاسة « نهرو » وأندونسيا برئاسة « احمد سوكارنو » والصين الشعبية برئاسة الوزير الأول « شو ان لاي » دور كبير في المؤتمر .

ويعتبر مؤتمر باندونغ أول انطلاقة فعلية للمجموعة الأفرو آسيوية كما يتعتبر البذرة الأولى في ارساء أسس سياسة الحياد الايجابي.وعدم الانحياز التي تمثلت في اعلان مبادئه العشرة .

ونتيجة النجاح الكبير الذي أحرزه الوفد الصيني في هذا المؤتمر أبدى الاتحاد السوفياتي اهتماماً كبيراً في كسب دول هذه المجموعة حيث شارك في مؤتمر لجنة التضامن والتعاون الأفرو آسيوي المنعقد بالقاهرة في أواخر ديسمبر 1957 وأوائل جانفي 1958 ، وتكمن أهمية هذا المؤتمر الذي ضم أربعين دولة في الدور الذي لعبته كل من الصين الشعبية والاتحاد السوفياتي .

والملاحظ أن انعقاد هذا المؤتمر كان قد تم في الوقت الذي بدأ فيه الخلاف الصيني السوفياتي .

ونستنتج مما تقدم بأن ارهاصات الخلاف بين الدولتين قد بدأت تبرز في المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفياتي (1956) ، وفي بداية الستينات بدأ الاتحاد السوفياتي يتراجع شيئا فشيئا عن موقفه المتشدد ازاء يوغسلافيا لكسبها الى جانبه ضد الصين الشعبية ولافشال محاولة الصين الشعبية لتزعم الحركة الأفروآسيوية(*) وحركات التحرر الوطني في العالم الثالث أجمع ، قام السوفيات أيضا بتشجيع مبادرات تيتو في انشاء حركة عدم الانحياز ، ثم وقف الى جانب الهند في نزاعها الحدودي مع الصين الشعبية عام 1962 وذلك لابرازها كدولة قوية في قارة آسيا ، اذ تعتبر البلد الوحيد الى جانب الصين الشعبية (باستثناء اليابان) التي تتوفر فيها امكانيات بشرية واقتصادية في مستوى امكانيات الصين الشعبية ، بالاضافة الى دور الحزب الشيوعي الهندي الذي أيد حينئذ أغلبية الأطروحات والمواقف السوفياتية ضد الصين الشعبية .

بدأت محاولة عزل الصين الشعبية عن الحركة الأفروآسيوية وحركة عدم الانحياز منذ عام 1961 أي قبل انعقاد المؤتمر التأسيسي لحركة عدم الانحياز ببلغراد بقليل ، والدليل على ذلك أن توجيه الدعوات لحضور مؤتمر بلغراد لم يكن يشمل جميع الدول التي حضرت مؤتمر باندونغ والتي كانت من بينها الصين الشعبية(*) .

(*) ـ رغم أنه يبدو بأن الحركتين (الحركة الأفروآسيوية وحركة عدم الانحياز) لم تكونا متناقضتين من الناحية المبدئية في البداية لكونهما تناديان بنفس المبادىء والأهداف الا أنهما تختلفان من حيث الانتماء الجغرافي . ففي الوقت الذي لا تحتوي الحركة الأفروآسيوية سوى على بلدان من آسيا وافريقيا نجد بأن حركة عدم الانحياز تقوم على نطاق جغرافي أوسع ، أي تضم بلدان من آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية وحتى بلدان من أوروبا .

واذا سلمنا بأن الحركتان منذ 1961 وحتى 1965 لم تكونا متناقضتين في نشاطاتهما الا أنهما أصبحتا فيما بعد حركتان متوازيتان الأمر الذي أدى الى فشل الحركة الأفروآسيوية عام 1965 واستمرار حركة عدم الانحياز حتى يومنا هذا رغم أنه يوجد لكل من الطرفين الصيني والسوفياتي من يمثلهما داخل هذه الحركة .

(*) ـ ان الدول التي شاركت في مؤتمر باندونغ ولم تدعى لحضور مؤتمر بلغراد التأسيسي لحركة عدم الانحياز هي : الصين الشعبية ـ اليابان ـ الفلبيين تايلاندا وتركيا ـ الأردن ـ ليبيا ـ فيتنام الشمالية ـ فيتنام الجنوبية باكستان ـ ليبيريا .

وقد تم استبعاد هذه الدول بسبب انحيازها لأحدى الكتلتين .

واذا تمعنا قليلاً في عدد الدول المبعدة نجد بأنها تشكل فريقين أو مجموعتين منحازتين ، الأولى تشمل كل من الصين الشعبية وفيتنام الشمالية وهما بلدان شيوعيان ، والثانية تشمل كل من اليابان ـ الأردن ـ ليبيريا ـ ليبيا ـ فيتنام الجنوبية ـ باكستان ـ الفلبيين ـ تايلاندا وتركيا وهي بلدان تابعة للكتلة الغربية وتوجد فوق أراضي معظمها قواعد عسكرية حين ذاك .

بناء على ما سبق يعتبر مؤتمر بلغراد انتصارا نسبيا للاتحاد السوفياتي على حساب الصين الشعبية وقد لعبت بعض الدول المتعاطفة مع الاتحاد السوفياتي والمعادية للصين الشعبية مثل : كوبا ـ الهند ويوغسلافيا دوراً كبيراً في تحقيق ابعاد الصين من المشاركة في هذا المؤتمر .

ومنذ ذلك الوقت بدأ التنافس الصيني السوفياتي من جهة والتنافس الصيني اليوغسلافي من جهة أخرى حول حركة عدم الانحياز يزداد . ولعزل الصين الشعبية بصفة نهائية عن البلدان الأفرو آسيوية دعت بلدان مؤتمر بلغراد الى عقد مؤتمر ثان لحركة عدم الانحياز من دون دعوة الصين للحضور ، وقد تم عقد اجتماع تحضيري لذلك في مدينة كولومبو في 20 مارس 1964 لمعالجة الأمور المتعلقة بعدد الدول التي ستشترك في المؤتمر الثاني للحركة من جهة وعقد المؤتمر الأفرو آسيوي الثاني الذي طالبت به الصين الشعبية وأندونسيا والدول المؤيدة لها من جهة أخرى . وتقرر عن هذا الاجتماع زيادة عدد الدول المدعوة لمؤتمر عدم الانحياز الثاني بالقاهرة ، وعلى هذا الأساس تمت دعوة ست وخمسين دولة بالإضافة الى حركات التحرر الوطني والقومي والأحزاب التقدمية وتم السماح خلال هذا المؤتمر بعودة ثلاث دول من تلك التي تم ابعادها في مؤتمر بلغراد(*) .

وفي الفترة الممتدة بين انعقاد مؤتمر بلغراد (1961) ومؤتمر القاهرة (1964)تم انعقاد مؤتمر « موشي » للقارات الثلاثة (آسيا ـ افريقيا ـ أمريكا اللاّتينية) في شهر فيفري عام 1963 « بتنجانيكا » ، وكان الخلاف الصيني السوفياتي في هذا المؤتمر واضحا حيث قامت مواجهات بين الطرفين بسبب النزاع الحدودي بين الصين والهند الذي وقف فيه الاتحاد السوفياتي الى جانب هذه الأخيرة .

وحول تنديد الصين الشعبية بالموقف السوفياتي في هذا المؤتمر صرح السيد

(*) ـ الدول التي سمح لها بالعودة هي : الأردن ـ ليبيريا ـ وليبيا .

«بيونينغ يي» يقول: «.. لسنا في حاجة اليكم ، ان البيض لا مكان لهم في موشي»[1] .

يتضح لنا من تصريح ممثل الوفد الصيني في المؤتمر أن الخلاف الصيني السوفياتي داخل المجموعة الأفرو آسيوية قد بدأ يتخذ طابعا عنصريا أكثر منه اديولوجيا !

ولسد الطريق أمام الاتحاد السوفياتي دعت الصين الشعبية بدعم من أندونسيا وبعض الدول الأخرى الى خلق منظمة ثورية عالمية تضم دول العالم الثالث فقط[*] .

ومن بين العوامل التي شجعت الصين الشعبية على منافسة الاتحاد السوفياتي ومعارضة انضمامه الى الحركة الأفرو آسيوية نذكر :

(1) السعي لانفرادها بزعامة المجموعة الأفرو آسيوية .

(2) ضعف مركز الهند بعد فشلها في النزاع الحدودي مع الصين عام 1962 ووفاة الزعيم الهندي ورمز الوحدة الوطنية نهرو عام 1964 .

(3) امتلاك الصين الشعبية للسلاح الذري وكسرها لاحتكاره بتفجيرها لأول قنبلة ذرية في أكتوبر عام 1964 .

ولمواجهة الانتصار اليوغسلافي والدول المتعاطفة مع الاتحاد السوفياتي في مؤتمري حركة عدم الانحياز الأول والثاني اقترح الرئيس الأندونيسي «أحمد سوكارنو» المدعم من طرف الصين الشعبية عقد مؤتمر أفرو آسيوي ثاني وذلك بالرغم من ان البيان الختامي الصادر عن مؤتمر باندونغ عام 1955 لم يشر الى عقد مؤتمر ثاني ، كما لم يحدد أي تاريخ لذلك الشيء الذي جعل الكثير من المراقبين السياسيين ينظرون لباندونغ بأنه مؤتمر عارض ، ورغم ذلك فان فكرة عقد مؤتمر أفرو آسيوي ثاني قد شغلت الكثير من زعماء الحركة الأفروآسيوية . وما ان جاءت سنة 1964 حتى بدأت فكرة عقد هذا المؤتمر

- FEJTO, F. Chine–URSS de l'alliance au conflit (1950-1972) ed. du seuil. Paris, (1) 1973. P. 380.

(*) - كان سبب تأييد أندونسيا للاقتراح الصيني هو اعتراف منظمة الأمم المتحدة عام 1965 بعضوية ماليزيا وقبولها عضوا في مجلس الأمن لمدة سنة ، الأمر الذي دفع أندونسيا الى الانسحاب من المنظمة العالمية والمطالبة بخلق منظمة بديلة لها . وقد تسبب الموقف الأندونيسي هذا في وقوع أزمة كبيرة على صعيدي المنظمة العالمية من جهة والحركة الأفروآسيوية من جهة أخرى . الا أن هذه الأزمة قد انتهت بعودة أندونسيا الى المنظمة العالمية عام 1966 بعد نجاح الانقلاب العسكري الذي قاده الجنرال «سوهارتو» ضد الرئيس أحمد سوكارنو .

تزداد ، وبناء على مبادرة الرئيس « سوكارنو » اجتمع واحد وعشرون بلدا من 13 الى 15 أفريل 1964 بـ « جاكارتا » لعقد اجتماع تحضيري لمؤتمر أفرو آسيوي ثاني .

وباقرار مبدأ انعقاد هذا المؤتمر ازداد التنافس الصيني السوفياتي حول زعامة الحركة الأفرو آسيوية الأمر الذي أدى الى انهيار الحركة الأفرو آسيوية عند محاولة عقد هذا المؤتمر في جوان 1965 بالجزائر .

... الجزائر (جوان 1965) وتفاقم أزمة الحركة الأفرو ـ آسيوية: ان الحديث عن المؤتمر الأفرو آسيوي الثاني الذي كان مقررا عقده بالجزائر في جوان 1965 يعني الحديث عن الأزمة الحادة التي عرفتها الحركة الأفرو آسيوية من جهة وضعفها من جهة ثانية .

وتمثلت تلك الأزمة في النقاط التالية :

(1) صعوبة اختيار مقر انعقاد المؤتمر .

(2) اختلاف الأطراف حول توجيه الدعوة للاتحاد السوفياتي لحضور المؤتمر .

(3) أحداث 19 جوان 1965 وتأجيل المؤتمر من 29 جوان الى أكتوبر 1965 .

(4) فشل لقاء أكتوبر وتأجيل المؤتمر لأجل غير مسمى أو انتهاء الحركة .

أولا : حول صعوبات اختيار مقر انعقاد المؤتمر :

لقد أعرب الرئيس « سوكارنو » عن أمل بلاده في انعقاد المؤتمر الأفرو آسيوي الثاني في مدينة باندونغ وأيدته في ذلك الصين الشعبية وبعض البلدان الآسيوية الاخرى ، الاّ أن عدد كبيرا من الدول الأفرو آسيوية الأخرى رفضت هذا الاقتراح مفضلة انعقاد المؤتمر في احدى البلدان الأفريقية لأن المؤتمر الأول سبق وأن انعقد في آسيا .

وكاد الاختلاف حول هذه النقطة يؤدي الى أزمة حقيقية بسبب حساسية الأطراف وتشبثها بمواقفها ، الاّ أنه تم الاتفاق في النهاية على عقد المؤتمر في القارة الافريقية يوم 10 مارس 1965 مع ترك الحرية في اختيار البلد المضيف للمؤتمر الى منظمة الوحدة الافريقية .

وفي 17 جوان تم اختيار الجزائر مقرا لهذا المؤتمر من طرف مجلس وزراء خارجية بلدان منظمة الوحدة الافريقية مع تأجيل تاريخ انعقاده الى يوم 29 جوان 1965 .

أما الصعوبة الثانية التي أعترضت انعقاد المؤتمر الأفرو آسيوي الثاني فكانت حول اختلاف الأطراف في دعوة الاتحاد السوفياتي لحضور المؤتمر .

ثانياً : اختلاف الأطراف حول دعوة الاتحاد السوفياتي لحضور المؤتمر :

تم اتفاق الدول المشاركة في لقاء « جاكارتا » على قائمة الدول الأعضاء المدعوة لحضور المؤتمر حسب المقاييس المتفق عليها ، أي أن تشارك في هذا المؤتمر الدول التي حضرت مؤتمر باندونغ بالاضافة الى الدول الأفرو آسيوية التي حصلت على استقلالها منذ ذلك التاريخ (منذ أفريل 1955) علاوة على مشاركة حركات التحرر الوطني والقومي ، والحكومات الوطنية التي تواصل نضالها من أجل الاستقلال .

ووفقا لهذه المقاييس تم الاتفاق على دعوة تسع وعشرين دولة (الدول التي شاركت في مؤتمر باندونغ) بالاضافة للدول الافريقية الأعضاء في منظمة الوحدة الافريقية ، وخمس دول آسيوية جديدة(*) وقبرص .

وتجدر الاشارة بأنه اذا كان الاتحاد السوفياتي لم يدع لحضور مؤتمر باندونغ عام 1955 بسبب : انشغاله بمنطقة أوروبا حيث كانت الحرب الباردة على أشدها بين الكتلتين واطمئنانه لوجود دول موالية له في المؤتمر في تلك الفترة (الصين الشعبية وفيتنام الشمالية) .

بالاضافة الى وجود بعض الدول المحايدة مثل : الهند وبورما وأندونسيا ومصر . . . الّا أن الخلاف الصيني السوفياتي منذ عام 1956 قد جعل هذا الأخير يولي اهتماما كبيراً لانعقاد المؤتمر الأفرو آسيوي الثاني حيث طلب الانضمام الى الحركة الأفرو آسيوية باعتباره دولة آسيوية ومعادية للاستعمار والامبريالية ، الّا أن الصين الشعبية وبعض الدول الموالية لها مثل أندونسيا قد رفضت السماح بدعوة الاتحاد السوفياتي لحضور المؤتمر ، وقد كان رد فعل السوفيات على معارضة الصين لحضورهم عنيفا حيث نشرت وكالة « طاس » للأنباء يوم 4 ماي 1964 نص المذكرة الدبلوماسية الموجهة الى كل حكومات افريقيا وآسيا والتي جاء فيها على الخصوص: »بعد علمنا بأن طلب الاتحاد السوفياتي للمشاركة في المؤتمر الأفرو آسيوي الثاني قد أصطدم بالمعارضة الصينية فان الاتحاد السوفياتي يعلن عن احتجاجه معتمدا في ذلك على الحجج والمبررات التالية :

ان الحجة الوحيدة التي جعلت الصين الشعبية ترفض مشاركة الاتحاد السوفياتي في المؤتمر حسب وزير خارجيتها هي : أن الاتحاد السوفياتي ليس دولة آسيوية !

(*) ـ الدول الخمسة الجديدة هي : منغوليا ـ كوريا الشمالية ـ كوريا الجنوبية ـ الكويت وسواما الغربية .

ان هذه الحجة غير واضحة لأن الاتحاد السوفياتي يمثل في جزئه الآسيوي نسبة 40% من القارة الأسيوية ، وتساوي هذه النسبة تقريبا مساحة الصين الشعبية مرتين . واذا سلمنا بأن الاتحاد السوفياتي ليس بدولة آسيوية فكيف يعقل أن تكون للبلدين (الصين الشعبية والاتحاد السوفياتي) حدودا مشتركة تمتد على مسافة سبعة آلاف كلم ؟

وان الحجة العنصرية المستعملة ضد الاتحاد السوفياتي ليست أمرا جديدا . . »[1]

وختم الاتحاد السوفياتي مذكرته هذه بعقده العزم على أن يعمل بكل ما في وسعه من أجل انجاح المؤتمر الذي قال عنه بأن هدفه : « وحدة كل القوى المناضلة ضد الامبريالية . . »[2] .

وأمام هذا الموقف المعقد الذي تميز بشدة التنافس الصيني السوفياتي لم تستطيع اللجنة التحضيرية للمؤتمر أن تحسم هذه المسألة الاّ عن طريق تأجيل المسألة الى مؤتمر الجزائر .

والملاحظة أنه خلال سنة 1964 لم يتوقف التنافس الصيني السوفياتي اذ قامت المجموعة الموالية للصين بزعامة اندونيسيا بايفاد « سوكارنو » الى موسكو في 29 سبتمبر ليشرح لخروشوف بأنه من مصلحة الاتحاد السوفياتي عدم الاصرار على حضوره المؤتمر .

كما تجدر الاشارة بأن سنة 1964 قد اتسمت بتنافس الاتحاد السوفياتي والصين الشعبية في مجال تقديم المساعدات المادية والعسكرية لبلدان المجموعة الأفروآسيوية بهدف كسبها الى جانبها .

وفي نهاية الأمر تمت دعوة احدى وستين دولة أفرو آسيوية لحضور مؤتمر الجزائر من دون توجيه الدعوة للاتحاد السوفياتي .

ثالثا : أحداث 19جوان 1965 وتأجيل المؤتمر :

في الوقت الذي كانت معظم الوفود الأفروآسيوية تصل الى الجزائر العاصمة لحضور المؤتمر الأفرو آسيوي الثاني وقع انقلاب أطاح بالرئيس الجزائري « أحمد بن بيلا » ، الأمر الذي أدى الى تغير في موازين القوى حول مسألة مشاركة الاتحاد السوفياتي في المؤتمر ، اذ رأت البلدان الموالية للاتحاد السوفياتي في هذا الحادث فرصة مواتية لتأجيل المؤتمر لأجل آخر . بينما كانت الدول المعارضة لمشاركة الاتحاد السوفياتي تصر على انعقاده

- BOUTROS. B. Ghali. Le mouvement Afro-Asiatique. Op. Cit; PP. 83-84. (1)
- Op. Cit; P. 84. (2)

في نفس التاريخ المتفق عليه من قبل ، وربما كان هذا هو السبب في تسرع الصين الشعبية في اعترافها بالحكومة الجزائرية الجديدة حتى تضمن تأييدها لها !

واعتراف الصين الشعبية بالحكومة الجزائرية الجديدة يرجع الى سبب واحد وهو « ان حكومة الرئيس أحمد بن بيلا قد سبق وأن وافقت في شهر أفريل على امكانية مشاركة الاتحاد السوفياتي في المؤتمر » عن طريق مؤتمر وزراء الخارجية ، وقد أيدت الموقف الجزائري يومئذ كل من : العراق ـ الأردن ـ سوريا ـ تركيا . . الّا أن الصين هددت بالانسحاب من المؤتمر في حالة حضور الاتحاد السوفياتي » الأمر الذي جعل البلدان الأفرو آسيوية تؤجل هذه المسألة لمؤتمر الجزائر .

وقد كانت مواقف الدول العربية والافريقية خاصة متأثرة بالأزمة الداخلية التي عرفتها الجزائر بسبب وقوع أحداث 19 جوان ، حيث وجدت هذه الدول نفسها أمام موقف محرج يتمثل في أحد الأمرين :

(1) ان القبول بالدعوة لحضور المؤتمر يعني بطريق غير مباشر الاعتراف بالنظام الجزائري الجديد ، وكان هذا الموقف جد حساس بالنسبة لكل من الجمهورية العربية المتحدة وتانزانيا اللتين كانتا تقيمان علاقات وطيدة مع نظام الرئيس « احمد بن بيلا » .

(2) ان الطلب بتأجيل المؤتمر يعني أيضا عدم الاعتراف الضمني بالنظام الجديد .

وفي يوم 25جوان 1965 « بدا بأن الدول المؤيدة لانعقاد المؤتمر على وشك الانتصار ، وقام وزير الخارجية الجزائرية السيد « عبد العزيز بوتفليقة » بمحاولة اقناع وزراء خارجية الدول المعارضة أو المترددة حول عقد المؤتمر ، الّا أن انفجار قنبلة في صباح يوم 27جوان في مقر المؤتمر جاء حجة أخرى لدعم موقف دعاة تأجيل المؤتمر ، اذ أعلنت في نفس اليوم احدى عشرة دولة افريقية عن عدم مشاركتها في المؤتمر ، وطالبت بتأجيل انعقاده الى شهر أكتوبر من نفس السنة »(1) .

رابعا : لقاء اكتوبر وفشل الحركة الأفرو آسيوية :

تم تأجيل انعقاد المؤتمر الأفرو آسيوي الثاني من 27 جوان الى 28أكتوبر 1965 لسببين اثنين هما :

- Boutros. B. Ghali. Op. Cit; P. 85. (1)

(1) أحداث 19 جوان في الجزائر وتغير موازين القوى داخل الحركة الأفرو آسيوية .

(2) حدة الخلاف الصيني السوفياتي وانقسام الحركة الى فريقين .

الملاحظ انه في شهر اكتوبر «تغيرت مواقف الأطراف ازاء مسألة انعقاد المؤتمر رأسا على عقب ! فالهند والدول الموالية للاتحاد السوفياتي التي كانت في شهر جوان تطالب بتأجيل انعقاد المؤتمر أصبحت تلح على انعقاد هذا المؤتمر في أكتوبر ، أما الصين الشعبية وأندونيسيا وباكستان التي حاولت بشتى الطرق تفادي تأجيل انعقاد المؤتمر في جوان أصبحت تعارض انعقاده بشدة في أكتوبر »[1] .

ويتضح لنا ذلك من خلال نص الرسالة التي وجهها رئيس الوزراء الصيني السيد «شو ان لاي » لرؤساء دول وحكومات البلدان الأفرو آسيوية والتي طلب فيها تأجيل انعقاد المؤتمر : « لقد أصبحت الأوضاع منذ نهاية شهر جوان أكثر تعقيدا ، فقد ظهرت كما تعلمون توترات ونزاعات جديدة بين هذه الدول وخلافات لا يمكن الوصول الى حلها حاليا وهي تتعلق بمسائل ذات أهمية كبيرة بالنسبة لنجاح المؤتمر الثاني ، ولهذا يمكن القول بأن الظروف الحالية تعتبر غير مناسبة وأقل ملاءمة من الظروف السابقة لانعقاد المؤتمر »[2] .

وقد علقت الصحف العالمية على تأجيل انعقاد المؤتمر من بينها صحيفة لوموند Le Monde الفرنسية بتاريخ 3نوفمبر بقولها : « ان حركة الحياد الايجابي الأفرو آسيوي قد ولدت منذ عشر سنوات في باندونغ من حماسة الشعوب التي شعرت بقوة عددها وريعان شبابها وارادتها المشتركة في مساعدة البلاد التي لا زالت تخضع للاستعمار على التحرر بدورها . وسيعلمنا التاريخ أن هذه الحركة قد ماتت من انقساماتها بتاريخ 1 نوفمبر 1965 في مدينة الجزائر . . »[3] .

يمكننا تفسير التغير الذي طرأ على موقف الفريقين من انعقاد المؤتمر بالعوامل التالية :

(1) الحرب الهندية ـ الباكستانية عام 1965 التي انتهت بانتصار الهند حيث كانت هذه

- Op. Cit; P. 85. (1)

- In Pekin information. N° 44, 1er Novembre 1965. PP. 6-7. (2)

- In Le monde, 3 Novembre 1965. P. 1. (3)

الأخيرة لا ترى في هذا الانتصار هزيمة لباكستان فحسب بل هزيمة للصين الشعبية بطريق غير مباشرة ، الأمر الذي جعلها تصر على انعقاد المؤتمر يهدف تزعم الحركة الأفرو آسيوية .

(2) التدخل العسكري الأمريكي في فيتنام الشمالية وانتهاك قوة هذا الأخير الذي يعتبر حليفا قويا للصين داخل الحركة الأفرو آسيوية .

(3) تدهور الوضع السياسي في أندونسيا الذي نتج عنه فيما بعد سقوط الرئيس أحمد سوكارنو أحد زعماء باندونغ الموالين للصين الشعبية .

كل هذه العوامل المذكورة بالاضافة لعوامل اخرى ساهمت في اضعاف مركز الصين الشعبية داخل الحركة الأفرو آسيوية .

وهناك اتجاه بين الساسة والمفكرين يرى بأن فشل انعقاد هذا المؤتمر يعود الى بداية زوال الاستعمار القديم وظهور الاستعمار الجديد على صعيد العلاقات الدولية .

ان هذا الرأي على جانب كبير من الصواب لأن الاستعمار القديم قد ساعد الى حد بعيد على توحيد مواقف البلدان الأفرو آسيوية التي كانت خاضعة له بينما لم تعد مواقف البلدان الأفرو آسيوية وعدم الانحياز واحدة ازاء الاستعمار الجديد والامبريالية : « يتبين لنا بوضوح أن سياسة اللاّانحياز كانت بطبيعة ظروفها وخلفية الدوافع لتبينها سياسة معادية للامبريالية ولمحاولاتها تطويق وتقييد الحركات التحررية في الوطن العربي وفي العالم الثالث . فهي اذن سياسة منحازة ضد الامبريالية بشكل حازم ونضالي وحاد . الاّ أن هذا التقرير لا يعفينا من الاشارة الى أن ميزة التصادم مع الامبريالية لم تكن في مستوى واحد من الوضوح أو من الحدة عند كل الدول التي أعلنت التزامها بسياسة اللاّانحياز . . »[1] .

ولم تجد الدول الأفرو آسيوية مخرجا للأزمة التي تعرضت لها الحركة لأن انعقاد المؤتمر من دون حضور السوفيات يعني الوقوف ضد الاتحاد السوفياتي ، كما أن انعقاد المؤتمر في غياب الصين الشعبية التي لعبت دوراً قيادياً في الحركة خلال مؤتمر باندونغ لا يكون ذو شأن كبير ، ولهذا لم يكن أمام دول الحركة الأفرو آسيوية سوى الحل التوفيقي المتمثل في ارضاء الطرفين وهو الحل الذي « تمثل في دعوة الاتحاد السوفياتي لحضور المؤتمر باعتباره دولة آسيوية من جهة مع اقتراح تأجيل انعقاد المؤتمر الى أجل غير مسمى من

---

(1) ـ أنظر . د. كلوفيس مقصود . سياسة اللانحياز . المرجع السابق . ص . 9 .

جهة أخرى ! »[1] .

وقد كان حل الأزمة الأفرو آسيوية بهذا الأسلوب التوفيقي في رأينا بداية لنهاية الحركة نفسها التي لم تستطع الخيار بين موسكو وبكين وفضلت اختيار نهايتها تاركة المجال أمام حركة عدم الانحياز التي تقوم على نفس المبادىء تقريبا وتناضل من أجل نفس الأهداف ، ولكن بأساليب وطرق مختلفة الى حد ما .

والسؤال المطروح هو : هل توقف الخلاف الصيني ـ السوفياتي بانتهاء الحركة الأفرو آسيوية أم استمر على صعيد حركة عدم الانحياز ؟

ان الشيء الذي يمكن تأكيده بعد ضعف الحركة الأفرو آسيوية أن التنافس أصبح يتم على مستوى حركة عدم الانحياز ومن خارجها (اذ لا تشارك في هذه الحركة لا الصين الشعبية ولا الاتحاد السوفياتي) وفق استراتيجيتين مختلفتين ويتمثل هذا التنافس في تقديم المساعدات المادية والعسكرية الى البلدان غير المنحازة من جهة ، وفي وجود دول تمثل الطرفين في الحركة أي تنوب عنهما في خلافاتهما (التنافس بالنيابة)[*] .

ونشير هنا بأن التنافس الصيني السوفياتي لم يتوقف بفشل مؤتمر الجزائر ، اذ تركز حول المؤتمرات واللّقاءات التي تنظمها منظمة التضامن والتعاون الأفرو آسيوي ، ومن بينها تلك التي شهدت خلافات حادة بين كل من الاتحاد السوفياتي والصين الشعبية مؤتمر هافانا للقارات الثلاث المنعقد في شهر جانفي 1966 والذي جمع حوالي 500 مندوب يمثلون عدداً كبيراً من دول آسيا وافريقيا وأمريكا اللاّتنية بالاضافة الى المنظمات والحركات التقدمية فيها .

وتجدر الاشارة بأن هذا التنافس قد قلّت حدّته خلال الفترة الممتدة بين 1966 و 1970 لجملة من الأسباب الموضوعية التي يمكننا تلخيصها في الآتي :

(1) اعلان الثورة الثقافية في الصين الشعبية ، والعزلة التي فرضتها الصين على نفسها كنتيجة لذلك منذ 1966 حتى 1969 .

---

(1) -Boutros. B. Ghali. Op. Cit; P. 86.

(*) ـ تميزت فترة ما بعد 1965 بتنافس شديد بين الاتحاد السوفياتي والصين الشعبية في مجال تقديم المساعدات المالية للبلدان الأفروآسيوية بصفة خاصة وبلدان عدم الانحياز بصفة عامة حيث نجد مثلا أن الصين قد قدمت معونات اقتصادية لبعض دول العالم الثالث خلال عام 1970 بلغ مقدارها 709 مليون دولار ، بينما لم يقدم الاتحاد السوفياتي لدول العالم الثالث خلال نفس الفترة سوى 204 مليون دولار وهو أقل مبلغ قدمه الاتحاد السوفياتي لهذه البلدان منذ 1962 .

(2) تعثر حركة عدم الانحياز خلال هذه الفترة حيث لم تعقد الحركة مؤتمرات لها منذ مؤتمر القاهرة في أكتوبر 1964 وحتى سبتمبر 1970 .

(3) انفراج العلاقات بين الكتلتين ، ومن ثم دخولها في سياسة الوفاق ابتداء من 1969 الأمر الذي قلّل نسبيا من نشاط حركة عدم الانحياز . الاّ أنه ما فتئت أن استرجعت حركة عدم الانحياز حيويتها تحت زعامة الرئيس تيتو (خاصة بعد وفاة الزعيم عبد الناصر في أواخر سبتمبر 1970) الذي لعب دوراً كبيراً في الدعوة لعقد مؤتمر لوزاكا .

وقبل وقوع الحرب العربية ـ الصهيونية « الرابعة » سنة 1973 بشهر واحد ازداد نشاط الحركة حيث عقدت مؤتمرها الرابع بالجزائر وعرفت منعطفا تاريخيا هاما في مسيرتها النضالية بمطالبتها بإقامة نظام اقتصادي عالمي جديد يقوم على المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص بين جميع الدول صغيرها وكبيرها .

ومع انبعاث الحركة من جديد الى الحياة الدولية عاد التنافس الصيني السوفياتي للبروز من جديد الاّ أن حدّته قد قلّت بالمقارنة مع المراحل السابقة له ، وخاصة مرحلة الستينات .

وما عدا اصطدام الطرفين على أراضي أنغولا (1976 — 1978) ومسألة تمثيل كومبوديا في مؤتمر هافانا عام 1979 فانه لم تسجل خلافات حادة بين الطرفين .

وتجدر الاشارة بأن انعقاد مؤتمر القمة السادس لحركة عدم الانحياز المنعقد بعاصمة كوبا المعروفة بموالاتها للاتحاد السوفياتي قد كاد أن يؤدي الى انقسام الحركة وشلها(*) لعدة اسباب منها ما يتعلق بالوضع الدولي وانعكاسه على الحركة مثل : النزاع الفيتنامي ـ الكومبودي وظهور الخلاف الصيني السوفياتي من جديد وانعكاسه على البلدان غير المنحازة . وموقف الحركة من عضوية مصر بعد دخول هذه الأخيرة في تصالح مع العدو الصهيوني ، بالاضافة الى تباين مواقف البلدان غير المنحازة حول وظيفة مكتب التنسيق .

والملاحظ أنه لم يسبق أن أولت وسائل الاعلام العالمية بصفة عامة والغربية بصفة خاصة اهتماما كبيرا لمؤتمرات حركة عدم الانحياز مثل الاهتمام الذي أولته لمؤتمر هافانا

(*) ـ كان الوضع الذي مرّ به مؤتمر هافانا 1979 مشابها الى حد ما للوضع الذي ساد المؤتمر الأفروآسيوي الثاني بالجزائر عام 1965 .

حيث كان هذا المؤتمر محور تحاليل وتعاليق وسائل الاعلام الغربية مركزا حول « التناقضات » التي تعاني منها الحركة مع التنبؤ بفشلها وانتهائها ، وقد كانت هذه التحاليل تستند الى بروز « اختلاف » في وجهة نظر رئيس الحركة الجديد « فيدال كاسترو » مع وجهة نظر أحد الأقطاب التاريخيين المؤسسين للحركة أي الرئيس اليوغسلافي « تيتو »(*) .

وفي الوقت الذي طالب « فيدال كاسترو » بتحذير « الحركة واعتبار الكتلة الشرقية برئاسة الاتحاد السوفياتي « الحليف الطبيعي » للحركة وهذا ما يتضح من قوله : « . . ان كوبا تعترف من الأعماق للشعب السوفياتي لأن مساعداته قد شجعتنا على مواجهة الصعاب ، خاصة في الظروف الصعبة والحاسمة . . . وعن ضرورة التحالف الاستراتيجي بين بلدان عدم الانحياز والاتحاد السوفياتي استطرد « كاسترو » يقول : انه لا توجد اليوم بلدان مستقلة تنتمي الى حركة عدم الانحياز . . . »[1] .

اذن في الوقت الذي دعا كاسترو الى تجذير الحركة كان « تيتو » يدافع عن وحدة هذه الحركة واستقلاليتها ازاء الكتلتين : « . . يجب علينا أن نواجه كل من يريد تقسيمنا ، كما يجب علينا التصدي لكل محاولات ادخال المصالح الأجنبية في صفوفنا . . اننا لم نتوقف يوما عن معارضتنا لسياسة الأحلاف والهيمنة الأجنبية . . كما أننا لم نقبل في يوم من الأيام بأن نكون عبارة عن قوة احتياطية لأي كان ، لأن ذلك يتعارض مع روح سياسة عدم الانحياز »[2] .

ولم يتوقف الخلاف بين « كاسترو » و« تيتو » عند المستوى النظري بل تجاوز ذلك الى ثلاثة مواضيع حساسة طرحت في المؤتمر وهي :

- الموقف من مسألة تمثيل كومبوديا .
- الموقف من عضوية مصر في الحركة بعد تصالح النظام المصري مع العدو الصهيوني .
- الموقف من وظيفة مكتب التنسيق .

(*) - عند انعقاد مؤتمر هافانا لم يبق على قيد الحياة سوى الرئيس اليوغسلافي تيتو من بين الأقطاب والقادة المؤسسين للحركة ، وقد توفي هو الآخر بعد اشهر فقط من انعقاد هذا المؤتمر .

(1) - In Le monde du 5 Sept. 1979, P. 5.

(2) - In Le monde du 6 Sept. 1979, P. 8.

انقسم المشتركون في المؤتمر خلال مناقشة هذه المواضيع الثلاثة الى فريقين الأول تزعمته كوبا وبعض البلدان المؤيدة لها مثل فيتنام ، والثاني تزعمته يوغسلافيا وبعض البلدان المؤيدة لها .

وسنحاول من خلال هذه الدراسة الكشف عن مواضيع اختلاف الفريقين او الاتجاهين .

أولا : الموقف من مسألة تمثيل جمهورية كومبوديا :

لقد كان الخلاف الأول بين أعضاء حركة عدم الانحياز في مؤتمر هافانا حول مسألة تمثيل كومبوديا ، أي حول من يحق له من الحكومتين الكومبوديتين تمثيل دولة تعتبر من البلدان المؤسسة لحركة عدم الانحياز (أدعت كل من الحكومتين أنها الممثل الشرعي والوحيد لشعب كومبوديا) وخلال طرح هذا الموضوع على المؤتمر ظهرت ثلاثة مواقف مختلفة هي :

(أ) دول تؤيد تمثيل حكومة المجلس الشعبي الثوري لكومبوديا (الحكومة الجديدة) التي يرأسها السيد « هينغ سمرين » Heng Samrin ويوجد من بين هذه الدول : « أفغانستان - اثيوبيا - بنين - لاووس - نيكاراكوا - غاندا - فيتنام وكوبا »[1] .

وحول هذا الموضوع صرح رئيس الوزراء الفيتنامي السيد « فام فان دونغ » يقول : « . . ان أي محاولة لطرح « مسألة كومبوديا » سيكون الهدف منها التدخل في الشؤون الداخلية لشعب كومبوديا ، وهي محاولة محكوم عليها بالفشل ، وان المجلس الشعبي الثوري لكومبوديا هو الممثل الشرعي والوحيد لكومبوديا ويجب أن يعترف به من طرف حركة عدم الانحياز والأسرة الدولية . . »[2] .

صرح الناطق الرسمي باسم كومبوديا في الأمم المتحدة هو الآخر حول هذا الموضوع يقول : « ان استمرار منظمة الأمم المتحدة في الاعتراف بعصابة « بول بوت » Pol Pot Leng Sary ليس أمرا عادلا لأن حكومتنا هي الممثل الشرعي والوحيد لكومبوديا وأن الاعتراف بالعصابة المذكورة يتنافى مع الارادة الشعبية لكومبوديا ، ويسير في الاتجاه المعاكس لحركة الشعوب التقدمية . وانهم (مجموعة بول بوت) بامكانهم أن يذهبوا الى نيويورك ولكنهم لا يستطيعوا الذهاب الى « بنوم بينه » أبدا »[3] .

(1) — In Le monde du 4 Sept. 79. P. 1.

(2) — In Le monde du 7 Sept. 79. P. 1.

(3) — Op. Cit; P. 1.

(ب) دول تؤيد تمثيل حكومة الجمهورية الديمقراطية لكومبوديا (الحكومة المخلوعة) برئاسة السيد Pol Pot Ieng Sary و « يوجد على رأس الدول المؤيدة لحكومة « بول بوت » يوغسلافيا »[1] .

وحول تمثيل بلاده في مؤتمر القمة صرح رئيس الجمهورية الديمقراطية الكومبودية السيد « كيو سامبفون » Khieu Samphan لدى مغادرته فينا متوجها الى هافانا في ندوة صحفية : « . . في حالة نجاح المؤامرة الجديدة المحاكة من طرف كوبا وفيتنام والهادفة الى ابقاء مقعد كومبوديا شاغرا فان هاتين الدولتين ستسيطران على حركة عدم الانحياز لا محالة »[2] .

بينما عبر الوفد اليوغسلافي عشية انعقاد مؤتمر القمة عن موقفه من مسألة تمثيل كومبوديا بالقول : « انه لا يمكن تصور وجود نظام في « بنوم بينه » يمثل الشعب الكومبودي غير النظام الذي أطيح به بسبب التدخل العسكري الفيتنامي . . »[3] .

وقد «أيدت الموقف اليوغسلافي في هذا معظم البلدان الآسيوية بما فيها بورما المعروفة بمواقفها السلبية في مثل هذه القضايا »[4] .

(جـ) الدول المؤيدة لابقاء مقعد كومبوديا شاغرا . نتيجة عدم توصل الوفود المشاركة في المؤتمر الى موقف واحد وموحد من مسألة تمثيل كومبوديا تم اتفاق المشاركين على طرح هذه المسألة للتصويت على مستوى مكتب التنسيق كلجنة خاصة وكانت نتائج عملية التصويت هذه كما يلي : خمس دول صوتت لصالح تمثيل حكومة « بول بوت » وستة دول لصالح حكومة « هينغ سمرين » بينما صوّتت عشرة دول على ابقاء مقعد كومبوديا شاغرا[5] .

وتم الاتفاق على اقرار نتيجة التصويت هذه عندما طرحت على الجلسة العامة للمؤتمر مع توصية المؤتمر باعادة طرح المسألة على مؤتمر وزراء خارجية البلدان غير المنحازة المقبل الذي سينعقد في شهر فبراير 1981 في دلهي الجديدة .

---

(1) — Colard. D. Le mouvement des pays non-alignés. Ed. Documentation Française, n° 4613-4614. du 20 Mars 1981. P. 70.

(2) — In Le monde du 1er Sept. 79. P. 1.

(3) — In Le monde du 2-3 Sept. 1979, P. 5.

(4) — In Le monde du 7 Sept. 1979. P. 5.

(5) — Colard. D. op cit, P. 70.

وعند انعقاد هذا المؤتمر في دلهي الجديدة فيما بين 9 — 13 فبراير 1981 في ظروف دولية اتسمت بالحرب العراقية الايرانية من جهة ، والتدخل السوفياتي في أفغانستان من جهة اخرى كان بين النقاط الاحدى عشر التي تضمنها جدول أعمال المؤتمر النقطة التاسعة التي خصصت لدراسة وتقييم الوضع السياسي الدولي والتي طَرحت فيها مسألة كومبوديا من جديد (*) .

وحول هذه المسألة نص البيان الختامي للمؤتمر على : « يؤكد وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز حق الشعب الكومبودي في تقرير مصيره دون أي تدخل أجنبي ، ويعربون عن أملهم في العمل على اقامة روح الحوار والتفاهم بين الطرفين . . وان وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز يجددون طلبهم للأطراف المعنية بإقامة حوار بين الطرفين لتسوية الخلافات بينهما والى تحقيق الاستقرار والأمن في المنطقة ، والقضاء على تهديدات وتدخلات القوى الكبرى في المنطقة ، وفي هذا الإطار فان وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز يقدرون مدى الجهود المبذولة لإقامة منطقة سلام وحياد في هذه المنطقة من العالم . . . »(1) .

يتضح لنا مما تقدم بأن المسألة الكومبودية لم تحسم في مؤتمر وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز الأخير ، اذ ما زال المقعد الشاغر هو المبدأ المتفق عليه !

ثانياً : الموقف إزاء عضوية مصر في حركة عدم الانحياز :

كان الموقف من عضوية مصر (نظام السادات) في حركة عدم الانحياز ثاني مسألة

(*) ـ تضمن جدول أعمال مؤتمر وزراء خارجية البلدان غير المنحازة النقاط التالية .
- افتتاح المؤتمر .
- انتخاب هيئات العمل .
- احياء الذكرى العشرون لانعقاد أول مؤتمر لحركة عدم الانحياز .
- تقرير لجنة التحضير على مستوى الموظفين الحكوميين الساميين .
- وضع وتحديد جدول الأعمال .
- دراسة طلبات الانضمام الى الحركة .
- تنظيم العمل .
- دراسة وتقييم مقررات المؤتمر السادس لحركة عدم الانحياز (تقرير مكتب التنسيق) .
- دراسة وتقييم الوضع السياسي العالمي .
- دراسة وتقييم الوضع الاقتصادي العالمي .
- قضايا أخرى .

(1) — In Revue de la politique internationale, n° 741 du 20 Fev. 81. P. 31.

احتدم حولها النقاش بين المشاركين بعد المسألة الكومبودية .

فبعد ابرام النظام المصري لاتفاقات « كامب دافيد » مع العدو الصهيوني يعتبر النظام المصري قد خرج عن مبادىء حركة عدم الانحياز ، الشيء الذي جعل وزراء خارجية معظم البلدان العربية ، خاصة دول جبهة الصمود والتصدي والعراق تفكر في تقديم مشروع قرار للمؤتمر تطالب فيه بطرد مصر من الحركة والتنديد باتفاقيات « كامب دافيد » .

وعند انعقاد مؤتمر القمة يوم 3 سبتمبر 1979 « تقدمت المجموعة العربية في حركة عدم الانحياز بمشروعي قرارين الأول طالبت فيه بانسحاب مصر من الحركة طالما لم تتراجع عن اتفاقيات كامب دافيد (وبدا مشروع القرار هذا أكثر دبلوماسية من المشروع الذي حاولت تقديمه بعض الدول وعلى رأسها العراق وليبيا والذي طالبت فيه بطرد مصر من الحركة) أما مشروع القرار الثاني الذي تقدمت به المجموعة العربية الى المؤتمر فيتعلق بدعوة البلدان غير المنحازة تقديم يد المساعدة للفلسطينيين خلال انعقاد الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة المقبلة »[1] .

وقد تجلى الخلاف بين أعضاء حركة عدم الانحياز عند التطرق الى مسألة الشرق الأوسط والموقف الذي يجب أن تتخذه البلدان غير المنحازة من عضوية النظام المصري في الحركة .

ففي الخطاب الافتتاحي للمؤتمر الذي ألقاه الرئيس الكوبي «فيدال كاسترو» قال حول هذا الموضوع : « لقد حاولت الامبريالية معتمدة على سياسة «فرق تسد» فرض سلمها في منطقة الشرق الأوسط وهو سلم ممقوت وغير عادل ودموي ولا يمكن له أن يكون سلما أبدا .

ان اتفاقيات « كامب دافيد » تشكل خيانة عظمى ازاء القضية العربية وازاء الشعب الفلسطيني واللبناني والسوري . . انه يجب على الحركة أن تعارض وبشدة اتفاقيات كامب دافيد . . »[2] .

يتضح من دراسة وتحليل خطاب الرئيس « كاسترو » بأن هذا الأخير لم يطالب بطرد أو تعليق عضوية مصر في الحركة بل اكتفى بالتنديد باتفاقيات « كامب دافيد » .

---

(1) — In Le monde du 4 Sept. 1979, P. 5.

(2) — In Le monde du 5 Sept. 1979, P. 5.

وتجدر الاشارة أن كاتب الدولة المصري للشؤون الخارجية السيد « بطرس غالي » قد ردّ على « كاسترو » مبررا موقف نظام بلاده قائلا : «انه من العار أن يقوم رئيس نظام دولة تعتبر نفسها في مقدمة النضال ضد الامبريالية بالتهجم على اتفاقيات السلام ، واستطرد يقول: ان السادات يعتبر ثوريا ولهذا ذهب الى القدس لتحرير فلسطين ، اننا القوة العربية الوحيدة التي تناضل من أجل تحرير فلسطين ، وبامكاننا ان نختلف على النهج ، ولكن لا يمكن القول بأننا أصبحنا دركي الامبريالية الأمريكية في المنطقة . . »[1] .

وقد ردّ رئيس منظمة التحرير الفلسطينية على كاتب الدولة المصري قائلا : « ان من باع القدس مقابل حفنة من الرمال لا يستطيع أن يحرر فلسطين وان المفاوضات الجديدة بين السادات وبيغن تشكل تحديا للمؤتمر وللأمة العربية »[2] .

أما الرئيس العراقي « صدام حسين » فقد صرح يقول : « ان احتجاج كاتب الدولة المصري للشؤون الخارجية يعتبر اهانة للمؤتمر وتشويها للحقيقة »[3] .

وتجدر الملاحظة بأن المجموعة العربية لم تطرح مسألة توقيف عضوية النظام المصري من الحركة على المؤتمر للتصويت نتيجة لما كان يمكن أن يترتب عن هذه المسألة من خلافات حادة بين المشاركين ، واكتفى المؤتمر بتكليف مكتب التنسيق « كلجنة خاصة » بالقيام بتقدير الأضرار التي لحقت بالبلدان العربية بصفة عامة وبالشعب العربي الفلسطيني بصفة خاصة من جرّاء قيام نظام السادات بالتوقيع على اتفاقيات « كامب دافيد » ، وبعد ذلك يقوم مكتب التنسيق (اللجنة الخاصة) باعلام البلدان غير المنحازة حول هذه المسألة خلال انعقاد المؤتمر الوزاري الذي سينعقد بدلهي الجديدة في فبراير 1981 والذي سيحدد عضوية مصر في حركة عدم الانحياز .

وفعلا كانت مسألة عضوية النظام المصري من بعض النقاط التي عالجها مؤتمر وزراء الخارجية لبلدان عدم الانحياز الأخير وجاء حول هذا الموضوع في البيان الختامي : « يذكر وزراء خارجية البلدان غير المنحازة بالفقرتين 107 و 108اللّتين تضمنهما بيان هافانا ، كما يؤكدون على عدم اعترافهم باتفاقيات كامب دافيد والمعاهدة المصرية الاسرائيلية ، ويعارضون كل محاولة فردية لا تأخذ في عين الاعتبار الحقوق العربية

(1) — Op. Cit; P. 5.

(2) — Op. Cit; P. 5.

(3) — Op. Cit; P. 5.

وحقوق الشعب الفلسطيني ، ويعتبرون مثل هذه المحاولات متعارضة مع روح قرارات مؤتمرات حركة عدم الانحياز والجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة . . »[1] .

يتضح من دراستنا لبيان مؤتمر وزراء خارجية البلدان غير المنحازة عدم حسم مسألة عضوية النظام المصري في الحركة اذ اكتفى وزراء الخارجية لبلدان عدم الانحياز بالتنديد بموقف النظام المصري وباتفاقيات كامب دافيد !

ثالثاً: الموقف من وظيفة وعدد أعضاء مكتب التنسيق :

يعتبر مكتب التنسيق لبلدان عدم الانحياز الجهاز التنفيذي الدائم الوحيد للحركة ، وقد تم انشاؤه خلال انعقاد المؤتمر الرابع للبلدان غير المنحازة عام 1973 باقتراح من الجزائر ، وكان عدد أعضائه في الفترة الممتدة بين المؤتمر الرابع والمؤتمر الخامس للحركة (1973 — 1976) سبعة عشرعضوا ثم أصبح منذ انعقاد المؤتمر الخامس لكولومبو 25 عضوا وفي مؤتمر هافانا حاولت الدول « المعتدلة » في حركة عدم الانحياز بزعامة كل من يوغسلافيا وكوريا الشمالية لتطويق وتقليص دور كوبا ، اقتراح انشاء مناصب نواب رئيس المؤتمر الاّ أن هذا الاقتراح قد رفض من طرف المؤتمر ، وبالمقابل تم الاتفاق بالاجماع على توسيع عضوية المكتب التنفيذي وفق التوزيع الجغرافي ، وبهذا أصبح عدد أعضاء المكتب 35 عضوا[*] موزعين كما يلي :

افريقا 17 مقعدا .

آسيا 12 مقعدا .

امريكا اللاّتنية 5 مقاعد .

أوروبا مقعد واحد .

أما المقعد السادس والثلاثين فتتناوب عليه كل من الدول الافريقية والأوروبية المنتخبة (الأعضاء في مكتب التنسيق) لمدة سنة ونصف[2] .

---

(1) — In Revue de la politique internationale. Op. Cit; P. 29.

(*) الدول الاحدى والثلاثين التي تم انتخابها أعضاء في مكتب التنسيق خلال مؤتمر هافانا هي : كوبا ـ أفغانستان ـ بنغلاديش ـ بنين ـ قبرص ـ كوريا ـ أثيوبيا ـ غانا ـ غويانا ـ الهند ـ ايران ـ بوتان ـ العراق ـ جمايكا ـ الأردن ـ لوزوطو ـ مدغشقر ـ موريتانيا ـ نيجيريا ـ منظمة التحرير الفلسطينية ـ أغندا ـ باناما ـ البيرو ـ غرنادا ـ سنغافورة ـ أندونسيا ـ الصومال ـ سري لانكا ـ سوريا ـ الطوقو ـ فيتنام ـ لاووس ـ اليمن الجنوبي ـ يوغسلافيا ـ زامبيا وموزمبيق .

(2) — In Document N° A/34/542 du 11 Oct. 1979 (Nations Unies: A. G.). P. 99.

نستنتج مما تقدم فيما يتعلق بانعاكاسات الخلاف الصيني السوفياتي على كل من الحركة الأفرو آسيوية وحركة عدم الانحياز بأنه أي الخلاف كان السبب المباشر في انهيار الحركة الأفرو آسيوية عام 1965 بالجزائر ، وما زال هذا التنافس مستمر على مستوى حركة عدم الانحياز منذ تأسيسها 1961 حتى الآن وما مؤتمر هافانا 1979الاّ دليل على ذلك الاّ أن هذا التنافس قد أصبح تنافس « بالنيابة » حيث تنوب دول غير منحازة في الدفاع عن مواقف الطرفين السوفياتي والصيني .

وتجدر الملاحظة بأن طغيان التنافس الصيني السوفياتي على البلدان غير المنحازة لم ينف أو يقضي على استمرار التنافس بين الكتلتين الغربية والشرقية لاحتواء الحركة .

نخلص في نهاية هذا القسم الى القول بأن حركة عدم الانحياز لم تكن عفوية ، أو ظرفية مؤقتة ، بل تعتبر حركة سياسة ذات أصول فكرية ، وتاريخية متشعبة ، وهذا ما تأكد لنا عند معالجتنا للتيارات الفكرية والسياسية المكونة لسياسة الحياد الايجابي وعدم الانحياز من جهة ، وعند معالجتنا لمختلف المفاهيم التي أعطيت للحياد الايجابي وعدم الانحياز ومواقف الكتل من الحركة عبر مراحل تطورها المختلفة حيث استطاعت هذه الحركة الوقوف أمام سياسات الاحتواء التي مارستها ضدها القوى الكبرى من جهة أخرى ولفهم الدور الذي قامت به هذه الحركة في تغيير العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية ، إرتأينا تخصيص القسم الثاني من هذا البحث لهذا الموضوع .

لكي أكون حرّاً احتاج الى رجال أحرار يحيطون بي، ويعترفون لي بهذه الصفة

أ. م. باكونين

القسم الثاني

عن دور حركة عدم الانحياز في تغيير العلاقات الدولية

لعبت حركة عدم الانحياز وما تزال تلعب دوراً كبيراً في « تغيير » العلاقات الدولية منذ ظهور الحركة الأفرو آسيوية عام 1955 وحركة عدم الانحياز عام 1961 كطرف جديد في المعادلات الدولية .

وتركز دور هذه الحركة خلال الستينات من هذا القرن حول المسائل السياسية وذلك من خلال محاربتها لسياسات الأحلاف والتكتلات والقواعد العسكرية ، والاستعمار ، والاستعمار الجديد ، وكل أنواع التمييز العنصري ، بالاضافة الى مساهمة هذه الحركة في اقامة السلم والأمن الدوليين من خلال دعوة الكتلتين الى نزع السلاح ، ولعبت الحركة دوراً في دعم وتأييد حركات التحرر الوطني والقومي في العالم بهدف تصفية الاستعمار ، كما رفضت مبدأ التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام نظمها السياسية والاجتماعية .

ولم يقتصر دور حركة عدم الانحياز على محاولات تغيير العلاقات السياسية الدولية بل أصبحت أي الحركة منذ مطلع السبعينات تولي اهتماما كبيراً لتغيير العلاقات الاقتصادية الدولية من خلال مطالبتها بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد يقوم على مبادىء العدالة ، والمساواة ، واحترام سيادة الدول ، وبهذا تكون الحركة قد عبّرت على أنها لم تظهر كمجرد رد فعل دولي على الحرب الباردة وظهور الكتلتين فحسب .

هذه هي مجمل النقاط التي يعالجها القسم الثاني من بحثنا .

ولاعطاء كل نقطة أهميتها الخاصة فضّلنا تقسيم هذا القسم الى فصلين : الأول يعالج « دور حركة عدم الانحياز في تغيير العلاقات السياسية الدولية » ، والثاني يعالج « دور الحركة في تغيير العلاقات الاقتصادية الدولية » .

الفصل الأول

عن دور حركة عدم الانحياز
في تغيير العلاقات السياسية الدولية

يتضمن الفصل الأول من هذا القسم الخاص بدور حركة عدم الانحياز في تغيير العلاقات السياسية الدولية عدة نقاط منها : دور الحركة في محاربة سياسة الأحلاف والتكتلات ، والقواعد العسكرية من جهة ، ومحاربة الاستعمار ، والاستعمار الجديد ، وكل أنواع التمييز العنصري ونزع السلاح ، واقامة السلم العالمي ، وتأييد ودعم الحركة لحركات التحرر الوطني والقومي ، ورفض سياسة التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام نظمها السياسية والاجتماعية .

ولمعالجة هذه النقاط بنوع من التفصيل ارتأينا تقسيم هذا الفصل الى مبحثين وستة مطالب .

المبحث الأول
عن دور الحركة في اقامة السلم العالمي

كان السلم العالمي أحد المبادىء والأهداف الرئيسية التي قامت عليها ، ومن أجلها سياسة حركة عدم الانحياز منذ ولادتها حتى الآن .

وقد ناضلت الحركة في سبيل تحقيق هذا الهدف النبيل من خلال عدة محاور نعالجها في أربعة نقاط أو مطالب .

المطلب الأول
عن دور حركة عدم الانحياز
في محاربة الأحلاف والقواعد العسكرية

شهد عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية نزوعا متعاظما نحو التحرر والاستقلال وتقرير المصير ، وكانت ولادة منظمة الأمم المتحدة تعبيرا عن ذلك ، واطارا قانونيا يعمل على توجيه السلوك الذي سيكون أساسا لحل المنازعات التي قد تنشأ بين الدول .

أما الدول حديثة الاستقلال فقد وجدت في الميثاق وأهدافه أداة يمكن بواسطتها رسم أسس السياسة العالمية والتوفيق بين الكتل الرئيسية ومصالحها المتناقضة ، الا أن الأحداث التي عصفت بالعالم كحرب كوريا ، واقامة الكيان الصهيوني ، وسياسة الحرب الباردة ، والتنافس الشديد على الأسواق والمستعمرات ، والصراع من أجل المواد الأولية ، وفرض قيود التبعية مقابل المساعدات الممنوحة للدول المتخلفة دفعت الدول الأفروآسيوية للبحث عن منهج سياسي جديد ، وكان هذا المنهج هو طريق الحياد الايجابي وعدم الانحياز .

ولتجسيد البلدان الأفروآسيوية لتطلعات شعوبها تمّ عقد أول لقاء رسمي بين حكومات هذه الدول ، وكانت من بين الأسباب الدّاعية لانعقاده الحرب الباردة وسياسة الأحلاف العسكرية .

ورغم حدة الخلافات التي ظهرت بين أنصار الحياد الايجابي وعدم الانحياز من جهة وأنصار الانحياز الى الكتل والأحلاف المختلفة من جهة اخرى(*) فقد تمّ التوصل الى حل وسط يرضي الطرفين معاً ، اذ نصّ البند الرابع من البيان الختامي لمؤتمر باندونغ على وجوب احترام حق كل دولة في الدفاع عن نفسها بصورة انفرادية أو جماعية وفقا

(*) سبقت الاشارة الى هذه الخلافات في الفصل الثاني عند معالجتنا لمؤتمر باندونغ وجدول أعماله والنتائج المترتبة عنه .

لميثاق منظمة الأمم المتحدة .

ويفهم من هذا اعطاء الحق للدول بالدخول في التنظيمات والتحالفات العسكرية جماعية كانت أم ثنائية في حالة حاجتها الى مثل هذه التنظيمات للدفاع عن أمنها وسلامة أراضيها ، كما يعني ذلك تأييد سياسة الانحياز عند الضرورة .

وقد تضمن بيان باندونغ هذا البند لارضاء الاتجاه الذي كان يطالب بابقاء الأحلاف وحرية الانضمام اليها والذي مثلته الدول الموالية للغرب مثل : باكستان - لبنان - تركيا - العراق . . . الخ .

ولارضاء الطرف الثاني (غير المنحاز) نصّ البند الخامس من البيان على : « وجوب الامتناع عن اللجوء الى التنظيمات الدفاعية الجماعية التي تكون لخدمة المصالح الذاتية لأية دولة من الدول الكبرى » .

ويعني ذلك حظر دخول دول حركة عدم الانحياز في الأحلاف العسكرية لا سيما ، اذا كانت هذه الأحلاف تخدم مصالح الدول الكبرى ، كما يعني من جهة أخرى التأييد الضمني لسياسة الحياد الايجابي وعدم الانحياز .

وقد تضمن بيان باندونغ هذا البند لارضاء الدول المحايدة في المؤتمر مثل : الهند - مصر - بورما - سوريا - اندونسيا . . . الخ .

بناء على ما تقدم يمكننا القول بصفة اجمالية أن قرارات هذا المؤتمر لم تكن حاسمة ، وخاصة تلك المتعلقة بمحاربة الأحلاف والقواعد العسكرية وذلك يعود لطبيعة البلدان المشاركة في المؤتمر المذكور ، حيث توجد نسبة كبيرة من هذه البلدان أعضاء في الأحلاف الغربية ، نذكر منها : ايران - تايلاندا - الفيليبين - العراق . . . الخ .

ورغم المرونة والعمومية التي اتصفت بهما قرارات باندونغ الا ان هذا المؤتمر قد أكد على مساوىء الاستعمار ومناهضته ، وعلى مبدأ احترام سيادة الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير .

واذا كانت قرارات باندونغ قد اتصفت بالروح التوفيقية نتيجة طبيعة الأطراف المتناقضة التي شاركت فيه ، فان المؤتمر التأسيسي لحركة عدم الانحياز (بلغراد 1961) قد كان أكثر وضوحا في قراراته حيث توصل المشاركون الى الاتفاق حول اتخاذ قرارات كثيرة من بينها تلك المتعلقة بمحاربة الأحلاف والقواعد العسكرية حيث نصّ البيان الختامي لهذا المؤتمر على : « . . . يطالب المشاركون في هذا المؤتمر بانهاء الأعمال العسكرية فورا ، وكذلك اجراءات القمع الموجهة ضد الشعوب غير المستقلة لتمكينها في

حرية وبالوسائل السلمية من ممارسة حقها في الاستقلال التام واحترام وحدة أراضيها القومية ، وأن كل معونة يقدمها بلد الى أي دولة استعمارية فيما تقوم به من أعمال لقمع يعتبر انتهاكا لميثاق منظمة الأمم المتحدة . . »[1] .

كما طالب المؤتمرون بانهاء الاستعمار في أقرب الآجال : « يطالب المشتركون في المؤتمر بانهاء كل احتلال استعماري على الفور ، وبارجاع وحدة الأراضي للشعوب صاحبة الحق المشروع ، وذلك التي انتهك فيها هذه الوحدة بآسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية ، كما يطالبون بانسحاب القوات الأجنبية من أراضيها الوطنية »[2] .

ويطالب المشاركون من جهة أخرى بانسحاب القوات الفرنسية المسلحة من جميع الأراضي التونسية فورا ، نظرا لحق تونس المشروع في ممارسة سيادتها الوطنية الكاملة .

وعن محاربة القواعد العسكرية قرّر المشاركون على الخصوص : « تعتبر البلدان المشاركة في المؤتمر اقامة قواعد أجنبية عسكرية والاحتفاظ بها في أراضي البلدان الأخرى ، ولا سيما اذا كان هذا ضد ارادتها الصريحة انتهاكا صارخا لسيادتها .

وتعلن تأييدها الكامل للدول التي تسعى لاخلاء هذه القواعد كما تدعو تلك البلدان التي تحتفظ بقواعد أجنبية للتفكير جديا في الغاء هذه القواعد مساهمة منها في دعم السلام العالمي »[3] .

وقبل انعقاد المؤتمر الثاني لحركة عدم الانحياز عرف العالم بوجه عام والعلاقات بين الكتلتين بوجه خاص صراعات حادة كادت أن تؤدي في كثير من الأحيان الى وقوع حرب عالمية ثالثة ، وقد لعبت بلدان عدم الانحياز دورا لا يستهان فه في تخفيف حدّة التوتر الدولي الذي ساد هذه الفترة .

وعن الأحداث التي ميّزت هذه الفترة الممتدة بين تاريخ انعقاد مؤتمر بلغراد 1961 ومؤتمر القاهرة 1964 نذكر :

1) أزمة الصواريخ في كوبا 1962 .
2) أزمة الكونغو 1962 .
3) استقلال مجموعة كبيرة من المستعمرات الافريقية (1960 - 1962) .

---

(1) أنظر : د . محمود مصطفى حلمي ، المرجع السابق ، ص 121 .
(2) أنظر : المرجع السابق ، ص 122 .
(3) أنظر : المرجع السابق ، ص 123 .

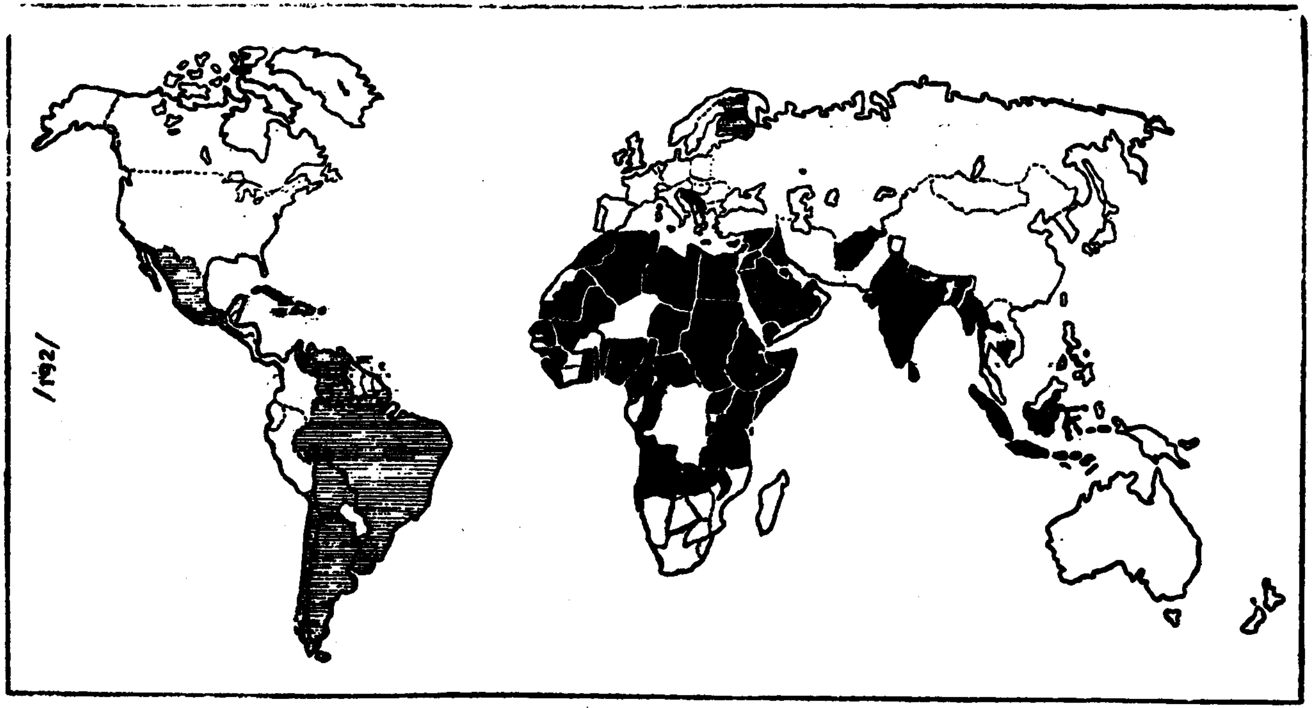

الدول المشتركة في مؤتمر عدم الانحياز : القاهرة ١٩٦٤

اثيوبيا ـ الأردن ـ افريقيا الوسطى ـ افغانستان ـ أنجولا ـ اندونيسيا ـ أوغندا ـ بورما ـ بورندى ـ تنزانيا ـ توجو ـ تونس ـ الجزائر ـ الجمهورية العربية المتحدة ـ داهومى ـ السعودية ـ السنغال ـ السودان ـ سوريا ـ غانا ـ غينيا ـ قبرص ـ تشاد ـ كمبوديا ـ لاوس ـ ليبيا ـ لبنان ـ الهند ـ النيجر ـ كوبا ـ الكونغو برازافيل ـ الكويت ـ موريتانيا ـ مالاوى ـ اليمن ـ ليبيريا ـ زامبيا ـ نيبال ـ المغرب ـ سيراليون ـ سيلان ـ الصومال ـ العراق ـ مالى ـ كينيا ـ يوغوسلافيا ـ الكاميرون .

مراقبون عن الدول الآتية :

الارجنتين ـ البرازيل ـ فنلندة ـ المكسيك ـ أورجواى ـ بوليفيا ـ شيلى ـ جاميكا ـ ترينداد وتوباجو ـ فنزويلا

4) ازدياد توتر العلاقات الصينية ـ السوفياتية .
5) كسر الصين الشعبية لاحتكار السلاح الذري 1964 .
6) تصاعد نضال وكفاح حركات التحرر الوطني والقومي في العالم الثالث .
7) اقامة الكتلة الغربية للقواعد العسكرية في بعض بلدان العالم الثالث بحجة وقف « الزحف الشيوعي » .

في ظل هذه الظروف والمعطيات المعقدة تمت الدعوة الى عقد مؤتمر القاهرة لدول عدم الانحياز في 5-10 أكتوبر 1964 ، وقد درس المؤتمر مسائل متشعبة كانت من بينها المسائل المتعلقة بالاستقلال السياسي والسيادة الوطنية ، وتصفية الاستعمار ، ومحاربة الأحلاف والقواعد العسكرية ، وحول هذه النقطة الأخيرة (موضوع بحثنا) توصل المشاركون في المؤتمر الى الاتفاق حول معارضة الاتفاقيات والأحلاف والقواعد العسكرية ، وأعتبرت بأن التكتلات بمختلف أنواعها قد زادت من حدة الحرب الباردة والتوتر الدولي ، وهذا ما أكدته دول عدم الانحياز في النقطة الثامنة من اعلان مؤتمر القاهرة ، وجاء فيه : « . . ان المؤتمر يؤكد من جديد ايمانه بأن وجود التكتلات العسكرية ومخالفات الدول الكبرى قد زاد من حدة الحرب الباردة والتوتر الدولي ، ولذلك فان الدول غير المنحازة تعارض الاشتراك في مثل هذه الأحلاف والمواثيق . . »[1]

واعتبر المؤتمرون من جهة أخرى وجود القواعد العسكرية الأجنبية فوق أراضي الدول الأخرى انتهاكا لسيادة هذه الدول ، وتهديدا لحرية الشعوب والسلام في العالم : « لا يمكن بأي حال من الأحوال تبرير وجود القواعد العسكرية الأجنبية الحالية ، أو انشاء قواعد في البلاد غير المستقلة ، لأنه قد يستخدم لبقاء الاستعمار أو لتحقيق أهدافه ، كما يلاحظ المؤتمر بقلق أن القواعد العسكرية الأجنبية تشكل عمليا أداة ضغط ضد الأمم ، والحد من تحررها وفقا لمفاهيمها الاديولوجية ، السياسية ، والاقتصادية ، والثقافية .

فإنه يولي تأييده التام للبلدان التي تسعى للحصول على اخلاء القواعد الأجنبية المقامة على أراضيها ، ويدعو جميع الدول التي لها قوات عسكرية في دول أخرى أن تسحبها دون انتظار . »[2]

وعن ازالة القواعد العسكرية قرّر المؤتمرون ما يلي : « ان المؤتمر يرى بأن بقاء

(1) — In Revue de la politique internationale N° 350. Du 20 Oct. 1964. P. 91.

(2) — Op. Cit. P. 91.

قاعدة عسكرية للولايات المتحدة الأمريكية في (جوانتانامو) بـ (كوبا) رغم ارادة الحكومة والشعب الكوبي ، ودون الأخذ بعين الاعتبار للأحكام التي تضمنها اعلان مؤتمر بلغراد ، يعتبر انتهاكا لسيادة وسلامة أراضي هذه الدول ، ويندد المؤتمر بما عبرت عنه الدول الاستعمارية من عزمها على انشاء قواعد في المحيط الهادي لمحاولة مرسومة للضغط على الدول الناشئة في افريقيا وآسيا ، وتوسيع لا مبرر له لسياسة الاستعمار الجديد والامبريالية . »[1]

وقد أوصى المؤتمر أخيرا على ازالة القواعد العسكرية من قبرص وانسحاب جميع القوات الأجنبية ما عدا التي ترابط بناء على قرارات وطلب منظمة الأمم المتحدة .

وانطلاقا مما تقدم اعتبر المؤتمر أن الأحلاف والقواعد العسكرية تحد من سياسة الدول التي تقام فوق أراضيها من جهة ، وتهدد السلام العالمي من جهة أخرى .

أما موقف دول حركة عدم الانحياز من سياسة الأحلاف والقواعد العسكرية خلال انعقاد مؤتمر لوزاكا عام 1970 فقد كان أقل حدّة من مواقف الحركة خلال المؤتمرين السابقين ، لأن الظروف والمعطيات الدولية قد تغيرت حيث عرفت العلاقات بين الكتلتين منذ 1969 مرحلة جديدة ، عرفت بمرحلة الوفاق الدولي ، وخلال هذه المرحلة قلّت حدّة التوترات الدولية مما جعل مؤتمر لوزاكا يركز على مسائل التعاون والتبادل فيما بين دول الحركة من جهة ، والعمل على دعم دور منظمة الأمم المتحدة في تحقيق السلام العالمي من جهة أخرى ، ولهذا لم يشر البيان الصادر عن المؤتمر الى نبذ ومحاربة الأحلاف والقواعد العسكرية الا اشارات خفيفة حيث اقتصر على مطالبة مجموعة دوز عدم الانحياز بدعم منظمة الأمم المتحدة في اعتبار المحيط الهندي منطقة سلام عن طريق منع القوى العظمى من اقامة القواعد البحرية والبرية والجوية فيها .

وقد تميزت فترة ما بعد انعقاد المؤتمر الثالث للحركة حتى عشية انعقاد المؤتمر الرابع 1973 بـ :

1) تصاعد الاعتداءات الأمريكية على شعوب الهند الصينية وتمثل ذلك في سياسة « نكسون » ومبدأ فيتنمة الحرب 1969-1972 .

2) استمرار الكيان الصهيوني في سياسته التوسعية في منطقة المشرق العربي .

3) استمرار ممارسة السياسة العنصرية من قبل الأنظمة الاستعمارية في

---

(1) — Op. Cit; P. 91.

المستعمرات البرتغالية وروديسيا وجنوب افريقيا .

4) تصاعد مقاومة شعوب قارة أمريكا اللاتينية ضد الاعتداءات الامبريالية في كوبا ، باناما ، بورتوريكو ، شيلي ، بيرو ، والأرجنتين . . . ومطالبتها باخلاء القواعد الأمريكية الموجودة في مختلف بلاد أمريكا اللاتينية .

5) اتساع نطاق المشاورات بين الدول الكبرى الثلاث (الولايات المتحدة الأمريكية ، الاتحاد السوفياتي والصين الشعبية) .

6) اتجاه العلاقات الدولية نحو المزيد من سياسة الانفراج الدولي عن طريق ابرام معاهدة سالت الأولى في 26 ماي 1972 بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي .

7) اتساع نطاق المفاوضات بين دول غرب أوروبا وشرقها ، والاعداد لعقد مؤتمر التعاون والأمن الأوروبي في هلسنكي عام 1975 .

8) تفاقم الأزمة الرأسمالية في الدول الغربية .

في هذا الجو المشحون بالتناقضات انعقد المؤتمر الرابع لحركة عدم الانحياز . وتجدر الاشارة بأن المسائل الاقتصادية قد أخذت حصة الأسد من أعمال المؤتمرين ، حيث كان التركيز على العلاقات الاقتصادية الدولية ، وفكرة اقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، الا أن ذلك لم يمنع المشاركين من دراسة باقي المسائل ، مثل مسألتي تصفية الاستعمار ، ومحاربة سياسة الأحلاف والقواعد العسكرية ، اذ تضمن البيان السياسي للمؤتمر حول هذا الموضوع في بنوده : 21, 51, 58, 59, 60 ما يلي : « . . ان معارضة بلدان عدم الانحياز للأحلاف العسكرية التي تدخل في نطاق التنافس بين القوى العظمى من جهة ومطالبتها باخلاء القواعد العسكرية من جهة أخرى يشكلان احدى الأسس الرئيسية لسياسة الاستقلال الوطني وسياسة عدم الانحياز . »[1]

كما أكد المؤتمر أيضا على : « مطالبة الولايات المتحدة الأمريكية باخلاء قواعدها العسكرية من أراضي كل من : كوبا ـ باناما ـ بورتوريكو . »[2]

وعن تأكيد بلدان عدم الانحياز على ضرورة تبني الدول لسياسة ومبادىء التعايش السلمي في علاقاتها لتجنب الأزمات والحروب ، جاء في الاعلان السياسي للمؤتمر ما

(1) — In Revue de la politique internationale N° 563 du 20 Sept. 1973. P. 21.

(2) — Op. Cit; P. 22.

يلي : « . . ان سياسة الانفراج يجب أن تؤدي الى حل الأحلاف العسكرية التي تعتبر وليدة الحرب الباردة ومنافية لأهداف السياسة الدولية الحالية ، ولهذا يؤكد المؤتمر من جديد على الاعلان الصادر عن مؤتمر القمة الثالث لدول عدم الانحياز والمتعلق بسحب القوات الأجنبية من جميع المناطق في العالم ، وتصفية القواعد العسكرية ، خاصة تلك التي أقيمت بموجب معاهدات غير متكافئة . »[(1)]

وعن حدة التوتر في البحر الأبيض المتوسط نتيجة السياسة العدوانية للكيان الصهيوني اعتبرها المؤتمر خطوة للوراء ، وخطرا على السلام العالمي ، لا سيما وأنها أدت الى تعزيز القواعد العسكرية القديمة والى حشد القوات البحرية الأجنبية فيها .

وقد تميزت الفترة الزمنية الممتدة ما بين انعقاد المؤتمر الرابع والمؤتمر الخامس لحركة عدم الانحياز (1973-1976) بما يلي :

1) مواصلة شعوب العالم الثالث لنضالها من أجل الاستقلال السياسي والاقتصادي والسلم العالمي .

2) النضال من أجل اقامة نظام اقتصادي عالمي جديد يقوم على مبادىء حق تقرير المصير ، والعدل ، والمساواة ، والتعايش السلمي .

3) انتصار شعوب كومبوديا الديمقراطية ولاووس وفيتنام ضد الامبريالية الأمريكية .

4) بروز مشكلة الصحراء الغربية ،وتوتر العلاقات فيما بين أقطار المغرب العربي بشكل خاص والبلدان العربية بشكل عام .

5) انتصار حركات التحرر الوطني والقومي في حصولها على الاستقلال السياسي في كل من : غينيا بساو ، رأس الرجاء الأخضر ، موزمبيق ، أنغولا ، ساوتومي ، وبرانسيب ضد الاستعمار البرتغالي .

6) انعقاد الدورة الاستثنائية السادسة للجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة في أفريل ـ مايو 1974 .

7) الاعتراف المتزايد من طرف دول العالم بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا ووحيدا للشعب العربي الفلسطيني .

---

(1) — Op. Cit; P. 22.

8) ارتفاع عدد الأعضاء الدائمين والمراقبين في حركة عدم الانحياز ، حيث ازداد عدد الأعضاء الدائمين من 75 عام 1973 الى 86 عام 1976 !

في ظل هذه الظروف والمعطيات الدولية انعقد المؤتمر السادس لدول عدم الانحياز بكولومبو (سري لانكا) في 16-19 أوت 1976 .

وقد عالج هذا المؤتمر مختلف المسائل ، كان من بينها موقف الحركة من سياسة الأحلاف والقواعد العسكرية : « ان النزاعات العالمية لا يستحيل تجنبها ، وان للبلاد المستقلة دورا هاما في تخفيف التوتر على صعيد العلاقات الدولية وصيانة السلام العالمي ، وقد عارضت دول عدم الانحياز الفكرة التي تعتبر السلام الدولي مرتبطا بتوازن القوى أو أن الأمن يمكن تحقيقه عن طريق الانتهاء الى التكتلات والأحلاف العسكرية التي تقيمها الدول الكبرى . . »[1]

كما أكد المؤتمر مرة أخرى في اعلانه السياسي على ضرورة اعتبار منطقة المحيط الهندي منطقة سلام : « . . لقد قررت دول عدم الانحياز في مؤتمر لوزاكا اعطاء الوضع في المحيط الهندي اهتماما خاصا ، وطلبت من جميع الدول الأخرى اعتبار هذا المحيط منطقة سلام . وما يتبع ذلك من تجنب الصراعات والمنافسات بين القوى الكبرى وتصفية القواعد السياسية العائدة لها . . »[2]

ولاحظ المؤتمرون بأن مبادىء عدم الانحياز الأساسية قد نصّ عليها الاعلان الخاص بالمحيط الهندي الذي تبنته الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة في دورتها السادسة والعشرين سنة 1971 في قرارها رقم 2832 الذي جاء فيه على الخصوص ما يلي : « . . وجوب تصفية القواعد الأجنبية والتجهيزات العسكرية والأسلحة النووية ، وأسلحة التدمير الجماعي ، والقضاء على أي تواجد عسكري للقوى الكبرى في المحيط الهندي . . »[3]

وبعد مرور ثلاث سنوات على انعقاد مؤتمر كولومبو ، انعقد المؤتمر السادس لحركة عدم الانحياز بهافانا في 3-9 سبتمبر 1979 ، وقد تميزت فترة انعقاده بـ :

1) تزايد عدد أعضاء الحركة حيث ارتفع من 86 عام 1976 الى 95 عام 1979 !

---

(1) أنظر : د . زنابيلي عبد المنعم ، المرجع السابق ، ص 282 .

(2) —— In Revue de la politique internationale N° 634. Du 5 Sept. 1976. P. 29.

(3) أنظر : د . زنابيلي عبد المنعم ، المرجع السابق ، ص 259 .

2) تزايد عدد أعضاء دول أمريكا اللاتينية في الحركة ، حيث أصبحت احدى عشر دولة كاملة العضوية ، وعشر دول أخرى أعضاء مراقبين .

3) مراهنة الدول الغربية على انقسام الحركة بسبب ترأس الرئيس الكوبي « فيدال كاسترو » لها ، وتوقع وقوع اختلاف بينه وبين الرئيس اليوغسلافي « تيتو » .

4) التصالح الصهيوني الساداتي ، وابرام اتفاقات كامب دافيد 1978 ومعاهدة الصلح المصرية الاسرائيلية بتاريخ 26 مايو 1979 .

5) المسألة الكومبودية ، ومشكلة تمثيل كومبوديا في الحركة . . الخ .

في ظل الظروف والمعطيات المستجدة انعقد المؤتمر السادس لحركة عدم الانحياز ، وفي جو مشحون بالتناقضات كادت أن تؤدي الى نسف الحركة .

وقد ناقش المؤتمر مختلف المسائل ، كما أكد مرة أخرى على موقف البلدان غير المنحازة ازاء سياسة الأحلاف والقواعد العسكرية .

وتضمن البيان الختامي : « يعرب المؤتمرون تمسكهم بمبدأ السيادة الوطنية ، والعدالة ، واستقلال دول عدم الانحياز ازاء التنافسات التي تمارسها القوى العظمى أو التكتلات فيما بينها ، وتعارض بلدان عدم الانحياز أي نوع من أنواع الانضمام الى هذه الأحلاف . كما تطالب دول عدم الانحياز بحل الأحلاف فيما بين القوى العظمى وحل التحالفات العسكرية ، والاتفاقيات التي تنتج عن ذلك ، وتطالب بلدان عدم الانحياز باخلاء القواعد العسكرية الأجنبية . »(1)

نخلص مما سبق بأن مبدأ محاربة الأحلاف والقواعد العسكرية كان ومازال يشكل احدى الركائز والمبررات الأساسية لسياسة حركة عدم الانحياز التي استطاعت في رأينا أن تحقق الشيء الكثير في هذا المجال .

وتجدر الاشارة بأن محاربة سياسة الأحلاف والقواعد العسكرية لا يمكن أن تتم تتم إلا بمحاربة الاستعمار الجديد والتمييز العنصري .

---

(1) — In Revue de la politique internationale N° 707. du 20 Sept. 1979. PP. 20-21.

المطلب الثاني
عن دور حركة عدم الانحياز
في محاربة الاستعمار الجديد والتمييز العنصري

تعتبر فكرة مكافحة الاستعمار في جميع مظاهره بمثابة الركيزة الأولى لسياسة حركة عدم الانحياز ، ذلك لأن الأغلبية العظمى من الدول التي اختارت تبني هذه السياسة كانت بشكل أو بآخر خاضعة للاستعمار سواء كان استعمارا مباشرا أو غير مباشر (حماية ، انتداب ، وصاية . . .) .

ونظرا للتجربة الاستعمارية القاسية التي مرّت بها معظم بلدان عدم الانحياز وضعت هذه الأخيرة مسألة مكافحة الاستعمار كركن أساسي لسياستها الخارجية ، كما أن التخلص من الاستعمار بالنسبة لهذه البلدان لا يكون كاملا وحاسما الا اذا تخلصت منه جميع الدول التي تنتمي الى نفس المنطقة أو نفس القارة ، فما دام الاستعمار قائما في اقليم مجاور فان وجوده سيظل يهدد استقلال الدول المجاورة التي تخلصت منه ، ولعل خير مثال على ذلك هو وجود الكيان الصهيوني في الأراضي العربية المحتلة ، فان وجود هذا الكيان لا يهدد الدول العربية المجاورة له فحسب بل يهدد جميع الدول العربية أينما وجدت بل انه يهدد السلام العالمي ككل .

واذا كانت دول عدم الانحياز قد اتفقت على وضع مسألة مكافحة الاستعمار في مقدمة أهدافها ، فانها قد اختلفت في مؤتمر باندونغ في تعريف تحديد معنى الاستعمار الجديد ، فمنها من رأى بأن الاستعمار ظاهرة غربية محضة ، ولا يمكن أن يحدث الا من الدول الرأسمالية الغربية ، ومنها من رأى بأن الاستعمار يمكن أن يكون غربيا رأسماليا ، كما يمكن أن يكون شرقيا شيوعيا ، وبعبارة أخرى يمكن للتسلط الاستعماري أن يحدث من طرف الدول الغربية الرأسمالية والشرقية الشيوعية .

وقد طالب أصحاب هذا الرأي الأخير بأن يتضمن قرار مؤتمر باندونغ حول هذا

الموضوع استنكار الاستعمار في صورته الغربية الرأسمالية وفي صورته الشرقية الشيوعية ، وكان من أنصار هذا الرأي وفود باكستان ـ لبنان ـ تركيا ـ العراق . . . وقد تصدى السيد « شوان لاي » لهذا الرأي ، موضحا بأن الشيوعية في جملتها ليست لها أية سياسة استعمارية ، وأن الاستعمار ظاهرة ملازمة للنظام الرأسمالي فقط .

وقد بقي الخلاف قائما بين الطرفين منذ اليوم الأول لانعقاد المؤتمر حتى اليوم الأخير منه ، ولولا تدخل وزير خارجية الهند السيد « كريشنامينون » الذي استطاع الوصول الى عبارة ترضي الطرفين لفشل المؤتمر ، والصيغة التي تمّ التوصل اليها هي : « مناهضة الاستعمار في جميع مظاهره » بدلا من عبارة : « مناهضة الاستعمار في جميع أنواعه » .

فهذه الصيغة التي وفّق اليها « كريشنامينون » تعني في نظر « شوان لاي » بأنه ليس هناك غير استعمار واحد هو الاستعمار الرأسمالي الغربي الذي يتخذ مظاهر مختلفة ، أما المقصود بهذه الصيغة عند البلدان الموالية للغرب هو أن الاستعمار قد يتخذ صورا وأشكالا متعددة منها الاستعمار الغربي والاستعمار الشيوعي ، وهذا النوع الأخير في رأي هذه الدول أشد خطرا من الاستعمار الغربي !

واذا كان الخلاف قد اشتد بين المشاركين في مؤتمر باندونغ حول تعريف وتحديد الاستعمار فان هذا الخلاف قد بدأ يتلاشى في مؤتمرات الحركة منذ انعقاد مؤتمرها التأسيسي عام 1961 ، وحتى مؤتمر هافانا الأخير في 1979 ، اذ أجمعت دول حركة عدم الانحياز خلال مؤتمرها التأسيسي على أن الاستعمار الذي يجب مكافحته قبل كل شيء هو الاستعمار الغربي ، أما احتمالات التسلط السوفياتي أو الصيني الذي طردته بعض الدول غير المنحازة فهو في رأي أغلبية بلدان عدم الانحياز غير قائم على أساس ، وبتعبير آخر لا يمكن مقارنة خطورته بالخطورة الناجمة عن الاستعمار الغربي البشع ، الذي من بين صوره سياسة التمييز العنصري التي يمارسها الكيان الصهيوني ضد الشعب العربي الفلسطيني في الأرض المحتلة ، وحكومات الأقلية البيضاء في جنوب افريقيا وروديسيا ، وناميبيا ، والمستعمرات البرتغالية سابقا . مثل : أنغولا ، موزمبيق ، غينيا بساو .

وتجدر الاشارة بأن حركة عدم الانحياز لا تعمل على محاربة الاستعمار التقليدي (الاستيطاني) فقط بل تناهض أيضا الاستعمار الجديد رغم عدم تحديد هذه الدول لمعنى « الاستعمار الجديد » الا أنه من الناحية العملية ومن خلال دراسة وتحليل أدبيات وقرارات حركة عدم الانحياز فانه يمكن استنتاج بأن المقصود بالاستعمار الجديد هو : امتداد الاستعمار التقليدي الذي اتخذ صورا جديدة بسبب :

1) ضعف الاستعمار التقليدي أمام تصاعد موجة حركات التحرر الوطني والقومي في قارات آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية .

2) ضرورة تلاؤم الاستعمار الجديد مع معطيات العصر وتطور العلاقات الدولية .

وسنحاول في معالجتنا لدور حركة عدم الانحياز في مناهضة الاستعمار الجديد والتميز العنصري تقسيم هذه النقطة الى نقطتين ، رغم أننا نعرف مسبقا بأن تقسيم ظاهرة الاستعمار الجديد والتمييز العنصري الى نقطتين تقسيم تعسفي أو غير علمي (لأن التمييز العنصري ما هو الا شكل من أشكال الاستعمار الجديد) ولكننا لأسباب منهجية التجأنا الى هذا التقسيم .

(1) دور حركة عدم الانحياز في محاربة الاستعمار الجديد

قبل الشروع في الحديث عن دور الحركة في محاربة الاستعمار الجديد يجدر بنا أن نقوم بتعريف معنى ومفهوم الاستعمار الجديد ، والفرق بينه وبين الاستعمار التقليدي .

من الملاحظ أن النظام الاستعماري التقليدي (الاستيطاني) قد صفي تقريبا ، الا أن هذا الشكل من الاستعمار القديم قد عوّض بشكل آخر من أشكال الاستعمار يعرف « بالاستعمار الجديد » والذي يختلف عن الأول ليس بتنوع أهدافه وأشكاله وأساليبه ، وانما أيضا من حيث المحتوى والمضمون ، بحيث أن مرونة وأساليب عمله غير المباشرة يجعلانه أكثر خطورة وتعقيدا من الاستعمار القديم .

وكثيرا ما يتخذ الاستعمار الجديد صورا وأشكالا مبهمة ومتداخلة الشيء الذي يجعل الدول تتهم بعضها البعض بالاستعمار الجديد ، حيث نسمع أحيانا بـ : « الاستعمار الأمريكي الجديد » و « الاستعمار السوفياتي الجديد » و « الاستعمار الأوروبي الجديد »[1] ، أو حتى في بعض الأحيان نسمع بالاستعمار الجديد لبعض بلدان العالم الثالث « كالاستعمار الصيني الجديد ! »

يتضح لنا مما تقدم مدى غموض مصطلح الاستعمار الجديد ، فان هذا المصطلح كثير الاستعمال والتداول وهذا ما سنوضحه في الفقرة التالية :

---

(1) — Kherad. R. La revolte du Tiers-Monde sur la scène internationale: Les non alignés et le groupe des «77». Thèse d'état. Université de Nice. 1977. P. 275.

(أ) غموض المصطلح والمفهوم

ان أول من استعمل مصطلح « الاستعمار الجديد »[1] هو الفيلسوف والمفكر الفرنسي « جون بول سارتر » «J. Paul Sartre» .

ومع تطور موجة الاستقلال في المستعمرات أصبح هذا المصطلح متداولا في المؤتمرات الأفرواسيوية .

أما المفكر « م. ج. بوشار » «G. De Boschere» فيقول بأن : « الاستعمار الجديد بالمنظور الأخلاقي يقصد به « الأشكال الجديدة للاستعمار» ويتخذ هذا التعريف الأخلاقي تفسيرين اثنين هما :

الأول يتمثل في التغيير الذي طرأ على موقف المستعمر من المستعمر .

والثاني عبارة عن تعبير حديث لوصف الاستعمار . »[2]

أما بالنسبة « لسارتر » فان الاستعمار الجديد يعني « المخادعة الاصلاحية » ويقصد « سارتر » بالمخادعة الاصلاحية : « أن الاستعمار الجديد يشبه الأبله الذي يعتقد في امكانية تهيئة النظام الاستعماري ، أو هو بمثابة انسان ذكي يقترح اصلاحات لأنه يعلم مسبقا بأنها غير فعّالة . أي يحاول الاستعمار الابقاء على هيمنته عن طريق الاصلاحات غير الفعالة والموجهة لاستغلال الأهالي ، أو عن طريق أنظمة تابعة له . »[3]

اذا كان الاستعمار الجديد بالنسبة للبعض لا يظهر الا من خلال القوى الاستعمارية القديمة ، فان الاستعمار الجديد بالنسبة للبعض الآخر يمكن أن ينتج عن أية قوة دولية تلجأ الى الضغط الاديولوجي ، أو السياسي ، أو الاقتصادي ، أو الثقافي ، تحاول من خلال هذا الضغط التأثير على بلد ما ، وحسب وجهة النظر هذه فيمكن اعتبار تدخلات الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في بلدان العالم الثالث أشكالا من أشكال الاستعمار الجديد ، وحول هذه النقطة يقول بعض المفكرين ما يلي : « ان الاستعمار على الطريقة الأمريكية يترك للشعوب استقلالها السياسي ، لكنها تمارس عليها سلطة

---

(1) — Sartre. J. Paul «Le neo-colonialisme est un système» in Revue: Temps modernes. N° 132. Mars-Avril 1956. PP. 1371.

(2) — Guy De Boschere. Le neo-colonialisme: éssai de définition de l'indépendance à la décolonisation. Ed. de Minuit. Paris 1965. PP. 415-432.

(3) — Kherad. R. Op. Cit; P. 276.

اقتصادية (ضغط) سواء عن طريق الهبة أو المساعدة (مشروع مارشال ، النقطة الرابعة للرئيس ترومان) أو عن طريق تدخل الشركات الرأسمالية المتعددة الجنسيات ، كما تمارس على هذه البلدان ضغوطاً ثقافية . . .

أما فيما يتعلق بالاستعمار على الطريقة السوفياتية فيرى هؤلاء « بأنه استعمار اديولوجي (شيوعي) وسياسي (تبعية الأحزاب الشيوعية المحلية لقوة الحزب الشيوعي السوفياتي) واقتصادي وثقافي . وانه أي الاتحاد السوفياتي لا يترك لهذه الشعوب سوى الحرية الفولكلورية . »[1]

ان مفهوم الاستعمار الجديد مفهوم غامض ، ومما زاد في غموضه مساهمة بعض المفكرين ، ورؤساء الدول عن طريق استعمال هذا المصطلح من أجل التعبير عن مواقف ومناسبات مختلفة ، فقد استعمل هذا المصطلح من أجل التعبير عن مواقف ومناسبات مختلفة ، كما استعمل للتعبير عن الأهداف الخارجية للقوى الكبرى ، وسياسة الكيان الصهيوني ، ووجود القواعد العسكرية ، والانقلابات الداخلية ، وتقديم المساعدات الأجنبية . . . وزيادة على ذلك فان مصطلح الاستعمار الجديد لا يوجد له مدلول وتعريف ومضمون واحد وموحد عند رؤساء دول حركة عدم الانحياز أنفسهم ، فالبعض يفسره على أساس أنه يعني السيطرة السياسية والاقتصادية والبعض الآخر يقصد به السيطرة الثقافية والاديولوجية .

والشيء الذي زاد من غموض هذا المصطلح هو عدم وروده أو ذكره في ميثاق منظمة الأمم المتحدة ، أو في توصيات وقرارات الجمعية العامة للمنظمة ولا حتى في لوائح مجلس الأمن .

وترتب عن غموض مصطلح الاستعمار الجديد اجتهاد المفكرين والزعماء السياسيين في تعريفه كل من منطلقاته وخلفياته الاديولوجية والمصلحية ، ولهذا جاءت التعاريف التي أعطيت له متباينة أحيانا ومتناقضة أحيانا أخرى ، ولتوضيح هذه التعاريف سنورد البعض منها على سبيل المثال : لقد ركز السيد « أبو بكر طافاوان » الوزير الأول النيجيري عام 1963 في تعريفه للاستعمار الجديد على الجانب الاقتصادي حيث قال : « . . يمكن للاستعمار الجديد أن يأخذ أشكالا مختلفة . ان بلداننا ستتعرض للاستعمار الاقتصادي اذا لم تنتبه لذلك ، وأن نضالنا ضد الهيمنة الاقتصادية التي يمكن

(1) — Kherad. R. Op. Cit; P. 276.

أن تفرض علينا من دول أجنبية تقع على نفس الدرجة من الأهمية في نضالنا السياسي ضد الاستعمار الجديد »[1]

أما « كوامي نكروما » فيعرّف الاستعمار الجديد بقوله : « . . ان النضال ضد الاستعمار الجديد لا يعرف نهاية لمجرد الحصول على الاستقلال السياسي . ان هذا الاستقلال في الواقع ما هو الا بداية لمعركة أكبر هي التحكم في مسائلنا الاقتصادية والاجتماعية من أجل بناء مجتمعنا الذي يتماشى ومطامحنا الخاصة خارجة عن اطار كل أنواع الهيمنة والسيطرة للاستعمار الجديد . . »[2]

أما الرئيس الجزائري الأسبق « أحمد بن بيلا » فإنه يعرّف الاستعمار الجديد بقوله : « . . ان الاستعمار الجديد يشكل خطرا حقيقيا بالنسبة للدول الصغيرة ، والنضال لمناهضة الاستعمار الجديد معركة أكثر تعقيدا من محاربة الاستعمار التقليدي ، ان النضال ضد الاستعمار الجديد يعني بصفة عامة مناهضة الامبريالية ، ويعترض طريق هذا النضال صعوبات كثيرة منها الاحتكارات التي تحاول المحافظة على امتيازاتها ومن أجل تحقيق ذلك تلجأ الى استعمال مختلف الأساليب من ضغوط سياسية واقتصادية ، وأحيانا التدخل المباشر في الشؤون الداخلية للدول . . »[3]

أما رئيس دولة تشاد السيد « ف. طومبالباي » «F. Tonbalbaye» فيؤكد في تعريفه للاستعمار الجديد على الجانب الثقافي اذ يقول : « . . اذا كانت بلداننا قد تحصلت على استقلالها السياسي ، فإن الاستقلال الفكري (الثقافي) يجب أن يتم هو الآخر ، واننا لمتأكدون بأن هذا النوع الأخير من الاستقلال سيمكننا من حل بعض المشاكل التي تجعلنا نتعارض مع بعضنا . . »[4]

ويرى المفكر « ج. بوشار » «Guy De Boschere» بأنه توجد عدة أشكال للاستعمار الجديد ، ويميز هذا المفكر بين ثلاثة أنواع من الاستعمار الجديد هي :

1) الاستعمار الجديد الواقعي .
2) الاستعمار الجديد المتطرف .
3) الاستعمار الجديد البسيط (الساذج) .

---

(1) — Boutros. B. Ghali, le mouvement Afro-Asiatique. Op. Cit; P. 79.

(2) — Op. Cit; P. 80.

(3) —In Revue de la politique internationale N° 350. Du 20 Oct. 1964. P. 41.

(4) — Boutros. B. Ghali. Op. Cit; P. 80.

فالأول يزعم تحقيق تطلعات الشعوب في الاستقلال ، ولكن لا يساهم في تحقيق ذلك الا جزئيا ، وان هذا النوع من الاستقلال شعار خالٍ من كل ذي محتوى ديناميكي .

أما النوع الثاني أي الاستعمار الجديد المتطرف فانه يقوم على أساس فكرة العودة الى ممارسة الاستعمار القديم ، وأن هذا النوع من الاستعمار يمارس سواء من طرف حكومات الأقليات البيضاء العنصرية كحكومات افريقيا الجنوبية وروديسيا أو عن طريق جماعات المعمرين الكولون ، والتروستات الاقتصادية العالمية .

وان هذين الشكلين من الاستعمار الجديد يتقاطعان أحيانا ، ويجتمعان ويتداخلان أحيانا أخرى ، كما يتناقضان ويتعارضان في بعض الأحيان وذلك حسب مدى تلاقي أو تعارض مصالحهما ، ومدى تشابه أو تعارض الأساليب المستخدمة لتحقيق ذلك .

أما الاستعمار البسيط أو الساذج فانه استعمار جديد من دون أن يدرك ذلك ، وأن هذا النوع من الاستعمار الجديد ينمو في كل مكان حتى في الأوساط اليسارية التي تعتبر بأن الدكتاتورية التي تظهر في المستعمرات أخطر بكثير من الأنظمة الاستعمارية . »[1] .

أما المفكر « م. ف. فاخروشوف » «M. V. VAKHROUCHEV» فيعرّف الاستعمار الجديد بقوله : « . . ان الاستعمار الجديد يعني سياسة استعمارية لمرحلة تميزت بالأزمة العامة للعالم الرأسمالي ، والانتقال الى الاشتراكية ، وتطبق هذه السياسة من طرف الدول الرأسمالية ازاء مستعمراتها القديمة معتمدة في تحقيق ذلك على نهج أساليب وطرق جديدة من أجل دعم مواقفها الرأسمالية ، ومن أجل محاربة الاشتراكية وحركات التحرر الوطني لتحقيق أكبر قدر من الأرباح والامتيازات ، ولضمانة مواقع اقتصادية ، سياسية ، اديولوجية ، واستراتيجية للامبريالية . »[2]

يتضح لنا من خلال التعريف الذي قدّمه « فاخروشوف » بأنه أشمل وأوسع من التعريفات التي سبقت ، حيث يشتمل على جوانب كثيرة منها : الاقتصادي ، السياسي ، الاديولوجي ، والاستراتيجي ، الا أن هذا التعريف يقتصر على موقف القوى الامبريالية الرأسمالية في مستعمراتها القديمة ، بينما في رأينا لا يقتصر الاستعمار

(1) — Guy De Boschère. Op. Cit; PP. 415 à 432.

(2) — M. V. VAKHROUCHEV. Le neo-colonialisme et ses méthoces. Ed. du Progrés. Moscou. 1974. P. 132.

الجديد على هذه القوى الاستعمارية التقليدية بل قد يشمل أيضا السياسة الجديدة لدول ليس لها ماضي استعماري .

بناء على ذلك يمكننا تعريف الاستعمار الجديد كالآتي : هو السياسة المتبعة من طرف دولة أو مجموعة من الدول أو من طرف شركات متعددة الجنسيات ضد دولة أو مجموعة من الدول الأخرى بهدف الهيمنة أو الضغط عليها سواء بطريق مباشر أو غير مباشر ، وسواء كان الاستغلال سياسيا ، اقتصاديا ، ثقافيا أو اديولوجيا .

واذا كان الاستعمار الجديد يختلف عن الاستعمار القديم من حيث الشكل والمضمون ، فما هي أسس هذا الاستعمار الجديد ؟

(ب) أسس الاستعمار الجديد

ان الأسس التي يقوم عليها الاستعمار الجديد في البلدان المتخلفة سواء المستعمرة أو حديثة الاستقلال هي :

1) وجود أنظمة سياسية أو حكومات تابعة له من الناحية السياسية والعسكرية .

2) تبعية الهياكل والمؤسسات الاقتصادية في البلدان المتخلفة للنظام الرأسمالي العالمي .

3) هيمنة الشركات المتعددة الجنسيات على الأنشطة الاقتصادية في هذه البلدان .

4) التبعية الثقافية لشعوب بلدان العالم الثالث الى النظم التربوية الاستعمارية .

ويمكن الملاحظة هنا بأن محاور نشاط الاستعمار الجديد سياسية كانت أم عسكرية هي نفس محاور نشاط الاستعمار التقليدي بالاضافة الى محاور وأسس أخرى تتمثل في الجوانب الاقتصادية والثقافية والاديولوجية .

وتسلك بلدان العالم الثالث في مواجهة سياسة (سياسات) الاستعمار الجديد عدة أساليب .

(جـ) أساليب دول حركة عدم الانحياز في محاربة الاستعمار الجديد

تلجأ بلدان حركة عدم الانحياز في محاربتها للاستعمار الجديد الى خمسة أساليب ومحاور أساسية هي :

1) دعوة الدول الاستعمارية الى اتخاذ الاجراءات اللازمة لمنح الاستقلال للبلاد والأقاليم التي مازالت خاضعة لها .

2) العمل على اصدار توصيات من منظمة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية المتخصصة التابعة لها بادانة الدول الاستعمارية .

3) دعوة الدول الكبرى الى الامتناع عن مساندة الحكومات والأنظمة الاستعمارية .

4) مطالبة البلدان غير المنحازة بقطع علاقاتها الدبلوماسية وأحيانا الاقتصادية مع الدول الاستعمارية والدول المؤازرة لها .

5) مطالبة البلدان غير المنحازة بمساعدة حروب التحرير وحركات التحرر الوطني والقومي سياسيا ، وعسكريا واقتصاديا .

وقد ركزت بلدان عدم الانحياز نضالها ضد الاستعمار ، والاستعمار الجديد على ثلاثة مواضيع رئيسية هي :

- مطالبتها بتصفية القواعد العسكرية ، خاصة تلك الموجودة في أقاليم دول حركة عدم الانحياز .

- محاربة التكتلات والأحلاف العسكرية واعتبارها مصادر للحروب والدعوة الى تصفيتها .

- المطالبة بإنشاء مناطق سلام ، وهي المناطق المجردة من السلاح النووي وخاصة منطقتي البحر الأبيض المتوسط ، والمحيط الهادي .

ولتحقيق هذه المطالب ساهمت دول حركة عدم الانحياز منذ اعلان الحركة في سبتمبر 1961 وحتى اليوم مساهمة كبيرة في مناهضة الاستعمار الجديد ، وكشف أساليب عمله ، اذ يرجع الفضل أساسا الى هذه الحركة في اعلان منظمة الأمم المتحدة في الدورة الخامسة عشر عن اعلان قرارها رقم 1514 المتعلق بحق الشعوب في الاستقلال وحق تقرير المصير . كما يرجع الفضل أيضا الى الحركة في دفع منظمة الأمم المتحدة في 27 نوفمبر 1961 لاتخاذها للقرار المتعلق بتطبيق القرار 1514 السالف الذكر .

وتتضح مناهضة بلدان حركة عدم الانحياز للاستعمار والاستعمار الجديد من خلال قرارات مؤتمرات الحركة ، حيث نصّ بيان مؤتمر بلغراد في بنده الثامن على : « . . دعم الاعلان الخاص بمنح الاستقلال لجميع البلاد والشعوب الواقعة تحت نير الاستعمار الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الخامسة عشر ، والمطالبة بتصفية الاستعمار ، وبذل الجهود اللازمة لوضع حد لجميع أشكال الاستعمار الجديد

والسيطرة الامبريالية . »[1]

كما طالبت بلدان الحركة في مؤتمر بلغراد بدعم الشعوب المكافحة ، وخاصة الشعب الجزائري ، حيث نصّ البيان النهائي للمؤتمر في هذا المجال على : « دعم كفاح الشعب الجزائري ، وتقديم العون والمساعدة اللازمين لحصوله على الاستقلال . »[2]

وطالب المؤتمرون أيضا بادانة سياسة الامبريالية في منطقة الشرق الأوسط ، ودعم نضال الشعب العربي الفلسطيني في استرجاع حقوقه المغتصبة .

وتجدر الاشارة الى الدور الكبير الذي لعبته منظمة الأمم المتحدة في تصفية الاستعمار ، اذ أعطى ميثاقها اهتماما كبيرا لمسألة تصفية الاستعمار ، حيث أكد على مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها ، بالاضافة الى تضمنه لثلاثة أبواب تناولت وضع الأقاليم التي لم تستقل بعد ، بالاضافة الى انشائه نظاما للوصاية وفقا لنص المادة 75 .

وقد عارضت الدول الاستعمارية وخاصة دولتي البرتغال وجنوب افريقيا اختصاص اللجان التي شكلتها منظمة الأمم المتحدة لغرض تصفية الاستعمار .

وكنتيجة لمواصلة شعوب المستعمرات لنضالها وكفاحها ضد الاستعمار شهدت سنة 1960 صدور الاعلان العالمي الذي تبنته الأمم المتحدة ، والخاص باستقلال الأقاليم التي مازالت لم تستقل بعد ، وقد اشتمل هذا الاعلان الهام على عدة نقاط أهمها : « حق الأقاليم التي لم تستقل بعد في تقرير مصيرها ـ الاستعمار مجاف لميثاق الأمم المتحدة ـ حق الشعوب التي لم تستقل بعد في حكم نفسها بنفسها ـ ان عدم التقدم الاقتصادي والسياسي في هذه الأقاليم لا يمثل حجر عثرة في سبيل حصولها على الاستقلال ـ ان أي محاولة لتجزئة الوحدة الوطنية في الأقاليم المستعمرة تعتبر مخالفة لنصوص الميثاق . . »[3]

ولتنفيذ المبادىء التي تضمنها هذا الاعلان شكلت منظمة الأمم المتحدة لجنة الـ 17 عضوا عام 1962 والتي توسعت فيما بعد ذلك بسنة واحدة الى لجنة الـ 24 ، كلّفت ببحث شؤون الأقاليم التي تدخل في اختصاصها ، وأعطيت هذه اللجنة أهمية خاصة في نشاطاتها للأقاليم الافريقية نظرا لأن معظم بقايا الاستعمار مازال مركزا في هذه القارة .

---

(1) أنظر : عبد المنعم زنابيلي ، تطور الحياد عبر المؤتمرات الدولية ، المرجع السابق ، ص 173 .

(2) أنظر : المرجع السابق ، ص 173 .

(3) أنظر : محمود حسن فرغل « منظمة الوحدة الافريقية وحرب التحرير » ، المجلد السنوي لمجلة السياسة الدولية 1969 ، ص 892 .

وقد كان لاهتمام منظمة الأمم المتحدة بمسألة تصفية الاستعمار أثر كبير على مواقف حركة عدم الانحياز من هذه المسألة ، اذ خلال انعقاد المؤتمر الثاني للحركة بالقاهرة عام 1964 كشفت الحركة من مناهضتها للاستعمار الجديد أكثر من الماضي ، وشجعها على ذلك استقلال عدد كبير من المستعمرات الافريقية .

وقد توصل المشاركون في المؤتمر الى التأكيد على : « . . ان السلام العادل لا يمكن له أن يستتب في عالم تسود فيه أوضاع غير عادلة ، وتبقى فيه الشعوب معرضة للاحتلال الأجنبي ، ومحرومة من حقها الأساسي في الحرية والاستقلال وتقرير المصير ، وأن الامبريالية والاستعمار بشكليه التقليدي والجديد من الأساليب الأساسية التي تؤدي الى زيادة حدّة التوتر والنزاعات الدولية لأنهما يعرضان الأمن والسلام الدوليين للخطر .

ولهذا يعرب المؤتمر عن أسفه لعدم وضع اعلان الأمم المتحدة حول منح الاستقلال للشعوب الخاضعة للاستعمار موضع التنفيذ ، ويطالب بتصفية الاستعمار بصورة فورية ونهائية وغير مشروطة . . »(1)

وطالب المشاركون في المؤتمر أيضا بتقديم يد المساعدة السياسية والمعنوية والمادية لجميع حركات التحرر الوطني والقومي التي تكافح ضد الاستعمار .

أما في مؤتمر لوزاكا عام 1970 فقد نددت الدول المشاركة فيه بالسياسة الاستعمارية التي تتبعها الامبريالية والاستعمار الجديد في المستعمرات وفي الدول حديثة الاستقلال ، كما أكد على مقررات مؤتمري بلغراد والقاهرة في مجال تصفية الاستعمار وخاصة فيما يتعلق بالقضية العربية الفلسطينية والمستعمرات البرتغالية في افريقيا ، والاستعمار الأمريكي في الهند الصينية .

أما مؤتمر الجزائر لحركة عدم الانحياز الذي انعقد عام 1973 بعد ثلاث سنوات من انعقاد مؤتمر لوزاكا فقد اتفق فيه المشاركون على ضرورة تصفية الاستعمار والتأكيد مرة أخرى على حرية الشعوب في الاستقلال وتقرير المصير . وتضمن البيان النهائي في قسمه السياسي حول هذا الموضوع بالخصوص : « . . ان رؤساء دول وحكومات حركة عدم الانحياز قد تدارسوا باهتمام كبير وضع شعوب بلدان جنوب افريقيا ، ناميبيا ، زمبابوي ، أنغولا ، موزمبيق ، غينيا بساو ورأس الرجاء الأخضر التي تتعرض لأخطر أشكال الاستغلال والقمع من طرف الاستعمار والاستعمار الجديد والتمييز العنصري

---

(1) In revue de la politique internationale N° 350. du 20 Oct 1964. P. 85.

عن طريق الدعم السياسي والاقتصادي والعسكري الذي تقدمه بعض البلدان الغربية ، وان المؤتمرون يطالبون بتصفية الاستعمار في كل من الصحراء المسماة بـ « الأسبانية » ، والصومال المسماة بـ « الفرنسي » ، وجزر القمر والسيشل . . . الخ »[1]

أما مؤتمر كولومبو الذي انعقد في 1976 في ظروف دولية مغايرة للظروف التي انعقد فيها مؤتمر الجزائر ، فقد ركّز على الدعوة لمحاربة الامبريالية والاستعمار ، وتضمن بيانه السياسي في البند الذي خصصه المشاركون لمعالجة موضوع « الامبريالية والاستعمار والاستعمار الجديد ما يلي : « . . أعرب المؤتمر عن ارتياحه للانتصارات التي تحققت ضد الامبريالية في فيتنام وكمبوديا ولاووس ، وفي كل من غينيا بساو وموزمبيق وأنغولا والرأس الأخضر ، وساوتومي والسيشل ، ويعتبر أن تصفية الاستعمار أصبحت في مرحلتها النهائية والحاسمة ، الا أن عددا من الشعوب مازال يكافح ضد الامبريالية والتمييز العنصري والصهيونية ، في زمبابوي ونامبيا وفلسطين وجيبوتي وغيرها من المناطق . . »[2]

أمام الانتصارات التي حققتها حركات التحرر الوطني هنا وهناك ، وفي ظل ظروف دولية تسودها سياسة الوفاق في العلاقات الدولية عموما ، والعلاقات بين الشرق والغرب خصوصا انعقد المؤتمر السادس لحركة عدم الانحياز بهافانا عام 1979 .

وبالاضافة الى تركيزه على مقررات مؤتمرات عدم الانحياز السابقة في مجال تصفية الاستعمار ، والاستعمار الجديد ، نصّ البيان السياسي الصادر عن المؤتمر في هذا المجال على : « . . أخذا بعين الاعتبار للمبادىء التي قامت عليها سياسة حركة عدم الانحياز ، وانتشارها واتساعها من خلال مؤتمرات القمة المتتالية : بلغراد - القاهرة - لوزاكا - الجزائر - كولومبو ، فان مؤتمر القمة السادس للحركة المنعقد بهافانا يؤكد من جديد على سياسة عدم الانحياز القائمة على المبادىء الأصيلة والهادفة أساسا الى مناهضة الامبريالية والاستعمار والاستعمار الجديد والأبارتييد والتمييز العنصري بما فيها الصهيونية . . »[1]

---

(1) In revue de la politique internationale. N° 563. du 20 Sept 1973. P. 22.

(2) In revue de la politique internationale. N° 634. du 5 Sept 1976. P. 19.

(3) In document N° A/34/542 des Nations Unies (A. G.) Op. Cit P. 9.

(ب) دور حركة عدم الانحياز في محاربة التمييز العنصري

جاء في المادة الأولى من الاعلان العالمي لحقوق الانسان : « يولد الناس أحرارا متساوين في الكرامة والحقوق ، وقد وهبوا عقلا وضميرا وعليهم أن يعاملوا بعضهم بعضا بروح الاخاء . »[1]

كما جاء في حديث نبوي شريف : « الناس سواسية كأسنان المشط ، ولا فضل لعربي على أعجمي الا بالتقوى . »

وقال « الكسندر ميخائيل باكونين » حول موضوع الحرية : « لكي أكون حرا أحتاج الى رجال أحرار يحيطون بي ، ويعترفون لي بهذه الصفة » .

نلاحظ بأن الدفاع عن حرية الشعوب والأفراد ليست وليدة اليوم بل وجدت بوجود ظاهرتي الاستغلال والتمييز ، الا أنه تجدر الاشارة بأن هذا الموضوع من الناحية القانونية قد دخل مجال وقاموس القانون الدولي في 10 ديسمبر 1948 تاريخ صدور الاعلان العالمي لحقوق الانسان .

وتطبيقا لهذا المبدأ أصدر مجلس الأمن في 4 فبراير 1972 في ختام دورته المنعقدة في « أديس أبابا » قرارا يدين حكومة جنوب افريقيا لاستمرارها في سياسة التفرقة العنصرية .

وقد أشار القرار في ديباجته الى تفاقم الموقف في جنوب افريقيا الناجم عن الانتشار المستمر لسياسة التمييز العنصري ، وأعرب عن أسفه للرفض المستمر من جانب حكومة جنوب افريقيا لتنفيذ القرارات السابقة للمجلس في هذا الصدد .

وقد أكد القرار اعتراف المجلس بـ : « النضال المشروع لشعب جنوب افريقيا الذي يتعرض للقهر طبقا لحقوقه السياسية والأساسية التي تضمنها ميثاق الأمم المتحدة ، والاعلان العالمي لحقوق الانسان . »[2]

ودعا القرار أيضا حكومة جنوب افريقيا الى الافراج عن كل المعتقلين أو المحتجزين ، الذين يمارس ضدهم أي قيد آخر على حرياتهم ناتج عن سياسة التمييز العنصري ، كذلك دعا القرار كل الدول الى أن تحترم بدقة عدم ارسال الأسلحة الى

---

(1) أنظر : د. مفيد شهاب « الأبارتهيد والعنصرية في جنوب أفريقيا » ، المجلد السنوي لمجلة السياسة الدولية ، 1973 ، ص 420 .

(2) أنظر المرجع السابق ، ص 420 .

جنوب افريقيا ، وأن تمتنع عن أي تعاون عسكري مع هذه البلاد .

كما أكد القرار من جهة أخرى اقتناع المجلس بضرورة اتخاذ اجراءات عاجلة لضمان تنفيذ قراره ، حيث جاء في الفقرة الأخيرة من هذا القرار ما يلي : « قرر المؤتمر بحث الوسائل الكفيلة بايجاد حل للوضع القائم الناتج عن سياسة التمييز العنصري التي تمارسها حكومة جنوب افريقيا . »(1)

وهذا القرار الذي اتخذه مجلس الأمن ليس الأول من نوعه في التنديد بسياسة التمييز العنصري ، وانما جاء تأكيدا لعدد من القرارات السابقة له .

فالجمعية العامة للأمم المتحدة قد أصدرت هي الأخرى منذ دورتها الأولى عام 1948 عدة قرارات تدين فيها جميع أشكال التفرقة العنصرية .

كما أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 21 ديسمبر من عام 1965 في ختام دورتها العشرين اتفاقية ازالة كافة أشكال التمييز العنصري لتصبح معروضة على الدول لتوقيعها والتصديق عليها ، وقد صدرت هذه الاتفاقية ، بعد دراسات مستفيضة سياسية ، واجتماعية ، وبيولوجية جرت تحت اشراف الأمم المتحدة ، وأثبتت أن : « كل عقيدة تقوم على أساس التفرقة بين الأجناس أو تمييز جنس على جنس آخر انما هي خاطئة من الناحية العلمية ، متنافية مع المبادىء الأخلاقية ومتعارضة مع أسس العدالة من الناحية الاجتماعية ، بل وأنها تشكل خطرا ، وأنه ليس هناك ما يبرر التفرقة العنصرية لا من الناحية النظرية ولا العلمية . »(2)

ورغم ادانة المجتمع الدولي وحركة عدم الانحياز على وجه الخصوص لنظام حكم الأقلية البيضاء في جنوب افريقيا ، الا أن حكومة « بريتوريا » لا تزال متمسكة بموقفها الفكري العنصري رافضة التخلي عن سياسة الأبارتاهيد ، اذ أنها لا تزال تطبق هذه السياسة حيث اتخذت اجراءين اثنين يشكلان حجر الزاوية لسياسة الأبارتاهيد :

1) التصنيف العنصري لسكان جنوب افريقيا الى أجناس .
2) الفصل الجغرافي أو الاقليمي لهذه الأجناس .

وتجدر الاشارة بأن نفس السياسة العنصرية يمارسها الكيان الصهيوني منذ 1948 بالأراضي العربية المحتلة ضد السكان العرب ، اذ عمل الصهاينة على تشريد السكان

---

(1) أنظر المرجع السابق ، ص 420 .
(2) أنظر المرجع السابق ، ص 420 .

الأصليين وطردهم من فلسطين ، اما بـالقوة أو عن طـريق تطبيق السيـاسة العنصـرية ضدهم .

وأمام هذا الوضع طالب المؤتمر العالمي لحقوق الانسان المنعقد في مـايو 1968 من الجمعية العامة تعيين لجنة خاصة للتحري عن هذا الموضوع .

وقـد قـامت لجنـة حقـوق الانسـان الـدوليـة المنبثقـة عن المجلس الاقتصـادي والاجتماعي للأمم المتحدة عام 1968 بدراسة أوضاع الحقوق الانسـانية في فلسـطين ، واتخذت عدة قرارات بهذا الشأن ، ومن أهمها :

أ) القرار رقم 6 بتاريخ 27 فبراير 1968 والذي أكدت فيه اللجنة حق الفلسطينيين الذين طردوا من الأراضي المحتلة عام 1967 في العودة .
ب) القرار رقم 6 بتاريخ 4 مارس 1969 والذي عبّرت فيـه عن أسفها لانتهـاك اسرائيل المستمر لحقوق الانسان في الأراضي المحتلة .
جـ) القرار رقم 9 بتاريخ 15 مارس 1969 الذي أدانت فيه اللجنة اسرائيل لخرقها حقوق الانسان في الأراضي المحتلة .

ان سياسة مكافحة التمييـز العنصري والأبـارتاهيـد بالنسبـة لدول حـركة عـدم الانحياز تدخل ضمن مناهضة هذه الحركة للامبريالية والاستعمـار والاستعمار الجـديد ككل ، لأن التمييز العنصري أو الأبارتاهيد مـا هو الا شكـل من أشكال العنصـرية ، والفرق الوحيد بين هذا النوع من الاستعمار وباقي أشكال الاستعمار الأخـرى هو أن سياسة التمييز العنصري أو الأبارتاهيـد ، تقوم عـلى أساس التفـرقة العـرقية ، ويعتبـر الأبارتاهيد الشكل الأكثر تخلفا وشراسة من بين أنواع التمييز العنصري .

والأبارتاهيد حسب وجهة نظر حكومة جنوب افريقيا العنصرية يعني : « التـطور المستقل والموازي لكل جنس ، وذلك حسب طبعه ومميزاته الخاصة وفي مناطق جغرافية محددة لكل جنس من هذه الأجناس . »[1]

أما معنى التمييز العنصري حسب تعريف الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة في المادة الأولى من الاتفاقية الدولية حول القضاء على كل أشكال التمييز العنصري فهو :
« . . ان مصطلح التمييز العنصري يقصد به كل تمييز أو طرد أو تقييد أو تفضيل قائم على أساس الجنس ، اللون أو الأصل القومي أو العرقي ، والـذي يهدف الى تهـديم وعدم الاعتـراف بحقوق الانسـان والحريـات الأساسيـة في المجالات السيـاسية والاقتصـادية

---

(1) M. CADOUX. «L'Afrique du Sud» Paris, LGDJ. 1966. P. 187.

والاجتماعية والثقافية ، أو في أي مجال آخر من مجالات الحياة العامة . »[1]

وفي تعريفه للأبارتاهيد حاول العنصري « م . فيروورد «M. VERWOERD» أن يبرر سياسة الأبارتاهيد بأنها شيء ايجابي ، اذ يقول : « يمكن أن يكون الأبارتاهيد عاما ومنظما ، له وجه ايجابي هام يتمثل في السماح لكل مجموعة عرقية بالنمو ، وذلك عن طريق تحديد المناطق الجغرافية الخاصة بكل مجموعة من هذه المجموعات العرقية . »[2]

يتضح لنا بناء على ما تقدم بأن الأبارتاهيد يهدف الى سيطرة الأقليات البيضاء على الأغلبية السوداء من السكان ، وأن الهدف منه ليس كما يعتقد رئيس وزراء نظام جنوب افريقيا بأنه فصل المجموعات العرقية فحسب ، وانما على العكس من ذلك ، اذ يهدف الى ابقاء الأغلبية السوداء في حالة من التبعية ، والخضوع للأقلية البيضاء باسم تفوق الجنس الأبيض !

وللتدليل على ذلك نرجع الى الرأي الذي أدلى به المحامي الافريقي التقدمي السيد « تاناكا » عام 1966 حيث لاحظ بأنه : « تطبيقا للأبارتاهيد فانه وضع نظام حقوق وواجبات وفرض ومهمات السكان في جنوب غربي افريقيا (ناميبيا) قد حددت تعسفا ، ووزعت حسب الجنس ، اللون ، القبيلة ، وذلك في اطار لا يؤخذ في عين الاعتبار الاحتياجات وقدرات المجموعات والأفراد ، ويهدف في ذلك الى اخضاع مصالح وحقوق الأغلبية السوداء لأفضليات الأقلية البيضاء . »[3]

أما المفكر « م . كيونيفيت » «M. KIEWITET» فانه يذهب هو الآخر في نفس الاتجاه ، حيث يرى بأن « الهدف من سياسة التمييز العنصري ، هو المحافظة على عدم انهيار الرجل الأبيض ومنع انتصار الرجل الأسود ! »[4]

ولكشف الممارسات العنصرية لبعض الأنظمة العنصرية كروديسيا (زمبابوي) التي تمارس العنصرية على كل المستويات ، وتظهر هذه التفرقة العنصرية اكثر ما تظهر في مجال الأجور العمالية ، ولعل الجدول التالي يوضح لنا ذلك .

(1) Op. Cit; P. 163.

(2) Op. Cit; P. 163.

(3) CIJ. Affaires du Sud Ouest Africain.
Receuil des arrets et avis. 1966. PP. 284 à 324. Cité par KHERAD. R. Op. Cit; P. 55.

(4) G. FISCHER. Le problème de l'atheid en afrique du sud. Nations Unies. Groupe d'apartheid 1971. N° 52.

جدول الأجور الشهرية محسوبة بالجنيه الاسترليني[1]

القطاع	سكان افريقيون	سكان آسيويون	سكان أوروبيون
الزراعة	3,2	34,8	61,6
أعمال المناجم	5,6	41,0	105,8
الصناعة	9,8	51,5	98,8
البناء	8,7	63,7	102,3
تمديد الكهرباء والمياه	9,5	58,7	102,1
التجارة والاقتصاد	9,6	33,1	80,5
المواصلات	14,8	60,3	83,1
الخدمات العامة	7,0	29,9	80,0
المعدل الوسطي	8,5	47,25	90,17

يتضح من هذا الجدول مدى الاضطهاد والظلم الواقع على الوطنيين الأفارقة ، اذ ما يتقاضاه الفرد منهم أقل بعشرة أمثال ونصف ما يتقاضاه الأوروبي تقريبا ، وهذا يتنافى وروح المادة 23 من الاعلان العالمي لحقوق الانسان التي تنص على : « لكل شخص الحق في العمل ، وله حرية اختياره بشروط عادلة مرضية ، كما أن له الحق في الحماية من البطالة ، ولكل فرد الحق دون أي تمييز في أجر متساوي للعمل . »[2]

هذا فيما يخص تعريف سياسة التمييز العنصري والأبارتاهيد من طرف منظمة الأمم المتحدة وبعض المفكرين ، أما عن موقف دول حركة عدم الانحياز من هذه السياسة منذ انعقاد مؤتمر بلغراد وحتى مؤتمر هافانا الأخير ، فيمكن الملاحظة من خلال تحليل مقررات هذه المؤتمرات بأن حركة عدم الانحياز قد أكدت في جميع مؤتمراتها على مكافحة التمييز العنصري ، ولو بدرجات متفاوتة من حيث الأهمية .

---

(1) أنظر : محمد عبد المولى ، حركات التحرير الافريقية ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، دون تاريخ ، ص 109 .

(2) أنظر : علي صادق أبو هيف ، القانون الدولي العام ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، 1975 ، ص 995 .

ففي مؤتمر بلغراد مثلا استنكر المشاركون السياسات والممارسات العنصرية التي تطبقها أنظمة الأقليات البيضاء في جنوب افريقيا ، والكيان الصهيوني في فلسطين المحتلة ، وقد تضمن البيان الختامي لهذا المؤتمر على الخصوص : « . . يستنكر المشتركون في المؤتمر سياسة التفرقة العنصرية التي يمارسها اتحاد جنوب افريقيا ، ويطالبون بالتخلي عن هذه السياسة فورا ، كما يقررون أن سياسة التفرقة العنصرية في أي مكان من العالم تشكل انتهاكا خطيرا لميثاق منظمة الأمم المتحدة وللاعلان العالمي لحقوق الانسان . »[1]

وأعلن المشاركون تأييدهم لحقوق الأقليات العنصرية والدينية حيث جاء في الاعلان الختامي للمؤتمر : « . . تعلن البلاد المشتركة احترامها المطلق لحقوق الأقليات العنصرية والدينية التي ينبغي حمايتها بصفة خاصة من جراء ابادة الجنس أو أي انتهاك آخر لحقوقها الانسانية الأساسية . »[2]

أما المؤتمر الثاني للحركة المنعقد بالقاهرة عام 1964 فقد أكد هو الآخر على مكافحة سياسة التمييز العنصري ، حيث أعلن المشتركون فيه : « ان التمييز العنصري وخاصة في أكثر صوره البغيضة للتفرقة العنصرية ، يعتبر انتهاكا للاعلان العالمي لحقوق الانسان ومبدأ المساواة بين الشعوب ، ولذلك يجب عزل الحكومات التي لا تزال تصر على اتباع سياسة التمييز العنصري في العالم « المتمدين » عزلا تاما ، الى أن تعكف هذه الحكومات عن سياستها التي تتنافى مع العدالة الانسانية . »[3]

بينما لم يول مؤتمر لوزاكا اهتماما خاصا لمسألة التمييز العنصري ، بل اقتصر على تأكيد مقررات المؤتمرات السابقة في هذا الشأن .

أما المؤتمر الرابع للحركة الذي انعقد بالجزائر في 1973 ، فرغم الأولوية التي أعطاها للقضايا الاقتصادية ، إلا أنه أولى اهتماما كبيرا لمسألة التمييز العنصري ، اذ نصّ الاعلان السياسي الذي صدر عنه حول هذه النقطة : « دعا المؤتمرون حكومات البلاد التي ستشترك في مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي الى ادانة كل أشكال الاستعمار والتمييز العنصري . »[4]

---

(1) أنظر : محمود حلمي مصطفى، المرجع السابق، ص 122 .

(2) أنظر : المرجع السابق ، ص 123 .

(3) أنظر : المرجع السابق ، ص 137 .

(4) In revue de la politique internationale. N 563. du 20 Sept 1973. Op. Cit; P. 22.

ونفس الموضوع أكدت عليه قرارات المؤتمر الخامس المنعقد بكولومبو 1976 الذي تضمن بندا خصصه المؤتمرون لموضوع الامبريالية والاستعمار : « أعرب المؤتمر عن ارتياحه للانتصارات التي تحققت ضد الامبريالية في فيتنام وكومبوديا ولاووس ، وفي كل من غينيا بساو وموزمبيق ، وأنغولا ، والرأس الأخضر . . .

ان تصفية الاستعمار قد أصبحت في مرحلتها النهائية والحاسمة ، الا أن عددا من الشعوب مازال يكافح ضد الامبريالية والتمييز العنصري والصهيونية في زمبابوي ، وناميبيا ، وفلسطين ، وجيبوتي ، وغيرها من المناطق . »[1]

أما مؤتمر هافانا 1979 الذي تعاظم فيه دور بلدان حركة عدم الانحياز النضالي ، فقد نصّ بيانه الختامي في البند الذي خصصه : « للامبريالية والاستعمار الجديد والعنصرية والصهيونية والأشكال الأخرى من الهيمنة » على ما يلي : « . . بعد التحليل من طرف المؤتمر للوضع في افريقيا ، واستعراض الأحداث التي حصلت منذ المؤتمر الأخير (مؤتمر كولومبو) فان رؤساء دول وحكومات الشعوب الافريقية في نضالها من أجل التحرر ، وان المؤتمر يؤكد على تصفية الاستعمار والعنصرية والأبارتاهيد خاصة في منطقة جنوب غربي افريقيا . »[2]

كما ندد المؤتمرون بالسياسة العنصرية المتبعة من قبل الكيان الصهيوني ، حيث جاء في البيان الختامي لهذا المؤتمر : « . . يندد المؤتمر بالسياسة العنصرية المتبعة من قبل اسرائيل التي تواصل اختراقها لتوصيات ومقررات المجتمع الدولي بمواصلتها للاحتلال العسكري للأراضي العربية ، ومواصلتها لتطبيق سياسة القمع والارهاب البربري ضد الشعب الفلسطيني مؤكدة بذلك على طبيعتها العنصرية والتوسعية . . »

نخلص الى القول فيما يتعلق بموقف دول حركة عدم الانحياز من سياسة التمييز العنصري والأبارتاهيد التي تمارسها بعض الدول الاستعمارية بتشجيع من الامبريالية العالمية بأن هذه السياسة قد شكلت وما تزال تشكل احدى المحاور الرئيسية لسياسة حركة عدم الانحياز .

ان محاربة حركة عدم الانحياز للاستعمار والاستعمار الجديد والتمييز العنصري يبقى ناقصا اذا لم يكن متبوعا بنضال هذه الحركة من أجل نزع السلاح وتحقيق مبادىء التعايش السلمي في العلاقات الدولية .

---

(1) In revue de la politique internationale. N° 634. du 5 Sept 1976. PP. 25-26.

(2) In revue de la politique internationale. N 707. du 20 Sept 1979. P. 32 et suite.

المطلب الثالث

عن دوَر حركة عدم الانحياز
في نزع السلاح وتحقيق التعايش السلمي

يعرف قاموس مصطلحات القانون الدولي مفهوم نزع السلاح كما يلي : « ان نزع السلاح بمعناه الحقيقي يعني حالة دولة أو مجموعة من دول تقوم بالقضاء على قواتها المادية ، والتحضيرات العسكرية ، ولا تحتفظ الا بقواتها الأمنية . »[1]

وتجدر الاشارة بأن المفاوضين غالبا ما يجمعون في استخدام هذا المصطلح بين تخفيض السلاح ، ونزع السلاح مع العلم أنه يوجد فرق بين المفهومين سواء من الناحية اللغوية أو السياسية ، فالتخفيض يعني نزع السلاح جزئيا بينما نزع السلاح قد يعني المعنيين معا أي التخفيض الجزئي للسلاح ونزع السلاح بصفة عامة وشاملة .

ان الحديث عن تخفيض أو نزع السلاح يقودنا بالضرورة الى الحديث عن السلم والحرب وعن الأمن والقوة لأن هذه المسألة أي مسألة السلم والحرب والأمن والقوة في العلاقات الدولية مشكل سياسي قديم قدم العالم ، ويعتبر من أمهات المشاكل لأن حل المسائل التي يتخبط فيها العالم مرهون بحل مشكل السلم والحرب .

وقد اختلف المفكرون ، والفلاسفة ، ورجال السياسة حول نظرتهم لمسألتي السلم والحرب ، ففريق منهم يرى بأن الحرب شر لا بد منه لتحقيق السلم بقولهم : « اذا أردت السلم فاستعد للحرب »[2] «SI VIS PACEM, PARA BELLUM» بينما يرى فريق ثاني بأن السلم ضرورة انسانية بينما الحرب يمكن تجنبها اذا أراد البشر ذلك .

ومن الناحية القانونية فان المقصود « بالسلم » هو حالة غياب « الحرب » ، وهذا يعني اللجوء الى الوسائل السلمية لفض المنازعات الدولية وحظر استخدام القوة ، وهذا

---

(1) COLARD. D. Le desarmement. A. COLIN, PARIS, 1972, P. 15.

(2) Op. Cit; P. 94.

ما جاء في نص المادة 33 من ميثاق منظمة الأمم المتحدة : « يجب على أطراف أي نزاع من شأن استمراره أن يعرض حفظ السلم والأمن الدولي للخطر ، أن يلتمسوا حله بادىء ذي بدء بطريق المفاوضة ، والتحقيق والوساطة ، والتوفيق والتحكيم ، والتسويه القضائية ، أو أن يلجئوا الى الوكالات والتنظيمات الاقليمية ، أو غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها اختيارهم .

ويدعو مجلس الأمن أطراف النزاع الى أن يسوّوا ما بينهم من نزاع بتلك الطرق اذا رأى ضرورة لذلك . »[1]

بعد فشل تحقيق السلم عن طريق الايمان بالقوة في العصور الغابرة لجأ المجتمع الدولي الى المطالبة بتحقيق السلم عن طريق القانون الدولي ، وقد تجسّد ذلك في نصوص عهد العصبة عام 1919 بقيامه على أساس مبدأ « الأمن الجماعي » . ونفس المبدأ أكدّه ميثاق الأمم المتحدة ، الا أن فشل سياسة الأمن الجماعي نتيجة حدوث الثورة التيكنولوجية في المجال الذري والنووي قد أصبحت تفرض نوعا جديدا من السلم ، وهو ما أسماه بعض المختصين في دراسة العلاقات الدولية ، وشؤون الحرب والسلم بـ : « السلم من خلال الرعب » أو « السلم من خلال توازن ميزان الرعب » ويمكن اذا جاز ذلك تسمية هذا النوع من السلم : « بالسلم النووي » الذي يقوم على مبدئين اثنين هما : مراقبة التسلح ونزع السلاح .

والمقصود بتوازن ميزان الرعب النووي هو : « . . قدرة كل من الطرفين الأمريكي والسوفياتي على تدمير بعضهما تدميرا كاملا ونهائيا في حالة وقوع الحرب النووية بينهما تحت أي ظرف من ظروف المبادأة ، ويستمد الردع النووي المتبادل فعاليته من حقيقة استراتيجية هامة تتمثل في نجاح القوتين الأعظم في تنمية قدراتهما النووية بشكل هائل والوصول الى مستوى القدرة على التدمير بالضربة الثانية . . »[2]

وقد تميزت مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية بالتسابق على التسلح ، ولعل الجدول التالي يوضح لنا مدى التكاليف التي يحتلها التسلح في استراتيجية القوى العظمى في العالم منذ 1948 وحتى عام 1975 .

---

(1) أنظر : أبو هيف ، علي صادق ، المرجع السابق ، ص 933-934 .

(2) أنظر : د. مقلد ، اسماعيل صبري ، الاستراتيجية والسياسة الدولية ، المفاهيم والحقائق الأساسية ، ط 1 ، مؤسسة الأبحاث العربية ، بيروت 1979 ، ص 112 .

جدول بالتكاليف العسكرية بالدولار منذ 1943 حتى 1975[1]

السنة	التكاليف	السنة	التكاليف
1948	64,7	1962	157,6
1949	67,9	1963	164,1
1950	73,5	1964	162,2
1951	107,0	1965	162,2
1952	137,2	1966	178,6
1953	140,9	1967	196,9
1954	126,7	1968	209,2
1955	127,4	1969	212,9
1956	126,5	1970	209,0
1957	128,8	1971	208,2
1958	126,8	1972	211,7
1959	131,7	1973	212,3
1960	130,8	1974	213,2
1961	143,7	1975	213,8

وتعود بداية تنظيم وتخفيض التسلح من الناحية التاريخية الى تاريخ انعقاد مؤتمري لاهاي الأول والثاني سنتي 1899 و 1907 ، اذ قدمت في هذين المؤتمرين ولأول مرة مقترحات لعقد اتفاقيات بين الدول تنص على وجوب مراعاتها لمبادىء معينة في تسلحها ومن بين هذه المبادىء نذكر :

عقد هدنة في التسلح لفترة قصيرة من الزمن ، تمهيدا لخفضه وابرام اتفاق مدته خمس سنوات يحرم على كل دولة الزيادة في قواتها العسكرية وقت السلم ، وعدم زيادة الميزانيات العسكرية ، الا أن الظروف السياسية التي كانت سائدة في ذلك الوقت ، واندلاع الحرب العالمية الأولى حال دون الوصول الى أي نتيجة في هذا الموضوع .

(1) Jacques De PANSE. Armement et desarmement à l'age nucleaire. In revue: Notes et tudes documentaires. N° 4456. du 17 Fev. 1978. P. 12.

وبعد الحرب العالمية الأولى ، وانشاء عصبة الأمم اهتمت هذه الأخيرة بموضوع تنظيم التسليح ، وأولته عناية كبيرة ، اذ أكد عهد العصبة على ضرورة تخفيض الدول لسلاحها الى الحد الذي يتفق مع مقتضيات أمنها الوطني ، وهذا ما نصت عليه المادة الثامنة من عهد العصبة ، حيث جاء فيها : « يجب على الدول الأعضاء تخفيض تسليحها الى الحد الذي يتفق مع مقتضيات أمنها الوطني ، وتنفيذ التزاماتها الدولية التي قد يفرضها عليها عمل مشترك ، ويقوم المجلس بتحضير برامج التسليح بالنسبة لكل دولة مع مراعاة مركزها الجغرافي ، وظروفها الخاصة ، ثم تعرض هذه البرامج على حكومات الدول كل فيما يخصها لاقرارها ، فإذا أقرتها فلا يجوز لها أن تتعداها الا بموافقة المجلس وعليها اثبات تقيّدها بهذه البرامج .

ان تبادل أصرح المعلومات وأتمها في حدود تسليحها وعن ما لديها من صناعات يمكن استغلالها في أغراض الحرب . »[1]

وقد قامت العصبة فيما بعد بعدة محاولات لتحقيق هذه المبادىء ، ظهر أولاها في « جنيف » عام 1924 ، ثم في « لوكارنو » عام 1925 ثم في ميثاق « بريان كيلوج » عام 1928 ، وفي مؤتمر خفض السلاح المنعقد في « لندن » عام 1932 ، ولكن كل هذه المحاولات قد باءت بالفشل ، بسبب عدم قبول الدول لأي رقابة حقيقية على برامجها واستعداداتها في التسلح ، الشيء الذي تسبب في قيام الحرب العالمية الثانية .

وكان من الطبيعي أن تبرز أهمية تنظيم التسلح في المجتمع الدولي من جديد عن طريق الاهتمام والعناية بهذا الموضوع ، أكثر من أي وقت مضى نظرا لانتشار الأسلحة الذرية والنووية في العالم ، ولتحقيق نزع السلاح نصّ ميثاق منظمة الأمم المتحدة بأنه من بين المسؤوليات التي يتعين على الجمعية العامة القيام بها لتحقيق السلم والأمن الدوليين ، النظر في المبادىء المتعلقة بنزع السلاح ، وتنظيم التسليح واتخاذ التوصيات اللازمة في هذا الشأن لتقديمها الى الدول الأعضاء أو لمجلس الأمن أو كلاهما معا ، وحول هذه النقطة نصت المادة 11 في الفقرة الأولى منها على : « للجمعية العامة أن تنظر في المبادىء العامة للتعاون في حفظ السلم والأمن الدولي ، ويدخل في ذلك المبادىء المتعلقة بنوع السلاح وتنظيم التسلح ، كما أن لها أن تقدم توصياتها بصدد هذه المبادىء الى الأعضاء أو الى مجلس الأمن أو كلاهما معا . »

كما نصّ الميثاق في المادة 26 منه على : « رغبة في اقامة السلم والأمن الدولي

---

(1) أنظر : د . علي صادق أبو هيف ، المرجع السابق ، ص 603 .

وتوطيدهما بأقل تحويل لموارد العالم الانسانية والاقتصادية الى ناحية التسليح ، يكون مجلس الأمن مسؤولا بمساعدة لجنة أركان الحرب المشار اليها في المادة 47 عن وضع خطط تعرض على أعضاء « الأمم المتحدة » لوضع منهاج لتنظيم التسليح . »

يتضح مما تقدم بأن حفظ السلم والأمن الدوليين حسب ميثاق الأمم المتحدة يتصل بتنظيم التسليح ، بحيث يكون هذا التنظيم احد المبادىء الأساسية التي يتحقق بها في نظر الميثاق سلم العالم أو رخاؤه .

وتجسيدا لمبادىء منظمة الأمم المتحدة في مجال تنظيم ونزع السلاح اتخذت الجمعية العامة في أول دورة من دوراتها قرارا اعترفت فيه بالحاجة الى وضع قواعد عامة لتنظيم التسليح ، ثم شكلت لجنة الطاقة الذرية في 1946 ، ولجنة الأسلحة التقليدية عام 1947 .

وبعد اخفاق هاتين اللجنتين في تحقيق مهامهما بسبب رفض الاتحاد السوفياتي للمشروع الغربي لنزع السلاح شكّلت لجنة نزع السلاح التي عهد اليها بأعمال اللجنتين السابقتين ، وقد توقفت هذه اللجنة هي الأخرى عن نشاطها بسبب توتر الوضع الدولي إثر قيام الحرب الكورية عام 1950-1953 .

الا أن النشاط قد عاد الى حقل تنظيم التسلح في عام 1954 بتشكيل لجنة فرعية لنزع السلاح تتكون من الدول الأربعة الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية ، بريطانيا ، فرنسا ، والاتحاد السوفياتي) بالاشتراك مع كندا من جهة ، وبتقديم الاتحاد السوفياتي في 1955 (قبل انعقاد مؤتمر باندونغ بشهر واحد) بمقترحاته المعروفة بـ : « مقترحات 10 مارس » وتقديم الولايات المتحدة الأمريكية بمقترحات « أيزنهاور » المعروفة بمقترحات « الأجواء المفتوحة » من جهة ثانية .

لكن قيام أزمات دولية حادة خلال تلك الفترة مثل : حرب السويس عام 1956 وحوادث المجر في نفس السنة حال دون الاستمرار في التفاوض على هذه المقترحات ، الا أن اللجنة قد استأنفت نشاطها عام 1957 بعد تحسن الاحوال الدولية نسبياً .

وظلت مسألة تنظيم التسليح تتعثر بسبب تنافس الكتلتين ، اذ كان التنافس في تلك الفترة قائما على أشده ، حيث بلغت التجارب الذرية من قبل الطرفين ذروتها . « فبلغ عدد التجارب السوفياتية ما يزيد عن مائة (100) تجربة ، وبلغت التجارب الأمريكية حوالي مائة وسبعة وخمسون (157) تجربة ، بالاضافة لتجارب بريطانيا التي بلغت واحد وعشرون تجربة (21) ، أما فرنسا فقد بلغ عدد تجاربها في تلك السنة أربع

تجارب فقط » .[1]

في ظل هذا التنافس الكتلوي الغربي الشرقي المتصاعد ، وتأزم العلاقات الدولية انعقد مؤتمر بلغراد لحركة عدم الانحياز الذي أولى مسألة نزع السلاح أهمية فائقة حيث أدرج هذه المسألة ضمن نقاط جدول أعماله ، وأكد على أن نزع السلاح ضرورة ملحة للانسانية ، ومشكلة يجب حلها عن طريق مراقبة دولية فعالة . كما نظر المؤتمرون الى أن قضية نزع السلاح يجب أن تتضمن تخفيض القوات المسلحة وتصفية القواعد العسكرية ، والامتناع عن انتاج الأسلحة بمختلف أشكالها ، وأكدوا على ضرورة عقد معاهدة خاصة لحظر التجارب النووية سواء على الصعيد الثنائي (الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية) أو في اطار المفاوضات المتعلقة بنزع السلاح . وفي هذا الصدد طالب المؤتمرون في البيان الختامي بما يلي : « ينبغي أن تمثل الشعوب غير المنحازة في جميع المؤتمرات الدولية المقبلة التي تعقد لبحث موضوع نزع السلاح .

ينبغي أن تتم جميع المناقشات التي تدور حول موضوع نزع السلاح تحت رعاية منظمة الأمم المتحدة .

ينبغي نزع السلاح الكامل والشامل عن طريق نظام فعّال بالاشراف والرقابة ، وأن تضم الفرق القائمة بهذه المهمة عددا من الأعضاء والمنتمين الى الأمم غير المنحازة . »[2]

وأكد المؤتمرون أيضا على تحريم اجراء التجارب الذرية : « . . يرى المشاركون في المؤتمر أنه من الضروري ابرام اتفاق لتحريم التجارب النووية والنووية الحرارية لتحقيق هذا الهدف باستئناف المفاوضات فورا ، اما منفصلة أو جزء من مفاوضات نزع السلاح الشامل ، والى أن يتم ذلك يجب أن يستأنف وقف جميع التجارب النووية وأن يراعى هذا الاجراء من جميع البلاد . »[3]

وأوصى المؤتمرون بأن يتخذ الاجتماع العام لمنظمة الأمم المتحدة في الدورة المقبلة قرارا بعقد اجتماع خاص للجمعية العامة يخصص لمناقشة موضوع نزع السلاح ، أو اجتماع مؤتمر عالمي لنزع السلاح تحت اشراف الأمم المتحدة ، يستهدف الشروع في عملية تحقيق نزع السلاح نزعا شاملا .

---

(1) أنظر : حمدي حافظ ، المرجع السابق ، ص 349 .

(2) أنظر : محمود حلمي مصطفى ، المرجع السابق ، ص 125 .

(3) أنظر : محمود حلمي مصطفى ، المرجع السابق ، ص 125 .

وبالفعل أخذت الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة بعين الاعتبار توصيات مؤتمر عدم الانحياز المنعقد ببلغراد فيما يتعلق بموضوع نزع السلاح ، حيث تناولت الجمعية العامة في دورتها السادسة عشر في ديسمبر 1961 ، مناقشة موضوع هذه التجارب ، واقتراح فتح مناقشات حولها في جنيف في اطار لجنة نزع السلاح . « واتخذت الجمعية العامة في الاجتماع نفسه قرارا بوقف التجارب الذرية بأغلبية 71 صوتا ضد 20 صوتا . »[1]

ووافق الاتحاد السوفياتي على استئناف المفاوضات في جنيف ثم بدأت هذه المفاوضات في نوفمبر 1961 ، ولكنها ما لبثت أن أخفقت بسبب تفاقم الحرب الباردة وأزمة كوبا على الخصوص . وفي 13 ديسمبر عام 1961 تقدمت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي باقتراح مشترك لتشكيل لجنة تتكون من 18 دولة لبحث موضوع نزع السلاح الكلي سواء للأسلحة العادية أم للأسلحة الذرية ، على أن تتكون اللجنة من 5 دول غربية (الولايات المتحدة ، بريطانيا ، فرنسا ، كندا ، ايطاليا) و 5 دول شرقية (الاتحاد السوفياتي ، بلغاريا ، تشيكوسلوفاكيا ، بولندا ، رومانيا) ، ومن 8 دول خارجة عن الكتلتين وهي (البرازيل ، المكسيك ، نيجيريا ، السويد ، روما ، الهند ، اثيوبيا ، ج. ع. م) وتعتبر هذه الدول الأربعة الأخيرة دولا غير منحازة .

وقد عهد لأعضاء هذه اللجنة الثمانية عشر مهمة التفاوض حول وضع وتحديد المبادىء التي يقوم عليها تنظيم التسليح ، كما عهدت اليها بالعمل على السهر على وقف التجارب الذرية .

غير أن المباحثات التي شرعت في اجرائها اللجنة قد تعثرت مرة أخرى وأخفقت مفاوضات حظر التجارب في جنيف .

ومما زاد في فشل هذه اللجنة رفض فرنسا الاشتراك في مباحثات حظر التجارب الذرية حيث أنها كانت تعتقد بأن مباحثات نزع السلاح الجارية في جنيف كانت غير مجدية .

وفي مارس من عام 1962 قبل خروشوف مواصلة مباحثات جنيف على مستوى وزراء الخارجية ، الا أن فرنسا قد رفضت ارسال مندوبها لاجتماع لجنة الـ 17 دولة .

واختلف الاتحاد السوفياتي مع الدول الغربية حول الأسلحة التي يشملها

---

(1) أنظر : حمدي حافظ ، المرجع السابق ، ص 350 .

التخفيض ، وحول طرق المراقبة ، وفي 16 جوليت من نفس السنة استأنفت لجنة نزع السلاح اجتماعها ووافق الاتحاد السوفياتي على قبول الاقتراح الأمريكي بتخفيض 30 % من الأسلحة العادية في المرحلة الأولى و 35 % في المرحلة الثانية مع تمسكه بوجوب الغاء القواعد العسكرية ووسائل نقل الأسلحة الذرية في المرحلة الأولى .

ولكن أمريكا لم تقبل التحفظ السوفياتي ، الشيء الذي جعل اللجنة تتعثر في نشاطها من سبتمبر حتى 12 نوفمبر ، وفي هذه الأثناء عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة دورتها حيث صوّتت 31 دولة على قبول قرار مقدم من طرف 37 دولة ينص على حظر التجارب الذرية ابتداءا من أول جانفي 1963 ، الا أن الدول الأربعة التي تتحكم في الأسلحة الذرية آنذاك (الولايات المتحدة الأمريكية ، الاتحاد السوفياتي ، بريطانيا ، وفرنسا) قد امتنعت عن التصويت ولم تسجل الجمعية العامة في هذا المجال أي تقدم .

وازداد التيار المطالب بنزع السلاح وخاصة في قارات آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية ، اذ أصدرت في 21 أفريل 1963 خمس دول من أمريكا اللاتينية : (بوليفيا ، البرازيل ، اكوادور ، شيلي والمكسيك) تصريحا مشتركا لحظر الأسلحة الذرية .

كما أعلن مؤتمر « أديس أبابا » في 1963 ضمن قراراته أن تكون افريقيا منطقة مجردة من الأسلحة الذرية .

وفي 25 جويليت تمّ التوصل بعد مفاوضات ثلاثية مباشرة بين كل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا (كينيدي ، خروشوف ، هارولد ماكملان) الى اتفاق مبدئي للحظر الجزئي للتجارب النووية ينص على منع جميع أنواع التجارب النووية في الجو والبحر والفضاء الخارجي مستثنيا التجارب التي تجري في باطن الأرض ، وتم التوقيع من قبل هذه الأطراف بصفة نهائية على هذه الاتفاقية في موسكو يوم 5 أوت 1963 .

ودخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في 10 أكتوبر من نفس السنة ، وبلغ عدد الدول الموقعة عليها 105 دولة ، « ولم يعترض على الانضمام لهذه الاتفاقية سوى فرنسا والصين الشعبية . »[1]

ففرنسا كانت ترى بأن هذه الاتفاقية قد عرضت من طرف ثلاث دول (الولايات المتحدة ، الاتحاد السوفياتي ، وبريطانيا) تتوفر كل واحدة منها على مستودعات كبيرة من الأسلحة الذرية قادرة على العمل في حالة وقوع أي اشتباك بينها وبين أية دولة أخرى ،

(1) أنظر : حمدي حافظ ، المرجع السابق ، ص 359 .

وبناء على ذلك فان من مصلحتها التوقف ولو مؤقتا عن المضي في زيادة تسلحها . أما فرنسا فعلى العكس من ذلك اذ تعتبر متأخرة في هذا المجال ، ولهذا ليس من مصلحتها التوقف عن تسليح نفسها .

أما الصين الشعبية فقد عارضت تلك الاتفاقية بكل قوة ، واعتبرت المفتاح الحقيقي لنزع السلاح يكمن في التهديم والاتلاف الكلي للأسلحة النووية للقوى الكبرى ، أو أن لا يكون بالمرة .

وترى الصين الشعبية بأنه من العبث محاولة عقد مؤتمر دولي حول نزع السلاح ، دون الاتفاق مبدئيا على تحقيق هذا الهدف أي الاتلاف الكلي للأسلحة النووية .

ولعل الجدول الموجود أسفله يوضح لنا الفارق الزمني في امتلاك القوى العظمى الخمسة للسلاح النووي .(*)

وقد استؤنفت المحادثات السوفياتية الأمريكية حول نزع السلاح ، اذ اتفق الطرفان على العودة الى استئناف المفاوضات في جنيف مع مطلع جانفي 1964 ، وبالفعل استأنفت لجنة نزع السلاح نشاطها في 21 جانفي ، الا أن أعمال اللجنة قد تعثرت

(*) يتضمن هذا الجدول تاريخ تفجير القنابل الذرية مع تشكيلة النادي النووي .

(1) في 16 جويليت 1945 تمّ تفجير أول قنبلة ذرية أمريكية (تجريبية) في منطقة « الأموقوردو » في صحراء نيوميكسيكو .

(2) في 6 ,9 أوت 1945 : استخدام القنبلة الذرية في الحرب ضد اليابان في كل من هيروشيما ونجازاكي .

(3) في 14 جويليت 1949 : تفجير أول قنبلة ذرية سوفياتية في سيبيريا .

(4) 3 أكتوبر دخول بريطانيا النادي النووي .

(5) 31 أكتوبر 1952 تفجير أمريكا لأول قنبلة هيدروجينية .

(6) 12 أوت 1953 تفجير الاتحاد السوفياتي لأول قنبلة هيدروجينية .

(7) 15 مايو 1957 تفجير أول قنبلة هيدروجينية بريطانية .

(8) 13 فبراير 1960 تفجير أول قنبلة ذرية فرنسية في منطقة « رقان » بصحراء الجزائر .

(9) 16 أكتوبر 1964 الصين الشعبية تدخل النادي النووي بتفجيرها لأول قنبلة ذرية .

(10) في 17 جوان 1967 تفجير الصين الشعبية لأول قنبلة هيدروجينية .

(11) وفي جويليت 1963 تفجير فرنسا لأول قنبلة هيدروجينية .

(12) وفي 13 مايو 1974 تفجير الهند لأول قنبلة ذرية[1] .

(1) — COLARD, D. Les relations internationales. Masson, Paris, 1977. PP. 95-96.

بسبب صدور البيان البريطاني الألماني المشترك في مارس 1965 والذي أشار الى أن الدولتين متفقتان على انشاء قوة ذرية متعددة الأطراف في اطار حلف الأطلسي ، وعلى اثر ذلك حمّل المندوب السوفياتي في لجنة نزع السلاح المسؤولية لأمريكا بتسببها في عدم احداث أي تقدم في مباحثات نزع السلاح .

وفي هذه الأثناء أي في 5-10 أكتوبر انعقد المؤتمر الثاني لدول عدم الانحياز الذي أكد المؤتمرون فيه على نزع السلاح العام والشامل واستخدام الطاقة الذرية للأغراض السلمية ، وتحريم جميع تجارب الأسلحة النووية وانشاء مناطق مجردة من الأسلحة النووية ، ومنع انتشار الأسلحة النووية ، والغاء جميع هذه الأسلحة ، وهذا ما أكده الاعلان السياسي للمؤتمر حيث جاء فيه على الخصوص : « ان المؤتمر يؤكد الأهمية البالغة لنزع السلاح بوصفه أحد المشاكل الأساسية لعالمنا المعاصر ، ويبرز ضرورة الوصول فورا الى حلول عملية من شأنها أن تحرر شعوب العالم من الخطر المحقق لكي تنعم الشعوب بالطمأنينة ، ويلاحظ باهتمام استمرار سباق التسلح والتقدم الهائل الذي تحقق في ميدان انتاج أسلحة التدمير الشامل وتراكمها بكميات كبيرة تراكما يهدد العالم بنزاع مسلح يؤدي الى الفناء .

وبحث الدول الكبرى على أن تتخذ خطوات جديدة عاجلة نحو تحقيق نزع السلاح العام الشامل تحت رقابة دولية فعّالة ودقيقة . وان المؤتمر اذ يأسف لأنه على الرغم من الجهود التي بذلها أعضاء لجنة الـ 18 لنزع السلاح وخاصة دول عدم الانحياز فان النتائج لم تكن مرضية ، ويحث الدول الكبرى على أن تبدأ من جديد في بذل مجهودها بالتعاون مع أعضاء هذه اللجنة بكل عزم بغية التوصل سريعا الى عقد اتفاقية لنزع السلاح العام والشامل .

وقد طالبت الجمعية العامة أيضا اعتبار القارة الافريقية منطقة مجردة من الأسلحة الذرية ، كما أوصت باستمرار لجنة نزع السلاح في ممارسة عملها وتقديم تقرير عن ذلك .

وأوصت الجمعية العامة من جهة أخرى بوقف جميع التجارب الذرية ومراعاة معاهدة موسكو الخاصةبالحظر الجزئي للأسلحة الذرية .

وتجدر الاشارة بأن الدورة الخاصة للجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة التي كان المفروض انعقادها لمناقشة مسألة نزع السلاح عام 1967 لم تتم نتيجة الأزمات الحادة التي مرّت بها العلاقات الدولية بصفة خاصة مثل : أزمة الشرق الأوسط ، وحرب جوان

1967 ، وتفاقم الحرب الأمريكية الفيتنامية ، بالاضافة الى أن الطرفين أصبحا يفضلان اجراء المفاوضات المتعلقة بنزع السلاح خارج اطار منظمة الأمم المتحدة ، الا أنه مع وصول الثنائي « نكسون ـ كيسنجر » الى البيت الأبيض في سبتمبر عام 1963 عرفت العلاقات الغربية الشرقية بصفة عامة ، والعلاقات الأمريكية السوفياتية بصفة خاصة تطورا ملموسا ، اذ انتقلت من حالة الانفراج الى حالة الوفاق الدولي ، وهذا ما عبّر عنه الرئيس نكسون في خطاب له ألقاه في 25 جويليت 1969 بجزيرة « جوييّام » حيث صرّح بأنه : « يجب الانتقال من مرحلة المواجهة الى مرحلة المفاوضات . »[1]

وابتداء من نوفمبر 1969 قرّر كل من الأمريكان والسوفيات اجراء محادثات حول الحد من الأسلحة الاستراتيجية في هلسنكي ، وكانت هذه المحادثات سرية وطويلة ، معقدة ، تمخضت عنها في النهاية ابرام « اتفاقية سالت 1 » في موسكو يوم 26 مايو 1972 .

و « تضمنت هذه الاتفاقية الغير محدودة الأجل والمتكونة من ستة عشر مادة ، ووثيقتين مهمتين في مجال نزع السلاح ، الأولى تتعلق بتحديد الأسلحة الاستراتيجية العابرة للقارات ، والثانية بابرام اتفاقية مؤقتة لمدة 5 سنوات ، وتتعلق بتخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية . »[2]

واذا كانت هذه الاتفاقية قد حددت التنافس بين الطرفين من الناحية الكمية ، فإنها لم تمنع التنافس النوعي ، ولهذا بدأت مرحلة جديدة من المحادثات في جنيف حيث وقّع الطرفان في يوم 22 جوان 1973 على اتفاق سياسي ينصّ على حظر الحرب النووية .

وتوجد عدة عوامل دفعت في اتجاه التقارب (الوفاق) الأمريكي السوفياتي .

فبالنسبة لأمريكا يوجد مثلا :

- فيتنمة الحرب في الهند الصينية .
- زيارة نكسون للصين الشعبية عام 1972 .
- رغبة أمريكا في فتح الحوار مع الاتحاد السوفياتي .

كل هذه العوامل لعبت دورا في تبني نكسون لسياسة الوفاق مع الاتحاد السوفياتي ، هذا الأخير الذي دفعته هو الآخر عوامل كثيرة للقبول بسياسة الوفاق التي

---

(1) COLARD, D. Les relations internationales. Op. Cit; P. 112.

(2) أنظر المجلد السنوي لمجلة السياسة الدولية لعام 1972 ، ص 758 .

يمكن ذكر البعض منها :

- المعاهدة الألمانية السوفياتية في 12 أوت 1970 .
- المعاهدة الألمانية البولونية في 7 ديسمبر 1970 .
- معاهدة ألمانيا الغربية مع ألمانيا الديمقراطية في 21 ديسمبر 1972 .
- المعاهدة الألمانية التشيكوسلوفاكية في 11 ديسمبر 1972 .

وفي الفترة الممتدة ما بين 1969-1973 التي تمّ خلالها ابرام معاهدة سالت الأولى ، وبدء الطرفين في اجراء المحادثات من أجل ابرام معاهدة سالت الثانية ، في هذه الفترة انعقد مؤتمران لحركة عدم الانحياز أكدت فيهما دول عدم الانحياز عن ارتياحها لسياسة الوفاق ، اذ جاء في الاعلان السياسي لمؤتمر الجزائر 1973 : « . . ان سياسة الانفراج الدولي يجب أن تؤدي الى حل الأحلاف العسكرية التي تعتبر وليدة الحرب الباردة ومنافية لأهداف السياسة الدولية الحالية ، ولهذا يؤكد المؤتمر من جديد على الاعلان الصادر عن مؤتمر القمة الثالث لدول عدم الانحياز الذي يتعلق بانسحاب القوات الأجنبية من جميع المناطق من العالم ، وبتصفية القواعد العسكرية ، وخاصة تلك التي أقيمت بموجب معاهدات غير متكافئة . »(1)

كما جاء في نفس الاعلان أيضا بأن : « تعزيز الأمن الدولي يعتبر جزءا لا يتجزء من البرامج والمساعي الرامية الى ضمان السلام والتقدم لجميع الشعوب ، هذا الأمن الذي لا يمكن تحقيقه الا بإقامة نظام دولي يسود جميع أنحاء المعمورة ، ويكون في مصلحة جميع البلاد والشعوب .

ان تكوين مناطق سلام وتعاون في مختلف بقاع العالم وفقا لمبادىء الأمم المتحدة يساعد على تخفيف حدة التوتر ، ويلغي الوجود العسكري الأجنبي ويفتح باب التعاون السلمي بين البلاد المعنية ، ومما لا شك فيه أن موافقة الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها القادمة السادسة والعشرين على اعتبار المحيط الهندي منطقة سلام ، وانشاء لجنة من قبل الأمم المتحدة لدراسة الاجراءات الخاصة به خطوة هامة نحو هذا السبيل ، وأن هذه الخطوة في حال تنفيذها ستساهم في تدعيم السلام والأمن الدوليين . . »(2)

وبعد مرور سنة واحدة على انعقاد مؤتمر الجزائر لحركة عدم الانحياز فجّرت الهند

---

(1) In revue de la politique internationale. N° 563. du 20 Septembre 1973. PP. 20-21.

(2) Op. Cit; P. 21.

قنبلتها الذرية الأولى في 18 ماي 1974 ، وبهذا تكون قد دخلت النادي النووي .

وقد كان للتفجير النووي الهندي آثار سلبية على التوجه نحو نزع السلاح من جهة ، كما شجع عددا لا بأس به من الدول في العالم أجمع والعالم الثالث بشكل خاص على السعي لامتلاك هذا السلاح في الوقت الذي تعاني معظم مناطقه من الفقر والجوع .

ولعل الخريطة التالية توضح لنا مدى انتشار عدوى التسلح الذري في العالم .(*)

وقد تواصلت المفاوضات بين الطرفين (الاتحاد السوفياتي ، والولايات المتحدة) خارج اطار منظمة الأمم المتحدة منذ لقاء « فلاديفوستوك » في 24 نوفمبر 1974 حيث « تمّ التوقيع في هذا اللقاء الذي جمع كل من « برجنيف » و« فورد » على اتفاق مؤقت لاجراء مفاوضات جديدة تغطي الفترة 1975-1985 . كما حدد هذا الاتفاق مجموع الأسلحة الاستراتيجية التي سيشملها نزع السلاح . »(1)

وفي 28 ماي 1976 أبرم الطرفان معاهدة حول اجراء التجارب النووية في باطن الأرض للأغراض السلمية .

وفي هذه الأثناء انعقد المؤتمر الخامس لدول حركة عدم الانحياز في مدينة كولومبو ، وقد أبدى المؤتمرون في هذا اللقاء تخوفهم من تفاقم التوتر الدولي ، والسباق نحو التسلح ، حيث جاء في الاعلان السياسي للمؤتمر : « ان التسابق نحو التسلح لا ينسجم بشكل من الاشكال مع الجهود المبذولة لاقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، ولهذا يجب على جميع الدول أن تباشر بالمفاوضات المتعلقة بانعقاد اجتماع جنيف خلال عام 1977 للاتفاق على منع الأسلحة الهدامة وخاصة النابالم ، والأسلحة المحرقة الأخرى ، كما يجب على دول عدم الانحياز أن تطالب بعقد دورة خاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة خلال عام 1978 لبحث جدول الأعمال التالي :

- مسألة نزع السلاح .
- اعداد برنامج خاص بالتوصيات والأولويات في مجال نزع السلاح .
- عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح .(*)

---

(1) COLARD, D. Op. Cit; PP. 171-172.

(*) لم يتم انعقاد هذا المؤتمر حتى الآن ، ماعدا الدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة التي انعقدت عام 1973 ، والتي خصصت لمسألة نزع السلاح .

وقد تمّ الاتفاق خلال هذه الدورة على قرار يطالب كل الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن بتخفيض =

وقد أكدت بلدان عدم الانحياز مرة أخرى في مؤتمرها بهافانا على ضرورة نزع السلاح ، واعتبرته ضرورة ملحة لتحقيق الأمن والسلم الدوليين لرفاهية الشعوب .

ويمكن الملاحظة بأن المفاوضات حول نزع السلاح بين الطرفين قد تعثرت منذ عام 1976 وحتى اليوم بحكم ظروف دولية ، ومستجدات كثيرة على صعيد العلاقات الدولية بصفة عامة ، وعلى صعيد علاقات الكتلتين بصفة خاصة ، ونذكر البعض منها :

1) زيارة السادات للقدس ، وما ترتب عنها من « تصالح » مع العدو الصهيوني .
2) استقلال المستعمرات البرتغالية في افريقيا ، وما ترتب عنها من تدخلات أجنبية في أنغولا .
3) الحرب الاثيوبية الصومالية أو أحداث القرن الافريقي .
4) التدخل الفيتنامي في كومبوديا ، والتدخل الصيني في فيتنام .
5) انعكاسات طرح مسألة حقوق الانسان من طرف ادارة « كارتر » على العلاقات الغربية ـ الشرقية .
6) أحداث ايران وانعكاساتها على المنطقة .
7) التدخل السوفياتي في أفغانستان والتحرشات الغربية .

كل هذه العوامل ، بالاضافة الى عوامل أخرى لا تقل أهمية عنها مثل معارضة الكونغرس الأمريكي الموافقة على اتفاقية سالت الثانية ، قد عرقلت مسار التفاوض بين الطرفين في السنتين الماضيتين ، وتحول الى نوع من الحرب الباردة في اطار الوفاق الدولي القائم .

ومع وصول ادارة « ريغن » خلال سنة 1981 للبيت الأبيض ، فانه يمكننا القول بأن مسألة نزع السلاح بين الطرفين أصبحت أملا ليس من السهل تحقيقه ، خاصة بعد اعلان الرئيس الأمريكي رسميا بصناعة القنبلة النترونية !

بعد معالجة موضوع دور حركة عدم الانحياز في نزع السلاح ، يجدر بنا التطرق ولو بصفة موجزة الى النتائج الاقتصادية والاجتماعية لنزع السلاح .

= 10 ٪ بالنسبة لاجمالي عام 1973 من ميزانيتها العسكرية بالنسبة للسنة اللاحقة . كما دعت الدورة هذه الدول لتخفيض 10 ٪ من نسبة الـ 10 ٪ السالفة الذكر لمساعدة البلدان السائرة في طريق النمو ، ولكن الدول الغربية رفضت ذلك .

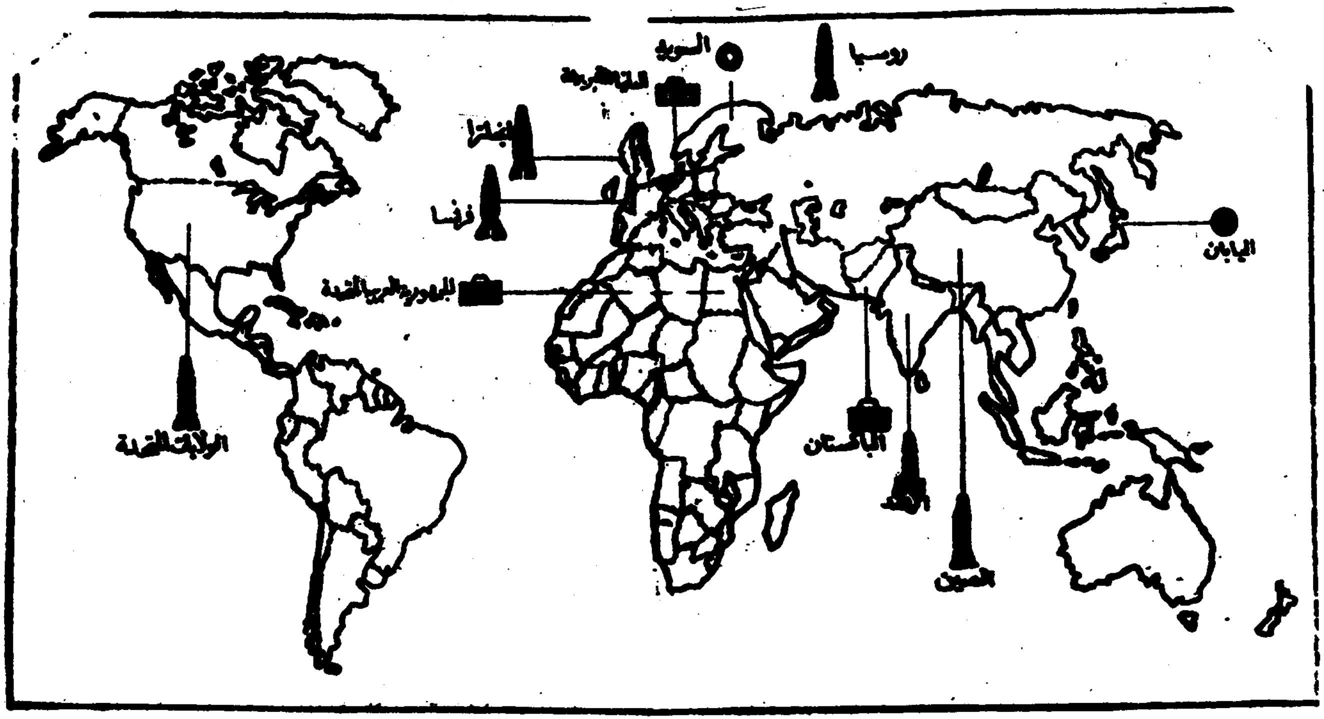

التسلح الذري في العالم

الصاروخ : الدول المنتجة للقنابل الذرية

الحقيبة : الدول التي تقوم بابحاث ذرية متقدمة

الدائرة : ابحاث ذرية محدودة

النتائج الاقتصادية والاجتماعية لنزع السلاح

ان أبرز النتائج التي تترتب عن عملية نزع السلاح وتؤثر في الحياة الاقتصادية والاجتماعية بشكل ملحوظ ، وحاسم هي : تحويل الموارد المخصصة للاستخدامات العسكرية ، وأغراض الانتاج الحربي الى الأهداف والأغراض السلمية التي تخصص لها هذه المواد الضخمة ، اذ أننا نلاحظ في الوقت الذي تهلك فيه الملايين من البشر جوعا ، تزداد تكاليف القوى العظمى وحتى الدول النامية نفسها مثل الهند في مجال التسلح !

وتمثل الحصة المخصصة من ميزانيات الدول المتقدمة ، والمتخلفة على حد سواء للتسلح نسبة كبيرة .

فرغم أن البيانات والأرقام المتاحة عن الانفاق العسكري لا تمثل الحقيقة تماما ، وذلك في مجال المقارنة بين الأعباء العسكرية التي تتحملها الدول المختلفة ، الا أنه يمكن القول بأن الانفاق العسكري يمثل نسبة هامة جدا من مجموع الانتاج .

و « تبلغ هذه النسبة في بعض الدول ما بين 1 % و 5 % ، أما في الدول الكبرى ، فان هذه النسبة تتراوح بين 5 % و 10 % ، كما أن نسبة قدرها 15 % من جملة الانفاق العسكري تتحمله سبع دول في العالم فقط ، وهي : الولايات المتحدة الأمريكية ـ الاتحاد السوفياتي ـ بريطانيا ـ كندا ـ فرنسا ـ ألمانيا الغربية والصين الشعبية »[1]

أولا ـ الأهمية الاقتصادية لنزع السلاح

توجد عدة مجالات اقتصادية يمكن أن تستخدم فيها الموارد التي تنفق في المجال العسكري ، وتختلف هذه المجالات من دولة لأخرى حسب مدى درجة تطورها ، لكن بشكل عام يمكن تحويل الموارد التي تنفق في المجال العسكري الى المجالات الآتية :

1) مجال رفع مستويات المعيشة والاستهلاك الشخصي .
2) مجال تطوير القدرة الانتاجية بزيادة الاستثمارات في المجال الصناعي غير الحربي .
3) تنمية الاسكان : وتحسين المدن ، وتطوير المناطق الريفية .
4) تحسين الخدمات التعليمية والصحية والضمان الاجتماعي .
5) تطوير المستوى الثقافي والبحث العلمي .

---

(1) أنظر المجلد السنوي لمجلة السياسة الدولية لعام 1972 ، ص 294 وما بعدها .

مما لا شك فيه أن لنزع السلاح آثارا ايجابية وسلبية بالنسبة للبلدان المتقدمة والمتخلفة .

فاذا كان البعض يرى بأن تحويل الموارد المخصصة لانتاج الأسلحة من أغراض الانتاج السلمي تنتج عنه بعض المشكلات المتعلقة بكيفية الابقاء أو المحافظة على مستوى النشاط الاقتصادي في العالم ، وكذلك التوظيف نظرا لأن جزءا لا يستهان به من القوة العاملة المستخدمة في قطاع الانتاج الحربي يجب أن يعاد توجيهها الى خدمة الأغراض الجديدة للانتاج .

اننا نختلف مع هذا الرأي ، لأن عملية تحويل الموارد التي تمت في أعقاب الحرب العالمية الثانية تمت على نطاق أكبر ، وبسرعة تفوق ما يمكن أن يحدث في ظل النزاع الشامل للسلاح في عصرنا الحاضر ، اذ تمّ تسريح جيوش ضخمة على وجه السرعة دون أن يتسبب ذلك في احداث أزمات خطيرة للبطالة ، أما عن النمو الاقتصادي فانه لم يتوقف بل بالعكس تطور بطريقة كبيرة .

أما في الدول المتخلفة فان الأثر الذي سوف يحدثه نزع السلاح في طلب الدول الصناعية من السلع الأولية التي تنتجها هذه الدول المتخلفة وبالتالي على الكسب المادي الذي تحصل عليه من تصدير هذه السلع فانه على جانب كبير من الأهمية .

أما بالنسبة للدول الاشتراكية التي يقوم اقتصادها على مبدأ التخطيط والبرمجة ، فان المحافظة على الطلب الفعال في كل تخفيض على الانفاق للأغراض العسكرية سيعتمد بالدرجة الأولى على كفاية الوسائل المتبعة في عملية التخطيط ، فاذا ما كانت هذه الوسائل على درجة عالية من الكفاية لأمكن المحافظة على الطلب الفعال في وقت قصير ، والتغلب أيضا على المشاكل الرئيسية الناجمة عن تحويل الصناعات المستخدمة في أغراض الانتاج الحربي الى انتاج سلع للاستهلاك المدني .

ثانيا ـ أثر نزع السلاح على العلاقات الاقتصادية الدولية

من دون شك أنه سيترتب عن عملية نزع السلاح آثار ايجابية على العلاقات الدولية بشكل عام ، والعلاقات الاقتصادية الدولية بشكل خاص ، لأن الاتفاق السياسي الذي سيصحب البرامج الدولية لنزع السلاح سوف يعني رغبة الدول المختلفة في تحسين وتنمية علاقاتها الاقتصادية مع بعضها البعض ، والتقليل من التوتر الدولي سوف يسهل ازالة القيود والعراقيل التي تعترض طريق التجارة الدولية الحالية ، وايجاد أسس جديدة يرتكز عليها التعامل الدولي في هذا المجال .

وان احدى النتائج الهامة التي ستسفر عنها هذه الأوضاع هي زيادة حجم التبادل التجاري بين الدول التي تأخذ بمبدأ التخطيط المركزي وبقية دول العالم .

كما أن التوقع في زيادة معدل النمو الاقتصادي سيؤدي الى زيادة الطلب على السلع الأولية بوجه عام ، كما أن هذا النمو الاقتصادي سيخلق طلبا كبيرا على السلع المصنعة ، كما يكون أثر نزع السلاح على تجارة الدول المتخلفة أثرا حسنا ليس فقط كنتيجة لازدياد معدل النمو الاقتصادي ، ولكن لتوسع الدول المتقدمة اقتصاديا في معوناتها الخارجية أيضا .

وربما من النتائج السلبية الخطيرة التي ستنتج عن عملية التحويل هذه التسبب في تقلب بعض الحالات من الطلب على بعض السلع الأولية مثل : النفط ، المطاط ، المعادن . . . الخ . اذ لهذه السلع الأولية مصاعب لا يستهان بها ، وفي هذه الظروف يجب على الدول المصنعة أن تمنح الدول التي تتعرض لمثل هذه الهزات رعاية خاصة كتخصيص قدر أكبر من المعونات الاقتصادية لها .

كما يمكن لنزع السلاح أن يساعد على زيادة معدل النمو الاقتصادي في الدول المتخلفة .

ثالثا ـ النتائج الاجتماعية والانسانية لنزع السلاح

في حالة نزع السلاح لا بد وأن يحدث تغير أو تحسن عام في مستويات المعيشة ، فبوقف سباق التسلح تستطيع الحكومات أن تولي الأهداف الاجتماعية نوعا من الأولوية ، كما يكون لعملية نزع السلاح أيضا آثار بسيكولوجية ، واعطاء الأولوية للتعاون العلمي ، والفنون ، أي اعطاء الأولوية للمحافظة على البشرية عوض العمل على تخريبها .

وهذا ما يؤكده التقرير الذي قدّمه الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة في أكتوبر 1971 أمام الجمعية العامة حول النتائج الاقتصادية والاجتماعية للتكاليف في المجال العسكري ، اذ جاء فيه على الخصوص ما يلي : « . . لقد ارتفعت التكاليف العسكرية في العالم منذ عام 1970 الى حوالي 200 مليار دولار ، وهذا يمثل بالعملة الثابتة زيادة تقدر بـ 50 مليار أي الثلث خلال عشر سنوات وأن أهمية هذه الزيادة تكمن في أنها تمثل ما تنفقه الحكومات في العالم في مجالات الصحة والتربية ! »[1]

(1) COLARD. D. Op. Cit; P. 159.

وفي التقرير الذي قدمه الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة في الدورة الخامسة والعشرين للجمعية العامة حول : « نزع السلاح والتنمية » لتوضيح العلاقة الموجودة بين نزع السلاح والتنمية من جهة ، والكيفية التي يجب من خلالها الاستفادة من ذلك جاء فيه على الخصوص : « . . ان ربط نزع السلاح بالتنمية مسألة صحيحة لأن الحجم الكبير لتبذير الثروات في مجال التنافس نحو التسلح يمكن استخدامه لتسهيل التنمية والتقدم . . »[1]

بناء على ما تقدم يتضح بأن لنزع السلاح أهمية كبيرة بالنسبة للبشرية ، حيث يوفر لها الأمن والسلم من جهة ، ويساعد على ازدهارها اجتماعيا واقتصاديا ، وخاصة البلدان المتخلفة من جهة أخرى ، ولهذا فان مسؤولية بلدان حركة عدم الانحياز كبيرة في هذا المجال ، ولم تنته بعد .

وسوف لن يعرف العالم « سلما » حقيقيا طالما توجد هناك شعوب كثيرة لم تحرز على استقلالها وحريتها بعد .

ولتحقيق هذا الهدف اعتبرت الحركة بأن تأييد ودعم حركات التحرر الوطني والقومي في المستعمرات من بين واجباتها الأساسية في محاربة الاستعمار من جهة ، واقامة السلم العالمي الحقيقي من جهة أخرى .

(1) Op. Cit; P. 163.

المطلب الرابع

عن دور حركة عدم الانحياز في تأييد ودعم حركات التحرر الوطني والقومي

تعتبر حركات التحرر الوطني والقومي من السمات الرئيسية المميزة للقرن العشرين ، وخاصة النصف الثاني منه ، اذ بعد نهاية الحرب العالمية الثانية مباشرة ، ظهرت في العالم موجات من حركات التحرر في قارات آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية .

ونظرا للظروف الاستعمارية المتشابهة التي عاشتها هذه الحركات التحررية بدأت تشعر بضرورة ، وحتمية وحدة مصيرها ، الأمر الذي جعلها تلتقي ، وتتحد ضد الاستعمار والأمبريالية ، وقد كان لقاؤها في البداية قارياً ، ثم أصبح على المستوى الأفرو آسيوي ، ومن ثم على مستوى العالم الثالث ككل ومنذ بداية الستينات أصبح على مستوى العالم كله ، أي تمثل في تحالف حركات التحرر الوطني والقومي مع المعسكر الاشتراكي ضد المعسكر الرأسمالي الأمبريالي .

ومما شجع هذه الحركات التحررية في نضالها هو تزايد قوة ونفوذ الكتلة الاشتراكية في العالم خاصة بعد انتصار الثورة الاشتراكية في الصين) وظهور الحركة الأفروآسيوية مع انعقاد مؤتمر باندونغ عام 1955 ، حيث خصت الدول الأفروآسيوية ودول حركة عدم الانحياز فيما بعد جزءا كبيرا من نضالاتها لمساعدة حركات التحرر الوطني والقومي في المستعمرات .

ويرجع سبب ذلك الى كون معظم البلدان المشاركة في مؤتمر باندونغ كانت هي الأخرى خاضعة للاستعمار سواء استعمارا مباشرا أو استعمارا غير مباشر في شكل الحماية أو الانتداب أو الوصاية .

وان عدم نص البيان الختامي لمؤتمر باندونغ (الذي تمثل في النقاط العشرة المشهورة) على بند خاص بدعم وتأييد حركات التحرر الوطني والقومي (رغم أن البيان قد نص على ذلك ضمنيا) فان دول حركة عدم الانحياز قد أولت أهمية كبيرة لهذا

الموضوع بادراجها منذ البداية في برامجها بندا يتعلق بمساعدة ودعم حركات التحرر الوطني ، اذ اشترط مؤتمر القاهرة التمهيدي المنعقد في جوان 1961 في بنده الثاني على الدول التي تريد الانضمام الى الحركة : « تأييد ودعم حركات التحرر الوطني والقومي للشعوب المضطهدة »[1] كأحد المقاييس التي يجب أن تتوفر في الدولة التي ترغب في الانضمام الى الحركة .

وتجدر الاشارة الى أنه اذا كانت حركة عدم الانحياز قد قامت لمناهضة الحرب الباردة ، بعدم السماح لنفسها بالدخول في النزاع بين الكتلتين الغربية والشرقية ، فانها أي الحركة لم تبق على الحياد فيما يتعلق بالنزاع القائم بين الشمال والجنوب ، وبهذا تكون قد أختلفت بمواقفها الحياد ايجابية عن مواقف دول الحياد التقليدي السلبية من قضايا العالم ، وخاصة من حروب وحركات التحرر الوطني والقومي في المستعمرات ، اذ نددت حركة عدم الانحياز منذ البداية بمواقف دول الحياد التقليدي (السلبي) مثل : السويدو سويسرا اللتان كانتا تعتبران بأن الحروب التحررية وحركات التحرر الوطني والقومي في المستعمرات عبارة عن نزاعات داخلية والمسؤول عنها بالتالي هي الدول الاستعمارية فقط ، ولا يمكن لهذه النزاعات أن تحل الاّ في اطارها الداخلي !

وقد كانت حجة هذه الدول تقوم على مبدأ التمييز بين الوضع القانوني الداخلي ، والوضع القانوني الدولي المنصوص عليه في القانون الدولي الكلاسيكي (التقليدي) الذي هو من وضع الدول الاستعمارية ، حيث أصبح عائقا أمام تحرر الشعوب ، وقد كانت دول الحياد القانوني التقليدي تتجاهل أو تجهل بأن حرية الشعوب كل لا يتجزأ .

ومع بداية تصاعد نضال حركات التحرر الوطني والقومي من جهة ، والدور المتزايد لحركة دول عدم الانحياز من جهة أخرى استطاع عدد كبير من حركات التحرر الوطني والقومي أن يحرز على النصر ، والاستقلال لشعوبها ، خاصة في افريقيا « التي استقلت فيها لوحدها سبع عشرة دولة عام 1960 » .[2] حتى أن منظمة الأمم المتحدة قد اعتبرت هذه السنة ، « سنة افريقيا » .

وقد أنضمت هذه الدول في نفس السنة من استقلالها الى منظمة الأمم المتحدة

---

(1) — In revue problèmes politiques et sociaux. N° 365 du 16 Juin 1979. P. 3.

(2) — BARBIER, M. Le comité de décolonisation des Nations Unies. LGDJ. Paris, 1974. P. 25.

باستثناء موريتانيا التي أنضمت في 1961 .(*)

وبهذا أصبحت قارة افريقيا تحتل مكانة خاصة في نشاطات منظمة الأمم المتحدة (لجنة تصفية الاستعمار) منذ الستينات وحتى اليوم ، حيث مازالت تحتوي على عدد كبير من حركات التحرر الوطني والقومي اذا ما قورنت بعدد حركات التحرر الموجودة في قارتي آسيا وأمريكا اللاتينية .

ان الحديث عن دور حركة عدم الانحياز في دعم وتأييد حركات التحرر الوطني والقومي يتطلب نقاش النقاط التالية :

(أ) دور حركات التحرر الوطني والقومي في تمثيل الشعوب المستعمرة .
(ب) دور حركة عدم الانحياز في دعم وتأييد القضية العربية الفلسطينية .

أولا : دور حركات التحرر الوطني والقومي في تمثيل الشعوب المستعمرة :

منذ اعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة الخاص بمنح الاستقلال للأقاليم ، والشعوب المستعمرة في 14 ديسمبر من عام 1960 ، بدأت المنظمة الدولية ، والمنظمات المتفرعة عنها تسير في طريق أدى بها منذ بداية السبعينات الى الاعتراف بمشروعية الكفاح التحرري الذي تخوضه شعوب المستعمرات .

ورغم أن الهدف الرئيسي لقرارات وتوصيات منظمة الأمم المتحدة في البداية قد أنصب على جنوب افريقيا ، الاّ أن مشروعية كفاح شعوب المستعمرات قد أمتد في الحقيقة الى منطقة الشرق الاوسط وغيرها من المناطق التي تشهد كفاحا تحرريا .

ويعني اقرار منظمة الأمم المتحدة بمشروعية الكفاح الوطني والقومي من أجل التحرر اعتراف هذه المنظمة ، والمنظمات المتفرعة عنها بأن النضال ضد الاستعمار ، والتفرقة العنصرية هو نضال مشروع من وجهة نظر ميثاق الأمم المتحدة ، والتصريحات والقرارات الصادرة عن المنظمة الدولية .

والملاحظ أن منظمة الأمم المتحدة تعرب عن اقرارها بمشروعية النضال القومي والتحرري لحركات التحرر الوطني والقومي من الناحية العملية بإحدى طريقتين هما :

1) دعوة ممثلي الحركات التحررية الوطنية والقومية الى الاشتراك في مناقشات أجهزة

(*) هذه الدول السبعة عشر هي : نيجيريا ـ الكاميرون ـ طوقو ـ الصومال ـ الكونغوليو بودقيل ـ السينغال ـ مالي ـ داهومي ـ النيجر ـ فولتا العليا ـ ساحل العاج ـ تشاد ـ جمهورية افريقيا الوسطى ـ الكونغوبرازاقيل ـ الغابون ـ مدغشقر ـ موريتانيا .

الأمم المتحدة للأمور المتعلقة بالأقاليم غير المستقلة التي تمثلها هذه الحركات .

2) طلب (دعوة) منظمة الأمم المتحدة من أجهزتها ووكالاتها المتخصصة والحكومات ، والمنظمات غير الحكومية بل ، والأفراد الى تقديم العون الدولي لحركات التحرر .

ولكن ما هي التطورات التي حملت منظمة الأمم المتحدة الى الاقرار بمشروعية الكفاح التحرري الوطني والقومي الذي تخوضه حركات التحرر في المستعمرات ؟

في حقيقة الأمر توجد جملة من العوامل التي جعلت منظمة الأمم المتحدة تولي اهتماما خاصا بحركات التحرر وتقر بمشروعية كفاح هذه الحركات التحررية .

فبالاضافة الى تزايد نمو عدد الدول الأفروآسيوية داخل منظمة الأمم المتحدة ، والتحام هذه الدول مع دول العالم الثالث من جهة والمعسكر الاشتراكي من جهة أخرى في تصفية الاستعمار ، وخوض معركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (الشيء الذي أحدث تغيرا نوعيا في طريقة معالجة المنظمة الدولية لمشاكل العالم بصفة عامة ، ومسألة تصفية الاستعمار بصفة خاصة) حدثت تطورات أخرى زادت من اعتناق منظمة الأمم المتحدة لمبدأ مشروعية الكفاح التحرري الوطني والقومي في المستعمرات ، ونذكر البعض منها :

1) حادثة مذبحة « شار بفيل » في جنوب افريقيا في مارس 1960 . في هذه الحادثة » قتل رصاص بوليس جنوب افريقيا ما يقرب من 70 عاملا افريقيا أحتجوا على نظام بطاقات المرور التي تحتم قوانين التفرقة العنصرية على الأفارقة حملها .

وأدت هذه المذبحة الى انعقاد مجلس الأمن في عام 1960 للنظر ولأول مرة في تاريخه في مسألة التفرقة العنصرية في جنوب افريقيا على اعتبار أنها أمر يهدد الأمن والسلام العالمي . »[1]

2) توقيع فرنسا مع جبهة التحرير الجزائرية على اتفاقية « ايفيان » واعتراف فرنسا بحق الجزائر في اجراء الاستفتاء على الاستقلال .

3) قيام الثورة ضد الاستعمار البرتغالي في أنغولا والتي أمتدت فيما بعد الى غينيا بساو في غرب افريقيا ثم الموزمبيق في شرق افريقيا عام 1964 .

---

(1) أنظر . د. ياسين العيوطي . « الأمم المتحدة وحروب التحرير » ، مجلة السياسة الدولية . العدد 34 . أكتوبر 1973 . ص . 8 .

4) اعـلان البيض العنصريـين في رودسيا الجنـوبيـة (زمبـابـوي) عـام 1965 : « الثورة » بزعامة العنصري « آيان سميث » على بريطانيا كان الهدف منها سد الـطريق أمام الأغلبية الافريقية التي كانت تطمح الى تحقيق حكم الأغلبية على غرار ما حصل في رودسيا الشمالية (زامبيا) وفي نياسيلان (مالاوي) وقد أدى ذلك عام 1966 الى تطبيق مجلس الامن لعقوبات الحضر الاقتصادي على رودسيا الجنوبية لـلاطاحـة بحكم « آيان سميث » العنصري وكانت تلك أول مـرة يطبق فيهـا مجلس الأمن الفصل السـابع من ميثاق منظمة الأمم المتحدة .

وأمام عدم اعتراف « آيان سميث » بقرارات وتوصيات الأمم المتحدة » قامت هذه الأخيرة في 1966 بانهاء انتداب جنوب افريقيا على جنوب غربي افريقيا (ناميبيا) وأتبعت هذا الأقليم في 1967 الى « مجلس الأمم المتحدة لناميبيـا الذي يمكن اعتباره أول حكومة في المنفي تحت اشراف الأمم المتحدة » .[1]

5) اندلاع الثورة الفلسطينية ضد الاستيطان الصهيوني في فاتح جانفي من 1965 .

نخلص مما تقدم بأن جملة هذه التطورات وما تبعهـا من تطورات أخـرى متصلة بها ، قد أدت بمنظمة الأمم المتحدة الى اقرار مبدأ مشروعية الكفاح التحرري في افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ، وهذا ما تجلى بوضوح في قرارات وتوصيات المنظمة العالمية في هذا الشأن وفي ممارساتها منذ 1966 .

اذ ابتداءا من هذه السنة بدأت منظمة الأمم المتحدة في توصياتها وقراراتها تعترف بحق حركات التحرر الوطني والقومي في المساعـدة المعنويـة والماديـة . وبناء عليـه كان الهدف من انعقاد دورات لجنة تصفية الاستعمار في افريقيا هو الاتصال بحركات التحرر الوطني لنقل مطالبها لأعضاء الأمم المتحدة ، والتعريف بوضعيـة الأقطار التي مـازالت تحت نير الاستعمار .

وقد تدعم الوضع القانوني لحركات التحرر التي فرضت نفسها على المسرح الدولي من خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة المنعقدة بتاريخ 12 أكتوبر 1970 ، وذلك بصدور قـرار الجمعية العـامة رقم 2621 الـذي نص على حق حـركات التحـرر في الحضور الى دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة المتعلقة بمناقشة الوضع في اقطارها .

---

(1) — CHAUMONT (Ch) et FISCHER (G). 25 ans de Nations Unies. Un bilan pose-tif. OGDJ. Paris, 1970. P. 193.

وبهذا تمت الموافقة تدريجيا من طرف منظمة الأمم المتحدة على مبدأ حق مشاركة حركات التحرر الوطني والقومي في أعمال المنظمة الدولية ؛ فما هي حدود هذا الحق في المشاركة يا ترى ؟ يمكن معرفة حدود حق حركات التحرر في المشاركة في أعمال منظمة الأمم المتحدة كأعضاء مراقبين من خلال التعرف على الممارسات المختلفة للجمعية العامة والمنظمات المتفرعة عنها ، وكذلك من خلال التعرف على الوضع القانوني لحركات التحرر في المنظمة الدولية .

(أ) ممارسات الجمعية العامة للأمم المتحدة والمنظمات المتفرعة عنها . لقد عملت منظمة الأمم المتحدة من خلال اللجنة الاقتصادية لافريقيا على مساعدة حركات التحرر الوطني والقومي في بعض المستعمرات البرتغالية من طرف حركات التحرر في هذه الأقاليم .

كما لجأت بعض المنظمات الدولية المتخصصة الى التنديد بالسياسة العنصرية التي ينتهجها كل من نظامي جنوب افريقيا والبرتغال ، ومن المعلوم « أن نظام جنوب افريقيا قد أنسحب من منظمة اليونسكو عام 1956 ، ومن منظمة التغذية العالمية عام 1963 ، ومن منظمة العمل الدولية عام 1964 ، كما تغيب عن المشاركة في أعمال المنظمة العالمية للصحة منذ 1965 .

ونفس الشيء عن البرتغال الذي انسحب من منظمة اليونسكو عام 1972 بعد موافقة هذه المنظمة على تخصيص برنامج لمساعدة شعوب المستعمرات البرتغالية بالتنسيق مع منظمة الوحدة الافريقية ، كما طرد البرتغال أيضا من الاتحاد العالمي للبريد عام 1964 ، ولا يشارك في اجتماعات ونشاطات كل من المنظمة العالمية للتغذية ، والمنظمة العالمية للصحة منذ 1966 . . »[1]

ودعت المنظمة العالمية للصحة في قرارها رقم 2737 الصادر بتاريخ 21 مايو 1974 حركات التحرر المعترف بها من طرف منظمة الوحدة الافريقية ، والجامعة العربية ، لحضور اجتماعات المنظمة قائلة : « . . ان منظمة الصحة العالمية مقتنعة بأن مشاركة حركات التحرر الوطني والقومي في اجتماعات ونشاطات المنظمة سيساهم في ضمانة تحسين الوضعية الصحية والغذائية لشعوبها في المناطق المحررة . وادراكا من المنظمة لهذه المشاركة التي تساهم لا محال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمناطق المحررة التي

(1) — GERARD. Petit. «Les mouvements de liberation nationale et le droit». In Annuaire du tiers-monde. 1976. P. 72.

تسيطر عليها وتراقبها حركات التحرر ، فان المنظمة العالمية للصحة تدعو هذه الحركات التحررية لحضور اجتماعاتها ونشاطاتها . . »[1]

ونفس الشيء أكدته قرارات المنظمة العالمية للتغذية حيث جاء في قرارها رقم 13/73 الصادر خلال اجتماع المنظمة في نوفمبر 1973 : « أن منظمة التغذية العالمية تؤكد مشاركة حركات التحرر الوطني والقومي الافريقية في اجتماعات المنظمة ونشاطاتها سيساعد في النهاية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأقاليم الافريقية المحررة ، أو التي توجد تحت رقابة هذه الحركات . »[2]

وفي اطار الاعتراف المتزايد بحق حركات التحرر الوطني والقومي في تمثيل شعوبها المستعمرة تم تعيين رئيس « المنظمة الشعبية لجنوب غربي افريقيا » (سوابو) من طرف مجلس الأمم المتحدة لناميبيا رئيسا للجنة تصفية الاستعمار .[*]

كما أعترفت الجمعية العامة للأمم المتحدة بتمثيل كل من : جبهة تحرير الموزمبيق (الفريليمو) للشعب الموزمبيقي ، والحزب الافريقي لاستقلال غينيا بساو والرأس الأخضر ، وكل من الحركة الشعبية لتحرير أنغولا والجبهة الوطنية لتحرير أنغولا .

وتجدر الاشارة بأن وضع تمثيل حركات التحرر الوطني والقومي في المنظمة الدولية لم يكن محددا ، كما هو الحال في مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، ولهذا قامت لجنة تصفية الاستعمار عام 1972 بتقديم اقتراح الى اللجنة الرابعة تطلب فيه من هذه اللجنة الأخيرة ، السماح لحركات التحرر الوطني والقومي بالمشاركة في أعمالها ، لأن هذه اللجنة تعتبر جهازا بارزا وتمثيليا ، حيث تشارك كل الدول الأعضاء فيه الشيء الذي يعكس الصفة الدولية لمنظمة الأمم المتحدة وقد أبدت ازاء هذا الاقتراح كل من الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأسكندينافية تحفظات كبيرة حوله ، الّا أن الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء قد صوتت لصالح حق حركات التحرر في الحصول على وضع العضو المراقب أو الملاحظ .

وبناء عليه وجهت الجمعية العامة وفقا لاقتراح مقدم من اللجنة السياسية الخاصة بتاريخ 3 أكتوبر 1974 دعوة لممثلي « الكونغرس البانافريكان دازاني والكونغرس الوطني

---

(1) Op. Cit; P. 24.

(2) Op. Cit; PP. 73-74.

(*) تم انشاء « لجنة الأمم المتحدة لتصفية الاستعمار » بناءا على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 1654 بتاريخ 27 نوفمبر 1961 خلال انعقاد دورتها السادسة .

الافـريقي » للحضور كأعضاء مراقبين في مناقشات اللجنة السياسية الخاصة بالابـارتهيد في جنوب افريقيا .

وتفـاديا للتفسيـرات القانـونية المختلفـة حول وضعيـة حركـات التحـرر الـوطني والقومي ، قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها رقم 3280 الصادر بتاريخ 10 ديسمبر 1974 دعوة حركات التحرر كأعضاء مراقبين بصفة دائمة ، بناء على الممارسات السابقة للجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة وقرارات المنظمات المتفرعـة عنها ، ولجنـة تصفية الاستعمار .

وهذه الحركات التحررية التي تم الاعتراف بها من طرف منظمة الوحدة الافريقية هي :

أ) في افريقيا الجنوبية .

- الكونغرس الوطني الافريقي . (A N C) .
- الكونغرس البانافريكان دازاني . (P A C)

ب) في المستعمرات البرتغالية .

- الحزب الافريقي لاستقلال غينيا بساو والرأس الأخضر . (PAIGC) .
- جبهة تحرير الموزمبيق . (FRELIMO)
- الحركة الشعبية لتحرير أنغولا . (MPLA) .
- الجبهة الوطنية لتحرير أنغولا . (FNLA) .
- الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا . (UNITA) .
- حركة تحرير ساوتومي وبرانسيب . (MLSTP) .

جـ) في ناميبيا .

- المنظمة الشعبية لجنوب غربي افريقيا أوسوابو . (SWAPO)

د) في روديسيا الجنوبية (زمبابوي) .

- اتحاد الشعب الافريقي لزمبابوي . (ZAPU) .
- الاتحاد الوطني الافريقي لزمبابوي . (ZANU)
- المجلس الوطني الافريقي لزمبابوي (بعد اندماج الاتحادين السابقين) .

هـ) في الكومور .

- حركة التحرير الوطني للكومور . (MOLINACO) .

و) في ساحل الصومال الفرنسي .

- جبهة تحرير ساحل الصومال . (FLCS)

- حركة تحرير جيبوتي . (MLD)

ي) في السيشل .

- الحزب الديمقراطي السيشيلي . (SDP)

- الحزب الموحد للشعب السيشيلي . (SPUP) [1] .

هذا فيما يخص حركات التحرر الوطني والقومي التي اعترفت بها منظمة الوحدة الافريقية ، ومن ثم منظمة الأمم المتحدة والمنظمات واللّجان المتفرعة عنها كأعضاء مراقبين أو ملاحظين الاّ أن الأمر مختلف في هذا المجال بالنسبة لوضعية منظمة التحرير الفلسطينية التي « دعت الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة بناء على قرارها رقم 3237 المتخذ في دورتها التاسعة والعشرين عام 1974 الى مشاركة م. ت. ف. كعضو مراقب في جميع اجتماعات ودورات المنظمة ، وفي كل الدورات والمؤتمرات العالمية التي يتم تنظيمها تحت اشراف الجمعية العامة للأمم المتحدة ، أو تحت اشراف المنظمات والأجهزة التابعة لها . . »[2]

بالاضافة الى ذلك فان مجلس الأمن قد قدم الدعوة لـ : م. ت. ف. بتاريخ 12 جانفي 1976 للمشاركة في المناقشات المتعلقة بالقضية الفلسطينية .

وبناء على ما تقدم يمكن القول بأن م. ت. ف. تتمتع بوضع قانوني في الأمم المتحدة كأي دولة مستقلة غير عضوة في المنظمة ، وهذا ما يمكن ملاحظته عند الحديث عن دور دول حركة عدم الانحياز في دعم وتأييد م. ت. ف. لاحقا .

ثانيا : الوضع القانوني الدولي لحركات التحرر :

ان أول ما يمكن ملاحظته في هذا المجال هو عدم وجود مادة قانونية أو نص قانوني صريح في ميثاق الأمم المتحدة يمنح حق التمثيل لمنظمات أو هيئات غير الدول الأعضاء في هذه المنظمة ، ورغم ذلك فان الجمعية العامة للأمم المتحدة قد لجأت الى انشاء منصب العضو المراقب أو الملاحظ في المنظمة الدولية والمنظمات المتفرعة عنها كوسيلة متطورة لجلب الدول التي ليست أعضاء في المستقبل ، وتتبع منظمة الأمم المتحدة هذا الأسلوب مع بعض المنظمات أو الاتحادات مثل : منظمة المؤتمر الاسلامي ، وجامعة الدول العربية . . . الخ .

(1) — In annuaire du ters-monde. Op. Cit P. 72.

(2) — Op. Cit; P. 63.

ويفهم من هذا الأسلوب بأن منظمة الأمم المتحدة تهدف من ذلك الى توسيع التمثيل الدولي فيها ، بحيث تصبح منظمة عالمية بالمفهوم الواسع لهذه الكلمة .

وفيما يتعلق بالوضع القانوني لحركات التحرر الوطني والقومي كأعضاء مراقبين في الجمعية العامة للأمم المتحدة والمنظمات المتفرعة عنها ، فان هذا الوضع قد وضحته مناقشات اللجنة الرابعة في دورتها عام 1972 حيث أجابت على مكانة العضو المراقب الى الاعتراف بتمثيلها لشعوبها بصورة الية .

بالنسبة للأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء المناهضة للاستعمار فان هذا أمر لا يقبل الجدل ، أما بالنسبة للدول الغربية فقد انقسمت على نفسها ، فالبعض منها يرى بأن الإعتراف بحق حركات التحرر الوطني والقومي بمنصب العضو المراقب يؤدي الى الاعتراف لها بحقها في تمثيل شعوبها في المنظمة الدولية ، وبناء عليه فان هذه الدول قد صوتت ضد حق حركات التحرر الوطني والقومي في حقها في منصب العضو المراقب ، بينما يرى البعض الآخر من الدول الغربية بأن الاعتراف لحركات التحرر بمنصب العضو المراقب لا يؤدي الى الاعتراف بحق تمثيل هذه الحركات التحررية لشعوبها أو لدولها ، ولذلك أمتنعت هذه الدول الغربية عن التصويت على حق حركات التحرر في منصب العضو المراقب .

الاّ أن الجمعية العامة للأمم المتحدة لم تترك في هذا المجال أي غموض أو التباس ، باعترافها علناً بحركات تحرر مثل : غينيا بساو ـ أنغولا ـ موزمبيق ـ روديسيا الجنوبية ناميبيا كممثلين شرعيين لمصالح شعوبهم وبلدانهم .

أما بالنسبة لـ : م. ت. ف فقد أعترف لها بحق التمثيل قبل أن تحصل على منصب العضو المراقب ، الاّ أن المشكل يبقى قائما بالنسبة لبعض حركات التحرر غير المعترف بها مثل حركة التحرير الايريتيرية ، فان عدم اعتراف المنظمات الدولية بهذه الحركة لا يعني عدم وجودها .

وتجدر الاشارة الى أن مبدأ الواقعية (الفعالية) الذي تستند اليه الدول في تمثيلها يعتبر قاعدة أساسية من قواعد القانون الدولي العام التقليدية ، وحسب هذا المبدأ فان وجود وقيام حالة الأمر الواقع تؤدي الى ظهور حالة قانونية دون أي شروط أخرى ، ويقول الاستاذ « روجي بينتو » «R. PINTO» معترضا على هذا المبدأ : « ان كل حالة أمر واقع لا تمتلك الفعالية (الواقعية) الاّ اذا كانت تتميز بالاستمرارية والثبات ، وبموجب هذا المبدأ حصل الاستعمار على الشرعية وهضمت حقوق الشعوب ، وبناء

عليه فان فكرة الفعالية بالنسبة للشعوب المتطلعة الى الحرية ، اديولوجية خارجية ، لأن عمل شعب ليس في حاجة الى كسب هذه الفعالية ، حتى في حالة الاستفادة من ذلك ولا يجب أن يقوم نضال شعب ما على هذا الأساس »[1] .

لقد أصبحت الشعوب موضوع من مواضيع القانون الدولي العام المعاصر ولهذا فان مبدأ الفعالية قد بدأ يضعف حيث حلت محله قواعد أخرى جديدة في القانون الدولي العام المعاصر ، وأن هذا المبدأ لا ينتمي الى قواعد القانون العام الآمرة (قواعد الجيس كوجنس : JUS-COGENS) التي يوجد من بينها مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها .

وبهذا يمكننا القول بأن الأخذ بمبدأ الفعالية في الاعتراف بحركة بأنها حركة تحررية قد يعرقل من حرية الشعوب المستعمرة ، كما يعتبر عائقا في طريق استقلالها .

أما مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها فانه يفتح المجال أمام هذه الشعوب في التحرر ، ويقول الأستاذ « شارل شومون » «CH. CHAUMONT» : « ان الفرق بين الفعالية والتحرير يمكننا من القول بأن نضال شعب ما لا يمكن أن يكون أمبرياليا أبدا ، بل على العكس من ذلك ، فانه مناقض تماما للأمبريالية والاستعمار . . »[1]

وتجدر الاشارة عند الحديث عن الاعتراف بحركات التحرر الوطني والقومي بأنه لا يجب الخلط بين تصميم هذه الحركات على استقلال بلدانها من جهة ; ومواقف الدول الأجنبية ازاءها من جهة أخرى .

ان حق التمثيل هنا لا يجب أن يكون مرهونا أو خاضعا لاعتراف دول أخرى ، فالاعتراف ما هو الا علاقة قانونية ، وأن عدم الاعتراف بهذه الحركات التحررية لا يعني عدم وجودها أبدا . »[2]

فعدم اعتراف الكيان الصهيوني بوجود الشعب العربي الفلسطيني وممثله م . ت . ف . لا يعني عدم وجود هذا الشعب وممثله م . ت . ف . واذا كانت صفة التمثيل غير مرهونة بصفة الاعتراف ، فان حركات التحرر الوطني والقومي رغم ذلك تبحث وتسعى الى الاعتراف الدولي بها ليخول لها ذلك حق الظهور على مسرح السياسة ، والحصول على يد المساعدة من الدول والمنظمات وليس الهدف من ذلك تأكيد وجودها .

---

(1) — PINTO. R. Le droit des relations internationales. Payot. Paris, 1972. PP. 103-115.

(2) — KHERAD. R. Op. Cit P. 21.

وبناء عليه يمكن القول بأن تمثيل حركة تحررية ما لا يمكن أن يقوم الاّ على أساس نضالي أو بالأحسن على أساس شرعية تاريخية ، أو ثورية ، تقود شعب ما الى الاستقلال ، أي لحركة تحررية ما حق التمثيل عندما تناضل من أجل الحرية وتحرير بلادها وشعبها ، وهذا يعني أن فعل الحرية هو الذي يحدد واقع الشعب والحركات التي تمثله حقا .

ثانيا : دور حركة عدم الانحياز في دعم وتأييد م. ت. ف. كحركة تحررية :

سنتطرق خلال معالجتنا لدور حركة عدم الانحياز في دعم وتأييد م. ت. ف. الى القضية العربية الفلسطينية في قرارات مؤتمرات حركة دول عدم الانحياز ، ودور هذه الأخيرة في ابراز م. ت. ف. كحركة تحررية على الصعيد الدولي وفرضها كعضو مراقب في منظمة الأمم المتحدة ، وبعض المنظمات الدولية المتفرعة .

لقد أولت دول حركة عدم الانحياز منذ انعقاد مؤتمرها التأسيسي في بلغراد عام 1961 وحتى يومنا ، هذا اهتماما خاصا بالقضية العربية الفلسطينية وخصتها في كل مؤتمراتها بالدعم والتأييد المتواصل .

ولتوضيح الدور الذي لعبته دول حركة عدم الانحياز أرتأينا تقسيم مواقف الحركة من القضية الفلسطينية الى نوعين :

1) مواقف نظرية (معنوية) تتمثل في القرارات التي أتخذتها دول حركة عدم الانحياز خلال مختلف مؤتمراتها من القضية العربية الفلسطينية .

2) ومواقف عملية تتمثل في الممارسات المختلفة لدول الحركة في دعم وتأييد القضية سواء على صعيد منظمة الأمم المتحدة والمنظمات المتفرعة عنها أو خارجها .

ولتوضيح المواقف العملية لدول حركة عدم الانحياز في دعم وتأييد القضية الفلسطينية أخترنا اطارين وموقفين لذلك .

الاطار الأول وهو منظمة الأمم المتحدة (الجمعية العامة) . أما الموقف فهو حرب جوان 1967 ، وتصويت الجمعية العامة على انسحاب القوات الاسرائيلية من الأراضي العربية المحتلة وكيف كان موقف دول مجموعة عدم الانحياز من ذلك ، وأخترنا هذا الموقف لسببين اثنين :

أ) ـ الحاح كل من العرب والصهاينة على أصدقائهم في الوقوف الى جانبهما .

ب) ـ وضوح المواقف الدولية ازاء العدوان الصهيوني على الأمة العربية في حرب جوان 1967 .

أما الاطار الثاني فيتمثل في افريقيا التي كانت اسرائيل تلقى من معظم دولها الدعم والتأييد السياسي والدبلوماسي أما الموقف فهو حرب أكتوبر وما ترتب عنها من نتائج بالنسبة للعلاقات الأفرواسرائيلية من جهة والعلاقات الأفروعربية من جهة أخرى ، اذ قطعت معظم البلدان الافريقية غير المنحازة علاقاتها الدبلوماسية مع الكيان الصهيوني .(*)

كما سنتعرض الى الدور الذي لعبته بلدان حركة الانحياز والدول الاشتراكية في ابراز القضية العربية الفلسطينية على الصعيد الدولي ، وحصول م. ت. ف على صفة العضو المراقب داخل المنظمة الدولية والمنظمات المتفرعة عنها .

أ) القضية الفلسطينية ومؤتمرات حركة عدم الانحياز :

كما سبقت الاشارة فان كل مؤتمرات القمة لحركة دول عدم الانحياز قد أولت أهمية خاصة بالقضية العربية الفلسطينية . فقد نص مؤتمر بلغراد في اعلانه السياسي بشأن القضية على ما يلي : « . . يؤكد المشتركون في المؤتمر ، على دعمهم لاعادة جميع حقوق الشعب الفلسطيني ، وذلك وفقا لميثاق الأمم المتحدة . . »[1]

أما مؤتمر القاهرة (أكتوبر 1964) فقد تضمن اعلانه السياسي هو الآخر بالنسبة للقضية الفلسطينية على الخصوص ما يلي : « . . يدين المؤتمر السياسات الأمبريالية التي تمارس في الشرق الأوسط ، ويقرر وفقا لميثاق الأمم المتحدة ما يلي :

ـ تبني اعادة جميع حقوق الشعب العربي الفلسطيني في وطنه ، وحقه الثابت في تقرير المصير .

ـ يعلن عن كامل دعمه للشعب العربي الفلسطيني في كفاحه للتحرر من الاستعمار والصهيونية . »[2]

كما قرر مؤتمر لوزاكا عام 1970 في هذا الصدد ما يلي : « ان رؤساء دول حكومات

(*) أقتصرنا هنا على الدول الافريقية غير المنحازة لأن معظم الدول الأسيوية غير المنحازة ليست لها علاقات دبلوماسية مع الكيان الصهيوني منذ اعلان هذا الكيان .

(1) أنظر . د. زنابيلي عبد المنعم. المرجع السابق . ص . 399 .

(2) أنظر . المرجع السابق . ص . 399 .

عدم الانحياز يؤكدون من جديد القرارات السابقة التي اتخذتها دول عدم الانحياز ، والتي وجهت النظر للموقف الخطير السائد في الشرق الأوسط ، كما يؤكدون أن الاحتلال المستمر لأراضي ثلاث دول غير منحازة من طرف اسرائيل يشكل انتهاكا لمبادىء الأمم المتحدة ، وتحديا لأهداف عدم الانحياز وتهديدا خطيرا للسلام . . »[1]

ونص مؤتمر الجزائر هو الآخر سنة 1973 في اعلانه السياسي على أن : « المؤتمر الرابع لرؤساء دول وحكومات دول عدم الانحياز يؤكد من جديد شرعية كفاح الشعب الفلسطيني ضد الاستعمار والصهيونية والعنصرية من أجل استرجاع حقوقه الوطنية كاملة غير منقوصة ، هذا الكفاح الذي يعتبر جزءا لا يتجزأ من حركة التحرر في العالم . . »[2]

كما رحب المؤتمرون بقرار بعض الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز لقطع علاقاتها الدبلوماسية مع الكيان الصهيوني من جهة ، ودعا الأعضاء الآخرين الى العمل على مقاطعة اسرائيل دبلوماسيا واقتصاديا وعسكريا وباقي الميادين الأخرى ، وذلك طبقا للفصل السابع من ميثاق منظمة الأمم المتحدة .

كما طالب المؤتمرون من وزراء خارجية دول عدم الانحياز ، أن يعرضوا وجهة نظر الدول غير المنحازة بشأن هذه المسألة على الجمعية العامة للأمم المتحدة عند انعقاد دورتها المقبلة وفق أحكام هذا القرار .

ونصت توصيات مؤتمر كولومبو المنعقد « بسري لانكا » في 1976 من جهتها فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية على : « أن المؤتمر الخامس لرؤساء دول حكومات دول عدم الانحياز يؤكد شرعية الكفاح الفلسطيني ضد الاستعمار والصهيونية والعنصرية ، وذلك وفقا لمبادىء الأمم المتحدة للحصول على حقوقه القومية الثابتة ، هذا الكفاح الذي يشكل جزءا لا يتجزأ من حركة التحرير العالمية . . »[3]

كما أدان المؤتمرون وجود اسرائيل في منظمة الأمم المتحدة حيث جاء في البيان : « يعتبر وجود اسرائيل في هيئة الأمم المتحدة متعارضا مع ميثاق المنظمة الدولية ، وذلك ما يشجعها على تجاهل القرارات الدولية ، وعلى الاستمرار في تواطئها مع مختلف الأنظمة العدوانية العنصرية والتوسعية . »[4]

---

(1) أنظر . د . عبد المنعم زنابيلي . المرجع السابق ، ص ، 399 .

(2) In revue de la politique internationale. N° 563, du 20 Sept 1973. PP. 34-35.

(3) — In revue de la politique internationale. N° 634. du 5 Sept 1976. PP. 52-53.

(4) — Op. Cit, P. 54.

وأكد المؤتمرون أيضا على صحة القرار رقم 3379 الذي أتخذته الجمعية العامة في 10 نوفمبر 1975 ، والذي أعتبرت فيه الصهيونية شكلا من أشكال العنصرية والتمييز العنصري .

وقرروا من جهة أخرى تأكيد دعمهم الكامل والفعلي للشعب العربي الفلسطيني في كفاحه المشروع ، وذلك لاستعادة حقوقه الثابتة في فلسطين منها :

- حقه في العودة الى وطنه ، واستعادة أملاكه وفقا لقرارات الأمم المتحدة .
- حقه في تقرير المصير ، دون أي تدخل أجنبي ، وفقا لمبادىء الأمم المتحدة ، والاعلان العالمي لحقوق الانسان .
- حقه في ممارسة سيادته على أرضه بكل حرية .
- حقه في اقامة سلطته الوطنية المستقلة ، وذلك تعبيرا عن ارادته ، وتأكيدا لهويته القومية .

كما طالب المؤتمر أيضا من دول عدم الانحياز العمل في جميع المجالات وعلى أعلى المستويات الدولية لتثبت الاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب العربي الفلسطيني واحترامها وتعهد بلدان عدم الانحياز باتخاذ جميع الاجراءات الكفيلة بتحقيق هذا الهدف .

بالاضافة الى توجيه المؤتمر الدعوة لكافة بلدان عدم الانحياز التي لم تتخذ الاجراءات اللازمة لقبول تمثيل م. ت. ف في العواصم التابعة لها بالعمل على تحقيق هذه الاجراءات ، وذلك لفتح الطريق أمام تنمية العلاقات الثنائية بين بلدان عدم الانحياز و م. ت. ف .

وأخيرا طالب المؤتمر بادراج القضية الفلسطينية في جدول أعمال المؤتمر السادس لرؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز الذي انعقد بهافانا في سبتمبر عام 1979 ، في ظروف تميزت باستسلام وخيانة الرئيس السادات للقضية العربية الفلسطينية .

وقد خص مؤتمر هافانا بندا مستقلا للقضية الفلسطينية في اعلانه السياسي الذي جاء فيه : « ان المؤتمر يندد بالسياسة الصهيونية ، والعنصرية ، لاسرائيل التي تواصل تجاهلها لمقررات وتوصيات المجتمع الدولي بمواصلتها للاحتلال العسكري ، وباستخدامها للرعب والقمع الوحشي ضد الشعب الفلسطيني مؤكدة بذلك طبيعتها العنصرية والتوسعية والعدوانية .

وان هذه السياسة تمثل تجاهلا للرأي العام العالمي وخرقا صارخا لمبادىء ميثاق

وقرارات الأمم المتحدة ، والاعلان العالمي لحقوق الانسان . . »[1]

وبناء على ما تقدم فان المؤتمر يشير الى ضرورة مواصلة التضامن في جميع الميادين سواء السياسية أو الثقافية أو الاعلامية أو من خلال بـرامج المعـونة العسكـرية للشعب الفلسطيني تحت قيادة م . ت . ف . بهدف دعم نضاله من أجل تحرير وطنه . كما طالب المؤتمر بضرورة اتخاذ كل الاجـراءات من أجل تـوسيع الاعتـراف الدولي بـ : م . ت . ف . بصفتها الممثل الشرعي الوحيد للشعب العربي الفلسطيني .

وأخيرا ندد المؤتمر بالدعم المتواصل الذي تقدمه الدول الغربية عموما والولايات المتحدة الأمريكية خصوصا للكيان الصهيوني .

ثـانيـا : المـواقف العمليـة لـدول حـركـة عـدم الانحيـاز من القضيـة العـربيـة الفلسطينية .

لمعرفة المواقف العملية لـدول حركـة عدم الانحيـاز من القضية العـربية عمـوما والقضية الفلسطينية على وجه الخصوص عـلى الصعيد الـدولي أخترنـا الجلسة الـطارئة للجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة التي أنعقدت على اثر حرب جـوان 1967 ، حيث صوتت الدول الأعضاء في المنظمـة على قـرارات مهمة تتعلق بـالقضايـا العربيـة عامة والقضية الفلسطينية خاصة ، ومنها قضية القدس .

ـ القـرار الذي تبنتـه مجموعـة عدم الانحيـاز ، والذي دعـا الى الانسحاب غـير المشروط للقوات الاسرائيلية من الأراضي التي أحتلتها بعد جوان 1967 .

ـ القرار الذي قدمته دول أمريكا اللاتينية ، ما عدا كوبا والذي يعتبر قرارا منافسا لقرار مجموعة عدم الانحياز بحيث يربط انسحاب القوات الاسرائيلية بوقف حالة الحرب بين الدول العربية واسـرائيل أي الاعتـراف بهذه الأخيـرة . ولتبيان مـواقف دول عدم الانحياز من هذه القرارات ، يتبين لنا وجود ثلاثة وجهات نظر تمثل المواقف التالية :(*)

(*) سوف نقتصر في تعداد الأصوات على الدول غير المنحازة الأعضاء في مؤتمر القاهرة 1964 بصفة رسمية ، بالاضافة الى الدول العشرة التي شاركت في أشغال المؤتمر بصفة مراقب أو ملاحظ (الارجنتين ـ بوليفيا ـ البرازيل ـ شيلي ـ فنلندا ـ جمايكا ـ المكسيك ـ ترينيدا ـ دوتوباغو ـ أورغواي ـ وفنزويلا) .

(1) In revue de la politique internationale. N° 707. du 20 Sept 1979. P. 31.

- مواقف مساندة للحق العربي والفلسطيني .
- مواقف معتدلة ازاء الحق العربي والفلسطيني .
- مواقف مؤيدة لاسرائيل .

وبما أن الاصوات المساندة للحق العربي والفلسطيني ليست على نفس الدرجة من الدعم والمساندة ، فسنحاول تصنيفها الى نوعين :

- مواقف (أصوات) مؤيدة تأييدا تاما (مطلقا) .
- مواقف (أصوات) مؤيدة تأييدا قويا (غير مطلق) .

ونفس الشيء بالنسبة لتوضيح مواقف الدول المؤيدة لاسرائيل ، فنقسمها هي أيضا الى نوعين :

- مواقف (أصوات) مؤيدة تأييدا تاما (مطلقا) .
- مواقف (أصوات) مؤيدة تأييدا قويا (غير مطلق) .

أولا : الدول غير المنحازة المساندة للحق العربي الفلسطيني في الأمم المتحدة بعد حرب جوان 1967 :

1) الدول التي أيدت تأييدا تاما (مطلقا) .

- في آسيا : أفغانستان - سيلان - قبرص - الهند - أندونسيا .
- في افريقيا : بورندي - الكونغوبرازافيل - غينيا - مالي - موريتانيا - السينغال - الصومال - توجو - أوغنده - زامبيا .
- في أمريكا اللاتينية : لا شيء .
- في أوروبا : يوغسلافيا .
- الدول الملاحظة : لا شيء .

2) الدول التي أيدت تأييدا قويا (غير مطلق) .

- في آسيا : بورما - كومبوديا .
- في افريقيا : نيجيريا - سيراليون - كاميرون .
- في أمريكا اللاتينية : كوبا .
- في أوروبا : لا شيء .
- الدول الملاحظة : فنلندا .

بهذا يكون مجموع الدول غير المنحازة (بما فيها الأعضاء الملاحظين) المؤيدة للحق العربي والفلسطيني هو 23 من مجموع 57 دولة غير منحازة (47 دولة أعضاء

رسميين في حركة عدم الانحياز و 10 دول أعضاء ملاحظين) .(*)

ثانيا : الدول غير المنحازة التي اتخذت مواقف « معتدلة » أو « محايدة » :

- في آسيا : لاووس - نيبال .
- في افريقيا : لا شيء .
- في أوروبا : لا شيء .
- في أمريكا اللاتينية : لا شيء .

وبهذا يكون مجموع الدول غير المنحازة التي اتخذت مواقف معتدلة أو محايدة دولتين فقط هما اللاّووس والنيبال .

ثالثا : الدول غير المنحازة المؤيدة لاسرائيل :

1) الدول التي أيدت اسرائيل تأييدا تاما (مطلقا) .

- في آسيا : لا شيء .
- في افريقيا : جمهورية وسط افريقيا - داهومي - كينيا - ليبيريا - مالاوي .
- في امريكا اللاتينية : لا شيء .
- في أوروبا : لا شيء .
- الدول الملاحظة : بوليفيا - جمايكا - أورغواي .

2) الدول التي أيدت اسرائيل تأييدا قويا (غير مطلق) .

- في آسيا : لا شيء .
- في افريقيا : اثيوبيا - غانا .
- في أمريكا اللاتينية : لا شيء .
- في أوروبا : لا شيء .

(*) الدول التي حضرت مؤتمر القاهرة عام 1964 بصفة رسمية هي : أفغانستان - الجزائر - أنغولا - بورما - بورندي - كومبوديا - كاميرون - جمهورية افريقيا الوسطى - سيلان - تشاد - الكونغو - برازفيل - كوبا - قبرص - داهومي - اثيوبيا - غانا - غينيا - الهند - اندونسيا - العراق - الاردن - كينيا - اثيوبيا - غانا - غينيا - الهند - اندونسيا - العراق - الأردن - كينيا - الكويت - لاووس - لبنان - ليبيريا - ليبيا - مالاوي - مالي - موريتانيا - المغرب - نيبال - نيجيريا - العربية السعودية - السينغال - سيراليون - الصومال - السودان - سوريا - تانجانيكا - توغو - تونس - أغندا - ج. ع. م - اليمن - يوغسلافيا - زامبيا .

ـ الدول الملاحظة : الأرجنتين ـ البرازيل ـ شيلي ـ المكسيك ـ ترينيداد وتوباغو ـ فنزويلا .

وبهذا يكون مجموع الدول غير المنحازة (بما فيها الأعضاء المراقبين في الحركة) . المؤيدة لموقف اسرائيل هو 15 دولة من مجموع 57 دولة غير منحازة . والسؤال الذي يطرح نفسه هنا : هل استمرت الدول غير المنحازة داخل الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة على نفس المواقف التي اتخذتها خلال انعقاد الجلسة الطارئة للجمعية العامة للأمم المتحدة بعد حرب جوان 1967 ؟

الواقع أن معرفة مدى التطور الايجابي الذي حدث في مواقف الدول غير المنحازة من القضية العربية والفلسطينية على صعيد منظمة الأمم المتحدة (الجمعية العامة) يمكن كشفه بسهولة من خلال مقارنة مواقف هذه الدول عام 1967 بمواقفها عام 1968 خلال تصويت الدول في الجمعية العامة في جلستها العادية على ثلاث قرارات تتعلق بالشرق الأوسط والقضية الفلسطينية .

ويمكن تصنيف الأصوات التي طرحت على هذه القرارات الى ثلاثة مواقف هي :

ـ مواقف مساندة للقضية العربية الفلسطينية .

ـ مواقف معتدلة .

ـ مواقف مؤيدة لاسرائيل .

وتجدر الاشارة بأن مواقف (أصوات) الدول غير المنحازة تختلف من حيث درجة التأييد والمساندة ، فمنها التأييد التام ، ومنها التأييد النسبي .

أولا : الدول المؤيدة للقضية العربية والفلسطينية في الجمعية العامة عام 1968 :

1) الدول غير المنحازة التي أيدت تأييدا تاما (مطلقا) .

ـ في آسيا : أفغانستان ـ سيلان ـ أندونسيا ـ الهند .

ـ في افريقيا : بورندي ـ الكونغوبرازفيل ـ غينيا ـ مالي ـ السينغال ـ الصومال .

ـ في أمريكا اللاتينية : كوبا .

ـ في أوروبا : يوغسلافيا .

ـ الدول الملاحظة : لا شيء .

2) الدول غير المنحازة التي أيدت تأييدا قويا (غير مطلق) .

ـ في آسيا : بورما ـ قبرص ـ نيبال .

- في افريقيا : كاميرون - تشاد - غانا - جمهورية افريقيا الوسطى - اثيوبيا - كينيا - نيجيريا - أوغندا .
- في أمريكا : لا شيء .
- في أوروبا : لا شيء .
- الدول الملاحظة : شيلي - المكسيك - ترينيدا نوتوباغو - فنزويلا .

ثانيا : الدول غير المنحازة التي اتخذت مواقف معتدلة :

- في آسيا : لا شيء .
- في افريقيا : لا شيء .
- في أمريكا اللاتينية : لا شيء .
- في أوروبا : لا شيء .
- الدول الملاحظة : الأرجنتين - البرازيل - أورغواي - فنلندا .

ثالثا : الدول المؤيدة لاسرائيل عام 1968 :

1) الدول غير المنحازة التي أيدت تأييدا تاما (مطلقا) .

- في آسيا : لا شيء .
- في افريقيا : داهومي - توجو .
- في أمريكا اللاتينية : لا شيء .
- الدول الملاحظة : كولومبيا - جمايكا .

2) الدول التي أيدت تأييدا قويا (غير مطلق) .

- في آسيا : لا شيء .
- في افريقيا : ليبيريا - مالاوي - موريتانيا .
- في أوروبا : لا شيء .
- في أمريكا اللاتينية : لا شيء .
- الدول الملاحظة : بوليفيا .

يلاحظ مما تقدم بأنه خلال سنة واحدة فقط ، أزداد عدد الدول غير المنحازة التي صوتت لصالح القضية العربية الفلسطينية ، بحيث أرتفع عددها من 23 دولة الى 27 دولة في الوقت الذي انخفض فيه عدد الدول غير المنحازة التي صوتت لصالح اسرائيل من 15 دولة الى 8 دول .

كما أن عدد الدول التي أتخذت مواقف معتدلة قد ازداد بحيث ارتفع من دولتين الى أربعة دول .

ولو تمعنا جيدا في هذين الجدولين(*) لعامي 1967 و 1968 لوجدنا بأن القارة الأكثر تأييدا لاسرائيل هي أمريكا اللاتينية التي لا توجد فيها دول غير منحازة كثيرة ، بينما افريقيا قسم من دولها غير المنحازة يؤيد الحق العربي والفلسطيني ، والقسم الآخر يؤيد اسرائيل . أما الدول الآسيوية غير المنحازة فتعتبر أكثر عداوة لاسرائيل وأكثر مناصرة للعرب .

وبمقارنة الجدولين السالفي الذكر يلاحظ مدى التحول الواضح من العطف على اسرائيل ، الى العطف على القضية العربية الفلسطينية ، بحيث أزداد عدد الأصوات المساندة للقضية العربية الفلسطينية ، بينما انخفض عدد الأصوات المؤيدة لاسرائيل بحوالي النصف خلال سنة واحدة .(**)

وتجدر الاشارة بأن مواقف الدول غير المنحازة داخل منظمة الأمم المتحدة (الجمعية العامة) ازاء القضايا العربية بصفة عامة والقضية العربية الفلسطينية بصفة خاصة . قد تغيرت تغيرا ايجابيا كبيرا بعد حرب 6 أكتوبر 1973 ، حيث أصبحت بعض الدول غير المنحازة التي صوتت لصالح اسرائيل تصوت لصالح الحق العربي الفلسطيني اذ قطعت مجموعة كبيرة من الدول الأفروآسيوية علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل بعد حرب أكتوبر مباشرة ، لم يكن يوجد سوى 38 دولة غير منحازة خلال انعقاد المؤتمر الرابع لدول عدم الانحياز لا توجد بينها وبين اسرائيل علاقات دبلوماسية ومع اندلاع حرب أكتوبر أزداد عدد الدول ، وخاصة الافريقية التي قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل ، حيث أصبح عدد الدول الأفروآسيوية التي لا تقيم علاقات دبلوماسية مع اسرائيل 59 دولة من مجموع الدول التي حضرت مؤتمر القمة الرابع لدول عدم الانحياز ،.وهي 74 دولة .(*)

ولا شك بأن هذا الموقف الأفروآسيوي قد ساعد كثيرا على عزل اسرائيل دوليا .

(*) أخذنا هذين الجدولين من كتاب : ج. هـ . جانسن . اسرائيل والدول الأفروآسيوية . منظمة التحرير الفلسطينية . مركز الأبحاث ، سلسلة « أبحاث فلسطينية » رقم 14 ، من صفحة 10 حتى صفحة 18 . بيروت ، 1970 .

(**) للمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع ، راجع المرجع السابق .

(*) راجع ذلك في الملحق .

وسنقتصر على ذكر عدد الدول الافريقية غير المنحازة التي قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل لأن الدول الآسيوية غير المنحازة جلّها لا يقيم علاقات دبلوماسية مع اسرائيل منذ البداية .

ثالثا : دور دول عدم الانحياز في دعم الاعتراف الدولي بالقضية العربية الفلسطينية .

لقد شهدت الفترة اللاحقة على حرب أكتوبر 1973 مرحلة جديدة في تاريخ العلاقات العربية الأفروآسيوية عموما والعلاقات الأفروعربية خصوصا ، ومن أبرز سمات هذه الفترة تطور العلاقات العربية الافريقية ، والعمل الجماعي العربي الافريقي من خلال الاتصالات والمشاورات بين كل من جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية .

فقد صاحب هذه الاتصالات والمشاورات قيام عدد كبير من الأجهزة والمؤسسات ، واللّجان الأفروعربية ،(**) بالاضافة لقيام العلاقات الثنائية كتبادل التمثيل الدبلوماسي ، وتنشيط العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية والافريقية .

ومع تطور العلاقات العربية الافريقية على كل المستويات تدهورت بالمقابل العلاقات الأفرواسرائيلية ، حتى وصلت الى حد القطيعة الافريقية الجماعية لاسرائيل بعد حرب اكتوبر مباشرة .(***)

من خلال دراسة الجدول المذكور يمكننا ملاحظة مدى التطور الكبير الذي طرأ على مواقف دول عدم الانحياز الافريقية ازاء القضية العربية ، والقضية الفلسطينية بشكل خاص اذ قطعت ثمانية عشر دولة (18) خلال شهر واحد علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل !

ويمكن تفسير موقف الدول الافريقية غير المنحازة بالاهتمام الكبير الذي أولاه العرب لشعوب هذه القارة ، حيث أنشأت الدول العربية من أجل تدعيم التعاون العربي الافريقي أجهزة للسهر على هذا التعاون ، ونذكر منها على سبيل المثال وليس الحصر ما يلي :

(* *) سنتطرق الى هذه الأجهزة والمؤسسات لاحقا .

(* * *) أنظر الملحق رقم 5 الذي يتضمن قائمة الدول الافريقية التي قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل . (أخذ الجدول من مجلة السياسة الدولية ، عدد 35 سنة 1974 ، ص 150) .

1) المصـرف العربي للتنميـة في افريقيـة : أوصى بانشـاءه مؤتمـر القمـة العـربي السادس (الجزائر ـ نوفمبر 1973) والذي بلغ رأسماله عند تاريـخ انشاءه 231 مليـون دولار .

2) صنـدوق القروض العـربية للدول الافـريقية : أوصى بـانشـاءه وزراء النفط العرب في اجتماعهم مع وفد لجنة الدول الافريقية السبع (السودان ـ غانا ـ تـانزانيـا ـ مالي ـ زائير ـ بتسـوانا كـاميرون) بـالقاهـرة في جانفي 1974 ، وقـد بلغ رأسمال هـذا الصندوق عند تاريخ تأسيسه 200 مليون دولار .

3) صندوق المعونة الفنية للدول الافريقية : أوصى بانشاءه المجلس الاقتصـادي لجامعة الدول العربية في ديسمبر 1973 وخصص له مبلغ قدره 15 مليون دولار كدفعـة أولى .(*)

ان التطور الذي حصل في مواقف بلدان حركة عدم الانحياز ازاء قضايا التحرر بشكل عام والقضية العربية الفلسطينية بشكل خاص يرجع في رأينا الى الأسباب الآتية :

ـ تزايد نشاط الدبلوماسية العربية على مستوى منظمة الأمم المتحدة (الجمعية العـامة) والمنظمات الأخرى المتفرعة عنها .

ـ موقف الكتلة الشرقية المناصر للقضية العربية في اطار قرارات منظمة الأمم المتحدة .

ـ دور مجموعة عدم الانحياز ، وخاصة المجموعة العربية الآسيوية .

ـ تطور العلاقات الاقتصادية الافريقية العربية .

ـ التغير النسبي الذي حصل في مواقف بعض بلدان أوروبا الغربية (خاصة بعد حرب أكتـوبر التي استخـدم العـرب البتـرول فيهـا كسـلاح ضـد كـل من ينـاصـر العـدو الصهيوني) . من مواقف مؤيدة لاسرائيل الى مواقف معتدلة ، أو مؤيدة للعرب .

وفيما يلي نولي بعض الاعترافات الدولية المتوالية التي مهدت الطريق أمام اعتراف منظمة الأمم المتحدة بـ : م . ت . ف . لتصبح فيما بعد عضوا مراقبا في المنظمة العالمية رغم معارضة الدول الغربية واسرائيل لذلك .

ـ في 22-24 فيفري 1974 مؤتمر القمة الاسلامي الثاني المنعقد بلاهور بالباكستـان يؤكد على أن م . ت . ف . هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب العربي الفلسطيني .

(*) للمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع ، أنظر المرجع السابق ، ص ، 165 وما بعدها .

- 17 مايو 1974 منظمة الصحة العالمية توجه دعوة لـ : م. ت. ف. لحضور اجتماعات المنظمة بصفة عضو مراقب .

- 12-15 جويليت 1974 مؤتمر القمة الافريقي المنعقد « بمقديشو » يوجه الدعوة لـ : م. ت. ف. للمشاركة في الدورة كعضو مراقب ، ويعلن اعترافه بأن : م. ت. ف. هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب العربي الفلسطيني .

- جويليت 1974 تعلن كل من رومانيا ـ بلغاريا ـ تشيكو سلوفاكيا اعترافها بـ : م. ت. ف. ممثلا شرعيا ووحيدا للشعب الفلسطيني .

- 14-16 أوت يوغسلافيا تعترف بـ : م. ت. ف.
- أوت 1974 مؤتمر الأمم المتحدة لقانون البحار المنعقد « بكراكاس » يوافق على اشتراك م. ت. ف. كعضو مراقب في المؤتمر الى جانب اثنى عشرة حركة تحررية من افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية .

- سبتمبر 1974 المؤتمر الاسلامي المسيحي الدولي المنعقد في قرطبة (أسبانيا) يعترف بأن : م. ت. ف. هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب العربي الفلسطيني ، وفي نفس الشهر اعترفت ألمانيا الديمقراطية بـ : م. ت. ف.

وفي 19 أكتوبر قررت منظمة الطيران المدني الدولية دعوة م. ت. ف. للحضور في اجتماعاتها كعضو مراقب ، وبعد أسبوع واحد أي في 25 أكتوبر وافقت منظمة اليونسكو على حضور م. ت. ف. كعضو مراقب في اجتماعاتها .

واعترف ملك الأردن خلال مؤتمر القمة العربي المنعقد في الرباط بالمغرب الأقصى في 26, 29 أكتوبر 1974 بشرعية م. ت. ف.

وفي 29 أكتوبر 1974 وجهت منظمة الأمم المتحدة دعوة رسمية للسيد « ياسر عرفات » رئيس م. ت. ف. للاشتراك في المؤتمر العالمي للتغذية المقرر عقده في روما يوم 16 نوفمبر 1974 .

وفي 13 نوفمبر ألقى « ياسر عرفات » خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الـ : 29 طالب فيه من المجتمع الدولي الاعتراف بحق الشعب العربي الفلسطيني .

وقد تلى ذلك اعترافات دولية أخرى بشرعية تمثيل م. ت. ف. ففي 17 نوفمبر اعترفت كوبا بـ : م. ت. ف ، وفي 30 من الشهر نفسه أعلن مجلس ادارة مكتب العمل الدولي في جنيف قبوله بـ : م. ت. ف. كعضو مراقب في اجتماعات المنظمة الدولية .

وفي 16 جانفي 1975 اتخذ رجال الدين الاسلامي والمسيحي المجتمعون في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية قرارات طالبوا فيها الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة بتجميد عضوية اسرائيل خلال الدورة القادمة ، الى أن يتم تنفيذ القرارات الدولية المتعلقة بالقدس .

وبعد شهر واحد أي في 5 فيفري أعلن كل من اليابان وبنغلاديش اعترافهما بشرعية تمثيل م. ت. ف .

وفي 26 أوت وافق مؤتمر وزراء خارجية دول عدم الانحياز المنعقد في « ليما » بالاجماع على قبول م. ت. ف. كعضو كامل العضوية في المؤتمر .

وبعد هذه الموجة الواسعة من الاعترافات الدولية بشرعية الكفاح العربي الفلسطيني ووحدوية وشرعية تمثيل م. ت. ف. للقضية العربية الفلسطينية تقدمت مجموعة الدول العربية وبعض البلدان الاشتراكية والدول غير المنحازة بمشروع الى الجمعية العامة في دورتها العادية الـ : 29 المنعقدة من 17 الى 21 سبتمبر 1974 والتي ترأسها وزير الخارجية الجزائرية السيد « عبد العزيز بوتفليقة » في الجلسة الأخيرة يوم 21 سبتمبر يقضي باشتراك م. ت. ف. كعضو مراقب في المنظمة الدولية .

وفي يوم 22 نوفمبر صوتت الجمعية العامة على هذا المشروع بأغلبية كبيرة ، حيث صوتت 95 دولة مع المشروع و 17 دولة ضد المشروع وأمتنعت 10 دول أخرى عن التصويت .

ونص هذا القرار على اعطاء م. ت. ف. حق الحضور في جلسات الجمعية العامة كعضو مراقب .

وهذا هو نص قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن قبول م. ت. ف. عضو مراقبا فيها : « ان الأمم المتحدة بعد أن ناقشت القضية الفلسطينية ، وآخذة في الاعتبار الطابع الشامل الذي ينص عليه ميثاقها وبالاشارة الى قرارها رقم 3102 الصادر بتاريخ 12 كانون الأول 1973 مع مراعاة قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي 1855 بتاريخ 17 أيار 1974 و 1840 بتاريخ 20 أيار 1974 الذي يشير الى أن المؤتمر الدبلوماسي الخاص باعادة تأكيد وتطوير القانون الانساني الدولي المطبق في حالة نشوب صراعات مسلحة ،

وكذلك مؤتمر السكان الدولي ومؤتمر الغذاء العالمي ، وهي القرارات التي دعت بالفعل م. ت. ف. الى الاشتراك في مداولاتها .

واذ تلاحظ أن مؤتمر الأمم المتحدة الثالث الخاص بقانون البحار قد دعا م. ت. ف. الى المشاركة في مداولاته كمراقب :

أولا : تدعو م . ت . ف . الى المشاركة في جلساتها وفي أعمال الجمعية العامة بصفة مراقب .

ثانياً : تدعو م. ت. ف. الى المشاركة في جلساتها وجلسات جميع أعمال المؤتمرات الدولية التي تعقد تحت اشراف الجمعية العامة بصفتها مراقبا .

ثالثا : تعتبر أن لـ : م. ت. ف. الحق في المشاركة كمراقب في جلسات وأعمال جميع المؤتمرات الدولية التي تعقد تحت اشراف أجهزة الأمم المتحدة .

رابعا : تطلب من السكرتير العام اتخاذ جميع الخطوات الضرورية لتنفيذ هذا القرار . »[1]

والآن بعد أن عالجنا بعض أهم محاور نشاط حركة عدم الانحياز لاقامة السلم العالمي ، ننقل الى معالجة محور آخر مهما في نشاط وسياسة الحركة ، وهي النقطة التي نعالجها في المبحث الثاني من هذا الفصل .

---

(1) راجع هذا النص في المجلد السنوي لمجلد السياسة الدولية عام 1975 ، ص 254 .

المبحث الثاني
عن موقف الحركة من مبدأ عدم التدخل
في الشؤون الداخلية للدول

ان ظاهرة التدخل في الشؤ ون الداخلية للدول ظاهرة تاريخية قديمة وجدت بوجود ظاهرة النزاعات والصـراعات فيـما بين الـدول منذ القـديم ، وان ما تغـير في موضـوع التدخل هو الجانب الشكلي أي أسلوب التدخل فقط .

ولفهم موقف حركة عدم الانحياز من مبدأ عدم التدخـل في الشؤ ون الداخليـة للدول واحترام نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية لا بد من التـطرق الى نقتطين أساسيتين هما : عدم شرعية التدخل في الشؤ ون الداخلية للدول من الناحية القانونية ، والحالات المختلفة التي عرفها التدخل في عصرنا .

المطلب الأول

عن عدم شرعية التدخل من الناحية القانونية

ان التدخل في شؤون الغير واقعة وجدت من الناحية التاريخية بوجود الصراعات والنزاعات بين الأفراد والقبائل ، وفيما بعد بين الدول .

وقد تطور مفهوم التدخل بتطور المجتمعات عبر المراحل التاريخية المختلفة ، الأمر الذي أدى الى ظهور مبدأ عدم التدخل كمبدأ مناقض لمبدأ التدخل .

ويمكن كشف التطور الذي عرفه مبدأ عدم التدخل من خلال دراسة بعض التعاريف التي أعطيت « للتدخل » ومن ثم « لعدم التدخل » وتختلف هذه التعاريف باختلاف الانتماء الايديولوجي والسياسي للمفكرين والفقهاء .

من المعروف أن « جروتيوس » «GROTIUS» يعتبر في نظر الفقهاء مؤسس القانون الدولي ، ورغم أننا لا نختلف في الرأي مع هؤلاء الفقهاء في تحديد مكانة هذا الفقيه الا أنه من الناحية العلمية يعتبر كل من « فرانسيسكو دي فيتوريا » «F. De VITORIA» 1480-1546 و « جوزيت . ف . سواريز » «J. F. SUAREZ» 1548-1617 قد سبقا « جروتيوس » الى وضع بعض أسس القانون الدولي خاصة فيما يتعلق بمبدأ التدخل ، حيث أحتوى كتاب « ف . دي فيتوريا » «DE INDIS» على مبدأ عدم التدخل الانساني .

كما أكد على هذا المبدأ الفقيه « ج . ف . سواريز » أيضا .[1]

وليس غريبا أن يعترف هذان الفقيهان بمبدأ حق التدخل في ذلك الوقت الذي لم يكن فيه القانون مقننا بعد والدول مازالت تعيش دون الاعتراف بالسيادة كمبدأ أساسي

- ISODRo. F. «Intervention». Ed. A. Pedone, Paris, 1961. P. 13. (1)

في العلاقات الدولية ، وعدم الاعتراف بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية ، هذا المبدأ الذي دافع عنه « جروتيوس » وفقهاء آخرون فيما بعد ، رغم أن معظم الفقهاء الغربيين قد استمروا في الاعتراف بمبدأ التدخل ، وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال دراسة بعض التعاريف التي أعطيت لمبدأ حق التدخل .

فالتدخل عند الفقيه « بول فوشيل » «P. FAUCHILLE» يمكن اعتباره أي التدخل كفعل شرعي عندما تبالغ دولة ما في استقلالها ، لأن ذلك يمس بإحدى الحقوق الأساسية لدولة أخرى ، وهذا وفق المبدأ المعترف به من طرف القانون الدولي العام القائل : يجب على مبدأ الاستقلال أن يتماشى مع مبدأ التعاون أو التضامن بين الدول .

وبتعبير آخر فان سيادة دولة لا تحترم الاّ اذا كانت دولة محترمة ، ولا يمكن احترامها اذا خرقت الواجبات الدولية . »[1]

من المدهش حقا أن نرى واحد من أكبر الفقهاء الغربيين يرى التدخل في بعض الحالات أمرا شرعيا ، حتى ولو مس ذلك بسيادة الآخرين !

أما بالنسبة للفقيه « أوبنهايم » «OPPENHEIM» فيعتبر التدخل عمل من الأعمال الدكتاتورية التي تقوم بها دولة ضد دولة أخرى ، وفي هذا الصدد يقول : « ان التدخل يعني الاعتداء الدكتاتوري على شؤون دولة أخرى بهدف المحافظة على أمر واقع ، أو العمل على تغييره ، ويمكن لهذا التدخل أن يكون شرعيا أو غير شرعيا .

فالتدخل كقاعدة عامة مبدأ غير معترف به من طرف القانون الدولي الذي يحمي الشخصية القانونية الدولية للدول . »[2] .

الاّ ان هذه القاعدة في رأي هذا الفقيه تحتوي على بعض الحالات الاستثنائية التي يكون فيها التدخل عمل مشروع وهذه الحالات في رأيه هي :

- في حالة وجود مسألة خارجية تمس مصالح دولتين معا ، فان حق التدخل مسموح به بالنسبة للدولتين في حالة قيام احداهما بتصرف انفرادي .

---

(1) - Op. Cit. P. 21.

(2) - Op. Cit. P. 23.

- في حالة وجود دولة تابعة لـدولة ذات سيـادة ، يحق لهذه الأخيـرة التدخـل في شؤون الأولى .

- في حالة عدم احترام دولة لواجبات تضمنها اتفاق أو معاهدة قبلت بموجبها هذه الدولة فرض بعض القيود على استقلالها الخارجي أو سيادتها الاقليمية .

- في حالة اختراق دولة للقانون الدولي في حالتي الحرب والسلم .

- في حالة التدخل من أجل الدفاع عن مواطني الدولة في الدول الأخرى .

وتجدر الاشارة بأن موقف الفقهاء الغربيين من مبدأ التـدخل يختلف عن مـوقف فقهاء أمريكا اللاتينية من حيث درجة تأييد هذا المبدأ .

لقد أقترن تاريخ أمريكا اللاتينية بسلسلة من التدخلات العسكرية والسياسية في شؤون هذه القارة من قبل القوى الاستعمارية التي تعاقبت على احتلالها ، فبعد استقلال هذه الدول مباشرة تعرضت الى تدخلات كثيرة من طرف اسبانيا التي كان لها عدد كبير من المستعمرات في هذه القارة .

وبعد فشل الاستعمار الأسباني جاءت التدخـلات الأوروبية وخـاصة الفـرنسية والانجليزية والايطالية والألمانية رغم اعلان « مبدأ مونر » الذي استغلته الولايات المتحدة الأمريكية فيها بعد كحجة في كل تدخلاتها في القارة . (*)

ونتيجة التدخـلات العسكريـة ، والسياسيـة ، السافـرة في شؤون دول أمريكـا اللاتينية أهتم رجال السياسة ، وأدباء ، وفقهاء هذه القارة بدراسة التدخلات الأجنبية في شؤون بلدانهم وأعتبروها أفعالا مخالفة للقانون وسيادة واستقلال بلدانهم وقد ناضل هؤلاء للحصول على الاعتراف القانوني لمبدأ « عدم التدخل » منذ « مؤتمر مونتيفيديو »

(*) تم اعلان مبدأ مونرو في عهد الرئيس الأمريكي « جيمس مونرو » الذي حكم أمريكا من 1817 الى 1825 في 2 ديسمبر 1823 ويتألف هذا المبدأ من العناصر التالية :

1 - ان الولايات المتحدة ليست لها أية مصلحة في أن تتدخل في شؤون أوروبا السياسية ولا تريـد ذلك .

2 - ان الولايات المتحدة تريد من أوروبا ، وتطلب منها أن تبتعد عن شؤون العالم الجديد .

3 - ان الولايات المتحدة لن تحجم عن محاربة أية دولة تحاول فـرض أو بسط سيطرتهـا على نصف الكرة الارضية

4 - ان الـولايات المتحـدة لا تتدخـل في شؤون المستعمرات أو الممتلكـات التابعـة (الحـاليـة) للدول الاوروبية في العالم الجديد .

«MONTEVIDEO» المنعقد 1938 لجعل هذا المبدأ قاعدة من قواعد القانون الدولي الوضعي ، وستعرض هنا لآراء البعض من هؤلاء الفقهاء .

يمكن اعتبار الفقيه الفنزويلي « أندرياس بيلو » «A. BELLO» أول فقهاء أمريكا اللاتينية الذين دافعوا عن مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، اذ جاء في كتابه المشهور : « مبادىء القانون الدولي »«Principios de Derecho Internacional» الذي صدر في الشيلي بالأسبانية عام 1832 ، والذي عالج فيه هذا الفقيه مفاهيم : الأمة ، السيادة ، والاستقلال ، كما حاول تعريف معنى التدخل بقوله : « انطلاقا من مبدأ استقلال وسيادة الشعوب ، لا يحق لأية دولة من الدول أن تعرض شكل الحكم على دولة أخرى سواء فيما يتعلق بالعقيدة ، أو الادارة أو في النزاعات الداخلية ، أو في علاقة نظام الحكم برعاياه .

ان تدخل روسيا وبروسيا والنمسا في الشؤون الداخلية لبولندا يعتبر تجاوزا خطيرا في استخدام القوة ضد سيادة بولندا » .[1]

يتضح بأن هذا الفقيه يعارض بشدة مبدأ حق التدخل ورغم هذا الموقف المتقدم على مواقف الفقهاء الأوروبيين المعاصرين له الّا أنه لم يرفض مبدأ التدخل رفضا مطلقا حيث أستثنى بعض الحالات « التي يحق فيها لدولة أن تتدخل في شؤون دولة أخرى مثل حالات الحروب الأهلية » .[2] .

ويعتبر الفقهاء الذين جاؤوا بعد « بيلو » بحوالي نصف قرن أكثر تشددا في رفضهم لمبدأ حق التدخل ، وعلى رأس هؤلاء الفقهاء « كارلوس كالفو » «CARLOS CALVO» الذي حدد معنى التدخل تحديدا واضحا ، حتى أن مؤتمر « مانتيفيديو » السالف الذكر قد تبنى تعريف هذا الفقيه بعد مرور أربعين عاما ، حيث جاء فيه : « ان التدخل يقصد به ايلاج أو تدخل دولة في الشؤون الداخلية والخارجية لدول أخرى . »[3]

وحسب رأي هذا الفقيه فان « كل من مبدأ التدخل وعدم التدخل يعتبران من مبادىء قانون الأمم ، ويبقى معرفة أيهما الاستثناء . يمكننا القول بأن النظام الذي يبدو

---

(1) - Op. Cit. P. 98.

(2) - Op. Cit. P. 99.

(3) - CALVO, Ch. Le droit international théorique et pratique. Arthur Rousseau, Paris 1896. T. 1. P. 267.

بصفة عامة هو القاعدة في العلاقات السياسية الدولية هو مبدأ عدم التدخل . »[1]

والملاحظ أن هذا الفقيه لم يرفض هو الآخر رفضا مطلقا مبدأ حق التدخل ، وهذا ما يتضح لنا من خلال قوله : « يحق لدولة حرة مستقلة أن تزيد من عدد سكانها ، وثرواتها ، واقليمها ، وأن توسع من سلطتها ، وجيشها ، وأسطولها . . . »[2]

كما تجدر الاشارة أيضا الى القول بأن أفكار « كالفو » قد أدخلت في اطار القانون الوضعي في أمريكا تحت عنوان « مذهب كالفو » «CALVO DOCTRINE» .

بعد هذا العرض السريع لتطور مبادىء التدخل وعدم التدخل من الناحية الفقهية والتاريخية ، ننتقل الى حديث عن مبدأ عدم التدخل حسب مواثيق المنظمات الدولية (عهد العصبة وميثاق منظمة الأمم المتحدة) . ثم نتحدث عن موقف حركة عدم الانحياز من مبدأ عدم التدخل .

أولا : مبدأ عدم التدخل حسب عهد العصبة وميثاق الأمم المتحدة :

ان مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول يعتبر انتصارا قويا لعدالة القانون الدولي الوضعي ، وقد تطور هذا المبدأ منذ 1919 وحتى يومنا هذا تطورا ملحوظا .

ففي 1919 كان هذا المبدأ موضوعا للتقنين والتدوين في أعمال « الاتحاد القضائي العالمي » وفيما بعد في أعمال « لجنة القانون الدولي » » حيث نص مشروع : « اعلان حقوق وواجبات الأمم . » في مادته الثانية ، بعد موافقة الاتحاد القضائي العالمي عليه بتاريخ 11 نوفمبر 1919 على ما يلي : « ان استقلال الدولة يجب أن يفهم في هذا الاتجاه ، أي حقها في التطور الحر دون تدخل أي دولة أخرى في شؤونها ، وسيادتها سواء الداخلية أو الخارجية » .[3]

وقد أكد عهد العصبة في المادة العاشرة منه حول هذا الموضوع على : « واجب على كل دولة احترام وضمان سلامة أقاليم الدول الأعضاء واستقلالها السياسي ضد أي اعتداء خارجي » .[4]

---

(1) - Op. Cit. P. 267.

(2) - ISIDRO, F. Op. Cit; P. 100.

(3) - LE FUR (Louis) et CHKLAVER (Georges). Recueil de textes de droit international. Paris, Dalloz, 1934. P. 85.

(4) - REUTER Paul et ANDER GRAS. Traites et documents diplomatiques. P. U. F. Paris. 1976, 4° ed. P. 25.

الآ أن هذا الالتزام قد ظل في الواقع نظريا عندما أعتدت ايطاليا وهي عضو في العصبة على الحبشة وهي عضو آخر في العصبة أيضا ! أما ميثاق منظمة الأمم المتحدة فقد نصت مادته الثانية في الفقرة الرابعة فيما يتعلق بمبدأ عدم التدخل في شؤون الغير على : « يمتنع أعضاء الهيئة جميعا في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة . »

يتضح من نص المادة المذكورة بأنه يعتبر ممنوعا في العلاقات الدولية التدخل في شؤون الدول سواء كان هذا التدخل عن طريق الاعتداء البحري أو الجوي أو البري ، أو عن طريق الغزو والحصار المسلح والاحتلال الحربي ، كما تعتبر ممنوعة كل أنواع الحروب العدوانية .

إلّا أن ميثاق منظمة الأمم المتحدة يجيز حسب ما نصت عليه بعض مواده استخدام القوة المسلحة في العلاقات الدولية في الحالات الآتية :

- حالة الدفاع الشرعي التي ورد النص عليها في المادة 51 من الميثاق التي جاء فيها : « ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينتقص الحق للدول فرادي وجماعات في الدفاع عن أنفسهم اذا أعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء الأمم المتحدة ، وذلك الى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدوليين ، والتدابير التي اتخذها الأعضاء استعمالا لحق الدفاع عن النفس تبلغ الى المجلس فورا ، ولا تؤثر هذه التدابير بأي حال في المجلس بمقتضى سلطته ومسؤوليته المستمدة من أحكام هذا الميثاق من الحق في أن يتخذ في أي وقت ما يراه ضرورة لاتخاذه من الأعمال لحفظ السلم والأمن الدولي ، واعادته الى نصابه . »[1]

وبالاضافة الى ما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة فقد نصت بعض المواثيق الدولية الأخرى على معارضة مبدأ التدخل في شؤون الغير ، اذ نص مثلا « مشروع اعلان حقوق وواجبات الدول . » المقترح من قبل لجنة القانون الدولي عام 1949 في المادة الثالثة منه التأكيد على أنه : « يجب على كل دولة أن تتخلى عن كل تدخل في الشؤون الداخلية أو الخارجية لدولة أخرى . »[2]

ونفس الموضوع أكدت عليه مواثيق المنظمات الدولية الاقليمية مثل منظمة الوحدة

---

(1) - أنظر . ميثاق الأمم المتحدة ، المادة 51 .

- LE FUR (Louis) et CHKLAVER (G) Op. Cit P. 87. (2)

الافريقية التي نصت المادة الثالثة من ميثاقها في الفقرتين الثانية والثالثة على : « وجوب عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء ، واحترام سيادة كل دولة ، وسلامة أراضيها ، وحقها الثابت في استقلال كيانها . »[1]

كما أكد ميثاق جامعة الدول العربية في ديباجته على نفس المبدأ . ونفس المبدأ أكدته منظمة دول أمريكا والمعاهدات ، والاتفاقيات الدولية الأخرى ، وحتى دساتير جل الدول في العالم نصت على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لبعضها البعض .

وتجدر الاشارة الى القول بأن نص ميثاق الأمم المتحدة على مبدأ التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى لم يكن محددا ولهذا عملت الدول وخاصة بلدان العالم الثالث على محاولة تحديد هذا المبدأ أو تقنينه وقد أستطاعت هذه البلدان فعلا بعد نضال طويل الوصول في 15 سبتمبر من عام 1970 للاتفاق حول نص مشروع يتكون من سبعة مبادىء .

وقد تمخض عن هذا المشروع القرار رقم 2625 الصادر 1970 والخاص باعلان المبدأ المتعلق بالقانون الدولي الذي يخص « العلاقات الودية والتعاون فيما بين الدول وفق ميثاق منظمة الأمم المتحدة . »[1] ومن بين النقاط السبعة التي تضمنها هذا الاعلان ، النقطة الثالثة التي تتعلق بالتأكيد على مبدأ عدم التدخل ، حيث جاء فيها : « ليس من حق أية دولة أو مجموعة من الدول التدخل بطريق مباشر أو غير مباشر ، لأي سبب كان في الشؤون الداخلية أو الخارجية لدولة أخرى .

وبناء عليه فان أي نوع من أنواع التدخل يعتبر مرفوضا سواء كان هذا التدخل مسلح أو عبارة عن تمهيد ضد شخصية وسيادة دولة أخرى ، أو تدخل ضد عناصرها السياسية والاقتصادية والثقافية ، لأن كل هذه التدخلات تعتبر مخالفة للقانون الدولي .

كما أنه ليس من حق أي دولة اللجوء لاستعمال الاجراءات (الضغوط) الاقتصادية والسياسية أو كل الاجراءات مهما كان نوعها بهدف الضغط على دولة لاخضاعها ، والمس بحقوقها أو إلحصول على امتيازات مهما كان نوعها .

ان استعمال القوة لتجريد الشعوب من سيادتها الوطنية يعتبر خرقا لحقوق هذه

---

(1) أنظر . د . علي صادق أبو هيف . القانون الدولي العام . المرجع السابق ، ص . 985 .

- PIERRE RATON, Travaux de la commission juridique de l'a. g des Nations-Unies (XXVème Session). In A.F.D.I. 1970 P. 514 et suites.

الشعوب ، ولمبدأ عدم التدخل القانوني نفسه . »[1]

يمكن القول بأن مبدأ عدم التدخل ليس له مدلول مطلق فمثله مثل بعض المبادىء الأساسية الأخرى ، كالسيادة ، وحق الشعوب في تقرير مصيرها . . . الخ .

ثانيا : موقف حركة عدم الانحياز من مبدأ عدم التدخل :

من المبادىء الأساسية التي قامت عليها السياسة الأفرو آسيوية وعدم الانحياز : « مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول . » هذا المبدأ الذي أحتل منذ مؤتمر باندونغ عام 1955 وحتى اليوم أهمية خاصة في سياسة بلدان عدم الانحياز سواء في ممارسات هذه البلدان أو من خلال المؤتمرات التي عقدتها .

لقد أولت البلدان الأفرو آسيوية في مؤتمر باندونغ اهتماما كبيرا لموضوع التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، ويرجع سبب هذا الاهتمام بالدرجة الأولى الى الموجة الكبيرة من تدخلات الدول الأمبريالية في شؤون الدول الصغيرة في تلك الفترة .

وللتأكيد على هذا المبدأ أعطى المؤتمرون مكانة خاصة لذلك حيث نص المبدأ الثاني والخامس والسابع من بين البنود العشرة التي تضمنها الاعلان الختامي للمؤتمر على ما يلي :

- احترام سيادة جميع الدول .
- الامتناع عن أعمال التهديد أو استخدام القوة ضد أي دولة .
- عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى .[2]
- أما مؤتمر بلغراد 1961 فكان من بين النقاط الأساسية التي تضمنها جدول أعماله :

« مبدأ احترام سيادة الدول وسلامة أراضيها ، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية » .

وحول هذه النقطة جاء في الاعلان السياسي للمؤتمر : « يطالب المشتركون في المؤتمر بانهاء الأعمال العسكرية فورا ، وكذلك اجراءات القمع الموجهة ضد الشعوب غير المستقلة لتمكينها في حرية وبالوسائل السلمية من ممارسة حقها في الاستقلال التام واحترام وحدة أراضيها القومية ، وأن كل معونة يقدمها بلد الى دولة استعمارية فيما تقوم به من أعمال القمع يعتبر انتهاكا لميثاق منظمة الأمم المتحدة . »[3]

- Op. Cit, P. 514. (1)

(2) ـ أنظر . حمدي حافظ . المشكلات العالمية المعاصرة . المرجع السابق . ص . 746 .

(3) انظر . د . حلمي محمود مصطفى ، المرجع السابق . ص . 121 .

وجدد المؤتمرون في نهاية المؤتمر تأكيدهم على التمسك بمبدأ عدم التدخل . وفي مؤتمر القاهرة (أكتوبر 1964) أكد المؤتمرون أيضا على احترام مبدأ عدم التدخل ، وطالبوا باعتماد مبادىء التعايش السلمي كأساس قانوني للعلاقات الدولية ومن بين هذه المبادىء يوجد مبدأ احترام سيادة الدول وسلامتها الاقليمية وعدم التدخل في شؤونها الداخلية .(*)

وحول هذا الموضوع ورد في البيان السياسي للمؤتمر : « ينبغي الاعتراف بالمساواة في السيادة بين الدول ، واحترامها ، ويتضمن ذلك حق جميع الشعوب في استغلال مواردها الطبيعية استغلالا حرا . ويجب على الدول أن تمتنع عن أي تهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي والاستقلال السياسي للدول الأخرى ، ولا يجب الاعتراف بأي وضع ينشأ عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ، وينبغي بوجه خاص عدم المساس بالحدود القائمة بين الدول .

وبناء عليه يجب على كل دولة أن تمتنع عن التدخل في شؤون الدول سواء كان تدخلا صريحا أو خفيا أو عن طريق النشاط الهدام وسائر أساليب الضغط السياسي والاقتصادي . »[1]

وناشد مؤتمر القاهرة جميع الدول التي تتدخل في الشؤون الداخلية لجمهورية الكونغو الديمقراطية ، وخاصة التي تقوم بتدخل عسكري في تلك الدولة بأن تضع حدا

(*) - أوصى مؤتمر القاهرة الجمعية العامة للأمم المتحدة باعتماد مبادىء التعايش السلمي كأساس قانوني للعلاقات الدولية ، وهذه المبادىء هي :

1 ـ احترام حق الشعوب في الاستقلال وتقرير المصير .

2 ـ الاعتراف بإمكانية التعاون بين الأنظمة السياسية والاجتماعية المختلفة .

3 ـ احترام مبدأ المساواة في السيادة وهو يتضمن حق الشعوب في استثمار مواردها الطبيعية .

4 ـ الامتناع عن التهديد بالقوة أو استخدامها ضد استقلال الدول الأخرى وسلامتها الاقليمية ، وعن التدخل في شؤونها الداخلية وعن ممارسة الضغوط السياسية والاقتصادية والعسكرية ضدها ، ووجوب اللجوء الى حل الخلافات الاقليمية والدولية بالطرق السلمية .

5 ـ احترام الحريات والحقوق الاساسية للانسان والمساواة بين جميع الشعوب والأمم .

6 ـ حل جميع الخلافات والنزاعات الدولية بالطرق السلمية .

7 ـ الاعتراف بمبدأ التعاون الدولي لتحقيق التنمية الاقتصادية في العالم أجمع وبصورة خاصة في الدول النامية .

(1) - In revue de la politique internationale. N° 350 du 20 Oct 1964. PP. 87-90.

لهذا التدخل الذي يمس بمصالح الشعب الكونغولي وسيادته ويشكل تهديدا للدول المجاورة .

ونفس الشيء أكد عليه مؤتمر لوزاكا 1970 .

أما المؤتمر الرابع لحركة عدم الانحياز (الجزائر 1973) فبرغم الأولوية التي أعطاها للجانب الاقتصادي الا أنه أشار في اعلانه السياسي في البند الثاني والعشرين منه الى ضرورة احترام جميع الدول لمبدأ عدم التدخل ، وجاء في هذا البند : « .. يؤكد المؤتمر مرة أخرى على اصرار بلدان حركة عدم الانحياز على التمسك القوي بمبادىء المساواة بين الدول واحترام السيادة الاقليمية لجميع الدول ، والامتناع عن استعمال التهديد أو استخدام القوة لحل النزاعات والخلافات فيما بين الدول .. »[2]

كما ندد المؤتمرون بالتدخل الأمريكي في كومبوديا وأعلنوا بأن الحكومة الشرعية لكومبوديا هي الحكومة التي يرأسها السيد « نور دوم سيهانوك » وطالب المؤتمر من بلدان عدم الانحياز الاعتراف بهذه الحكومة .

وأولى مؤتمر كولومبو (أوت 1976) هو الآخر اهتماما كبيرا لمسألة التدخل ، وشدد عليها نظرا للظروف الدولية المتوترة التي انعقد فيها هذا المؤتمر .

وقد جاء في البند الثالث عشر من اعلانه السياسي حول هذا الموضوع : « ان تمسك بلدان حركة عدم الانحياز بمبدأ الاستقلال الحقيقي للدول عوض تمسكها بالاستقلال الشكلي يعني معارضة هذه البلدان لأي شكل من أشكال التدخل في شؤونها الداخلية .

ان اعلان باندونغ والمباديء التي أقرتها مؤتمرات القمة لبلدان الحركة تؤكد على أن مبدأ التدخل في الشؤون الداخلية مبدأ مرفوض لأنه يتناقض مع الالتزامات التي يتعهد بها أعضاء منظمة الأمم المتحدة وفق ميثاقها .

وقد أعرب المؤتمرون عن أن التدخل قد يأخذ أشكالا مختلفة : سياسية ، اقتصادية ، عسكرية أو يكون عن طريق الوسائل الاعلامية . »[1]

أما مؤتمر هافانا (سبتمبر 1979) فقد نص في اعلانه السياسي على ضرورة تبني جميع بلدان حركة عدم الانحياز لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية والخارجية

---

(1) - In revue de la politique internationale N° 563 du 20 Sept 1973. P. 21.

(2) - In revue de la politique internationale N° 634 du 5 Sept 1976. PP. 30-31.

للدول هذا المبدأ الذي يعتبر جزءا من المباديء الأساسية لسياسة حركة عدم الانحياز . ويؤكد المؤتمر على أن أي خرق لهذا المبدأ يعتبر عملا غير مقبول وغير مبرر في جميع الحالات ، وأنه عمل مناقض لمبادىء ميثاق منظمة الأمم المتحدة . . »[1]

وندد المؤتمرون بجميع أنواع التدخل التي تستخدمها الأمبريالية لحرمان الشعوب الضعيفة من ممارسة حريتها وسيادتها السياسية والاقتصادية والثقافية .

بعد أن تعرفنا على عدم شرعية التدخل في الشؤون الداخلية للدول ننتقل الآن الى المطلب الثاني من هذا المبحث والذي نعالج فيه أشكال حالات التدخل المختلفة في العلاقات الدولية .

- In revue de la politique internationale N° 707 du 20 Sept 1979. PP. 41-42. (1)

المطلب الثاني
عن حالات التدخل

توجد من الناحية التاريخية مئات الحالات من التدخل لكننا سنقتصر في بحثنا هذا على ذكر ثلاثة صور من التدخل تختلف من حيث المنطلقات والمبررات بالرغم من أنها منافية كلها « لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول » الذي نصت عليه المواثيق الدولية المختلفة ، ومؤتمرات قمة حركة عدم الانحياز .

وهذه الحالات الثلاث هي :

1 ـ حالة تدخل دولة رأسمالية كبرى في شؤون دولة صغرى غير منحازة ، وعن هذه الحالة أخترنا التدخل الفرنسي في تشاد عام 1968 .

2 ـ حالة تدخل دولة اشتراكية كبرى في شؤون دولة صغرى غير منحازة ، مثل : حالة تدخل الاتحاد السوفياتي في افغانستان عام 1979 .

3 ـ حالة تدخل دولة غير منحازة في شؤون دولة أخرى غير منحازة حالة تدخل فيتنام في كومبوديا عام 1978 .

(أ)حالة تدخل دولة كبرى رأسمالية منحازة في شؤون دولة صغرى غير منحازة .

ـ التدخل الفرنسي في تشاد عام 1968 ـ

ينقسم تشاد من الناحية الجغرافية الى أربعة مناطق غير متساوية من حيث عدد السكان « فمنطقة الجنوب تمثل تقريبا ربع مساحة البلاد ومعظم سكانها من المسيحيين ويسكنها أكثر من نصف سكان البلاد (54 %) وفي هذه المنطقة من البلاد تعيش قبائل « ساراس » «SAARAS» التي ينتمي اليها الرئيس التشادي الأسبق السيد « طومبالبي » . أما المنطقة الساحلية فتمتد فوق خط التماس العاشر وعلى حوالي ربع

مساحة تشاد ، ويعيش فيها حوالي 30 % من عدد سكان الذين يوجد معظمهم من المسلمين . »[1]

وبين المنطقتين المذكورتين أعلاه « توجد المنطقة شبه الصحراوية التي يعيش بها حوالي 12 % من المواطنين وأغلبهم من المسلمين .

أما المنطقة الرابعة فهي منطقة الشمال الصحراوية التي تحتوي على ثلاث مقاطعات هي : بوركو « «BORKOU» و « اينيدي » «ENNEDI» و « تيبستي » «TIBESTI» والتي يصطلح عليها بـ : «BET» ويعيش في هذه المنطقة من تشاد حوالي ثمانين ألف مواطن أي 2 % من سكان البلاد . »[2]

بعد هذا التعريف البسيط لتشاد من الناحية الجغرافية والذي يعتبر ضروري لمعرفة المناطق التي دارت فيها الأحداث نشرع في الحديث عن التدخل العسكري الفرنسي في تشاد وخلفيات ونتائج هذا التدخل الذي يعبر عن حالة تدخل دولة استعمارية منحازة في شؤون دولة صغيرة غير منحازة .(*)

ويرجع الأستاذ «CORNEVIN» سبب الحرب الأهلية التشادية التي بدأت عام 1965 الى « تمرد الرعاة والمزارعين المسلمين التشاديين ضد جالبي الضرائب الآتين من جنوب غربي البلاد ، مع اتساع هذا التمرد عبر السنوات التالية الى أكبر جزء من منطقة الساحل (تشكل 32 ٪ من سكان البلاد) والمنطقة شبه الصحراوية (12 %) والمنطقة الصحراوية 45 % من المساحة العامة و 2 % من عدد السكان) الى التمييز القائم بين المواطنين ، وعدم المساواة بين السكان المسلمين في الشمال من جهة وسكان الجنوب المسيحيين من جهة أخرى ، وبالنسبة اليه فان هذه الحرب الأهلية تعتبر حربا حضارية . »[3]

بينما يقول «BUIJTENHUIJS. R.» « بأن الحرب الأهلية في تشاد بدأت يوم 5

---

(1) -In le monde diplomatique, Mai 1976. P. 10.

(2) - Op. Cit; P. 10.

(*) ـ أنضمت تشاد الى حركة عدم الانحياز عام 1964 خلال انعقاد مؤتمر القمة الثاني بالقاهرة .

(3) - FATES, Youcef. Essai d'interpretation des dernières interventions militaires Françaises en Afrique. Memoire pour le Magister en Droit. Faculté de Droit. Alger 1980. P. 34.

مارس 1968 تاريخ انطلاقة أول رصاصة في مقاطعة التبستي الواقعة بالقرب من الحدود التشادية الليبية . »[1]

ويقول هذا الكاتب بأنه حسب التصريحات الرسمية للحكومة التشادية انذاك فان هذا الحادث المحلي قد جاء نتيجة المطالب « الجزئية » و« الجبهوية » لبعض العشرات من السكان الرحل بهذه المنطقة المعروفين باسم قبائل « طوبو » التي قامت بتحطيم جزءا من القوات العسكرية التشادية في منطقة « أوازو » ، «AOZOU» وأنه لا توجد أية علاقة لمنظمة « فرولينا » «FROLINAT» بهذه الأحداث » .[2]

ويستطرد هذا الكاتب في القول بأن الأحداث قد امتدت الى باقي مناطق التبستي فيما بعد ، مما ترتب عنه خسائر كبيرة ألحقت بالقوات الحكومية خلال الأشهر الخمسة الأولى من الأحداث ، الأمر الذي أضطر الرئيس التشادي طومبالباي الى طلب تدخل القوات العسكرية الفرنسية لفك الحصار الذي ضربه الثوار على منطقة اوازو .

وقامت الحكومة الفرنسية فعلا بتقديم المساعدات الى تشاد ، تمثلت حسب التصريحات الرسمية الفرنسية والتشادية في تموين القوات العسكرية التشادية بالمأونة العسكرية .

وتجدر الاشارة بأنه بعكس التصريحات الرسمية للحكومة التشادية التي أعتبرت بأن حوادث التبستي ناتجة عن أعمال الشغب التي قامت بها عناصر متطفلة للمس والنيل من الوحدتين الوطنية والاقليمية لتشاد . » يرى الكاتب «BUIJTenhuijs» بأن المسألة « لا تتعلق بأحداث أوازو المحددة فحسب ، بل أن الأمر يتعلق بتمرد شعبي على مستوى كل منطقة التبستي ، ولعل هذا هو ما يفسر امتداد تدخل القوات العسكرية الفرنسية الى كل مناطق مقاطعة التبستي وعدم اقتصارها على منطقة أوازو » .[3]

ويلاحظ بأن التدخل العسكري الفرنسي لم يقتصر على تموين القوات التشادية فحسب ، بل أخذ شكلا أكبر عندما تفاقم الوضع في تشاد ولعل هذا هو ما يفسر قرار الجنرال « ديغول » باعلان التدخل المباشر في تشاد : « لقد أعطى الجنرال ديغول موافقته

- BUIJTENHUIJS. R. Le Frolinat et les revoltes populaires du Tchad. 1965-1976. (1) ed. Mouton. Paris, 1978. P. 152.

- Op. Cit, P. 153. (2)

- Op. Cit, P. 153. (3)

على تدخل عسكري فرنسي جديد ليس بتموين القوات العسكرية التشادية فقط بل عن طريق تدخل عسكري فرنسي مباشر . »[1]

وقد كان من النتائج المباشرة المترتبة عن التدخل الفرنسي « اعادة انتخاب الرئيس طومبالباي لرئاسة الجمهورية يوم 15 جوان 1969 . »[2]

وهذا ما أكده الرئيس طومبالباي نفسه خلال زيارته لباريس : « . . سأزور قصر الايليزيه بتشوق كبير لأشكر الجنرال ديغول على تجاوبه مع طلبنا . ان فرنسا ديغول قد احترمت معاهدات[*] الدفاع المبرمة بين البلدين ، الشيء الذي يسهل على تشاد فرض النظام بسرعة ، وانه لمن واجبنا أن نشكر فرنسا على هذا الموقف . . »[3]

ويمكن الملاحظة هنا بأنه حتى 1970 كان نظام طومبالباي ينفي وجود أحداث في المنطقة الشمالية من البلاد ، مستعملا في ذلك سواء التعتيم الاعلامي أو محاولات الاحتواء أو وصف الثوار « بالخارجين عن القانون » الاجهزة الرسمية والاعلامية التي بررت التدخل الفرنسي « بنظرية لعبة الدومينو »[4] القائمة على أن التخلي عن نظام « شرعي » افريقي كاف لكي تفقد فرنسا أهميتها وهيبتها لدى الحكام الأفارقة ، وكاف أيضا لكي تفقد فرنسا المكانة التي تطمح في الوصول اليها على المستوى العالمي .

وتجدر الملاحظة بأن النظام التشادي قد أضطر الى اللجوء الى سياسة « المصالحة » أو « التسوية » الوطنية خاصة منذ النصف الأول من عام 1971 حيث بدأ نظام طومبالباي يعترف بوجود المقاومة الوطنية ولو ضمنيا ، من خلال الانتقادات الذاتية التي قام بها في خطابه بتاريخ 21 مايو 1971 الذي تضمن على الخصوص : « يجب أن يكون لنا الشجاعة الكافية للقول بأننا تجاهلنا كثيرا مؤامرات البعض الموجودين بيننا والذين تسربوا الى صفوف الحزب والحكومة باعطاءهم الأسبقية لمصالحهم الخاصة على المصلحة العامة . . »[5]

بعد هذا الخطاب « قام الرئيس طومبالباي يوم 23 مايو 1971 باجراء تعديل وزاري

---

(1) - Op. Cit, P. 153.

(2) - In le monde diplomatique P. 10.

(*) - تم ابرام المعاهدة الفرنسية التشادية في 19 ماي 1964 .

(3) - Jeune Afrique N° 448 du 5-11 AOUT 1969. P. 30.

(4) - Op. Cit; P. 209.

(5) - Op. Cit; P. 226.

حيث أحتوت الحكومة الجديدة على وزراء مسلمين . »[1]

وفي تصريح آخر في أفريل 1971 أعترف طومبالباي بالحالة والوضع الاقتصادي المتردي الذي يعيش فيه مواطنو بعض المناطق ، وحتى يتم ابعادهم عن « المتمردين » وجبهة «FROLINAT» فان الذين وصفناهم بالعصابات هم في الواقع أناس يطالبون بأن نهتم بهم ، بأن نحفر لهم آبارا ، ونبني لهم مدارس ونفتح لهم طرقا . . انهم مواطنين مواطنين يريدون دفع ضرائبهم مرة واحدة . . »

ومن بين الاجراءات التي اتخذها الرئيس التشادي في اطار سياسة « التسوية الوطنية » اطلاق صراح المسجونين السياسيين حيث بدأت حملة العفو الأولى في أفريل 1971 وتضمنت 120 سجينا . . وفي بداية مايو أطلق سراح حوالي 823 سجينا أيضا . »[2]

وقد كان الهدف من هذه الاجراءات هو التمهيد للتعديل الوزاري الذي قام به الرئيس طومبالباي في 23 ماي 1971 والذي « أحرز فيه المسلمون على نصف المناصب ، ومن بين هؤلاء الزعماء « جبرين خير الله » و « بابا حسن » و « محمد عبد الكريم » وهم من الزعماء المسلمين الذين أتهموا عام 1963 بالتآمر على قلب نظام الحكم . . »[3]

كما كان الهدف من سياسة الاصلاح الوطنية احتواء أكبر عدد ممكن من « المتمردين » وهذا ما تم فعلا ابتداءا من جانفي 1971 حيث تم عقد اتفاق بين النظام التشادي وبعض الثوار من قبائل موبي » «MOUBI» الذين يتزعمهم « عبد اللاي يايا » «ABDOULAYE YAYA» ومحمد حمدان » .

ومن بين النقاط التي تضمنتها المعاهدة :

- حق ممثلي قبائل «MOUBI» في تعيين ممثلا عنهم في المكتب السياسي للحزب الثوري التشادي (P. P. T.) .
- اطلاق سراح كل مناضلي قبائل موبي .
- تعهد الخارجين عن القانون (مناضلي قبائل موبي) . بالتخلي عن الأسلحة الموجودة في حوزتهم . . الخ .(*)

---

(1) - Op. Cit; P. 226.

(2) - Op. Cit; P. 227.

(3) - Op. Cit; P. 227.

(*) ـ للمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة أنظر المرجع السابق . ص . 229-232 .

بعد توجه النظام التشادي نحو التصالح مع المقاومة بدأت العلاقات الفرنسية التشادية في التدهور وتم الاعلان عن نهاية التدخل الفرنسي في تشاد رسميا في شهر جوان من 1971 ، والمقصود بانتهاء التدخل الفرنسي هنا هو انسحاب القوات العسكرية الفرنسية التي وضعت مباشرة في خدمة النظام التشادي أثناء الأحداث وانسحاب القوات العسكرية الفرنسية المتدخلة ، لا يعني في رأينا انتهاء التواجد العسكري الفرنسي في تشاد ، لأن هذا التواجد استمر بعد جوان 1971 سواء في شكل وجود الخبراء العسكريين الفرنسيين الذين يسيرون القوات المسلحة التشادية ، أو في شكل المساعدات العسكرية الفرنسية للتشاد وخاصة بقاء القاعدة الفرنسية الموجودة في العاصمة «FORT LAMY» التي يقدر عدد الطيارين فيها بسبع مائة طيار وستة مائة جندي » .

وتجدر الملاحظة هنا بأنه لما بدأ الرئيس طومبالباي يتطلع نحو تصفية بعض العناصر العسكرية المعارضة له والموالية لفرنسا في مطلع 1975 : « ان جيشنا عبارة عن دولة داخل دولة ، ويتصرف كأنه في بلد مستعمر أو محتل . »[1] ولكن قبل أن يشرع الرئيس التشادي في تصفية هذه العناصر صفي هو شخصيا صباح يوم 13 أفريل 1975 وخلفه الجنرال « فيليكس مالوم » .

كان هذا عن حالة التدخل الفرنسي عام 1968 في الشؤون الداخلية لتشاد ، فماذا عن التدخل السوفياتي في أفغانستان يا ترى ؟

(ب) حالة تدخل دولة كبرى اشتراكية منحازة في شؤون دول صغرى غير منحازة .

ـ حالة التدخل السوفياتي في أفغانستان ـ

شهد العالم في أواخر العام 1979 أحداثا دولية خطيرة كادت أن تتسبب في اندلاع نزاع مسلح بين الكتلتين العظيمتين ، حيث تحولت أنظار العالم من أحداث ايران الى التدخل العسكري السوفياتي في أفغانستان على اثر الانقلاب العسكري الذي وقع في 27 ديسمبر 1979 بزعامة « ببراك كارمال » وقد تسبب هذا التدخل في وقوع توتر حاد بين المعسكرين وخاصة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي ، وبدأ العالم يعرف نوعا من « الحرب الباردة » .

كما ترتب عن هذا التدخل قيام الطرفان بنشاطات دبلوماسية مكثفة في العالم

- Op. Cit; P. 228. (1)

وظهور حملات اعلامية في الغرب ضد الاتحاد السوفياتي ، وقام هذا الأخير أيضا بحملات دبلوماسية واعلامية لشرح (تبرير) موقفه الذي قال بأنه كان « لنجدة » و « حماية » بلد من التدخلات الأجنبية !

وان هذا التدخل جاء استجابة لطلب السلطات الأفغانية وطبقا لنصوص وروح المعاهدة المبرمة بين البلدين .(*)

وبما أن التدخل السوفياتي في أفغانستان يعبر عن حالة تدخل دولة كبرى منحازة (دولة اشتراكية) في شؤون دولة صغرى غير منحازة فانه من الأجدر خلال دراسة هذه الحالة من التدخل البحث عن أسبابه ولو بصفة موجزة قبل التعرض الى ردود الفعل الدولية المترتبة عن التدخل .

وتجدر الاشارة بأننا صنفنا ردود الفعل من الناحية السياسية الى أربع فئات :

- ردود فعل الدول الغربية .
- ردود فعل البلدان غير المنحازة .
- ردود فعل البلدان الاسلامية (منظمة مؤتمر الشعوب الاسلامية) .

وسنركز هنا على تحليل ردود فعل بعض البلدان غير المنحازة لمعرفة موقف حركة عدم الانحياز من التدخل ، وذلك بالاعتماد على بيان الاجتماع الأخير لوزراء خارجية بلدان عدم الانحياز (اجتماع دلهي الجديدة) .

والسؤال المطروح هو : ما هي أسباب ودوافع التدخل السوفياتي في أفغانستان ؟

« منذ تاريخ استقلال الهند عام 1947 بدأ الاتحاد السوفياتي يولي اهتماما خاصا بالقارة الأسيوية عن طريق توجيه الدعوة الى ضمان السلم والاستقرار في هذه المنطقة من العالم . »[1]

وقد تجلى الاهتمام السوفياتي أكثر عندما قام بدور الوسيط في حل النزاع الهندي - الباكستاني حول منطقة « كشمير » عام 1965 ونجاحه في ابرام اتفاقية « تاشقند » «TACHKENT» .

ونتيجة لظهور الخلاف الصيني السوفياتي والتقارب الأمريكي الصيني بدأ

(*) - أبرمت معاهدة الصداقة والتعاون بين الاتحاد السوفياتي وأفغانستان في 5 ديسمبر 1978 (قبل وقوع الانقلاب بسنة واحدة) .

(1) - Revue: Problèmes politiques et sociaux. N° 398, du 6/9/80 P. 5.

السوفيات يبحثون عن حليف جديد لهم في آسيا فلم يجدونه سوى في الهند لاعتبارات كثيرة . (*)

وقد ازداد اهتمام السوفيات بشؤ ون المنطقة خلال الحرب الأهلية الباكستانية عام 1971 حيث وقف السوفيات في هذه الحرب الى جانب الهند التي تدخلت الى جانب الانفصاليين البنغال ، في الوقت الذي وقفت فيه الصين الشعبية الى جانب باكستان .

وفي ظل هذه الأحداث والتغيرات التي عرفتها المنطقة كانت أفغانستان وهي الدولة التي توجد على حدود مشتركة مع باكستان والاتحاد السوفياتي وايران تعيش وضعا مستقرا الا أنه ابتداءا من 1973 طرأ تغير كبير على وضع هذا البلد حيث « وقع انقلاب عسكري في 17 يوليو 1973 بزعامة « محمد داود خان » أطاح بالنظام الملكي ، وكان الاتحاد السوفياتي أول دولة تعترف بحكومة الانقلاب » . (1)

وبعد خمس سنوات وقع انقلاب عسكري يساري بزعامة « محمد نور تراقي » أطاح بنظام « محمد داود خان » وبهذا دخلت أفغانستان في حالة من اللااستقرار حيث وقع انقلاب آخر ضد الرئيس « نور تراقي » بزعامة « حفيظ الله أمين » في 16 سبتمبر 1979 ، ولم يستمر هذا الأخير في السلطة أكثر من ثلاثة أشهر حتى أطيح به من طرف « بابراك كارميل » الذي تزعم انقلاب 27 ديسمبر 1979 ، وجاء التدخل السوفياتي « للدفاع عن الثورة الأفغانية المهددة بسبب الدعم الخارجي الذي تقدمه كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين الشعبية الى « المتمردين » بحجة أن هذه المساعدة التي يقدمها الاتحاد السوفياتي لافغانستان ما هي سوى التزام أممي » . (2)

أولا : ردود فعل الدول الغربية من التدخل :

ان أول شيء يمكن ذكره هنا هو أن كل البلدان الغربية عارضت التدخل السوفياتي في أفغانستان مع اختلاف درجة هذه المعارضة .

وسوف لن نتطرق الى مواقف كل البلدان الغربية من التدخل بل نقتصر على أهمها ، كموقف الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا الاتحادية .

(*) ـ تحتل الهند ثاني مرتبة من حيث الكثافة السكانية بعد الصين الشعبية على مستوى قارة آسيا ، كما تمتلك قدرات ذاتية وموضوعية تكاد تساوي امكانيات الصين الشعبية ، بالاضافة الى احتلالها موقعا استراتيجيا حيث تشترك في الحدود مع الصين والباكستان وبعض الدول المجاورة الأخرى .

(1) ـ راجع « يوميات الأزمة الأفغانية » مجلة السياسة الدولية . العدد 60 . أفريل 1980 ص : 127 .

- Revue: Problèmes politiques et sociaux, op. Cit; P. 5. (2)

1) **موقف الولايات المتحدة الأمريكية** : يتضح الموقف الأمريكي من التدخل السوفياتي في أفغانستان من خلال دراسة تعليق الرئيس الأمريكي « كارتر » الذي نشرته الاذاعة والتلفزة الأمريكية يوم 4 جانفي 1980 والذي جاء فيه : « لقد وقع مؤخرا حدث هام وخطير جدا يهدد المحافظة على الأمن في منطقة جنوب غربي آسيا ، حيث قامت القوات السوفياتية بضرب شعب صغير ودولة غير منحازة ، وأن السوفيات يزعمون ، وهذا خطأ ، أن تدخلهم قد جاء نتيجة طلب أفغانستان لمساعدته على رد التهديدات الأجنبية غير المعروفة . . ان هذا الغزو السوفياتي يشكل خرقا كبيرا للقانون الدولي وميثاق منظمة الأمم المتحدة . . »[1]

والشيء الذي يمكن ملاحظته في الموقف الأمريكي من التدخل أنه لم يبق على المستوى الاعلامي بل أخذ أشكالا عملية تتمثل في « طلب الرئيس كارتر من مجلس الشيوخ الأمريكي تأجيل عملية التصديق على اتفاقية سالت II حتى يتسنى معرفة أهداف ونوايا الاتحاد السوفياتي من هذا التدخل . . »[2]

كما أعلن الرئيس الأمريكي أيضا اجراءات عملية أخرى ضد الاتحاد السوفياتي « تمثلت في تخفيض كميات الحبوب المتفق عليها في اتفاقية 1975 الى الحد الأدنى الذي هو 8 ملايين طن ، عوض الكمية الاجمالية المطلوبة التي تقدر بـ : 25 مليون طن » .[3]

وفي 22 جانفي 1980 وجه الكونغرس الأمريكي نداءا عاما لمقاطعة الألعاب الأولمبية التي ستنعقد بموسكو .

2) **موقف بريطانيا** : لم يقل موقف بريطانيا من حيث درجة التنديد بـ التدخل السوفياتي عن موقف الولايات الأمريكية وهذا ما يمكن لمسه من مختلف التصريحات الرسمية للقادة البريطانيين وتعليقات الصحافة البريطانية .

اذ صرح « اللورد كرنكتون » «LORD CARRIGTON» وزير خارجية بريطانيا واصفا هذا التدخل « بالعمل التخريبي ومؤكدا على ضرورة اتخاذ الاجراءات اللازمة ضد الاتحاد السوفياتي حتى يمكن تلقينه درسا ، وحتى يفهم في المستقبل بأنه لا يمكنه خرق القواعد الدولية دون دفع الثمن » .[4]

---

(1) - Op. Cit; P. 32.

(2) - In le monde du 5 Janvier 1980, P. 3.

(3) - In le monde du 6-7 Janvier 1980, P. 1.

(4) - In le monde du 26 Janvier 1980, P. 3.

لقد كان الموقف البريطاني من التدخل السوفياتي أكثر مواقف دول أوروبا الغربية انسجاما مع الموقف الأمريكي .

3) **الموقف الألماني الغربي** : حدد السيد « جينشر » وزير خارجية ألمانيا الاتحادية موقف بلاده من التدخل السوفياتي بقوله : « ان التدخل السوفياتي في أفغانستان يعتبر مساسا بالمبادىء الأساسية لسياسة التعايش السلمي فيما بين الشعوب ومساسا بمبدأ حق الشعوب في تقرير المصير » . (1)

4) **موقف فرنسا** : كان الموقف الفرنسي من التدخل السوفياتي مشابها الى حد بعيد للموقف الألماني الغربي ، وهذا ما يمكن استنتاجه من بيان الحكومة الفرنسية في 9 جانفي 1980 الذي جاء فيه : « ان الأحداث التي وقعت في أفغانستان تتناقض مع المبادىء التي توجه الحياة الدولية وسياسة فرنسا وتمس بسياسة التعايش السلمي » . (2)

وبالاضافة الى المواقف الانفرادية الصادرة عن البلدان الغربية ازاء التدخل السوفياتي أدانت السوق الأوروبية المشتركة الاجراء السوفياتي في أفغانستان ، ووصفته بأنه اجراء غير مقبول ، ودعت الى الانسحاب الفوري وغير المشروط للقوات السوفياتية من البلاد ، وأكد الاعلان قلق وزراء الدول التسع نتيجة للأزمة التي خلقها التدخل العسكري السوفياتي ، لأنه يشكل تدخلا فادحا في الشؤون الداخلية لدولة عضو في حركة عدم الانحياز . . »(3)

ثانيا : ردود فعل الدول الاشتراكية من التدخل السوفياتي :

أفرز التدخل السوفياتي في أفغانستان نوعين من المواقف وردود الفعل لدى البلدان الاشتراكية ، ففي الوقت الذي أيدت التدخل معظم بلدان الأسرة الاشتراكية مثل : ألمانيا الديمقراطية ـ بلغاريا ـ تشيكوسلوفاكيا ـ هنغاريا فيتنام ـ كوبا . . تحفظت بعض البلدان الاشتراكية في ذلك ، ووقفت بلدان اشتراكية أخرى معارضة هذا التدخل (رومانيا ـ ألبانيا ـ يوغسلافيا ـ الصين الشعبية) ولو بدرجات متباينة نسبيا .

واذا كان موقف البلدان الاشتراكية المؤيدة للتدخل واضحا من خلال تصريحات ومواقف زعمائها أو تعليقات وسائل اعلامها ، فان موقف البلدان الاشتراكية المعارضة للتدخل يجب توضيحه في رأينا .

---

(1) - In revue: Problèmes politiques et sociaux. N° 385. du 28 Mars 1980. P. 32.

(2) - Op. Cit; P. 33.

(3) ـ راجع مجلة السياسة الدولية المرجع السابق . ص . 121

1) موقف رومانيا : انتقدت رومانيا بطريقة غير مباشرة التدخل السوفياتي بمعارضتها لـ : « سياسة القوة والهيمنة والوصاية » وهذا ما جاء في افتتاحية «SCINTEIA» لسان حال اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الروماني : « انه من الضروري الادراك بأن المسائل لا تحل الاّ عن طريق التخلي عن استخدام القوة والوسائل العسكرية ، وكذا التخلي عن كل الوسائل التي يمكنها أن تمس باستقلال الشعوب . . »[1] يتضح من هذا التعليق معارضة رومانيا للتدخل السوفياتي في أفغانستان .

2) موقف ألبانيا الشعبية : عارضت ألبانيا التدخل السوفياتي بشدة محملة مسؤولية الوضع الجديد في أفغانستان لكل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، وهذا ما أكدته الحكومة الألبانية في تصريح رسمي لها جاء فيه : « ان الأعمال التخريبية التي تقوم بها الولايات المتحدة ضد ايران والأعمال التخريبية التي تقوم بها الفاشية الأمبريالية الاجتماعية السوفياتية ضد أفغانستان لا تخدم سوى المصالح التوسعية للبورجوازية التحريفية السوفياتية » .[2]

3) موقف الصين الشعبية : لم يقل موقف الصين الشعبية من حيث درجة معارضة التدخل السوفياتي عن الموقف الألباني اذ عارضت الحكومة الصينية في بيان لها أعلنته يوم 30 ديسمبر بأن : « التدخل السوفياتي في أفغانستان يعتبر تهديد خطير للأمن والسلام في آسيا ، وفي باقي أنحاء العالم . . وأن سلوك الاتحاد السوفياتي هذا يوضح المصدر الحقيقي المهدد للسلام العالمي ، ويكشف عن الطبيعة الحقيقية لما يسمى بالحليف الطبيعي لشعوب بلدان العالم الثالث » .[3]

ولم تتوقف الصين الشعبية عند حد معارضتها الاعلامية للتدخل السوفياتي بل اتخذت اجراءات عملية تمثلت في توقيف المباحثات مع الاتحاد السوفياتي .

4) موقف يوغسلافيا : عارضت يوغسلافيا هي الأخرى التدخل السوفياتي ، وهذا ما تجلى في تصريح للسكريتارية الفيدرالية للشؤون الخارجية ليوغسلافيا في 30 ديسمبر 1979 : « لا يوجد أي مبرر لتبرير تدخل ما ، مهما كان نوع هذا التدخل الذي لا يمكن أن يتم الا على حساب استقلال شعب أو حقه في تقرير المصير ، ولا يمكن تصور

- In le monde du 6-7 Janvier 1980. P. 3. (1)

- In le monde du 1 Janvier 1980. P. 3. (2)

- Op. Cit; P. 3. (3)

تدخلات أجنبية حسنة وسيئة مثلها لا يمكن تصور عدوان أو احتلال حسن وآخر سيء . . ولهذا فإننا كنا نقول دائما بأن احترام مبدأ عدم التدخل مهما كان هو شرط أولي وأساسي يجب احترامه من طرف كل أعضاء المجتمع الدولي والقوى العظمى » .[1]

تجدر الملاحظة هنا بأنه بانقسام البلدان الاشتراكية الى بلدان مؤيدة للتدخل وأخرى معارضة له ، انقسمت الأحزاب الشيوعية ، خاصة الأحزاب الشيوعية في أوروبا الغربية هي الأخرى الى مؤيدة ومعارضة لهذا التدخل !

فبالنسبة للحزب الشيوعي الفرنسي الذي كان موقفه في أول الأمر متذبذباً قد كشف عن موقفه في النهاية بالتأييد الكامل للتدخل السوفياتي ، وهذا ما ورد في احدى تعليقات لسان حاله «L'HUMANITE»: » ان التدخل السوفياتي يدخل في اطار مبدأ تضامن الشعوب المناضلة ضد الرجعية من جهة ، وحق كل دولة في الاستعانة بحلفاءها من جهة أخرى » .[2]

أما الحزب الشيوعي الأسباني فقد عبر عن معارضته للتدخل السوفياتي بطريقة مبهمة أو غير مباشرة ، وهذا ما يتضح من تعليق لسان حاله «MUNDO-OBRERO» حيث جاء فيها : « ان التدخل السوفياتي أمر يؤسف له ، ولكنه كان ضروريا بسبب عدم القدرة الذاتية والفعلية للشعب الأفغاني للتحرر من الأمبريالية . . »[3]

وقد « كان الحزب الشيوعي الايطالي أول الأحزاب الشيوعية الأوروبية التي عارضت هذا التدخل دون أدنى تحفظ » .[4]

ثالثا : ردود فعل الدول غير المنحازة :

لقد تباينت مواقف بلدان حركة عدم الانحياز ازاء التدخل السوفياتي في أفغانستان الأمر الذي يؤكد في بعض الحالات عدم انسجام السياسات الخارجية لهذه البلدان وعدم اتفاقها على مفهوم موحد لعدم التدخل ، وهذا ما يمكن أن يلمسه المرء من تصريحات ومواقف بعض زعماء هذه البلدان مثل : العراق سوريا ـ كوبا ـ باكستان ـ الجزائر ـ الهند . . الخ .

- Revue: Problèmes Politiques sociaux. Op. Cit; P. 34. (1)

- In le monde du 4 Janvier 1980. P. 1. (2)

- Op. Cit; P. 1. (3)

- Op. Cit; P. 1. (4)

1) موقف العراق : كان العراق من بين البلدان غير المنحازة الأولى التي عارضت ونددت بالتدخل السوفياتي ، وهذا ما أكده الرئيس العراقي « صدام حسين » في تصريح له : « ان تدخل الاتحاد السوفياتي في أفغانستان خطأ كبير وخطير في نفس الوقت ، وغير مسموح به ، وغير مبرر . . »[1]

2) موقف سوريا : لقد كان موقف سوريا مؤيدا للتدخل السوفياتي حيث « قاطعت هي واليمن الديمقراطي المؤتمر الطارىء لوزراء خارجية منظمة المؤتمر الاسلامي المنعقد باسلام أباد » .[2]

وقد أوضح السيد « عبد الحليم خدام » وزير الخارجية السوري لدى زيارة « السيد غروميكو » وزير خارجية الاتحاد السوفياتي لسوريا موقف بلاده من التدخل يوم 27 جانفي 1980 بقوله : « لا يمكن تفسير الحملة الحالية الموجهة ضد الاتحاد السوفياتي من طرف الصهيونية والأمبريالية ، هذه الحملة التي أتخذت من أفغانستان محورا لها . . . لقد وضحنا موقفنا فيما يتعلق بالهجمة الحالية لقوى الأمبريالية والصهيونية بأنه لا يمكننا أن نضع في نفس المستوى أصدقاءنا الذين يدعموننا مع الذين يدعمون عدونا وبعبارة أخرى ، اننا نرفض أن نضع الاتحاد السوفياتي الصديق المخلص للعرب مع أي دولة أو قوة أخرى تدعم عدونا اسرائيل . . »[3]

3) موقف كوبا : لقد كانت كوبا من بين الدول غير المنحازة التي أيدت التدخل السوفياتي ، اذ صرح ممثلها الدائم في منظمة الأمم المتحدة خلال تدخله أمام الدورة الطارئة للجمعية العامة يوم 15 جانفي 1980 قائلا : « . . ان الولايات المتحدة الأمريكية التي تزعم بأنه قد تم التدخل في شؤون أفغانستان الداخلية وتحاول جاهدة جر بلدان هذه المنطقة لتلعب دور الخادم المطيع للأمبريالية تحاول اليوم القيام بطلب انعقاد مجلس الأمن بحجة أن العالم قد دخل من جديد في « حرب باردة » . . ان كوبا التي أيدت دائما مبدأ حق الشعوب في سيادتها ترفض اليوم طرح هذه المسألة التي تريد الأمبريالية بها غسل ماء الوجه . . اننا لا نساعد أبدا على تقديم الماء لطاحونة الرجعية والأمبريالية . . »[4]

- In le monde du 8 Janvier 1980. P. 4. (1)

- Op. Cit; P. 4. (2)

- In le monde du 29 Janvier 1980. P. 8. (3)

- La verité sur l'Afghanistan. Documents- Faits- Temoignages. éd. NOVOSTY. (4) moscou 1983

ان عدد البلدان غير المنحازة التي عارضت التدخل السوفياتي كان يفوق بكثير عدد البلدان التي أيدت التدخل .

وتجدر الاشارة أن البعض من هذه البلدان قد حاول البقاء على الحياد ازاءهذا الحادث مؤكدا على ضرورة حل هذه الأزمة حلا سياسيا ، ومن بين هذه البلدان الجزائر والهند ، وسنقتصر هنا على ذكر موقف الهند .

4) **موقف الهند** : لقد كان موقف الهند من التدخل السوفياتي موقفا محايدا ، وهذا ما يتضح من تصريح وزير خارجيتها السيد «P. V. NARASIMHA. RAO» أمام المجلس الشعبي الهندي (البرلمان) يوم 23 جانفي 1980 بقوله : « ان الأحداث التي وقعت هذه الأشهر الأخيرة في المنطقة المحيطة بنا ، قد أثارت الكثير من المخاوف في البلد . . . ان أحداث أفغانستان قد شغلت ، وهذا أمر طبيعي اهتمام الحكومة . . .

ان للهند علاقات وطيدة مع الحكومة والشعب الأفغاني واننا معنيين ومهتمين بأمن واستقلال وسيادة أفغانستان الاقليمية واننا نعتقد بأنه للحكومة والشعب الأفغاني الحق في ذلك . . وان موقفنا من مسألة أفغانستان يتطابق مع تمسكنا بالسلام بسياسة عدم الانحياز ، وأملنا أن تبقى هذه المنطقة حرة وبعيدة عن جميع القيود » .[1]

يلاحظ عن موقف الهند من خلال ما سبق عدم ذكر « الغزو » أو « الاعتداء » على أفغانستان ، كما يمكن الاستنتاج من هذا الموقف المعارضة الضمنية الهندية للتدخل السوفياتي .

هذا عن بعض المواقف الانفرادية لبعض البلدان غير المنحازة من التدخل السوفياتي أما عن موقف حركة عدم الانحياز الجماعي فيمكن الكشف عنه من خلال دراسة موقف الحركة خلال طرح مسألة أفغانستان على مستويات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة وأخيرا على مستوى مؤتمر وزراء خارجية بلدان الحركة الذي أنعقد في دلهي الجديدة .

فعلى مستوى مجلس الأمن ناقش هذا الأخير مسألة التدخل السوفياتي يوم 5 جانفي 1980 ، وسجل خلال الاجتماع حوالي ثلاثة وثلاثين تدخلا جلها نددت بالتدخل السوفياتي ولم يساند هذا الأخير سوى بلدان أوروبا الشرقية الأعضاء في المجلس .(*)

---

(1) - Revue: Problèmes politiques sociaux, Op. Cit; P. 34.

(*) - يتكون مجلس الأمن من الأعضاء الدائمين الخمس بالاضافة الى البرتغال النرويج بنغلاديش - جمايكا - زامبيا - الفيليبين - ألمانيا الديمقراطية - تونس - النيجر والمكسيك .

وخلال انعقاد مجلس الأمن لدراسة المسألة الأفغانية تم اختيار مجموعة من بلدان عدم الانحياز تتكون من : النيجر - الفيليبين - ناميبياء وتونس لصياغة وتقديم توصية خاصة بالمسألة .

وقد تضمنت هذه التوصية : « التنديد بالتدخل في أفغانستان . . »(1) ويلاحظ على هذه التوصية عدم ذكر اسم الاتحاد السوفياتي .

وقد « صوتت لصالح التوصية 13 دولة(**) بينما رفضها كل من الاتحاد السوفياتي والمانيا الديمقراطية . »(2)

ونظرا لاستخدام الاتحاد السوفياتي لمرات عديدة حق الفيتو ، وافق أعضاء المجلس يوم 9 جانفي 1980 بـ : 12 صوت مقابل صوتين وغياب صوت واحد(*) على عرض مسألة التدخل السوفياتي في أفغانستان على الجمعية العامة للأمم المتحدة وكان ذلك باقتراح من الفيليبين والمكسيك .

وتطبيقا لقرار مجلس الأمن رقم 462 الصادر بتاريخ 9 جانفي 1980 أنعقدت الدورة الطارئة للجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة يوم الاثنين 14 جانفي 1980 لمناقشة المشروع الذي تقدمت به مجموعة الـ : 24 دولة غير المنحازة والمتعلق بمسألة التدخل السوفياتي ، وقد نص هذا المشروع على : « الانسحاب الفوري واللامشروط والكامل لجميع القوات الأجنبية من أفغانستان . »(3)

وصوتت مع هذا المشروع 104 دولة وعارضته 18 دولة ، بينما أمتنعت عن التصويت 18 دولة ، أما رومانيا فقد أعلنت عن عدم رغبتها في التصويت بينما تغيبت 9 دول عن التصويت وهي : بوتان - الرأس الأخضر - جمهورية افريقيا الوسطى - تشاد - جمهورية الدومينيكان - ليبيا - السيشل جزر سلامون والسودان .

- Op. Cit; P. 4. (1)

(**) - هذه الدول هي : الولايات المتحدة - الصين الشعبية - فرنسا - بريطانيا - الفيليبين - زامبيا - النيجر - البرتغال - جمايكا - بنغلاديش - تونس - النرويج والمكسيك .

- Le monde du 4 Janvier 1980. P. 4. (2)

(*) - الدول الموافقة على عرض المسألة على الجمعية العامة هي : الولايات المتحدة - الصين الشعبية - فرنسا - بريطانيا - البرتغال - النرويج - بنغلاديش - جمايكا - النيجر - تونس ، وعارضتها كل من الاتحاد السوفياتي وألمانيا الديمقراطية أما زامبيا فقد امتنعت عن التصويت .

- Op. Cit; P. 3. (3)

وقد تضمن قرار الجمعية العامة حول مسألة التدخل السوفياتي ثمانية نقاط من أهمها :

1) تؤكد الجمعية العامة على أن احترام السيادة والوحدة الاقليمية والاستقلال السياسي لأي دولة هو مبدأ أساسي من مبادىء ميثاق منظمة الأمم المتحدة ، وأن أي خرق لهذه المبادىء مهما كان المبرر وتحت أي غطاء مخالف ومنافي للأهداف والمبادىء المذكورة .

2) تندد بشدة بالتدخل المسلح الحديث في أفغانستان المتعارض مع المبدأ السابق .

3) تناشد الدول باحترام سيادة واستقلال ووحدة أفغانستان الاقليمية واحترام وضعها كدولة غير منحازة ، والامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية لهذا البلد . . . الخ .[1]

بعد المواقف الانفرادية المتباينة التي أتخذتها بعض البلدان غير المنحازة ازاء التدخل السوفياتي في أفغانستان طرحت هذه المسألة على مؤتمر وزراء خارجية حركة عدم الانحياز الذي أنعقد في دلهي الجديدة من 9 الى 13 فيفري 1981 .

وتجدر الاشارة أن « الوفد الأفغاني الذي حضر المؤتمر يرفض رفضا كاملا الوثيقة الختامية التي دعا فيها المؤتمر الى انسحاب القوات الأجنبية من أفغانستان . »[2]

وحول مسألة التدخل وقعت مناقشات حادة بين الوفود المشاركة في المؤتمر خاصة حول صياغة القرار النهائي .

وقد أقترح رئيس الوفد اليمني الجنوبي أن تتضمن الفقرة المخصصة لأفغانستان الاشارة الى « جمهورية أفغانستان الديمقراطية » .[3]

بينما رفض رئيس الوفد الباكستاني السيد « أغاشاهي » «AGHA SHAHI» هذا الاقتراح وهدد بانسحاب وفد بلاده في حالة الموافقة على ذلك ، الاّ أن الوفد الهندي قد استطاع تجاوز هذه الخلافات عندما قام رئيسه السيد « رأو » «RAO» في النداء الذي وجهه الى المشاركين والذي قال بأنه نظرا لتأخر أشغال المؤتمر يستحسن تقديم اقتراحات (تدخلات) الوفود المتعلقة بتحفظاتهم حول هذه النقطة كتابيا .

---

(1) Revue: Problèmes politiques et sociaux. Op. Cit; P. 36. -

(2) In le monde du 15-16 Février 1981. P. 1. -

(3) Op. Cit; P. 1. -

وتجدر الاشارة بأن رئيس الوفد الأفغاني قد لاحظ على لسان الناطق الرسمي له بأنه بالرغم من معارضة وفد بلاده فان المؤتمر قد ناقش مطولا « المسألة الأفغانية المزعومة »[1] وأن ذلك يعتبر خرقا خطيرا لمبادىء عدم الانحياز . »

كما ندد رئيس الوفد الافغاني بهذا « التدخل » في شؤون أفغانستان الداخلية وقال بأن ذلك يعتبر سابقة خطيرة وأن الحل الوحيد لهذه المسألة يكمن في اجراء مفاوضات ثنائية ومباشرة عن طريق الحل السياسي » .[2]

وأكد رئيس الوفد الفيتنامي في تدخله هو الآخر على شرعية التدخل السوفياتي و « أعتبر بأن مناقشة المسألة الأفغانية تشكل مساسا بسيادة دولة عضوة في حركة عدم الانحياز » .[3] مؤكدا بأن « لكل دولة الحق في طلب يد المساعدة من قبل بلد صديق لمواجهة العدوان » .[4]

وخلال ندوة صحفية نظمت بدلهي الجديدة يوم 11 فيفري صرح وزير الخارجية الباكستاني « أغاشاهي » فيما يتعلق بالمسألة الأفغانية » .[5]

أما فيما يخص قرار المؤتمر النهائي المتعلق بأفغانستان فقد صرح « أغاشاهي » يقول : « حتى يمكن للباكستان أن توافق على هذا القرار يجب أن ينص على انسحاب القوات الأجنبية من أفغانستان لأن أي نظام يريد البقاء في الحكم والمحافظة عليه يجب أن يعتمد على نفسه وقوته الخاصة أما في حالة قيام ثورة شعبية تتدخل فيها قوات أجنبية فان ذلك يؤدي الى وقوع أزمة » .[6]

أما وزير الخارجية الجزائري السيد « محمد الصديق بن يحيى » فقد صرح خلال تدخله في المؤتمر بما يلي : « . . ان مسألة أفغانستان ، مسألة سياسية ويجب أن تلقى حلا سياسيا ، وهذا الحل لا يمكن أن يتم الاّ عن طريق عدم التدخل في الشؤون الداخلية لهذا البلد ، وحق شعبه في الممارسة الحرة لسيادته . . »[7].وصرح وزير خارجية كوبا لدى

---

(1) - Op. Cit; P. 1.

(2) - Op. Cit; P. 2.

(3) - Op. Cit; P. 2.

(4) - Op. Cit; P. 2.

(5) - In le monde du 3 Févrie 1981. P. 4.

(6) - Op. Cit; P. 4.

(7) - In le monde du 12 Février 1981. P. 4.

تـدخله : « . . أن الأمور بـالنسبة لكـوبا تبـدو واضحة وبسيـطة فيـما يتعلق بـالمسـألـة الأفغانية ، ان أحداث أفغانستان مثل أزمة الرهائن الأمريكان في ايران ما هي في الواقع سوى حجج تستند اليها الأمبريالية الأمريكية . . »[1]

أما ممثل « سري لانكا » في المؤتمر فقد صرح عن المسألـة الأفغانيـة يقول : « ان عدم الاعتراف باختلافاتنا يعني السكـوت عنها ، والهـروب الى الأمام يـزيد من تعقيـد المسألة » .[2]

رابعا : موقف المؤتمر الاسلامي الحادي عشر :

لقد كان الأمر واضحا فيما يتعلق بتحديـد موقف دول المجمـوعة الاسـلامية من مسألة التدخل السوفياتي في أفغانستان ، اذ دعت هـذه البلدان الى عقد مؤتمـر طارىء لوزراء خارجيتها يوم 29 جانفي 1981 حضرته ستة وثلاثين دولة اسلامية « بإسلام أباد » عاصمة باكستان .

وقد تمخضت عن هذا المؤتمر خمسة قرارات كان الأول منها خاص بالمسألة الأفغانية وقد ورد فيه على الخصوص :

1) تندد الدول الاسلامية بالغزو العسكري السوفياتي الموجه ضد الشعب الأفغاني وتعتبره مخالفا للقواعد والاتفاقيات الدولية وقواعد السلوك الدولي وعلى رأسها روح ميثاق منظمة الأمم المتحدة وميثاق منظمة المؤتمر الاسلامي .

وان وزراء خارجية المؤتمر الاسلامي ينـاشدون شعـوب وحكومـات العالم أجمـع بمواصلة التنديد بهذا العدوان ، واعتباره خرقا لحقوق الانسان وخرقا لحرية الشعوب التي يجب أن تحترم .

2) يؤكد المؤتمر على الانسحاب الفوري والغير مشروط لكل القوات السوفيـاتية المتواجدة في أفغانستان .

3) تعلق عضوية أفغانستان في منظمة المؤتمر الاسلامي .

4) يطالب المؤتمر من أعضاءه عدم الاعتـراف بالنـظام الجديـد وقطع العـلاقات الدبلوماسية معه . . »[3]

---

(1) - Op. Cit; P. 4.

(2) - In le monde du 11 Février 1981. P. 3.

(3) - Revue: Problèmes Politiques sociaux. Op. Cit; P. 35.

وتجدر الاشارة أنه لم تتم الموافقة على هذا القرار بالاجماع اذ « أيدته 25 دولة فقط ، وتحفظت 11 منها على مقاطعة دورة الألعاب الأولمبية و 6 دول على قطع العلاقات الدبلوماسية مع أفغانستان ، منها الجزائر ـ العراق ـ ايران وليبيا » .[1]

ونكتفي بهذا القدر من التحليل فيما يتعلق بحالة التدخل السوفياتي في أفغانستان من دون التطرق الى آفاق هذا التدخل أو تطوراته الأخيرة ، لأن ما يهمنا في البحث هو الكشف عن طبيعة هذا التدخل ، وموقف حركة عدم الانحياز منه .

وبهذا ننتقل الى دراسة الحالة الثالثة من حالات التدخل المذكورة ، (حالة تدخل فيتنام في كومبوديا) وهي أكثر الحالات تعقيدا .

(ج) حالة تدخل دول صغرى غير منحازة في شؤون دولة صغرى غير منحازة :

ـ التدخل الفيتنامي في كومبوديا ـ

بدأ الصراع في منطقة الهند الصينية مع نهاية عام 1978 تاريخ وقوع الحرب بين دولتين آسيويتين غير منحازتين هما فيتنام وكومبوديا .(*) وقامت هذه الحرب بين دولتين توجد كل واحدة منها في تحالف استراتيجي مع العملاقين الشيوعيين ، ففيتنام تربطها علاقات بالاتحاد السوفياتي وكمبوديا تربطها علاقات بالصين الشعبية .(**)

وتجدر الاشارة أنه بعد فشل حرب الحدود في حسم النزاع بين الاتحاد السوفياتي والصين الشعبية عمل هذان العملاقان على نقل الصراع بينهما الى أراضي توابعهما في منطقة الهند الصينية سعيا وراء تحقيق الأهداف التالية :

- ـ اختبار قدرة الطرفين الحقيقية في هذه المنطقة الاستراتيجية من العالم .
- ـ تفضيل الصراع بالنيابة بين العملاقين عن المواجهة المباشرة .
- ـ اشغال كل طرف لخصمه عن قضية الحدود .
- ـ تحقيق الطرفين لمكاسب جديدة ، وتحصين مواقعهما في هذه المنطقة . . الخ .

---

(1) أنظر . عبد العاطي محمد أحمد . « القضية الأفغانية في المؤتمر الاسلامي الحادي عشر » مجلة السياسة الدولية . المرجع السابق . ص . 85 .

(*) ـ كانت كل من فيتنام (الشمالية والجنوبية) وكمبوديا من الأعضاء المشاركة في مؤتمر باندونغ 1955 وكانت كومبوديا من الدول المؤسسة لحركة عدم الانحياز في بلغراد 1961 بينما لم تنضم فيتنام الى هذه الحركة سواء في 1976 خلال انعقاد مؤتمر القمة الخامس لحركة عدم الانحياز (كولومبو 1976) .

(**) ـ قبل اندلاع الحرب الفيتنامية الكومبودية كانت علاقات هذين البلدين بالعملاقين الشيوعيين (الاتحاد السوفياتي والصين الشعبية) معتدلة ومتكافئة .

ومن المسلم به أن الحرب الحدودية الفيتنامية الكمبودية هي احدى الموروثات الاستعمارية التي عانت منها الدول الآسيوية والافريقية حديثة الاستقلال بصفة عامة ، اذ تم تخطيط حدود هذه الدول في فترة التنافس الاستعماري للاستحواذ على مناطق النفوذ بطريقة تتماشى ومصالح الاستعمار الاقتصادية والاستراتيجية .

وقد مثلت الحدود المتداخلة الموروثة عن الاستعمار الفرنسي بين فيتنام وكمبوديا جزءا من العوامل التي أسهمت في اندلاع الحرب بين هذين البلدين ، بالاضافة الى عوامل أخرى كاختلاف النهج السياسي الايديولوجي لكل من النظامين ، واختلاف وتنوع التوجهات الأساسية في السياسة الخارجية والعلاقات الدولية للبلدين ، وكذلك اختلاف النظامين في مجال السياسة الداخلية ، بالاضافة ، طبعا الى انعكاس الخلاف الصيني السوفياتي على سياسة الطرفين .

ان الخلاف الفيتنامي الكمبودي لم يكن وليد الصدفة بل له جذوره التاريخية اذ « أثيرت قضية تحديد الحدود بين الدولتين قبل انفجار الموقف بينهما بفترة طويلة فقد جرت محادثات شاركت فيها فيتنام الشمالية وكمبوديا وجبهة تحرير فيتنام الجنوبية من جهة والولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى . . »[1]

وتجدر الاشارة بأنه قد ترتب عن انتهاء الحرب الفيتنامية الأمريكية توحيد شطري فيتنام في أفريل 1975 ، ووصول الشيوعيون الى الحكم في كمبوديا بعد الاطاحة بنظام « لون نول » الموالي للولايات المتحدة الأمريكية .[*]

وتولى على اثر ذلك « بول بوت » السلطة وبدأت حكومته في التحرش بفيتنام حين أخذت هذه الحكومة الموالية للصين في اثارة مسألة الحدود بين البلدين ابتداءا من عام 1977 ، وفي ديسمبر من نفس السنة وقع قتال عنيف بين قوات البلدين ، وتواصلت الحرب طوال السنة بكاملها .

وفي خضم هذه الأحداث تشكلت « الجبهة الوطنية للخلاص الوطني » بزعامة « هينغ سامرين » و « سوفيام » من قادة الحكومة والحزب الشيوعي الكمبودي المنشقين

---

(1) ـ أنظر . عبد العليم محمد « أبعاد الصراع الكمبودي الفيتنامي » . مجلة السياسة الدولية ، العدد 52 ، أفريل 1978 ، ص 152 .

(*) ـ تم اسقاط نظام « لون نول » في 17 جوان 1975 من طرف قوات « الخمير روج » ، وتولى على اثر ذلك رئيس الوزراء « بول بوت » مقاليد السلطة في البلاد ، واتخذ سياسة صارمة ، اذ قام جنوده باخلاء العاصمة من السكان وفرض ستارا حديديا على البلاد .

عن نظام « بول بوت » وقررا شن حرب شعبية للاطاحة بحكومة « بنوم بينه » .

وفي 17 من ديسمبر 1978 بدأ الهجوم العسكري الواسع عبر حدود فيتنام على شمال وشرق كومبوديا ، و « تصاعدت العمليات العسكرية بين الجانبين بسبب مواصلة الاتحاد السوفياتي تقديم مساعداته لفيتنام ، بينما واصلت حكومة الصين الشعبية تدعيم كمبوديا وبهذا انفرط عقد التحالف الصيني الفيتنامي من جهة والتحالف السوفياتي الكمبودي من جهة أخرى ، وظهر استقطاب حاد على محورين : الأول يضم موسكو- هانوي والثاني يضم بكين بنوم بينه » .(1)

وما يؤكد انفراط هذا التحالف هو تصريح السيد «NGUYEN CO«THACH» وزير خارجية فيتنام في 31 أكتوبر 1980 حين قال : « . . لقد مرت ثلاثون سنة ونحن نتلقى الدعم والمساعدة الفعالة من الاتحاد السوفياتي ولقد ساعدتنا هذه المساعدة على تحقيق النصر في الحروب العدوانية التي أعلنت ضد فيتنام ، كما ساعدتنا على احباط مؤامرات بكين التي حاولت السيطرة علينا ، فبدون هذه المساعدة ما كنا أستطعنا الدفاع والمحافظة على استقلالنا . . »(2)

ورغم الانتصار العسكري الذي حققته فيتنام ضد كمبوديا الاّ أن هذه الأخيرة قد رفضت الرضوخ الى الشروط الفيتنامية ، حيث عارضت احالة النزاع الى النطاق الدبلوماسي وبدأت في شن حملة اعلامية عالمية ضد هانوي ، مما شجع الفيتناميين على تصعيد العمليات العسكرية داخل الأراضي الكمبودية .

وفي هذه الأثناء قررت الصين الشعبية الرد على الاستفزاز الفيتنامي وتقدمت القوات العسكرية الصينية داخل التراب الفيتنامي واستولت على بعض المناطق الاستراتيجية في فيتنام .

وفسرت بكين تدخلها في فيتنام في بيان لها أعلنته في 7 جانفي 1979 بأن : « العدوان الذي تعرضت له كمبوديا من طرف فيتنام يهدف الى ضم أو احتواء كمبوديا وجعلها جزءا في الخطة الاستراتيجية التوسعية السوفياتية . . »(3)

وفي نفس اليوم أي في 7 جانفي 1979 أطيح بنظام « بول بوت » الموالي للصين

---

(1) أنظر . محمود حمزة نادية « الحروب الشيوعية في جنوب شرق آسيا » . مجلة السياسة الدولية . العدد 57 ، جويليت 1979 . ص 151 .

(2) - In revue: Problèmes politiques sociaux. N° 408. du 13/2024 81. P. 8.

(3) - In le monde diplomatique, Décembre 1981. P. 12

الشعبية ، وشكلت حكومة جديدة برئاسة « هينغ سامرين » «HENG SAMRIN» الموالي لفيتنام والاتحاد السوفياتي ، ورفضت حكومة فيتنام الانسحاب من كمبوديا ، وهذا ما أكده وزير خارجيتها السيد «NGUYEN CO«THACH» بقوله : « في اليوم التالي الذي تتوقف فيه الصين الشعبية عن تهديداتها ، في هذا اليوم بالضبط لن تبقى القوات الفيتنامية في كمبوديا ، وأنا متأكد أن السلطات الكمبودية ستوافق على ذلك . . »[1]

وبعد أن حققت القوات الصينية أهدافها من عملية الغزو لفيتنام ، وهو ما أسمته بكين « بالعملية الدفاعية لتأديب هانوي »[2] بدأت القوات الصينية في الانسحاب من الأراضي الفيتنامية . وبدأت المفاوضات بين كل من الصين الشعبية وفيتنام في مطلع شهر أفريل 1979 في هانوي ، الا أن الجولة الأولى من هذه المفاوضات قد فشلت بسبب الموقف المتشدد الذي اتخذه الطرفان ازاء مقترحات بعضهما البعض .

وخلال الجولة الثانية من المفاوضات بين البلدين ، التي بدأت في هانوي يوم 26 أفريل 1979 ، تقدمت الصين الشعبية باقتراح لحل خلافاتها مع فيتنام يقوم على الأسس الآتية :

- انسحاب القوات الفيتنامية من كمبوديا .
- عودة المهاجرين الفيتناميين ذوي الأصل الصيني الى فيتنام .
- تخلي فيتنام عن سياستها التوسعية في منطقة الهند الصينية » .[3]

ورفضت هانوي المقترحات الصينية ، كما رفضت بكين المقترحات الفيتنامية المتعلقة باقامة منطقة منزوعة السلاح بين البلدين .

وازاء فشل المفاوضات بين الطرفين اقترح الوفد الصيني اجراء المفاوضات المقبلة في بكين ، وأعلنت هانوي استعدادها لذلك ، الا أن المستجدات التي عرفتها المنطقة مثل : التدخل السوفياتي في أفغانستان في ديسمبر 1979 ، وأحداث ايران بالاضافة الى سيطرة نظام « هينغ سامرين » داخل كمبوديا قد حالت دون مواصلة المفاوضات بين الصين الشعبية وفيتنام ، خاصة بعد اعتراف دول المنظومة الاشتراكية وبعض بلدان عدم الانحياز مثل الهند[*] بنظام « هينغ سامرين » وسحب اعترافها بنظام « بول بوت » .

- Op. Cit; P. 6. (1)

(2) ـ أنظر . محمود حمزة نادية ، المرجع السابق ، ص . 154 .

(3) ـ أنظر . المرجع السابق . ص . 155 .

(*) ـ أعلنت حكومة الهند في 7 جويليت اعترافها بحكومة هينغ سامرين ، وأقامت علاقات دبلوماسية معها .

وتجدر الاشارة أن المسألة الكومبودية قد طرحت على الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة ، وأعلنت هذه الأخيرة في 14 نوفمبر 1979 بأغلبية ساحقة بأن نظام « بول بوت » هو النظام الشرعي لشعب كمبوديا في قرارها رقم 34/22 المقترح من قبل رابطة شعوب جنوب شرقي آسيا «ASEAN» الذي طالب بانسحاب القوات الأجنبية من كمبوديا ، وبعقد مؤتمر دولي للبحث عن تسوية سياسية للمسألة الكمبودية . . »[1]

وفي 22 أكتوبر من نفس السنة « أكدت الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة على بقاء نظام « بول بوت » الممثل الشرعي والوحيد لشعب كمبوديا وفق قرارها رقم 35/6 الذي طالبت فيه بانسحاب القوات الأجنبية من كمبوديا ، وعقد ندوة عالمية حول كمبوديا . . »[2]

وقد تم رفض هذا القرار من طرف فيتنام وكمبوديا .[**]

وانعقدت « الندوة العالمية حول كمبوديا » التي أوصى عليها القرار السالف الذكر في الفترة 13-17 جويليت 1981 بنيويورك تحت اشراف منظمة الأمم المتحدة ، وأهم ما تضمنه الاعلان النهائي لهذه الندوة هو :

انشاء لجنة خاصة تابعة للندوة العالمية حول كمبوديا تتكون من : اليابان ـ ماليزيا ـ نيجيريا ـ السينغال السودان ـ سري لانكا وتايلاندا ، وتخول لرئيس الندوة بعد استشارة أعضاءها اضافة أعضاء جدد .

وتعطي الصلاحيات الآتية للجنة :

أ) مساعدة الندوة على ايجاد حل سياسي شامل للمسألة الكومبودية وفق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 35/6 بتاريخ 22 أكتوبر 1980 .

ب) القيام باتصالات مع الأطراف المعنية بالتنسيق مع الأمين العام للوصول الى حل سياسي شامل للنزاع الكومبودي .[3]

نخلص الى القول في النهاية ، بأن كل هذه الحالات الثلاث من التدخل مهما

- In revue: Problèmes politiques et sociaux. N° 427 du 6/2/81 P. 5. (1)

- Op. Cit; P. 6. (2)

(**)- تم اتخاذ القرار 35/6 من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة في 22 أكتوبر 1980 بنسبة 92 صوت مع القرار و 23 صوت ضد وامتناع 22 دولة عن التصويت .

- Revue: Problèmes politiques sociaux. Op. Cit; P. 34. (3)

أختلفت في رأينا سواء من حيث المنطلقات أو الحجج أو التبريرات التي أنطلقت منها أو قامت على أساسها فانها تعتبر منافية ومعارضه لمبادىء القانون الدولي العام وميثاق منظمة الأمم المتحدة ومبادىء وأهداف حركة عدم الانحياز ومقرراتها كما تعتبر معارضة لارادة شعوب هذه البلدان .

ولاستكمال معرفة الدور الذي قامت به حركة عدم الانحياز في مجال تغيير العلاقات الدولية رأينا ضرورة تخصيص الفصل الرابع لمعالجة دور الحركة في تغيير العلاقات الاقتصادية الدولية .

الفصل الثاني
عن دور حركة عدم الانحياز
في تغيير العلاقات الاقتصادية الدولية

أصبحت حركة عدم الانحياز منذ مؤتمر القمة الرابع لها (الجزائر 1973) تلعب دورا لا يستهان به في النضال من أجل تغيير العلاقات الاقتصادية الدولية ، وذلك من خلال مطالبتها باقامة علاقات اقتصادية دولية أكثر تكافئا ، واقامة نظام اقتصادي دولي جديد أكثر عدلا .

ولتوضيح أهمية الدور الذي لعبته وتلعبه الحركة سواء على مستوى مؤتمرات القمة .أو على مستوى منظمة الأمم المتحدة ، والمنظمات الأخرى المتفرعة عنها رأينا بأنه من الفائدة بمكان أن نخصص هذا الفصل بأكمله لهذا الموضوع ، مع تقسيمه الى مبحثين وأربعة مطالب .

المبحث الأول

عن حركة عدم الانحياز

ومبدأ السيطرة على الموارد والثروات الطبيعية

قبل الشروع في دراسة الدور الذي لعبته بلدان حركة عدم الانحياز في مجال فرض مبدأ حق الدول في ممارسة سيادتها على ثرواتها ومواردها الطبيعية من جهة ، واعلان ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول من جهة أخرى يجدر بنا أن نتطرق ولو بإيجاز الى « آلية الهيمنة الامبريالية على اقتصاديات بلدان العالم الثالث » .

وهذا ما سنعالجه في مقدمة هذا المبحث .

من المسلم به أن بلدان العالم الثالث وطليعتها حركة عدم الانحياز لا يمكنها خوض معركة تغيير العلاقات الاقتصادية الدولية لجعلها أكثر تكافئا وعدلا ، واقامة نظام اقتصادي دولي جديد يقوم على مبادىء العدالة ، واحترام السيادة الاقليمية وحق الشعوب في تقرير مصيرها وحريتها في اختيار نظامها الاقتصادي والاجتماعي ، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية . . الا اذا أدركت هذه الشعوب طبيعة وآلية الهيمنة الامبريالية عليها .

وان هذه الهيمنة التي تمارسها الامبريالية على شعوب العالم الثالث تعتمد في رأينا على أسس كثيرة نذكر منها :

- اعتبار بلدان العالم الثالث مصدرا للمواد الأولية .
- فرض نوع التخصص في مجال الانتاج على هذه البلدان .
- تكريس العلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية غير المتكافئة .
- دور الشركات الاحتكارية الأجنبية في تكوين اطارات العالم الثالث .
- تشجيع البورجوازيات المحلية التابعة .

دور الهيمنة الامبريالية في المحافظة
على واقع التخلف الاقتصادي والاجتماعي في العالم الثالث

ان جذور تخلف البلدان النامية تكمن في الهيمنة الاقتصادية والمالية والثقافية للامبريالية العالمية ، وتظهر هذه الهيمنة في صور وأشكال مختلفة .

(1) اعتبار العالم الثالث مصدرا للثروة والمواد الأولية

ان مصادر الطاقة في العالم (خاصة النفط) التي تعتمد عليها اقتصاديات البلدان الرأسمالية المصنعة توجد في بلدان العالم الثالث .

فالبلدان العربية على سبيل المثال تقوم بتصدير نصف الانتاج العالمي من النفط نحو البلدان الرأسمالية :

- الشرق الأوسط : 439 مليون طن (ما يعادل 34,7 ٪ من الانتاج الاجمالي العالمي) .
- ليبيا : 55 مليون طن .
- الجزائر : 24,3 مليون طن .

أي المجموع 519 مليون طن من مجموع 1050 مليون طن تمّ انتاجها في العالم غير الاشتراكي خلال نصف سنة 1972 .[1]

ان أهمية النفط لا تكمن في كونه مادة وقود فحسب ، بل أكثر من ذلك وهو الأمر الذي يجعل البلدان الرأسمالية تحاول المحافظة على سيطرتها على هذه المادة الضرورية للصناعات الرأسمالية بشتى الوسائل والأساليب خاصة في البلدان العربية النفطية .

وتجدر الاشارة أنه لاعادة سيطرة البلدان المنتجة للنفط قامت بعض هذه البلدان

- In le monde du 2 Aôut 1972, P. 13. (1)

بتأميم نفطها (الجزائر 24 فبراير 1971 ، العراق في أول جوان 1972 وليبيا ابتداء من شهر ديسمبر عام 1971 .)(*)

لكن الامبريالية العالمية من أجل ابقاء سيطرتها وهيمنتها على السوق العالمية للنفط ، ومواجهة سياسة التأميم لجأت إلى تركيز اهتماماتها وسيطرتها أكثر على البلدان النفطية الأخرى مثل : العربية السعودية ، ايران ، الامارات العربية المتحدة وبلدان الخليج العربي بشكل عام ، وفنزويلا .

ويمكننا ذكر حالة فنزويلا كنموذج عن البلدان التي أصبحت الامبريالية العالمية تركز عليها أكثر فأكثر بعد لجوء كل من الجزائر والعراق وليبيا الى تأميم نفطها « اذ تحول هذا البلد خلال سنوات قليلة من بلد منتج ومصدر لمادة البن بنسبة 88 ٪ الى بلد منتج ومصدر للنفط بنسبة 90 ٪ . »[1]

وما يمكن قوله عن الهيمنة الامبريالية العالمية بالنسبة للنفط يجوز قوله أيضا بالنسبة لباقي المواد الأولية التي يعتبر العالم الثالث مصدرا لها ، مثل هذه المواد النحاس ، الفوسفات ، الأورانيوم . . . الخ .

(2) فرض نوع التخصص في مجال الانتاج على هذه البلدان

ان عملية التصنيع التي تقوم بها بلدان العالم الثالث لا تخرج عن نطاق النفوذ الرأسمالي ، وتتميز عملية التصنيع هذه بالخصائص الآتية :

- لا تشمل الصناعات المحلية في بلدان العالم الثالث الا قطاعات محدودة ، كما لا يجب بأية حال من الأحوال أن تشكل منافسة لصناعات البلدان الرأسمالية المتطورة .

- توفر هذه الصناعات المحلية المهيمن عليها من قبل الرأسمالية العالمية الحاجة لاستيراد بعض المنتوجات الصناعية الرأسمالية مثل الآلات والمعدات وقطع الغيار التي تكلف أثمانا باهظة بالنسبة لبلدان العالم الثالث .

(*) للمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة راجع :

SARKIS, Nicolas.

Le petrole Arabe à l'heure Arabe.

Ed. Stock. Paris 1975. P. 217 et suites.

(1) FELLOUH, Ismat. L'ideologie du BA»TH.

Thèse d'Etat en Droit. Université de Nice. Decembre 1977. P. 18.

كما تعمل الامبريالية على تصدير تكنولوجياتها المتخلفة (المهترية) التي لا تتماشى والتطور التقني العصري الى هذه البلدان ، ومع فرض طبيعة وأهداف المشاريع التنموية في هذه البلدان ، بحيث لا يجب أن تتناقض مع أهداف وتطلعات البنوك الرأسمالية والشركات الاحتكارية .

وتلعب البورجوازيات المحلية التابعة في هذا المجال دورا لا يستهان به .

(3) تكريس العلاقات الاقتصادية والتجارية غير المتكافئة

من الأساليب الرئيسية التي تستخدمها الامبريالية في ابقاء بلدان العالم الثالث تعيش في حلقة مفرغة من التخلف لجوءها الى اخضاع تجارة البلدان النامية الخارجية لاحتياجات وطلبات البلدان الرأسمالية ، وبناء عليه تقوم البلدان النامية بتصدير المواد المصنعة ، و « تكون عملية التبادل التجاري بين الطرفين غير متكافئة لأن اسعار هذه المواد الأولية محددة حسب احتياجات وضغوط سياسة الشركات الاحتكارية العالمية . »

و « تأخذ أسعار المواد الأولية التي تصدرها بلدان العالم الثالث شكل المنحني الهابط ، بينما تأخذ أسعار المواد المصنعة التي تصدرها البلدان الرأسمالية لدول العالم الثالث شكل المنحني الصاعد . »[1]

وحول صعوبة تخلص البلدان النامية من الهيمنة الامبريالية بسبب العلاقات الاقتصادية غير المتكافئة يقول سمير أمين : « ان الخسارة الاقتصادية للعالم الثالث تقدر بثمانية مليار دولار من المواد الأولية والثروات المعدنية و 14 مليار من المواد الزراعية . . »[2]

ومما يترتب عن تكريس الامبريالية العالمية لهذه العلاقات الاقتصادية الدولية غير المتكافئة اضطرار بلدان العالم الثالث في معظم الأحيان الى الاقتراض ، بحيث تعجز في النهاية عن تسديد ديونها الخارجية الشيء الذي يزيد من تبعيتها الاقتصادية الى الرأسمالية العالمية » . . يحدث غالبا ، حتى في حال عدم وجود عجز عن التسديد ، أن تتضمن عقود القروض شروطا قسرية لا سيما شروط عدم حصول عجز في التسديد في سائر الديون الأخرى ، وبنودا تتعلق بأوضاع المدين القانونية والمالية نخص منها هنا تعهد

---

(1) VARGAN. «Capitalisme du XX° Siècle» PP. 89-90. Cité par ISMAT FELLOUH. P. 18 et suites.

(2) SAMIR AMIN. «L'accumulation à l'echelle mondiale». éd. Anthropos, Paris 1970. PP. 89-90.

المدين بالمحافظة على أهليته للتعامل مع صندوق النقد الدولي وبعدم مخالفته لقوانينه ولتوصياته ، ويؤدي تطبيق هذه الشروط التعاقدية ، غالبا الى تغيير سياستها الاقتصادية الداخلية . وبازدياد الاستدانة تتضاعف الشروط القسرية في اتفاقيات القروض وتتضاءل قدرات البلد المدين على تغيير سياسته في محاولة للحد من تبعيته الخارجية . . »[1]

(4) دور الشركات الاحتكارية الأجنبية في تكوين اطارات العالم الثالث

تلجأ البلدان الرأسمالية في اطار المحافظة على سيطرتها وهيمنتها على ثروات بلدان العالم الثالث الى تكوين اطارات هذه البلدان وفقا لرغبتها وخططها الاستغلالية ، كما تلجأ أي البلدان الرأسمالية من أجل تحقيق ذلك الى ايفاد بعض خبرائها للبلدان النامية ، فحسب « تقرير برسن » «RAPPORT PEARSON» المعنون : « من أجل عمل موحد لتنمية العالم الثالث » المقدم عام 1967 » تمّ ارسال ستة عشر ألف مستشار تقني الى بلدان العالم الثالث ، وفي نفس السنة غادر أربعون ألف اطار العالم الثالث للبحث عن العمل في البلدان المصنعة ! »[2] .

ويرجع الاستاذ : « عصمت فلوح » سبب هجرة اطارات بلدان العالم الثالث الى أسباب مادية : « ان الامبريالية تتجه نحو استثمار رساميلها في البلدان النامية بسبب رخص اليد العاملة ، وأن سبب هجرة الاطارات المكونة محليا تفضل الهجرة الى الخارج لأسباب مادية »[3] ويستطرد الأستاذ « فلوح » قائلا : « ان الشركات الاستغلالية الأجنبية لا تقوم بتكوين وتحضير هذه الاطارات الفنية المحلية الا للقيام بوظائف هامشية ، وأن العدد القليل من الاطارات العليا المحلية الذي سمحت بتكوينها هذه الشركات تكون وظيفتها منحصرة في الدعاية ، لأن تكوين وتحضير هذه الاطارات يقوم على أساس ثقافي ، وطموح في تحقيق وضع اجتماعي يمكنها من دعم مبدأ الهيمنة الامبريالية .

وأن هذه التربية الاستعمارية لهذه الاطارات يدخل في اطار تهيئة الطريق الرأسمالية للتنمية في هذه البلدان . . »[4]

---

(1) أنظر : د . جورج قرم ، التبعية الاقتصادية ، مأزق الاستدانة في العالم الثالث في المنظار التاريخي ، دار الطليعة ، بيروت 1980 ، ص 37 .

(2) RAPPORTT PEARSON. «Pour une action commune pour le developpement du tiers monde». 1969. P. 274.

(3) - FELLOUH, ISMAT. Op. Cit; P. 28.

(4) - Op. Cit; PP. 28-29.

(5) تشجيع الامبريالية لدور الكومبرادورية والبورجوازيات المحلية التابعة

« تتميز معظم البورجوازيات في العالم الثالث بالروح اللاوطنية من جهة وتبعيتها للرأسمال الأجنبي ، كما تساهم هذه البورجووازيات في انجاز المشاريع الرأسمالية الاستغلالية على الأصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية من جهة أخرى .

وتعتبر الطبقة العاملة عدوها الرئيسي ، وتتفق هذه البورجوازيات المحلية التابعة في أهدافها وتطلعاتها وحتى لغاتها ، سواء كانت في أمريكا اللاتينية (برازيل - شيلي) في افريقيا (غانا) في الشرق الأوسط (الأردن - العربية السعودية - لبنان - ايران - مصر وحاليا سوريا) وفي منطقة المغرب العربي بصفة عامة . »[1]

يستنتج مما تقدم بأنه بعد زوال الاستعمار المباشر في بلدان العالم الثالث لجأت الامبريالية الى الاستعمار غير المباشر معتمدة في ذلك على جزء من البورجوازيات المحلية والكومبرادورية التي توجد في علاقة مصلحية بل عضوية مع الامبريالية العالمية .

وعن وصف هذا النوع من البورجوازيات باللاوطنية يقول الأستاذ « فلوح » (ونحن نوافقه في ذلك) : « كان يجب على البورجوازيات المحلية التي ساهمت في النضال ضد الاستعمار المباشر في آسيا وافريقيا حسب برامجها بعد الاستقلال أن تتبع سياسة اقتصادية وطنية ، لكن العكس قد حصل ، حيث أصبحت هذه البورجوازيات المستعمرة بالأمس تابعة اليوم الى النظام الرأسمالي العالمي . . ومن أجل المحافظة على هيمنتها تلجأ هذه البورجوازيات الى استخدام الوسائل والأساليب القمعية ضد الطبقات الكادحة . . »[2]

---

(1) - Op. Cit; P. 29.

(2) - Op. Cit; PP. 16-17.

المطلب الأول
عن دور حركة عدم الانحياز في صدور القرار رقم 1803 لعام 1962

ان الوسيلة الوحيدة الفعالة لتطبيق مبدأ سيادة الدول على مصادرها ومواردها الطبيعية هي تصفية نظام الامتيازات الأجنبية الذي تستغل بموجبه الدول الاستعمارية وخاصة الشركات الاحتكارية العالمية ثروات الشعوب .

ولاسترجاع الدول الضعيفة لسيادتها على ثرواتها الطبيعية خاضت وما تزال تخوض صراعا ضد الاحتكارات الأجنبية على الصعيدين الوطني والقومي والعالمي .

فعلى الصعيد الوطني والقومي لجأت بعض بلدان العالم الثالث الى تأميم ثرواتها ، وعلى الصعيد العالمي عملت هذه البلدان على تثبيت سيادتها من خلال منظمة الأمم المتحدة ، وخاصة الجمعية العامة التي تشكل فيها بلدان العالم الثالث وطليعتها حركة عدم الانحياز الأغلبية العددية .

وفي هذا الاطار تمّ اقرار مبدأ سيادة الدول على ثرواتها ومواردها الطبيعية وفق قرار الجمعية العامة رقم 1803 المتخذ في الدورة العادية للجمعية العامة للأمم المتحدة في 14 ديسمبر 1962 .

أولا ـ الاطار التاريخي لمبدأ السيادة على الثروات الطبيعية

تشكل السيادة على الموارد الطبيعية للدول جزءا من سيادتها ، فهي جزء لا يتجزأ من السيادة الاقليمية التي هي عبارة عن حق الدولة في ممارسة سلطاتها السياسية والقانونية والادارية والمالية والثقافية على جميع الأشخاص والأشياء الموجودة ضمن حدودها الاقليمية سواء كانت هذه الحدود برية ، أو بحرية ، أو جوية .

وممارسة السيادة على الموارد والثروات الطبيعية أمر حيوي بالنسبة للاستقلال الاقتصادي للدول وله ارتباط وثيق من الناحية العملية بالاستقلال السياسي ، وتقوية

الاستقلال الاقتصادي يعني تعزيز الاستقلال السياسي ، وبما أن السيادة الحقيقية والكاملة تعني ابعاد أي ولاء أو خضوع لأية سلطة أو جيهه أجنبية كانت ، فانها تتضمن حرية الدولة صاحبة السيادة في اختيار طرق وسبل استخدام مواردها وثرواتها الطبيعية .

وان مبدأ حرية العمل والاستخدام الحر من طرف الدولة لثرواتها الطبيعية قد تمّ التأكيد عليه في قرارات عديدة أصدرتها الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة ، والمنظمات الدولية المتفرعة عنها ، وكذلك المنظمات الدولية الاقليمية مثل : منظمة الوحدة الافريقية ، وجامعة الدول العربية ، كما أكدت هذا المبدأ كل من قرارات باندونغ عام 1955 وقرارات حركة عدم الانحياز منذ مؤتمرها التأسيسي (بلغراد 1961) وحتى اليوم .

وتجدر الاشارة بهذا الصدد أن الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة لم تكتف بالتأكيد على مبدأ السيادة على الموارد الطبيعية باعتباره مفهوما قانونيا فحسب ، بل حاولت تثبيت هذا المبدأ في اطار اقتصادي واجتماعي .

لقد بدأت الجمعية العامة تحت ضغط تصاعد نضال بلدان العالم الثالث وطليعته بلدان حركة عدم الانحياز تولي اهتماما خاصا لمسألة السيادة الدائمة للدول على ثرواتها الطبيعية باعتبار ان هذا المبدأ جانب اساسي من جوانب مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها ، وفي هذا الاطار احتوى كل من مشروعي الميثاقين الدوليين الخاصين بحقوق الانسان في المادة الأولى منهما على قرارات هامة في هذا الشأن ، حيث نصت هذه المادة على : « ان حق الشعوبَ في تقرير مصيرها يحتوي أيضا على ممارسة حق السيادة الدائمة لهذه الشعوب على مواردها وثرواتها الطبيعية ، وأن الحقوق التي يمكن أن تطالب بها دول أخرى لا يجب بأية حال أن تجرد هذه الشعوب من امكاناتها في الحياة . »(1)

ويقول الاستاذ « فيشر » «FISCHER» بأن أول قرار صدر عن الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة يعترف بمبدأ حق الشعوب في ممارسة سيادتها على ثرواتها ومواردها الطبيعية هو القرار 523 الصادر عن الدورة السادسة للجمعية العامة بتاريخ 12 فبراير 1952 .

وحسب هذا القرار « فان للدول النامية الحق في التصرف الحر في ثرواتها الطبيعية

---

(1) FISCHER. G. «La souveraineté sur les ressources naturelles» In A.F.D.I. 1962. P. 516.

التي يجب استخدامها بهدف التعجيل في تطبيق مشاريعها التنموية الاقتصادية وفق مصالحها الوطنية لتشجيع التنمية الاقتصادية العالمية . »[1]

وفي 21 ديسمبر 1952 تضمن القرار 626 الصادر عن الجمعية العامة في دورتها السابعة هو الآخر التأكيد على مبدأ حق الشعوب في سيادتها على ثرواتها الطبيعية ، حيث نصّ على : « ان حق الدول في ممارسة سيادتها على ثرواتها ومواردها الطبيعية يتضمن أيضا حقها في الاستغلال الحر لهذه الثروات والموارد ، وأن أية ممارسة أو تصرف يهدف الى الاخلال بهذا الحق سواء كان بطريق مباشر أو غير مباشر يعتبر عملا غير قانوني . »[2]

أما الفقرة الأولى من القرار 1803 الصادر عن الجمعية العامة في 14 ديسمبر 1962 في دورتها السابعة عشر فقد نصت على : « ان حق الشعوب والأمم في السيادة الدائمة على مواردها الطبيعية يجب أن يمارس في صالح التنمية القومية ، ولرفاهية شعب الدولة المعنية . »[3]

يفهم من هذه الفقرة أن مبدأ السيادة على الموارد والثروات الطبيعية ينبغي أن يفسر بمفهومه الحقيقي ، والواسع ، بحيث يشمل حقوقا أبعد من تلك الموارد ، وحرية اختيار الأسلوب الذي يتم به تنظيم ذلك ، ومن بينها امكانات استخدام الموارد وتسويقها بطريقة يحصل بها شعب الدولة المعنية على أكبر المنافع .

وبتعبير أدق فان الدول حرّة في وضعها للقواعد والشروط الخاصة باعطاء صلاحيات ، وتقييد أو منع العمليات المتعلقة بالتنقيب والبحث والتطوير والتصرف بثرواتها وفق مصالحها الوطنية والقومية ، لذا فقد تفرض هذه الاعتبارات على الدول النامية اتخاذ اجراءات من شأنها تأمين استخدام الموارد الطبيعية في صالح شعوبها كالتأميم ، وعليه فانه يجب أن لا تتعرض أية دولة للضغط الاقتصادي والسياسي أو المالي أو أي نوع آخر من الضغوط لمنعها من الممارسة الحرة والكاملة لهذا الحق الذي يعتبر غير قابل للتنازل عنه لأن في ذلك تنازلا عن جزء من سيادة الدولة نفسها .

ومطالبة الدول النامية من الناحية التاريخية بحقها في السيادة على ثرواتها الطبيعية ليس امرا جديدا ، اذ عرضت حكومة أورغواي في نوفمبر 1952 على الجمعية العامة

---

(1) - Op. Cit; P. 516.

(2) - Op. Cit; P. 517.

(3) أنظر : سيروب استيبانيان ، « سيادة الدول على مواردها الطبيعية » مجلة النفط والتنمية ، العدد 4 ، جانفي 1976 ، ص 13 وما بعدها .

للأمم المتحدة مسودة قرار يقضي بأن تعترف جميع الدول الأعضاء في المنظمة الدولية بحق كل بلد في تأميم واستغلال ثرواته الطبيعية كجانب مهم من جوانب الاستقلال الاقتصادي .(*)

وقد عارضت بطبيعة الحال البلدان الرأسمالية هذه المسودة ، وارضاءا للطرفين اتخذت الجمعية العامة قرارا توفيقيا يختلف من حيث الجوهر عن مسودة القرار المقدمة من قبل حكومة أوروغواي ، اذ كان نص المسودة يؤكد على حق التأميم فحين تطرق النص المعدل الى هذه المسألة بصورة غير مباشرة ، مع الاضافة بأن ممارسة هذا الحق يجب أن يأخذ بعين الاعتبار الحاجة الى الابقاء على الثقة المتبادلة ، والتعاون الاقتصادي بين الدول ، أي ربط مبدأ التأميم بشروط وقيود ، كما تضمن هذا القرار المعدل توصية أخرى تقضي بامتناع الدول الأعضاء في المنظمة الدولية عن اتخاذ الاجراءات المباشرة وغير المباشرة الهادفة الى اعاقة حق السيادة لأية دولة على مواردها الطبيعية .

ورغم تعديل الاقتراح المقدم من طرف حكومة أورغواي ، الا أنه لقي معارضة أخرى من طرف أربع دول رأسمالية هي : الولايات المتحدة ، بريطانيا ، جنوب افريقيا ، ونيوزيلاندا .

وخلال المناقشات التي دارت في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1954 حول موضوع حقوق الانسان ، أعطي موضوع حق السيادة الدائمة على الثروات والموارد الطبيعية اهتماما خاصا حيث تمّ اتخاذ توصية طلب فيها من لجنة حقوق الانسان استكمال توصياتها بشأن الاحترام الدولي لحق الشعوب والأمم في تقرير مصيرها بما في ذلك توصيات حول سيادتها على مواردها الطبيعية .

وقامت لجنة حقوق الانسان بدورها بطلب تشكيل لجنة من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة تقوم بدراسة موضوع السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية واتخاذ توصيات بذلك .

وفي نفس الوقت أكد المؤتمر الأفرو-آسيوي المنعقد بباندونغ 1955 مبدأ حق الشعوب والأمم في السيادة وتقرير المصير ، اذ تضمن بيانه النهائي المكون من المبادىء العشرة المشهورة مبدئين متعلقين بموضوع حق الدول في السيادة ، وهما المبدءان الثاني والتاسع من البيان الذي جاء فيهما على الخصوص ما يلي :

(*) جاء تقديم هذا الاقتراح بعد فشل تجربة محمد مصدق في ايران في تأميم البترول الايراني ، وخاصة تأميم أموال الشركة الانجلو-ايرانية في 15 مارس 1950 .

ـ وجوب احترام سيادة جميع الدول وسلامة أراضيها .
ـ وتنمية المصالح المشتركة والتعاون بين الدول .[1]

كما أكد المؤتمر على ضرورة ضمان احترام استقلال الدول الحديثة ، وسيادتها القومية ، وللحفاظ على ذلك طالب المؤتمر أيضا من المجموعة الأفروآسيوية أن تعمل كمجموعة متضامنة في اطار هيئة الأمم المتحدة وخارجها للوصول الى تحقيق السلام والتعايش السلمي ، والحياد الايجابي ، وللتخلص من المعاهدات والاتفاقيات الدولية ذات الطابع العدواني ، والتي تؤدي الى تصعيد التوتر الدولي ، ولا تنسجم مع أهداف ميثاق منظمة الأمم المتحدة .

وفي المؤتمر التأسيسي لحركة عدم الانحياز ببلغراد أكد المؤتمرون على حق دول العالم الثالث على مبدأ حق ممارسة سيادتها على ثرواتها ومواردها الطبيعية ، اذ نصت قرارات هذا المؤتمر على : « . . تدعو البلدان المشاركة في المؤتمر جميع الدول الآخذة بأسباب التقدم أن تتعاون تعاونا فعّالا ، في الميادين الاقتصادية والتجارية لكي يتسنى لها أن تواجه سياسة الضغط في المجال الاقتصادي مضافة الى النتائج الضارة التي قد تخلقها التكتلات الاقتصادية التي تشكلها الدول الصناعية ، وتدعو هذه البلدان جميع الدول المعنية الى بحث فكرة عقد مؤتمر دولي للوسائل والأساليب التي يمكن بها عرض جميع الأمور التي قد تحول دون تطورها ، وللتداول والموافقة على الاجراءات الفعالة لضمان تحسين تطورها الاقتصادي والاجتماعي . »[2]

ونظرا لاصرار دول العالم الثالث بصفة عامة وبلدان عدم الانحياز بصفة خاصة على حق الدول في سيادتها الدائمة على ثرواتها ومواردها الطبيعية من جهة ، والتوصية التي قدمتها لجنة حقوق الانسان من جهة أخرى اتخذت الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة في 12 ديسمبر 1958 قرارا يقضي بتأليف : « لجنة السيادة على الموارد الطبيعية ، وأوعزت هذه اللجنة ببحث هذا الموضوع كمقوم أساسي من مقومات مبدأ حق تقرير المصير ، وعقدت منذ تأسيسها حتى الآن أربعة اجتماعات كان آخرها في مارس 1975 .(*)

---

(1) أنظر : د . زنابيلي عبد المنعم ، تطور مفهوم الحياد عبر المؤتمرات الدولية ، المرجع السابق ، ص 143 .

(2) أنظر : محمود حلمي مصطفى ، المرجع السابق ، ص 127 .

(*) لقد ضمت « لجنة السيادة على الموارد الطبيعية » تسع دول أعضاء هي : أفغانستان ـ شيلي ـ الولايات المتحدة ـ غواتيمالا ـ هولندا ـ الفيليبين ـ ج . ع . م ـ السويد ، والاتحاد السوفياتي .

وقد كان من نتـائج أعمـال هذه اللجنـة صدور القـرار رقم 1803 الصادر عن الجمعية العامة في 14 ديسمبر 1962 .(**)

وتجدر الاشارة أن الجمعية العامة قد رحبت في ختـام هذا الاعـلان بقرار لجنـة القانون الدولي في الاسراع في صياغة الموضوع الخاص بمسؤولية الـدول للنظر فيـه من طرف الجمعية العامة .

كما طالبت الجمعية العامـة من الأمين العـام لمنظمـة الأمم المتحدة الاستمـرار في دراسة مختلف الجوانب المتعلقة بالسيادة الدائمة على المـوارد الطبيعيـة مع مـراعاة رغبـة الدول الأعضاء في ضمان حماية حقها في السيادة وفي ذات الوقت تعزيز التعاون الدولي في مجال التنمية الاقتصادية وعرض الموضوع على المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة ان كان ذلك ممكنا في دورتها التالية أي في دورتها الثامنة عشر .

ثانيا ـ تحليل مضمون القرار رقم 1803

ويمكن تحليل مضمون القرار 1803 الخاص بحق الـدول في السيادة عـلى ثرواتهـا ومواردها الطبيعية من خلال التركيز على الجوانب الغامضة منه .

1) ان هذا القرار ليس ذا صبغة قانونية ، وانما هو عبارة عن قرار يتعلق بـاعلان مبدأ عام ، لأن القرارات المعلنة من طرف الجمعية العامة بصفة عامة لا تلزم الدول ، وانما يمكن لمثل هذه القرارات أن تؤثر على القانون والفقه الدولي فحسب ، مثال ذلك : « قرار المحكمة المدنية لمدينة روما الذي قررت وفقه المحكمة ، بأن قوانين التأميم الايراني ستطبق أيضا في ايطاليا ، وأن شرعية هذه القوانـين قد أكـدتها الجمعيـة العامـة للأمم المتحدة في قرارها رقم 626 الصادر عن دورتها السابعة . »[1]

(2) غموض القرار :

يتصف القرار 1803 بنوع من الغموض والعمومية ، ويرجع ذلك بالدرجة الأولى الى تفادي الدول النامية لمواجهة ولمجـابهة الـدول الرأسمـالية بشكـل حاد . ومـا يفسر الجوانب الغامضة في القرار أيضا الصيغة التوفيقية التي جاء فيها هذا القرار ، اذ لم يحدد المقصود بمعنى الشعوب والثروات والموارد الطبيعية تحديدا دقيقا .

(* *) راجع نص هذا القرار في الملحق .

(1) FISCHER, G. Op. Cit; P. 518. -

فبالنسبة للشعوب : هل يقصد بها كل التجمعات البشرية أم المقصود الشعوب كافة ؟

كذلك الأمر بالنسبة للثروات والموارد الطبيعية : هل يقصد بها كل الموارد والثروات من موارد معدنية ، ونفطية وزراعية ، وبحرية أم يقصد بها كل أنواع الموارد والثروات أينما وجدت وكيفما وجدت ؟

ورغم الجوانب الغامضة في رأينا في هذا القرار ، الا أنه يعتبر خطوة متقدمة نحو اقرار حق الشعوب والأمم في سيادتها الدائمة على مواردها وثرواتها الطبيعية .

ولفهم البعد الحقيقي لهذا القرار لا بد من دراسة التطورات ، والتأكيدات التي عرفها منذ صدوره حتى الآن .

فبعد صدور هذا القرار بسنتين فقط انعقد المؤتمر الثاني لدول حركة عدم الانحياز بالقاهرة (أكتوبر 1964) مؤكدا هو الآخر على حق الشعوب والأمم في سيادتها الدائمة على مواردها وثرواتها الطبيعية واستغلالها الحر لهذه الثروات اذ كان من بين مبادىء سياسة التعايش السلمي التسعة التي عرضها المؤتمر على الجمعية العامة : المبدأ الرابع الذي يؤكد صراحة على مبدأ حق الشعوب والأمم في سيادتها على ثرواتها ومصادرها الطبيعية ، حيث نصّ هذا المبدأ على : ان « ينبغي الاعتراف بالمساواة في السيادة بين الدول واحترامها ويتضمن ذلك حق جميع الشعوب في استغلال مواردها الطبيعية استغلالا حرا . »[1]

وفي النقطة العاشرة المعنونة بـ« التنمية والتعاون الاقتصادي » أكد المؤتمرون على حق الدول في ممارسة سيادتها على ثرواتها ومواردها الطبيعية ، حيث نصت هذه الفقرة على : « . . ان رؤساء الدول أو الحكومات المشتركة في المؤتمر اذ يؤمنون بأن السلام ينبغي أن يقوم على أساس اقتصادي متين وسليم ، وأن استمرار الفقر يشكل خطرا على سلامة العالم ورفاهيته وأن التحرر الاقتصادي عامل ضروري في الكفاح من أجل القضاء على السيطرة السياسية ، وأن احترام حق الشعوب والأمم في السيطرة على ثرواتها ومواردها الطبيعية ، وحرية التصرف فيها أمر حيوي لنموها الاقتصادي . . »[2]

كما أكد المؤتمرون على الدور الايجابي لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية حيث

---

(1) أنظر : د . محمود حلمي مصطفى ، المرجع السابق ، ص 140 .

(2) أنظر المرجع السابق ، ص 143 .

جاء في الاعلان السياسي للمؤتمر حول هذا الجانب : « ان المؤتمرين يعتبرون بأن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المنعقد بجنيف عام 1964 يمثل الخطوة الأولى نحو تطوير سياسة اقتصادية دولية جديدة للتنمية ، ووضع أسس سليمة للتقدم في المستقبل ، فان النتائج التي توصل اليها المؤتمر لم تكن كافية ولا تتكافأ مع الاحتياجات الأساسية للدول النامية . »[1]

كما أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في احدى دوراتها العادية من خلال قرارها المتخذ في 25 نوفمبر 1966 المبادىء التي تضمنها القرار رقم 1803 مضيفة اليها بأنه من حق الدول المضيفة تأمين زيادة حصتها في ادارة المشاريع التي تدار كليا أو جزئيا برأس مال أجنبي ، وحصولها على حصة أكبر من الفوائد والأرباح الناجمة عن المشروع على أسس عادلة .

كما نصّ القرار على أن يقوم المستثمرون الأجانب الذين يستغلون الموارد الطبيعية في الدول الأعضاء بتدريب موظفي تلك الدول بصورة جيدة وسريعة على جميع المستويات ، وفي جميع المجالات المتعلقة بهذه الاستثمارات .

ومن هذه الأحكام يمكن استنتاج أن للدول المعنية الحق في أن تعدل في الاتفاقيات المعقودة التي لا تتضمن مثل هذه الشروط لتصبح متفقة مع متطلبات التنمية وأهداف شعوبها ، ولعل اعلان الجزائر في 24 فبراير 1971 بتأميم محروقاتها لخير دليل على ذلك .

وعند انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الخامسة والعشرين في 11 ديسمبر 1970(*) أكدت هذه الدول على المبادىء السالفة الذكر باتخاذها قرارا آخرا حول موضوع حق سيادة الدول على ثرواتها الطبيعية ، معترفة بذلك بأن حق السيادة على الموارد الطبيعية بالنسبة للدول النامية أمر لا يمكن التنازل عنه ، كما أكدت على الدور المهم الذي تلعبه المنظمات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة في دعم بعض المشروعات الصناعية التي تعتني بالموارد الطبيعية في هذه البلدان ، ودعت الجمعية العامة المجلس الاقتصادي الى الايعاز للجنة الموارد الطبيعية بأن تضيف الى برنامجها اعداد تقرير دوري حول الفوائد التي تحققت لقيام الدول النامية بممارسة حق السيادة الدائمة على مواردها الطبيعية ، ولا سيما فيما يخص تنميتها الاقتصادية والاجتماعية وتدفق رؤوس الأموال الى خارج هذه الدول ، وكذلك نقل التكنولوجيا .

---

(1) أنظر المرجع السابق ، ص 149 .

(*) تمّ انعقاد هذه الدورة بعد مؤتمر لوزاكا لحركة عدم الانحياز في سبتمبر 1970 .

وطالبت الجمعية العامة من الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة باعداد تقرير شامل عن السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية ، وعرضه عليها في دورتها السابعة والعشرين عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي .

أما القرار الصادر عن الجمعية العامة المنعقدة في دورتها السابعة والعشرين بتاريخ 18 ديسمبر 1972 فقد أكد في توصياته هو الآخر على المبادىء التي وردت في القرارات السابقة بشأن موضوع السيادة على الموارد الطبيعية بالاضافة الى منع هذا القرار جميع الدول في اتباع اجراءات اقتصادية أو سياسية أو ممارسة أي نوع من أنواع الضغط ضد أية دولة بغية الحد من حقها في ممارسة سيادتها على مواردها الطبيعية للحصول منها على فوائد غير مشروعة .

كما اعتبر هذا القرار الاجراءات التي تتخذها أو التشريعات التي تصدرها أي دولة بغية التأثير بصورة مباشرة أو غير مباشرة على البنية الهيكلية الداخلية لدولة أخرى خرقا لميثاق الأمم المتحدة وللاعلان عن مبادىء القانون الدولي الواردة في القرار رقم 2625 المتخذ من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 24 أكتوبر 1970 ومناقضا لأهداف الاستراتيجية الدولية للتنمية أي لعقد التنمية الثاني للأمم المتحدة .

وتجدر الاشارة بهذا الصدد الى أن تأكيد مبدأ السيادة على الموارد الطبيعية قد أكدت عليه قرارات المؤتمر الرابع لدول عدم الانحياز (الجزائر 1973) اذ تضمن الاعلان السياسي لهذا المؤتمر فيما يتعلق بموضوع حق سيادة الدول على مواردها الطبيعية : « لكل دولة الحق في تبني النظام الاقتصادي والاجتماعي الذي تراه أكثر ملاءمة لتنميتها ، وبفرض سيادتها على مواردها الطبيعية وعلى جميع نشاطاتها الاقتصادية الداخلية ، وأن أية محاولة تهدف الى المساس بحق اشراف الدولة الفعلي على مواردها الطبيعية واستثمارها وفق المتطلبات والمصالح القومية بما في ذلك حق وحرية التأميم ونقل الملكية الى الشعب والمواطنين تعتبر عرقلة لنمو التعاون الدولي ولاستقرار الأمن والسلام الدوليين .

وان مبدأ التأميم الذي يهدف الى المحافظة على الموارد الطبيعية في اطار السيادة القومية يجب أن يتضمن حق كل دولة في تحديد مبلغ التعويضات المحتملة ، وأشكال التسديد على أن يجري حسم الخلافات المحتمل وقوعها وفق القوانين القومية . »[1]

ونفس الموضوع أكدته قرارات الدورة السادسة الطارئة للجمعية العامة للأمم المتحدة المنعقدة في أفريل - مايو 1974 ، اذ ورد في « ميثاق حقوق الدول وواجباتها

- In revue de la politique internationale, N° 563. du 20/9/73. P. 27. (1)

الاقتصادية « الذي تبنته الجمعية العامة في قرارها رقم 3281 في المادة الثامنة من هذا الميثاق : » وجوب مساعدة الدول في ممارسة سيادتها الدائمة على مواردها الطبيعية . »[1]

وعملت الأمم المتحدة على اعطاء الأهمية الخاصة لمبدأ السيادة الدائمة للدول على ثرواتها ومواردها الطبيعية ضمن مفهوم التعاون الدولي ، وخاصة في اتجاه التنمية الاقتصادية للدول النامية ، والاقلال من الفجوة المتسعة بين الدول النامية والدول الرأسمالية المصنعة .

فمنذ صدور القرار 1803 عام 1962 وحتى صدور القرار 3801 عام 1974 اللذين يعتبران في رأينا مكملين لبعضهما البعض ، ودول حركة عدم الانحياز تولي اهتماما خاصا للجانب الاقتصادي في نضالها على كل الأصعدة ، حيث أصبحت قراراتها لا تقتصر على البيانات السياسية فحسب ، بل أصبحت تخصص جانبا كبيرا منها للقضايا الاقتصادية العالمية .

وقد بدأ التأكيد على الجانب الاقتصادي منذ مؤتمر لوزاكا (1970) والجزائر (1973) ، أما في مؤتمر كولومبو (1976) فقد طالبت بلدان الحركة بتنفيذ كل التوصيات التي أقرتها مختلف المؤتمرات السابقة ، ومضاعفة الجهود لدعم كفاح الشعوب ، وزيادة تضامنها في اطار منظمة الأمم المتحدة والهيئات الدولية الأخرى وبشكل خاص في اطار المؤتمرات الاقتصادية لمواجهة التحديات الاستعمارية ، والضغوط المباشرة وغير المباشرة ، وهيمنة الشركات المتعددة الجنسيات التي تعمل على السيطرة على اقتصاديات الشعوب النامية .

وفي مجال التعاون الدولي من أجل التنمية طالب المؤتمر من دول عدم الانحياز ، والدول النامية الأخرى أن تتخذ موقفا موحدا في جميع المفاوضات الدولية لوضع قرارات الأمم المتحدة موضع التنفيذ ، والتي وردت في الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادي دولي جديد وفي ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، وفي قرارات مؤتمر داكار حول المواد الأولية عام 1974 ، وفي قرارات وتوصيات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الرابع (CNUCED) وفي برنامج عمل مانيلا المتعلق بالمواد الأولية عام 1972 .

كما طالب المؤتمرون بعقد دورة خاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة تهدف الى

---

(1) أنظر : د . صبري عبد الله اسماعيل ، « النظام الاقتصادي الدولي الجديد والنضال من أجل التحرير » ، مجلة الطليعة (المصرية) ، العدد 11 ، نوفمبر 1975 ، ص 13 .

تقييم تعاون المجموعة الدولية في البحث عن الحلول المناسبة للمشاكل الاقتصادية العالمية .

وفي اطار دعم سيادة دول عدم الانحياز في ممارسة سيادتها على ثرواتها ومواردها الطبيعية طالب المؤتمر أيضا بدراسة امكانية انشاء صندوق خاص بالدول النامية ، واعتماد عملة واحدة ودعمها بالامكانيات والقدرات الاقتصادية لدول عدم الانحياز .

كما طالب من دول عدم الانحياز المنتجة للمواد الأولية ببدء المفاوضات حول انشاء الأجهزة الخاصة بالمنتجين لكي تتمكن هذه الدول من اعادة سيطرتها التامة على مواردها الطبيعية .

وأكدت مقررات مؤتمر هافانا (1979) بدورها على حق الدول في السيادة على ثرواتها ومواردها الطبيعية ، والعمل على تطبيق كل من القرارين السالفي الذكر 1803 و 3301 ، اذ جاء في البيان الختامي للمؤتمر في القسم الاقتصادي منه ، بهذا الخصوص : « يؤكد المؤتمر على حق الدول النامية المنتجة للمواد الأولية في ممارسة سيادتها الكاملة والدائمة والفعلية على ثرواتها ومواردها الطبيعية خاصة فيما يتعلق بأسلوب استغلال وانتاج هذه المواد ، وحرية تحديد أسعارها وأسلوب تسويقها . . »[1]

ان النضال المتواصل لدول حركة عدم الانحياز من أجل استرجاع سيطرتها وسيادتها على مواردها الطبيعية لم يكن منفصلا عن الجوانب الأخرى ، بل كان دائما يسير معها جنبا لجنب ، فمثلما استطاعت هذه الدول أن تفرض على المجتمع الدولي ، وخاصة منظمة الأمم المتحدة الاعتراف بحقها في استغلال ثرواتها استطاعت أيضا ولو من الناحية القانونية فقط أن تفرض على هذه المنظمة الدولية والمؤتمرات العالمية والمنظمات الدولية المتفرعة عنها الاعتراف بحقوق هذه الدول وواجباتها الاقتصادية .

وهذا ما يمكن ملاحظته عند دراستنا لميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية الذي تبنته الجمعية العامة في دورتها العادية التاسعة والعشرين في 14 ديسمبر 1974 .

- In revue de la politique internationale, N° 707. 20 Sept 79. P. 49 et suites. (1)

المطلب الثاني
عن دور حركة عدم الانحياز
في اعلان ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول

لقد لعبت حركة عدم الانحياز منذ نشأتها وحتى الآن دورا لا يستهان به في دفع منظمة الأمم المتحدة (الجمعية العامة) الى اتخاذ مجموعة من القرارات لتغيير وتطوير العلاقات الدولية منها : القرار رقم 1514 المتعلق « بحق الشعوب والأمم في الاستقلال وتقرير المصير » بالاضافة الى قرارات أخرى كان من أهمها القرار المتعلق باعلان ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول . »

وتتويجا للنضال الدؤوب لبلدان العالم الثالث وطليعته حركة عدم الانحياز تمّ وضع واقرار ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول الذي صادقت عليه الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة في دورتها التاسعة والعشرين بتاريخ 14 ديسمبر 1974 وفق قرارها رقم 3281 بعد مناقشات حادة استغرقت حوالي ثلاث سنوات على مستوى الجمعية العامة والمنظمات المتخصصة التابعة لها .

ولا يمكن دراسة هذا الميثاق دراسة علمية الا في اطار المحاولات التي بذلت من أجل اقامة نظام اقتصادي عالمي جديد ، وقبل الشروع في هذه الدراسة لا بد لنا من ابداء الملاحظات التالية :

- ان صيغة القرار صيغة توفيقية أي تعكس مصالح تيارين متناقضين يمثلان الدول الرأسمالية والدول النامية .
- لم تتم الموافقة على كل مواد الميثاق بالاجماع وانما بأغلبية أعضاء المنظمة .
- صعوبة تحديد البعد والمدلول القانوني لهذا الميثاق لأنه ميثاق ذو صبغة سياسية اقتصادية أكثر منه قرارا ذا صبغة قانونية الزامية .

أولا ـ الاطار التاريخي لميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية

يمكننا الكشف عن المبررات التاريخية لهذا الميثاق بالرجوع الى الخطاب الذي ألقاه

رئيس جمهورية المكسيك السيد « ايشيفيرا » خلال انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الثالث في الأول من شهر أفريل من عام 1972 بسنتياغودي شيلي ، اذ بعد تطرقه في هذا الخطاب الى التعاون الاقتصادي الدولي وطبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية غير المتكافئة بين الدول المصنعة والدول النامية « اقترح وضع ميثاق يتضمن حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية تحت اشراف منظمة الأمم المتحدة . »(1)

وتجدر الملاحظة بأن هذا الاقتراح قد قدم قبل تفاقم الأزمة الاقتصادية العالمية (أزمة الطاقة عام 1973-1974) ولم يجد هذا الاقتراح في البداية آذانا صاغية الا بعد وقوع هذه الأزمة وانعقاد مؤتمر القمة الرابع لدول عدم الانحياز حيث أكد هذا المؤتمر على ضرورة اقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، واعتبر بأنه من بين بنوده الرئيسية وضع ميثاق لحقوق الدول وواجباتها الاقتصادية اذ ورد حول هذا الموضوع في مقررات المؤتمر على الخصوص : « يجب على الجمعية العامة للأمم المتحدة أن تعطي الأولوية لاعداد ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية خلال دورتها الثامنة والعشرين ، ويجب أن يضمن هذا الميثاق التطلعات الاقتصادية للدول التي تكافح من أجل الوصول الى تنمية شاملة ، وكذلك التطلعات التي تهم المجموعة الدولية بأسرها . . »(2)

ويرجع بعض المفكرين مثل م. فيرالي «M. VIRALLY» فكرة اقتراح وضع ميثاق بحقوق الدول وواجباتها الاقتصادية الى ما قبل انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الثالث حيث يقول : « بأن ممثل البرازيل خلال التحضير للاجتماع الثاني لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عام 1966 قد أشار الى فكرة الميثاق هذه ، وأن الجمعية العامة للأمم المتحدة قد أكدت على هذه الفكرة أي الاقتراح في قرارها رقم 2218 في دورتها الواحدة والعشرين حيث طلبت من الأمين العام القيام بجمع كل النصوص الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة والمؤسسات المتخصصة في مجال التنمية لتسهيل صياغة ووضع ميثاق بحقوق الدول وواجباتها الاقتصادية . »(3)

وقد تمّ جمع هذه النصوص بالفعل ولكن مشروع صياغة الميثاق لم يتم حيث تمّ التخلي عنه لأنه اعتبر سابقا لأوانه !

- CASTANEDA. J. «La charte des droits et des devoirs économiques des Etats, (1) note sur son processus d'élaboration» In a.f.d.i. 1974. PP. 31-32.

- In revue de la politique internationale, N° 563 du 20 Septembre 1973. P. 28. (2)

- VIRALLY. M. «La souveraineté des Etats sur les ressources naturelles, note de (3) lecture» In AFDI. 1975. PP. 58-59.

ولهذا السبب لم تطرح هـذه المسألـة في جدول أعمـال مؤتمر دلهي الجـديدة عـام 1968 .

وتجدر الاشارة بأنه قبل تأسيس مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بجنيف عام 1964 كانت الجمعية العامة للأمم المتحدة قد درست مسألة امكانيـة اصدار قـرار حول التعاون الاقتصادي الـدولي معبرة في ذلـك عن أمل الجمعيـة العامـة في المساهمـة في : « التعجيل في الاقرار النهائي بمبادىء التعاون الاقتصادي الدولي . »[1]

وقد جاء ذلـك في القرار رقم 1942 المتخـذ من طرف الجمعيـة العامـة في دورتها الثامنة عشر عام 1963 .

ان هذا الأمل الذي عبّرت عنه الجمعية العامة والذي كان يمثل أمل مجموعة الـ 77 وبلدان حركة عدم الانحياز قد عبّر عنه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية التأسيسي عام 1964 والذي احتوى ميثاقه على خمسة عشر مبدأ عاما وثلاثة عشر مبدأ خاصا .

وقد أدى التصويت عـلى هذه المبـادىء الى انقسام المؤتمـر حيث لم توافق الـدول الصناعية الرأسمالية على اقرار هذه المبادىء لو لم تتوفر القـوة العدديـة لمجموعـة الـ 77 الشيء الذي أدى الى ظهور المعارضة الشديدة من طرف الدول الرأسمالية لفكرة تأسيس هذا المؤتمر تحت شكل منظمة عالمية للتجارة .

« ولم يحرز مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية كمؤسسة تابعة للجمعيـة العامـة على موافقة الدول الرأسمالية المصنعة الا بشرط وهو عدم تحويل هذا المؤتمر الى منظمـة عالمية للتجارة . »[2] .

وقد تسببت مواجهة عام 1964 بـين الدول الـرأسماليـة ومجموعـة الـ 77 في تعثر نشاط مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لفترة زمنية طويلة ، مما ترك البعض يعتقد بأن طـرح فكرة ميثـاق حقوق الـدول وواجباتهـا الاقتصاديـة في تلك الفترة كـانت سابقـة لأوانها .

وخـلال انعقاد مؤتمـر الأمم المتحـدة للتجـارة والتنميـة الثـالث عـام 1972 قـرر المؤتمرون تقديم مشروع بميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، وتمّ التصويت عليه بـ 90 صوتا مع المشروع ، و 19 صوتا امتنعوا عن التصويت دون تسجيل أي معارضة .

- Op. Cit; P. 60. (1)
- Op. Cit; P. 61. (2)

وعند انعقاد الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة في 1974 تمت الموافقة على اقرار هذا الميثاق الذي صدر في 14 ديسمبر 1974 تحت رقم 3281 .

بناء على ما تقدم نلاحظ بأن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية هو نتيجة لتطور مرحلة من المفاوضات التي كانت بدايتها قبل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الثالث عام 1972 ، وأن هذا التطور في المرحلة التي لحقت اتخاذ القرار سوف لن يتوقف ، وهنا تكمن أهمية هذا الميثاق أي ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، وهذا ما تؤكده المادة 34 (المادة الأخيرة من الميثاق) حيث تنص على ضرورة تسجيل موضوع حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية كنقطة في جدول أعمال الدورة الثلاثين من طرف الجمعية العامة ، وبالفعل تمّ ادراجها ضمن جدول أعمال الدورة الثلاثين للجمعية العامة .

وتكمن أهمية الميثاق أيضا في كون أن المادة المذكورة أعلاه تنص على ضرورة ادراج نقطة حول هذا الميثاق مرة كل خمس سنوات في جدول أعمال الدورات العادية للجمعية العامة للأمم المتحدة لمعرفة مدى تطبيق واحترام الدول لهذا الميثاق . »[1]

ثانيا ـ الاطار النظري لميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية :

تكمن الأسس النظرية لميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية في الاقتراح الذي تقدم به السيد « ايشيفيرا » عام 1972 ، هذا الاقتراح الذي احتوى على مبادىء عامة غير محددة ، ولكن مع مرور الأيام تطورت وتحددت هذه المبادىء من الناحيتين السياسية والاقتصادية لتشكل فيما بعد الاطار النظري الحقيقي لصياغة القرار رقم 3281 .

ويمكن فهمْ الاطار النظري لهذا الميثاق من خلال التركيز على دراسة وتحليل النقاط الآتية :

(1) الميثاق كدليل أساسي لتوجيه العلاقات الدولية :

ان اهم ظاهرتين تميزا العلاقات الاقتصادية الدولية في عالمنا المعاصر هما :

- ـ مبدأ التعاون الدولي «Cooperation internationale» يعتبر الصفة الأساسية للمجتمع المعاصر .
- ـ مبدأ تداخل وترابط مصالح الدول «L'interdependance» بصفة عامة والمسائل

- Op. Cit; PP. 61-62. (1)

الاقتصادية بصفة خاصة ، حيث أصبح من المستحيل حل مشكل اقتصادي دولي حلا منفردا .

ونتيجة لهذين المبدأين اللذين يميزان العلاقات الاقتصادية الدولية ظهرت الحاجة لوضع ميثاق لحقوق الدول وواجباتها الاقتصادية .

وقد اعتبر هذا الميثاق كوثيقة عامة وأساسية تستمد منها المبادىء العامة التي تقوم عليها العلاقات الاقتصادية فيما بين الدول .

ويتصف هذا الميثاق الى حد ما بصفات المعاهدات والاتفاقيات الدولية الا أنه أي الميثاق لا يحتوي سوى على قواعد عامة غير ملزمة بالنسبة للدول ، ولهذا فالميثاق عبارة عن دليل لتوجيه العلاقات الاقتصادية فيما بين الدول ، وليس وثيقة لتنظيم هذه العلاقات تنظيما كاملا ودقيقا ونهائيا ، ولعل لهذا السبب تمّ تسمية هذه الوثيقة بالميثاق وليس باتفاق أو معاهدة دولية .

(2) الميثاق كوسيلة لتطوير القانون الدولي :

لا يعتبر الهدف من وضع هذا الميثاق التأكيد على بعض المبادىء المعترف بها من قبل القانون الدولي العام فحسب ، ولكن العمل أيضا على التطوير التدريجي لبعض القواعد والمبادىء الجديدة التي تستجيب لروح العصر وتطور المجتمع الدولي ، وبتعبير آخر ان هذا الميثاق في الوقت الذي يؤكد على مبادىء القانون الدولي المعترف بها يحاول اضافة مبادىء جديدة أخرى الى القانون الدولي .

(3) الميثاق كدليل عالمي وعلاقته ببرامج عمل الأمم المتحدة :

لا يعتبر الميثاق برنامج عمل من برامج عمل منظمة الأمم المتحدة لأن هذه البرامج توضع من طرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أو من طرف أجهزة أخرى تابعة لمنظمة الأمم المتحدة كوضع الاستراتيجية العالمية للتنمية (عقدا التنمية الأول والثاني) أو قرارات وتوصيات الدورة السادسة الطارئة للجمعية العامة للأمم المتحدة .

ان هذه القرارات والتوصيات الخاصة ببرامج عمل الأمم المتحدة مثل ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية اذ تهدف الى نفس الأهداف تقريبا كأن تهتم بمجالات : التجارة الدولية ، التعاون الدولي ، المؤسسات الدولية ، الاستثمارات الدولية . . الخ . لكنها أي هذه البرامج تختلف عن الميثاق من حيث طبيعة الوظيفة ، ففي الوقت الذي تعبر هذه القرارات والتوصيات عن طموحات في بعض المجالات ، أو تهدف لوضع برامج عمل فان الميثاق يهدف الى شيء آخر وهو تحديد حقوق الدول

وواجباتها الاقتصادية أي يهدف الى تسوية العلاقات بين كافة الدول في العالم عن طريق محاولة وضع نظام ملزم لذلك .

(4) الميثاق كدليل عالمي في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية :

اذا كان الهدف الأساسي من وضع ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية هو تحسين وضع شعوب العالم الثالث التي لم تستفد من المؤسسات الدولية القائمة ، خاصة في مجال المبادلات التجارية الدولية ، فان الميثاق يجب أن يعتبر في حقيقة الأمر كوسيلة وقاعدة تقوم عليها كل العلاقات الاقتصادية الدولية ، أي أن يكون ذا بعد عالمي وليس خاصا بالعالم الثالث فقط ، وهذا ما أكده رئيس المكسيك السيد « ايشيفيرا » عند تقديم اقتراحه السالف الذكر ، حيث قال في هذا الصدد : « . . ان ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ليس وثيقة تخص دول العالم الثالث فقط مثل ميثاق الجزائر 1967 ، بل اننا نبحث عن شيء آخر أي نطمح الى وضع ميثاق أشمل يجمع بين الدول الغنية والدول الفقيرة وهنا يكمن المعنى الحقيقي لهذا الميثاق بالنسبة لبلدان العالم الثالث . . »(1)

يتضح مما تقدم البعد العالمي الذي يكتسبه الميثاق لأنه لو كان الأمر يتعلق بالتفكير في وضع ميثاق خاص ببلدان العالم الثالث فقط لاقتصر الأمر على الدعوة لعقد اجتماع خاص ببلدان العالم الثالث ، ولكن بما أن الأمر يختلف عن ذلك حيث شاركت في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية مختلف بلدان العالم لوضع هذا الميثاق ، وهذا تأكيد آخر على عالمية الميثاق .(*)

(5) تطابق الميثاق كدليل عالمي مع هدفه الأساسي في الدفاع عن البلدان النامية :

ان البعد العالمي للميثاق أو تطلعه لعكس العلاقات الاقتصادية لكل دول العالم لا يتناقض أبدا مع هدفه الأساسي المتمثل في الدفاع عن البلدان النامية ومساعدتها عن طريق تأسيس أو تعديل المؤسسات الاقتصادية الدولية لهذا القطاع الحيوي الذي يقوم على أسس وعلاقات اقتصادية تجارية غير عادلة مستمدة من التقسيم الرأسمالي للعمل .

(6) الصفة الديناميكية للميثاق :

اذا أريد لأي معاهدة أو اتفاقية أو ميثاق دولي أن يستمر فلا بد أن يتصف

- VIRALLY. M. Op. Cit; P. 37. (1)

(*) شارك في المجموعة المكلفة بتحضير مشروع الميثاق أربعون دولة تمثل مختلف المجموعات الدولية : الدول الاشتراكية ومجموعة الـ 77 .

بالديناميكية نظرا لطبيعة العلاقات الدولية الديناميكية هي الأخرى ، وقد أدرك واضعو ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية هذه الحقيقة عند وضعهم واقرارهم للميثاق ، اذ نصت المادة الرابعة والثلاثـون السالفـة الذكـر تسجيل نقـطة خاصـة بدراسـة كاملة ومنتظمة لما حققه الميثاق من مبادئه مرّة كل خمس سنوات .

ثالثا ـ ميثـاق حقوق الـدول وواجباتهـا الاقتصاديـة وعلاقتـه بالنـظام الاقتصادي الدولي الجديد :

لقد أدت أزمة 1973-1974 الى انعقاد الدورة السادسة الـطارئة للجمعيـة العامـة للأمم المتحدة حول المواد الأولية والتنمية في شهري أفريل ـ ماي 1974 ، وقـد أشارت الدورة في الاعلان الخاص باقامة نظام اقتصادي دولي جديد في القرار رقم 3201 الصادر بتاريخ 1 مايو 1974 الى ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصاديـة الذي كـان في طريق الاعلان عنه .

وقد أعلنت الدورة في البند الرابع من القرار السالف الذكر عن خمس عشرة مبدأ يتطابق معظمها مع مواد ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية .

وأكد من جهة أخرى برنامج العمل الذي يكمّل الاعلان الخـاص باقـامة نـظام اقتصادي دولي جديد في القرار رقم 3202 في النقـطة السادسـة منه عـلى : « أن يشكل الميثاق وسيلة فعالة بهدف اقامة نظام دولي للعلاقات الاقتصادية ، يقوم هذا النظام على العدل والمساواة في السيادة ، وتبادل المصالح بين الدول المتقدمة والدول السائرة في طريق النمو . . »[1]

ورغم العلاقة الموجودة (المتمثلة في التشـابه الكبـير في نصوص الميثـاق من جهة والاعلان الخاص باقامة نظام اقتصادي دولي جديد) وبرنامج العمل رقم 3202 الا أنه لم يكن لهذين الأخيرين تأثير كبير على ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصاديـة الذي تمّ الاعلان عنه توا .

رابعا ـ القيمة القانونية لميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية :

ان أول ما يمكن ملاحظته عند الحديث عن القيمة القانونية لميثاق حقوق الـدول وواجباتها الاقتصادية هو أنه من الصعب تحديد القيمة القانونية لهـذا الميثاق من خـلال الاعتماد على دراسة جوانبه الشكلية فحسب ، ولا من خلال الدراسة الشمولية له بـل

- VIRALLY. M. Op. Cit; P. 62. (1)

يجب القيام بدراسة تفصيلية لنصوص الميثاق ولكن هذا الأمر ليس مطلوبا منا في هذا المجال .

ويلاحظ بأن الجمعية العامة للأمم المتحدة عند اتخاذها لهذا القرار لم تخول للميثاق سوى قوة حق التوصية وفقا للمادة العاشرة من ميثاق المنظمة الدولية ، وبالتالي فلا ينتج عن ذلك بالضرورة أن تكون لحقوق وواجبات الدول التي تضمنها الميثاق مكانة بين قواعد القانون الدولي الوضعي .

ومهما كانت أهمية الأغلبية التي اتخذ بها القرار 3201 الا أن التصويت على هذا القرار لم يكن بناء على اتفاق جماعي عام حول محتوى الميثاق ، بل بالعكس أدى هذا التصويت الى انقسام الدول الأعضاء في المنظمة الدولية ، ورغم هذا الخلاف حول بعض مواد ونصوص الميثاق الا أنه قد تمّ الاتفاق حول هذه النصوص بصفة اجمالية داخل لجنة العمل ، وفي النص الذي وافقت عليه الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة .

ويتضح عدم الاتفاق الجماعي حول كل نصوص الميثاق من خلال نتائج التصويت داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة ، اذ « تمت الموافقة على 11 فقرة من مجموع 13 فقرة احتوت عليها ديباجة الميثاق ، و 10 مبادىء من مجموع 13 مبدأ عام تضمنها الميثاق ، و 12 مادة من مجموع 34 مادة . »[1]

ان هذا لا يعني أن القرار الذي تمت الموافقة عليه بالأغلبية قرار مجرد من كل قيمة قانونية ، وانما لا يجوز تشبيهه باتفاق أو معاهدة قانونية .

ولتفسير بعض الخلافات التي برزت حول بعض مواد ونصوص الميثاق فانه يفضل في رأينا عدم الاقتصار في ذلك على دراسة طبيعة التصويت ومعرفة عدد الأصوات التي طرحت خلال عملية التصويت هذه على القرار . وانما يجب التساؤ ل أيضا حول محتوى النصوص بالنسبة لمبادىء القانون الدولي الحالي ، اذ كان للاتفاق العام حول اقرار الميثاق والخلافات التي سجلت حول نفس الموضوع ذات دلالة مختلفة مما أنقص من القيمة القانونية لهذا القرار ومن ثم القيمة القانونية للميثاق نفسه . وقد كان لطبيعة المواد التي احتوى عليها الميثاق دور في تحديد مواقف الدول خلال التصويت عليها .

فإذا كان نص المادة المصوت عليها يبدو مطابقا لروح القانون الدولي الحالي فان الدول بمختلف اتجاهاتها تصوت عليها ، أما اذا كان نص المادة يهدف الى تطوير وتجديد

- VIRALLY, M. Op. Cit; P.-58. (1)

القانون الدولي ، فان تصويت الدول في هذه الحالة يختلف ، أما اذا كان نص المادة المصوت عليها يهدف الى التغيير الجذري والشامل للقانون الدولي أولبعض مبادئه الأساسية فان الدول الرأسمالية تصوت ضد هذه المادة والمواد المشابهة لها .

ففي الحالة الأولى يمثل الميثاق المتفق عليه تأكيدا للقانون الدولي الحالي بينما يعني الاختلاف في الحالة الثانية أن القواعد القانونية العرفية لم تعد مقبولة من طرف المجتمع الدولي (خاصة بعد التزايد العددي الذي عرفته المنظمات الدولية نتيجة انضمام الدول الحديثة الاستقلال اليها) . أما في الحالة الثالثة أي في حالة تناقض القاعدة أو المادة القانونية مع مبادىء القانون الدولي الحالي فلا يمكن لها أن تكون ضمن قواعد القانون الدولي الوضعي الا بواسطة معاهدة أو اتفاقية أو بواسطة الموافقة العامة والجماعية حول هذه القاعدة حتى يضمن احترامها عند التطبيق من طرف الدول أو من طرف أشخاص القانون الدولي .

بناء على ما تقدم يلاحظ بأن صيغة الميثاق جاءت مطابقة للحالتين الأولى والثانية أي يهدف الميثاق الى التأكيد على مبادىء القانون الدولي الحالي وفي نفس الوقت يتطلع الى تطوير وتعديل بعض المواد والمبادىء الحالية للقانون الدولي ، الأمر الذي جعل بعض البلدان وخاصة الرأسمالية تصوت ضد بعض المواد (التي تندرج في الحالة الثالثة) التي تضمنها القرار مما أنقص من القيمة القانونية للميثاق وبالتالي من القيمة القانونية للقرار 3201 نفسه ، واعتباره سياسيا اقتصاديا أكثر منه قرارا قانونيا ملزما .

خامسا ـ الجوانب الشكلية في الميثاق :

تضمن القرار رقم 3202 الخاص « ببرنامج العمل من أجل اقامة نظام اقتصادي دولي جديد » الصادر عن الدورة السادسة الطارئة للجمعية العامة للأمم المتحدة المنعقدة في أفريل ـ ماي 1974 ضمن بنوده العشرة الاشارة الى ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية .

وقد تمّ فعلا اعداد « ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية » وأقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها العادية التاسعة والعشرين باتخاذ القرار رقم 3281 بأغلبية 120 صوتا ضد ستة أصوات وامتناع عشرة دول عن التصويت .

ويتكون الميثاق من مقدمة وأربعة فصول ، وفي المقدمة تذكر الجمعية العامة ببعض المبادىء والأهداف العامة مثل : التمسك بأهداف الأمم المتحدة ، أهمية التعاون

الدولي ، ضرورة التنمية ، ارتفاع مستوى معيشة كل الشعوب ، التعايش السلمي . . الخ .

كما تحدد بأن الهدف الأساسي لميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية هو اقامة نظام اقتصادي دولي جديد .

أما الفصل الأول الذي عنوانه : « عناصر جوهرية في العلاقات الاقتصادية الدولية » فإنه يعدد تلك العناصر في مادة وحيدة احتوت على الموضوعات التالية : « سيادة كل دولة واستقلالها وسلامة أراضيها ، المساواة بين الدول في السيادة ، رفض العدوان ، رفض التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، التعايش السلمي ، المساواة بين الشعوب في الحقوق وحق الشعوب في تقرير مصيرها ، التسوية السلمية للمنازعات الدولية ، التعويض عن نتائج الظلم الذي يفرض بالقوة على أمة ويحرمها من الوسائل الطبيعية للتنمية ، تنفيذ الالتزامات الدولية بحسن النية ، احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية ، عدم السعي للسيطرة وتكوين مناطق نفوذ ، العمل على تحقيق العدالة على المستوى الدولي ، التعاون الدولي من أجل التنمية ، حرية الوصول الى البحر بالنسبة للبلاد التي ليست لها منافذ بحرية . . »[1]

كما تضمن الفصل الثاني الذي عنوانه « الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول » ثمانية وعشرين مادة ، ومن أبرز نصوصه :

1) حق كل دولة في تنظيم الاستثمارات الأجنبية في بلادها ، وأن تمارس ازاءها سلطاتها وفقا لقوانينها والأولويات التي تحددها الأهداف الوطنية .

ويرتبط بهذا حق كل دولة في أن تراقب نشاط الشركات متعددة الجنسيات والقوميات حتى يكون نشاطها مطابقا لقوانين البلاد وسياستها الاقتصادية والاجتماعية مع الدعوة لتعاون الدول في مواجهة تلك الشركات .

2) حق كل دولة في تأميم الممتلكات الأجنبية أو مصادرتها أو نقل ملكيتها مقابل تعويض مناسب يقدر وفقا لقوانين الدولة وعلى حسب ظروف اتخاذ الاجراء . وكل نزاع حول التعويض تحكمه قوانين الدولة وتفصلها محاكمها .

3) حق كل دولة في الاسهام في التجارة الدولية وفقا للأوضاع التنظيمية التي تراها ملائمة

---

(1) أنظر : د . صبري عبد الله ، اسماعيل ، نحو نظام اقتصادي دولي جديد ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة 1977 ، ص 20 .

لعلاقاتها الدولية ، وأن تعقد ما تشاء من الاتفاقيات ثنائية كانت أم جماعية مادامت لا تضر بالتعاون الدولي .

4) كل دولة مسؤولة عن تحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي والحضاري لشعبها ، ولها الحق في اختيار أهداف ووسائل التنمية وتعبئة الموارد اللازمة ، واجراء التغييرات التقدمية في بنيانها الاقتصادي والاجتماعي بما يضمن مشاركة الشعب مشاركة كاملة وفعالة في عملية التنمية والاستفادة منها .

5) حق كل دولة بحكم المساواة بينها في المشاركة الكاملة والفعلية في اتخاذ القرارات الدولية المتعلقة بالمشكلات الاقتصادية والمالية والنقدية .

6) حق كل دولة في الاستفادة من التقدم العلمي والتكنولوجي والحصول على التكنولوجيا الحديثة مع تطوير التكنولوجيا الحالية .

7) التزام كل الدول بتحقيق نزع السلاح تحت رقابة دولية فعالة وتخفيض جزء من اعتمادات التسلح لتمويل التنمية في البلدان النامية .

8) حق الدول النامية في الحصول على معاملة جمركية تفضيلية في أسواق الدول المتقدمة بدون تمييز ودون اشتراط المعاملة بالمثل .

9) يجب على الدول النامية أن تأخذ بعين الاعتبار امكان زيادة حجم تجارتها مع الدول الاشتراكية ، وأن تمنح هذه الدول نفس الشروط التي تتعامل بها مع الدول الرأسمالية .

10) تشجيع التجارة والتعاون بين البلدان النامية .

أما الفصل الثالث فقد خصص لتحديد « المسؤوليات المشتركة ازاء الجماعة الدولية » وأهم ما جاء فيه : اعتبار البحار والمحيطات وقاعها ، والفضاء الخارجي ملكية مشتركة للبشرية كلها ، وضرورة تنظيم استغلالها دوليا ، ثم الالتزام بحماية البيئة من التلوث .

واحتوى الفصل الرابع والأخير من الميثاق على بعض النصوص الختامية أهمها ضرورة أن يكون موضوع هذا الميثاق في جدول أعمال الدورة العادية الثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، يتم مرة كل خمس سنوات لمتابعة تنفيذ كل ما تقرر بشأنها .(*)

(*) للمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع ، راجع : دراسة الدكتور صبري عبد الله ، اسماعيل ، « النظام الاقتصادي العالمي الجديد والنضال من أجل التحرر الاقتصادي » ، مجلة الطليعة (المصرية) المرجع السابق ، ص 13-14 .

المبحث الثاني

عن موقف الحركة من النظام الاقتصادي الدولي الحالي والمطالبة باقامة نظام اقتصادي دولي جديد

لقد أدركت بلدان عدم الانحياز منذ مطلع الستينات من هذا القرن الطبيعة الاستغلالية للنظام الاقتصادي الدولي الحالي ، واقتصرت في البداية على المطالبة « بدمقرطة » العلاقات الاقتصادية الدولية فقط .

ولكن نتيجة تشبث البلدان الرأسمالية بمواقفها الاستغلالية من جهة ، وفشل العقد الأول للتنمية (1960-1970) من جهة أخرى ، أصبحت البلدان غير المنحازة بصفة خاصة وبلدان العالم الثالث بصفة عامة تدرك بأن الحل الوحيد الذي يؤدي الى خروجها من دائرة التخلف يكمن في النضال من أجل اقامة نظام اقتصادي دولي جديد .

المطلب الأول

عن مطالبة دول عدم الانحياز باقامة نظام اقتصادي دولي جديد

يرى بعض المفكرين بأن « بروز فكرة نظام اقتصادي دولي جديد لا يمكن فصلها عن نشاط منظمة الأمم المتحدة اذ قامت في 1951 مجموعة من الخبراء بدعوة من هذه المنظمة الدولية تحت رئاسة الاستاذ أرثر لويس «ARTUR LEWIS» بوضع ونشر تقرير تحت عنوان « اجراءات للتعجيل بالتنمية الاقتصادية في البلدان النامية »(1) .

بينما يرجع البعض الآخر مثل «GOSOVIC. B.» و «RUGGIE. J. G.» بداية ظهور فكرة نظام اقتصادي دولي جديد الى المناقشات التي دارت حول محاولة انشاء صندوق منظمة الأمم المتحدة الخاص بالتنمية الاقتصادية » .(2)

ويرى الاستاذ « عبد القادر سيد أحمد » بأن نقطة البداية في المطالبة باقامة نظام اقتصادي دولي جديد هو قرار الدورة السادسة عشر للجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 1707 الخاص بالتجارة والتنمية والصادر في 1961 بالاضافة الى اعلان القاهرة 1962 ، واعلان مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عام 1964 حيث يعتبر هذا الأخير نقطة بارزة في تطور النظام الاقتصادي الدولي الجديد بالاضافة الى دور مجموعة الـ 77 التي تعتبر وسيلة بيد البلدان النامية في تفاوضها مع البلدان الرأسمالية . »(3)

أما الاستاذ « صبري عبد الله » فيرى أن قضية النظام الاقتصادي الدولي الجديد

- SID«AHMED. Nord-Sud: Les enjeux. O. P. U. Alger 1981. P. 3. (1)

- GOSOVIC. B. and JOHN. G. RUGGIE.: Towards a new social order: origins (2) and evolution of the concept» International Social Sciences journal. Vol. XXVIII. N° 4, 1976. P. 639 à 646.

- SID«AHMED, A. Op. Cit; P. 4. (3)

مطروحة بالحاح لأن الظروف الموضوعية قد نضجت لطرحها ، وانتشر الاحساس بأن العالم قد وصل الى لحظة انفصام تاريخية بين القديم والجديد .[4]

لقد بدأ طرح فكرة نظام اقتصادي دولي جديد بصفة جدية بعد أن فشلت كل المحاولات السابقة في المطالبة « بدمقرطة » العلاقات الاقتصادية الدولية رغم أن هذه الفكرة أي اصلاح العلاقات الاقتصادية الدولية كانت مطروحة ولو ضمنيا من قبل ، أي منذ مؤتمر باندونغ 1955 ومن ثم عبر كل مؤتمرات حركة عدم الانحياز . وان كانت بلدان العالم الثالث وفي طليعتها حركة عدم الانحياز قد ركزت في البداية على استقلالها السياسي الذي أحرزت عليه ، والتضامن مع الدول التي لم تكن قد حصلت على استقلالها بعد ، كما كانت الحركة مهتمة لفترة طويلة بالمهام الرئيسية في جنوب شرقي آسيا ، الحرب الفيتنامية ، القضية العربية الفلسطينية ، ظاهرة التمييز العنصري ، حروب المستعمرات وحركات التحرر الوطني والقومي فان الحركة ، أي حركة عدم الانحياز ، لم تكن تولي اهتماما كافيا للعلاقات الاقتصادية الدولية غير المتكافئة ، كما أنها لم تطالب بوضع سياسة اقتصادية جديدة ، حيث كانت تتصوُر بأن خطط التنمية التي كانت سائدة خلال فترة السيطرة الاستعمارية يمكن استمرارها بصورة آلية مع اجراء بعض التعديلات البسيطة عليها ، وأن الاستقلال السياسي قد يجعل من الممكن بشكل آلي فرض الاستقلال الاقتصادي في ظل النظام الاقتصادي الدولي القائم !

ولم تدرك بلدان العالم الثالث وطليعتها حركة عدم الانحياز الا مؤخرا(*) ـ منذ انعقاد مؤتمر لوزاكا عام 1970 ـ بأن الاستقلال السياسي لا يمكن أن يأخذ مداه الكامل ما لم يتبعه استقلال اقتصادي وأن هذا الاستقلال لا يتحقق بصورة آلية ، ولا ينبع من استراتيجية التنمية الموضوعة على أساس التقسيم الرأسمالي الدولي للعمل .

وقد بدأ نضال دول حركة عدم الانحياز خاصة والعالم الثالث عامة في البداية بالمطالبة بتعديل العلاقات الاقتصادية الدولية ، وهذا ما أكدته كل من مقررات المؤتمر الثالث لدول عدم الانحياز ، والجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة في ديسمبر 1970 في قرارها 2626 ، وبرنامج عمل ليما عام 1971 ومؤتمر الأمم المتحدة الثالث للتجارة والتنمية المنعقد بسنتياغو دي شيلي عام 1972 .

---

(1) أنظر : د. صبري عبد الله ، نحو نظام اقتصادي دولي جديد ، المرجع السابق ، ص 43 .

(*) لقد سبق وأن عالجت كل من مجموعة عدم الانحياز خلال مؤتمر القاهرة 1964 ومجموعة الـ 77 خلال مؤتمري 1964 ، و 1967 موضوع العلاقات الاقتصادية الدولية .

ودون الدخول في التفاصيل يمكننا التطرق بايجاز الى مقررات هذه المؤتمرات قبل التطرق الى مؤتمر القمة الرابع لدول عدم الانحياز (الجزائر 1973) الذي يعتبر أول من طرح فكرة ضرورة اقامة نظام اقتصادي دولي جديد بعد أن تأكدت بلدان عدم الانحياز بأن النظام الاقتصادي الدولي الحالي غير قابل للتطور لأنه قائم على أسس جائرة اذ أصبح لزاما على هذه البلدان أن تخوض نضالا اقتصاديا على غرار نضالها السياسي وهذا ما عبر عنه « سمير أمين » بقوله : « .. اذا لم أكن مخطئا فان فكرة وجوب تحقيق الاستقلال الاقتصادي تشترط خوض صراع مماثل للصراع الذي خاضته بلدان العالم الثالث من أجل استقلالها السياسي . »(1)

ونفس الموضوع أكدته قرارات مؤتمر لوزاكا والمؤتمرات الدولية السابقة على انعقاد مؤتمر الجزائر 1973 .

(1) مؤتمر لوزاكا ومطالبة دول عدم الانحياز بتصحيح النظام الاقتصادي الدولي الحالي :

تجدر الاشارة الى أن مؤتمر لوزاكا لم يطالب باقامة نظام اقتصادي دولي جديد بقدر ما طالب « بدمقرطة » و« اصلاح » النظام الاقتصادي الدولي الحالي ، وهذا ما أكده المؤتمرون في البيان الختامي للمؤتمر حيث دعوا منظمة الأمم المتحدة الى :

أ) تحقيق الأهداف التي نصّ عليها الميثاق لتشجيع التقدم الاجتماعي واقامة أحسن الشروط المعيشية في جو من الحرية ، واللجوء الى المنظمات الدولية لتحقيق تطور سريع للنظام الاقتصادي العالمي ، وخاصة في مجال التمويل والتكنولوجيا ، وذلك لكي يتم التعاون الاقتصادي بعيدا عن التأثير الاستعماري وفي صالح المجموعة الدولية بأسرها ، واعداد برنامج عمل دولي لاستثمار الموارد البشرية والعلمية والتكنولوجيا .

ب) اعتماد اعلان للتنمية الدولية يتضمن النقاط الآتية :

- ان التعاون من أجل التنمية لا يعتبر مسيرة وحيدة الجانب ، لأن التطور بالنسبة للبلدان النامية يعود بالفائدة على العالم بأسره .

- ان التعاون الدولي يجب أن يهدف الى اقامة التنسيق بين الانتاج والأسواق والعوامل

---

(1) راجع : د. سمير أمين ، « العالم الثالث والنظام الاقتصادي الدولي الجديد » ، مجلة النفط والتنمية (العراقية) ، العدد 11 ، أوت 1977 ، ص 11 .

التكنولوجية الدولية ، وذلك لاقامة تقسيم منطقي للعمل وتوزيع عادل لثرواته ، بالاضافة الى مساعدة الدول النامية على ممارسة سيادتها على مواردها الطبيعية بصورة مطلقة .

- ان التطور السريع للنظام الاقتصادي الدولي يجب أن يتحقق عن طريق اعتماد السياسات والاجراءات التي تجعل البلدان المتطورة والنامية شركاء متساوين وعلى أساس من المنفعة المتبادلة .

- ان مفهوم التنمية يتضمن بصورة خاصة توفير الامكانيات المتساوية للجميع ، ورفع مستوى شروط الانسان المعاشية .[1]

(2) قرار الجمعية العامة رقم 2626

أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الخامسة والعشرين الاستراتيجية الدولية لعشرية التنمية الثانية للأمم المتحدة ، وأوصت بما يلي :

- يجب أن لا ينقص معدل النمو الوسطي في الناتج القومي الحقيقي للبلاد النامية خلال العقد الثاني للتنمية عن 6 %، ويجب زيادة هذا المعدل خلال النصف الثاني من العقد لتضييق الفجوة بين هذه البلدان والبلدان المتقدمة .

- في حقل التجارة الخارجية يجب فرض رسوم جمركية وادارية وغيرها ، على مستوردات الدول المتقدمة من الدول النامية ، وذلك لتأمين سوق أوسع لصادرات هذه البلدان في الأسواق الدولية ، وكذلك يجب على الدول الاشتراكية أن تأخذ بعين الاعتبار حاجات البلدان النامية في حقل التجارة الدولية وزيادة مستورداتها من السلع المصنعة ونصف المصنعة التي تنتجها هذه البلدان .

- يجب على كل دولة متقدمة أن تقدم في موعد أقصاه نهاية عام 1972 موارد مالية صافية لا تقل عن 1 % من ناتجها القومي الحقيقي لتمول التنمية في البلدان النامية ، كما يجب عليها أن تزيد نسبة مساعداتها الرسمية لتحقيق نسبة تعادل 7 % من ناتجها القومي الاجمالي وذلك لغاية منتصف عقد التنمية الثاني (1975) على أن تكون هذه المساعدات غير مرتبطة بشرط الشراء من البلدان المانحة .

- يجب بصورة عامة أن تهدف المساعدات المالية والفنية الى تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي للبلدان النامية دون المساس بسيادتها الداخلية .

---

(1) أنظر : د . زنابيلي عبد المنعم ، المرجع السابق ، ص 200-201 .

- وأخيرا يجب احداث صلة بين توزيع حقوق السحب الخاصة وتقديم المساعدات الانمائية الاضافية لمصلحة جميع البلدان النامية .[1]

(3) بيان وبرنامج عمل ليما :

في شهر نوفمبر عام 1971 أقر برنامج ليما المبادىء التالية :

- سيادة البلدان النامية على مواردها الطبيعية .
- زيادة دخول البلدان النامية من العملات الأجنبية عن طريق التنمية وتنويع صادراتها ، وعن طريق النقل البحري والسياحة وعمليات التأمين وضرورة الحصول على المواد الأولية بشروط أفضل وبشكل أوفر .
- اقرار حق البلدان النامية في المساهمة في اصلاح النظام النقدي الدولي بصورة فعالة .

(4) تقرير أمين عام مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (سانتياغودي شيلي أفريل 1972)

أما تقرير الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث للتجارة والتنمية المنعقد بسانتياغودي شيلي في أفريل 1972 فقد تضمن النقاط الآتية :

- لم تتجاوب الدول المتقدمة مع رغبات البلدان النامية في موضوع اصلاح النظام النقدي الدولي .
- لم يتخذ المؤتمر أية قرارات في موضوعات التجارة والتمويل وبشكل خاص في موضوع تجارة المواد الأولية وموضوع تسديد الديون بالنسبة للدول النامية الا أنه توصل الى اتخاذ بعض القرارات لمصلحة الدول الأقل نموا .
- يجب على المجتمع الدولي أن يتخذ التدابير الفعالة وأن ينتهج سياسات جديدة فيما يتعلق بأمور التجارة والمساعدات لتكون قادرة على تطوير الاتجاهات الحالية التي تنذر بأزمة اقتصادية كبيرة .

أمام تزايد تفاقم الأزمة الاقتصادية العالمية وازدياد تباين الفجوة بين الأغنياء والفقراء ، ويأس بلدان العالم الثالث عموما وبلدان عدم الانحياز خصوصا من امكانية تطوير النظام الاقتصادي الدولي لم يكن في وسع بلدان العالم الثالث سوى المطالبة باقامة نظام اقتصادي دولي جديد نظرا لعدم صلاحية النظام الاقتصادي الدولي الحالي ، وقد بدأت هذه المطالبة في المؤتمر الرابع لدول عدم الانحياز (الجزائر 1973)، وخلال الدورة

---

(1) أنظر : د. زنابيلي عبد المنعم ، المرجع السابق ، ص 229 .

الاستثنائية السادسة للجمعية العامة للأمم المتحدة في أفريل - ماي 1974 ، وفي ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية الذي تمّ الاعلان عنه في 14 ديسمبر 1974 ، ومن ثم التأكيد على ذلك في كل من الدورة الاستثنائية السابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة المنعقدة في سبتمبر 1975 ، وفي مؤتمر داكار حول المواد الأولية والبترول المنعقد في فبراير 1975 ، وفي المؤتمر العالمي المثلث الأطراف للعمالة وتوزيع الدخل والتقدم الاجتماعي والتقسيم الدولي للعمل المنعقد في سبتمبر 1975 ، وفي مؤتمر باريس أو الحوار بين الشمال والجنوب ابتداءا من ديسمبر 1975 ، وأخيرا مؤتمري الأمم المتحدة الرابع والخامس للتجارة والتنمية المنعقدين « بنايروبي عام 1976 » و « مانيلا عام 1979 » .

بطبيعة الحال سوف لن ندرس كل هذه المؤتمرات التي أكدت على اقامة نظام اقتصادي دولي جديد بل سنقتصر على معالجة ثلاث نقاط نراها أساسية وذات علاقة مباشرة بموضوعنا ، وهذه النقاط هي :

- مقررات المؤتمر الرابع لبلدان عدم الانحياز والمطالبة باقامة نظام اقتصادي دولي جديد .
- الدورة الاستثنائية السادسة والمطالبة باقامة نظام اقتصادي دولي جديد .
- مؤتمر باريس أو الحوار بين الشمال والجنوب واقامة نظام اقتصادي دولي جديد .

أولا - المؤتمر الرابع لبلدان حركة عدم الانحياز والنظام الاقتصادي الدولي الجديد

يعتبر هذا المؤتمر الانطلاقة الحقيقية لفكرة اقامة نظام اقتصادي دولي جديد اذ تضمن بيانه الختامي في القسم الذي خصصه لمعالجة العلاقات الاقتصادية الدولية فكرة ضرورة اقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، حيث نصّ على : « . . ان بلدان عدم الانحياز التي تكافح من أجل الحصول على استقلالها وتطورها الاقتصادي والمساواة الكاملة في العلاقات الدولية وتعمل على مقاومة الامبريالية تحظى بدعم وتأييد كل القوى المحبة للسلام في العالم ، أصبحت قوة هامة في الصراع ضد الامبريالية الا أن ارادة أغلبية الدول المتقدمة في استمرار النظام الاقتصادي لمصلحتها دون أخذ مشاغل الدول النامية بعين الاعتبار قد أحبطت جميع محاولات الشعوب من أجل التنمية ، فقد أدى فشل العقد الأول وتعثر العقد الثاني للتنمية ، والامتناع عن تطبيق توصيات المؤتمر الثالث للأمم المتحدة للتجارة والتنمية الى استحالة تحقيق أهداف الاستراتيجية الدولية للتنمية . . »[1]

---

(1) - In Revue do la politique internationale, N° 563. du 20-9-73 P. 25.

يفهم من هذا النص بأن دول عدم الانحياز لم تعد تؤمن بجدوى وفعالية وعدالة النظام الاقتصادي الدولي الحالي ، وهذا ما أكده المؤتمرون عند تقييمهم لمسألة التعاون الدولي حيث أرجعوا سبب فشل التعاون الدولي الى مواقف حكومات بعض الدول المتقدمة وتعرض المؤسسات الدولية والشركات الاحتكارية التي تستفيد من سلب ثروات البلاد النامية والتي ترفض المساهمة في خلق أوضاع اقتصادية خارجية تتلاءم والاستراتيجية الدولية للتنمية .

وهذا ما أكده السيد « عبد العزيز بوتفليقة » وزير خارجية الجزائر في خطابه الافتتاحي حيث قال : « ان مؤتمر القمة الرابع المنعقد في الجزائر يؤلف حصيلة مرحلة بحثت خلالها شعوبنا بعضها عن البعض الآخر زمنا طويلا قبل أن تلتقي وتتجمع حول مثل مشترك من النضال والكرامة في موقف المواجهة مع مستغليها .

وشكل هذا المؤتمر أيضا نقطة الانطلاق لعهد جديد في أكثر من مجال كان من شأنه أن يستبدل مواجهات الماضي الاعتباطية غير المتكافئة والمساومات والمبادرات من طرف واحد ، التي تقوم بها الدول الكبرى وحلفاؤها الغربيون بحوار عادل يهدف الى اقامة سلام حقيقي في العالم بالغاء مراكز التوتر والحرب الاستعمارية والاستغلال المزمن الذي حلّ بثروات مناطقنا الطبيعية . . »[1]

وعن ضرورة اصلاح النظام النقدي الدولي أقر المؤتمرون بأنه : « يجب أن تساهم الدول النامية في اقامة النظام النقدي الدولي الجديد على أساس من المساواة ، ويجب أن يكون هذا النظام شاملا وأن يتضمن استقرار الأوضاع والتدفقات التمويلية للتجارة الدولية مع الأخذ بعين الاعتبار شروط وحاجيات البلدان النامية على أساس من المعاملة التفضيلية . »[2]

كما طالب المؤتمرون أيضا بضرورة تنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية عن طريق تحديد حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، وفي هذا الصدد تضمن البيان الختامي للمؤتمر في النقطة الثالثة عشرة منه ما يلي : « يجب على الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة أن تعطي الأولوية لاعداد ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية خلال دورتها الثامنة والعشرين ، ويجب أن يتضمن هذا الميثاق التطلعات الاقتصادية للدول التي

---

(1) أنظر : حوار الشمال والجنوب ، أسسه ونتائجه ، اصدار معهد الانماء العربي ، بيروت 1977 ، ص 55-56 .

- Op. Cit; P. 26. (2)

تناضل من أجل الوصول الى تنمية شاملة ، وكذلك التطلعات التي تهم المجموعة الدولية بأسرها . »[1]

وفي الأخير تضمن البيان الختامي للمؤتمر برنامج العمل من أجل التعاون الاقتصادي ويحتوي هذا البرنامج على أربع عشرة نقطة .

واذا كانت دول عدم الانحياز في مؤتمرها الرابع قد توصلت الى اتخاذ توصيات تتعلق باقامة نظام اقتصادي دولي جديد أكثر عدلا وأقدر على تحقيق التقدم لمجموع البشرية وصيانة السلم العالمي ، فانه بعد أقل من شهر واحد فقط من صدور بيان المؤتمر الرابع لبلدان عدم الانحياز طرأت أحداث خطيرة تمثلت في اندلاع حرب أكتوبر (الحرب العربية الصهيونية الرابعة) وتفاقم الأزمة الاقتصادية العالمية (أزمة الطاقة 1973-1974) وقد أتاحت هذه الأحداث الفرصة بأن لا تبقى فكرة « اقامة نظام اقتصادي دولي جديد » مجرد « اعلان برغبة » تصدره مجموعة عدم الانحياز ولا تصغ اليه الدول الرأسمالية .

وهكذا فاعتبارا من منتصف 1973 وحتى نهاية 1974 عرف العالم الرأسمالي أزمة اقتصادية خانقة نتيجة التضخم الذي تعاني منه اقتصاديات البلدان الرأسمالية من جهة ، واستخدام البترول في المعركة العربية الاسرائيلية عن طريق رفع أسعار النفط الخام من جهة أخرى .

وبدأت المواجهة الحقيقية بين بلدان العالم الثالث والدول الرأسمالية حول أسعار المواد الأولية ، مما اضطر الأمم المتحدة الى توجيه الدعوة لعقد دورة استثنائية بطلب من حركة عدم الانحياز في أفريل 1974 لمناقشة هذا الموضوع .

ثانيا ـ الدورة الاستثنائية للجمعية العامة والدعوة لاقامة نظام اقتصادي دولي جديد

عندما تفجرت الأزمة الاقتصادية الرأسمالية أو ما يصطلح عليه « بأزمة الطاقة » قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتزعم الدعوة لانشاء تكتل يشمل الدول الرأسمالية الصناعية المستهلكة للبترول ، وانتهت هذه الدعوة الى تأسيس « الوكالة الدولية للطاقة »

- Op. Cit; P. 28. (1)

التي تضم الدول الرأسمالية الصناعية الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي من أجل التنمية . (*)

في ظل هذه الأزمة تقدمت الجزائر التي كانت تترأس حركة عدم الانحياز في تلك الفترة بطلب الى الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة السيد « كورت فالدهايم » بعقد دورة استثنائية للجمعية العامة لمناقشة قضية المواد الأولية وقضايا التنمية ، وساندت مجموعة الـ 77 هذا الطلب .

وتمّ عقد هذه الدورة فعلا في أفريل ـ مايو 1974 ، وبعد مناقشات حادة بين الأطراف المختلفة داخل المنظمة الدولية ، وخاصة دول عدم الانحياز من جهة والدول الرأسمالية من جهة أخرى تمّ التوصل الى اقرار وثيقتين هامتين هما :

(1) اعلان خاص باقامة نظام اقتصادي دولي جديد الذي صدر بشأنه القرار رقم 3201 .

(2) اعلان برنامج عمل من أجل اقامة نظام اقتصادي دولي جديد والذي صدر بشأنه القرار رقم 3202 .

(أ) اعلان الدورة الاستثنائية السادسة بشأن اقامة نظام اقتصادي دولي جديد :

بدأ هذا الاعلان بديباجة تعبر عن مدى أهمية وجدية وخطورة الموضوع . « نحن أعضاء الأمم المتحدة عقدنا دورة استثنائية للجمعية العامة لدراسة مشاكل المواد الأولية والتنمية للمرة الأولى ، متوخين النظر في أهم المشاكل الاقتصادية التي تواجه المجتمع الدولي ، واذ نضع نصب أعيننا روح ميثاق الأمم المتحدة نعلن رسميا تصميمنا على العمل الموحد من أجل اقامة نظام اقتصادي دولي جديد مبني على الانصاف وتساوي جميع الدول في السيادة وعلى ترابطها واشتراك مصالحها وتعاونها بصرف النظر عن نظمها الاقتصادية والاجتماعية ويكون من شأن هذا النظام تصحيح الفروق ومعالجة المظالم القائمة واتاحة الفرصة لتضييق الفجوة الواسعة بين الدول المتقدمة والدول النامية

(*) لقد وافقت جميع الدول الأعضاء في منظمة التنمية والتعاون على تكوين وكالة ضمن اطار هذه المنظمة عدا فرنسا واليونان وفنلندا التي تحفظت على ذلك ، وانضمت الى الوكالة كل من : النمسا ـ السويد ـ سويسرا ـ اسبانيا ـ تركيا ـ الولايات المتحدة ـ كندا ـ اليابان ـ ودول السوق الأوروبية المشتركة عدا فرنسا التي أشار مندوبها في المنظمة الى أن « بلاده لا تحبذ تشكيل تكتل من الدول المستوردة للنفط مهمته معارضة الدول المنتجة للنفط » .

(أنظر : د. فائق عبد الرسول ، النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، منشورات النفط والتنمية ، بغداد ، العراق 1979 ، ص 22) .

كضمّان للتنمية الاقتصادية والاجتماعية السريعة والمستمرة للأجيال الحاضرة والمقبلة » .[1]

ثم يواصل الاعلان عبر مواده الست تأكيد الجمعية العامة على مظالم وفشل النظام الاقتصادي الدولي الحالي ، وضرورة اقامة نظام اقتصادي دولي جديد . وهذا ما تضمنته المادة الأولى التي جاء فيها على الخصوص : « . . كما أن فوائد التقدم التكنولوجي ليست موزعة بالعدل بين جميع أعضاء المجتمع الدولي ، فالبلدان النامية التي تشكل 70 % من سكان العالم لا يمثل دخلها غير 30 % من الدخل العالمي وقد تبين بأنه ليس من المستطاع تحقيق انماء مضطرد ومتوازن للمجتمع الدولي في ظل النظام الاقتصادي الدولي القائم ، اذ أن الفجوة بين الدول المتقدمة والبلدان النامية لازالت تتسع في ظل هذا النظام الذي أنشىء في وقت لم تكن معظم البلدان النامية فيه قد بلغت بعد حتى مرحلة الوجود كدول مستقلة ، كما أنه يكرس عدم المساواة . . »[2]

ثم يشير الاعلان في مواده 3, 2, 1 الى أسباب قيام نظام اقتصادي دولي جديد : ان النظام الاقتصادي الدولي الحالي يصطدم مباشرة مع التطورات الاقتصادية والسياسية وبالخصوص بروز دور الدول النامية في المجال الدولي .

كما يضيف الاعلان بأن التغيرات التي حدثت في المعادلات الدولية وفي علاقات القوى في عالم اليوم تقتضي ضرورة مشاركة الدول النامية مشاركة ايجابية وكاملة ومتكافئة في صياغة وتطبيق كل القرارات التي تهم المجموعة الدولية .

وتقوم هذه الرغبة في المشاركة على الاقرار بحقيقة الترابط أو التداخل بين اقتصاديات كل الدول الأعضاء في المجموعة الدولية ، حيث أثبتت الأحداث الأخيرة (أزمة الطاقة) بأن رخاء الدول المتقدمة مرتبط بنمو وتقدم الدول النامية .

وبعد تحديد الاعلان في مواده الثلاثة الأولى لأسباب وجوب قيام نظام اقتصادي دولي جديد ، يطرح الاعلان بعض المبادىء الهامة التي يجب أن يقوم عليها هذا النظام ، وهي المبادىء التي تضمنتها المواد الأربعة الأخيرة من الاعلان ، والمتمثلة في : المساواة في السيادة بين الدول ، حق الشعوب في تقرير مصيرها ، رفض الاستيلاء على الأراضي بالقوة ، حق كل الدول في تبني النظام الاقتصادي والاجتماعي الذي تعتقد أنه في

---

(1) أنظر مجلة النفط والتنمية ، العدد 1 ، أكتوبر 1977 ، ص 161 .

(2) أنظر المرجع السابق ، ص 162 .

مصلحة تنميتها ، ورفض كل الاجراءات التميزية المترتبة على هذا الاختيار ، السيادة الكاملة والدائمة لكل الدول على ثرواتها ومواردها الطبيعية وكل مظاهر النشاط الاقتصادي فيها بما في ذلك حق الدول في التأميم ، ووضع القواعد التي تحكم نشاط الشركات متعددة الجنسيات ، اقامة علاقة عادلة بين أسعار المواد الأولية والمنتجات الصناعية ، توفير الظروف المواتية لانتقال الموارد المالية والتكنولوجية الى الدول النامية ، وتشجيع قيام اتحادات منتجي الدول النامية . . الخ .

وقد اختتم هذا الاعلان بصيغة تعبّر عن مدى أهمية ومكانة هذا الاعلان في تنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية : « . . ان هذا الاعلان المتعلق باقامة نظام اقتصادي دولي جديد سيكون واحدا من أهم أسس العلاقات الاقتصادية بين جميع الشعوب والأمم . . »[1]

(ب) برنامج العمل من أجل اقامة نظام اقتصادي دولي جديد :

اتخذت الدورة السادسة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا آخرا ، وهو القرار رقم 3202 المتعلق بـ « برنامج العمل من أجل اقامة نظام اقتصادي دولي جديد » .

وهذا القرار أشبه ما يكون بجدول أعمال متكون من عشرة نقاط تشكل في رأي الجمعية العامة ما يجب أن يدور حوله الحوار واقتراح الحلول لمختلف المشاكل .

والنقاط التي يتضمنها هذا البرنامج هي :

(1) المشكلات الأساسية للمواد الخام والسلع الأولية من حيث علاقتها بالتجارة والتنظيم .

(2) النظام النقدي الدولي وتمويل التنمية في الدول النامية .

(3) التصنيع .

(4) نقل التكنولوجيا .

(5) تنظيم ومراقبة فعالية الشركات متعددة الجنسيات .

(6) ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية .

(7) تشجيع التعاون بين البلدان النامية .

(8) تقوية دور مجموعة مؤسسات الأمم المتحدة في مجال التعاون الاقتصادي الدولي.

---

(1) أنظر مجلة النفط والتنمية ، العدد 1 ، أكتوبر 1977 ، ص 164 .

(9) مساعدة الدول في ممارسة سيادتها على مواردها الطبيعية .

(10) البرنامج الخاص الذي يتضمن بصورة خاصة تدابير طارئة ترمي الى تخفيف حدة الصعوبات في البلدان النامية الأشد تأثرا بالأزمات الاقتصادية مع مراعاة المشاكل الخاصة لأقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية .

وتجدر الاشارة بأن هذا البرنامج (القرار 3202) قد جاء مكملا للقرار السابق (القرار 3201) المتعلق باقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، وهذا ما يمكن استنتاجه من مقدمة هذا البرنامج التي نصت على : « نظرا لاستمرار شدة اختلال التوازن الاقتصادي في العلاقات الدولية بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية ، وضمن اطار استمرار تفاقم الاختلال في توازن اقتصاديات البلدان النامية وما يترتب عن ذلك من حاجة الى التخفيف في مصاعبهم الاقتصادية الراهنة تقتضي الضرورة أن يبادر المجتمع الدولي الى اتخاذ تدابير عاجلة وفعالة لمساعدة البلدان النامية مع توجيه اهتمام خاص الى البلدان الأقل نموا بين البلدان النامية والى البلدان الأشد تأثرا بالأزمات الاقتصادية والكوارث الطبيعية المؤدية الى تأخير في العمليات الانمائية .

وتحقيقا لتطبيق الاعلان المتعلق باقامة نظام اقتصادي دولي جديد تقتضي الضرورة أن يعتمد وينفذ في غضون فترة محددة برنامج عمل على نطاق لم يسبق له مثيل ، وأن يكفل أقصى حد من التعاون والتفاهم على الصعيد الاقتصادي بين الدول جمعاء ، وخاصة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية ، وذلك بالاستناد الى مبدأ الكرامة والمساواة في السيادة . »[1]

وقد تضمنت كل نقطة من النقاط العشرة المذكورة أعلاه معلومات دقيقة وتفصيلية .(*)

بعد انتهاء أشغال الدورة الاستثنائية السادسة وخروجها بالقرارين الهامين السالفي الذكر المتعلقين باقامة نظام اقتصادي دولي جديد وتحديد موقف المجتمع الدولي من خلال منظمة الأمم المتحدة لأول مرة في التاريخ على عدم جدوى استمرار النظام الاقتصادي الدولي الحالي ، ازدادت المواجهة بين الفريقين أي بين الدول الرأسمالية من جهة ودول العالم الثالث من جهة أخرى ، وكادت حدة هذه المواجهة لولا ظهور فكرة الحوار بين

---

(1) أنظر مجلة النفط والتنمية ، العدد 1 ، أكتوبر 1977 ، المرجع السابق ، ص 164 .

(*) للمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع ، أنظر مجلة النفط والتنمية ، العدد 2 ، نوفمبر 1977 ؛ ص 176 وما بعدها .

الشمال والجنوب التي دعت اليها فرنسا من جهة وموقف البلدان الاشتراكية المدعم لمطالب العالم الثالث من جهة أخرى أن تؤدي الى فقدان الثقة وبالتالي انهيار المنظومة الدولية .

وتجدر الاشارة بأن الدول الاشتراكية في المنظمات والمؤتمرات الدولية تعترض على فكرة تقسيم العالم الى دول غنية ودول فقيرة ، أي تقسيم العالم الى شمال غني وجنوب فقير بحجة أن هذا التقسيم تنقصه الدقة العلمية كما أنه يطمس التقسيم الأساسي للعالم بين النظامين الرأسمالي والاشتراكي .

ومما يزيد من معارضة المعسكر الاشتراكي لهذا التقسيم تمسك الصين الشعبية به في اطار حملتها ضد الاتحاد السوفياتي .

ويعتبر « الشمال » و « الجنوب » في رأينا تعبيرين جغرافيين في الأساس ولكن الأمر المسلم به هو أن العالم ينقسم فعلا الى فريقين من البلدان : بلدان متقدمة ذات مستوى معيشي مرتفع وتنتمي الى الحضارة الأوروبية باستثناء اليابان ، وتقع كلها في المنطقة الشمالية المعتدلة من الكرة الأرضية ، وبلدان متخلفة ذات مستوى معيشي منخفض تنتمي بصفة عامة الى حضارات غير أوروبية ويقع معظمها في المناطق المدارية الاستوائية .

وهذا التقسيم الى شمال غني وجنوب فقير لا يلغي على اية حال انقسام العالم الى نظام رأسمالي ونظام اشتراكي ولا يحل محله ، فالدولة المتقدمة يمكن أن تكون رأسمالية ، ويمكن أن تكون اشتراكية ، وكذا بالنسبة للدول النامية يمكن أن تحاول السير على النظام الرأسمالي أو تختار طريق الاشتراكية في التنمية .

وان التسليم بهذا الواقع لا يتعارض اطلاقا مع حقائق أو قناعات أخرى مثل : ان النظام الرأسمالي بامتداداته الاستعمارية هو المسؤول الأول عن تخلف دول العالم الثالث ، وأن طريق التنمية الجادة والفعالة الوحيدة للتنمية أمام الدول النامية هو طريق الاشتراكية .

ثالثا ـ الحوار بين الشمال والجنوب من أجل اقامة نظام اقتصادي دولي جديد :

بعد مرور سنتين كاملتين على التعديل التاريخي لأسعار النفط ، وبعد مناورات عديدة اضطرت البلدان الرأسمالية الى القبول بمنطق الحوار وأن تجلس الى مائدة المفاوضات مع بلدان العالم الثالث حول موضوع اقامة نظام اقتصادي دولي جديد موافقة بذلك ولو ضمنيا على أن النظام الاقتصادي الدولي الحالي قابل للطعن .

ومما ساعد على فتح الحوار بين الفريقين فشل الحملة التي شنتها الدول الرأسمالية ضد ارتفاع أسعار النفط ، ومحاولة حصر الأزمة الاقتصادية العالمية في مجال الطاقة فقط !

فمن جهة « كانت الدول الصناعية تطالب بعقد هذا المؤتمر لبحث أسعار النفط أو كميات الانتاج في ضوء حاجات الاستهلاك العالمي .

ومن جهة ثانية كانت الدول المنتجة ومن ورائها الدول النامية تطالب بحوار بناء مع الدول المتطورة لبحث جميع المشاكل التي تهمها وهي بالاضافة الى مشاكل الطاقة مشاكل المنتجات الأساسية ومديونية البلدان النامية ، واصلاح النظام النقدي العالمي .

ومن جهة ثالثة كانت الولايات المتحدة الأمريكية ، وهي التي دعت الى انشاء الوكالة الدولية للطاقة تهدف من وراء المؤتمر المزمع عقده الى السيطرة بصورة مباشرة أو غير مباشرة على طرفي الحوار أي البلاد المستهلكة والبلاد المنتجة للنفط . . »[1]

وقد لعبت فرنسا في مجال فتح الحوار بين الفريقين دورا لا يستهان به حيث رفضت الانجرار وراء المشاريع الأمريكية مفضلة بذلك الدعوة الى الحوار على المواجهة التي تزيد في تعقيد الموقف !

وكان الرئيس الفرنسي « جيسكار ديستان » أول من دعا الى عقد مؤتمر للطاقة كبديل لأسلوب المواجهة الذي لجأت اليه الدول الرأسمالية الأخرى في مؤتمر صحفي عقده في أكتوبر 1974 .

و « أيدت هذه الدعوة رغم ما احتوت عليه من مناورات لاحتواء الأزمة أربعة بلدان بترولية هامة هي : العربية السعودية ـ الجزائر ـ ايران ـ العراق . . »[2] .

وحسب ما جاء في تصريح الرئيس الفرنسي فان الهدف من عقد هذا المؤتمر هو : « بحث الضمانات التي يمكن توفيرها لمصدري النفط لحماية عائداتهم بربطها بنظام المؤشرات ، وذلك مقابل أسعار مستقرة يمكن الاستناد عليها لتصحيح الاقتصاد العالمي .

كما تقع عليه مهمة تحديد موعد تنفيذ نظام الأسعار المرتبطة بمؤشرات بالنسبة الى فترة التصحيح المطلوبة للاقتصاد الدولي . »[3]

---

(1) راجع : د. زنابيلي عبد المنعم ، الحوار بين الشمال والجنوب ، منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومي ، دمشق 1981 ، ص 33 .

(2) راجع : د. فائق عبد الرسول ، المرجع السابق ص 22

(3) أنظر المرجع السابق ، ص 22 .

وقد تباينت ردود فعل الفريقين ازاء الدعوة الفرنسية ، ففي الوقت الذي رحبت بهذه الدعوة كل من الدول المنتجة للنفط ، وخاصة السعودية - الجزائر - ايران - العراق ، مع اشتراط معالجة لموضوع الطاقة مع معالجتها لقضايا المواد الأولية الأخرى وفي علاقة مع موضوع التضخم كانت الدول الرأسمالية ترفض هذه الدعوة .

وكانت الحكومة الأمريكية تصر على بحث مشاكل الطاقة دون غيرها بينما كانت الحكومة الفرنسية تتجاوب الى حد بعيد في موقفها المرن مع طلبات البلدان النامية لبحث الأزمة الاقتصادية والنقدية برمتها ، ولعل هذا ما قصده « كيسنجر » في قوله : « ان تخفيض الأسعار لن يأتي فقط بالحوار بين المنتجين والمستهلكين ، ولن تخفض أسعار النفط الا عندما تتوفر الشروط الموضوعية للتخفيض وليس قبل ذلك . . ولذا فان صميم منطلقاتنا يجب أن يكون في التعاون بين الدول المستهلكة . »(1)

وكان كيسنجر يقصد بالشروط الموضوعية :

(1) اتخاذ اجراءات لتخفيض استهلاك الطاقة ، وتطوير مصادر الطاقة البديلة لخلق فائض في العرض في سوق النفط ومن ثم هبوط الأسعار بصفة آلية .
(2) ضرب وحدة بلدان العالم الثالث ، وعزل الدول النفطية عنها .
(3) استعمال سياسة التهديد ضد البلدان المنتجة للنفط وخاصة العربية منها .

وتجدر الاشارة الى أن دول السوق الأوروبية المشتركة قد عملت على تقريب وجهات النظر بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية حيث « أدت المساعي أخيرا الى عقد اجتماع بين « ديستان » رئيس الجمهورية الفرنسية ، و« فورد » رئيس الولايات المتحدة الأمريكية في جزر المارتينيك . »(2)

وبناء على ذلك قامت فرنسا بتوجيه الدعوة لعقد اجتماع تحضيري تحضره عن الدول المتقدمة كل من الولايات المتحدة الأمريكية والسوق الأوروبية المشتركة واليابان وعن الدول المنتجة للنفط كل من : العربية السعودية - الجزائر - ايران - وفنزويلا . ومن البلدان النامية المستهلكة للنفط كل من : البرازيل - الهند - الزائير ، وذلك لوضع القواعد والنظام الداخلي للمؤتمر أي « مؤتمر التعاون الاقتصادي الدولي » وتحديد اللجان الأربعة وطريقة واختصاص أعمالها .

---

(1) أنظر المرجع السابق ، ص 23 .

(2) راجع د . زنابيلي عبد المنعم ، المرجع السابق ، ص 84 .

وبالفعل اجتمعت الدول العشرة المذكورة اعلاه مرة ثانية في باريس من 3 الى 16 أكتوبر 1975 للتحضير لعقد المؤتمر الذي تقرر تسميته بـ « مؤتمر التعاون الاقتصادي الدولي » كما تمت الموافقة على تحديد عدد الدول المشاركة في المؤتمر بـ 27 دولة منها 19 دولة تمثل البلدان النامية و 8 دول تمثل الدول الصناعية .

كما تقرر أيضا أن يترأس المؤتمر رئيسان ، وأن تتكون كل لجنة من خمسة عشر عضوا ، 10 منهم يمثلون البلدان النامية ، و 5 يمثلون البلدان المتقدمة .

وفي نهاية الاجتماع التحضيري أوصى المؤتمرون بعقد اجتماع المؤتمر على مستوى وزاري في 16 ديسمبر 1975 .

كما أوصى الاجتماع التحضيري على أن تجري أعمال اللجان الأربعة بصورة موازية ومترابطة مع بعضها على أساس الاختصاصات المحددة التالية :

(1) لجنة الطاقة : يعهد لهذه اللجنة دراسة تدفقات وانتاج واستهلاك الطاقة في العالم ، وبوضع الطرق والوسائل الناجحة لوضع الترتيبات المناسبة بين المنتجين والمستهلكين للنفط .

وتتكون هذه اللجنة من : الجزائر ـ البرازيل ـ كندا ـ مصر ـ المجموعة الاقتصادية الأوروبية ـ الهند ـ العراق ـ ايران ـ جمايكا ـ اليابان ـ العربية السعودية ـ سويسرا ـ الولايات المتحدة ـ فنزويلا ـ زائير .

(2) لجنة المواد الأولية : تقوم هذه اللجنة بوضع الوسائل والطرق لتسهيل العمل لاقامة أو تعزيز التدابير الصائبة والمستحسنة في مجال المواد الأولية بما في ذلك المواد الغذائية التي تخص البلدان النامية بصورة خاصة ، وتضمنت هذه اللجنة كل من : الأرجنتين ـ أستراليا ـ كاميرون ـ المجموعة الاقتصادية الأوروبية ـ أندونيسيا ـ فنزويلا ـ يوغسلافيا ـ زائير ـ زامبيا .

(3) لجنة التنمية : تقوم بدراسة التقدم الحاصل في المنابر الدولية الأخرى والنتائج التي تم التوصل اليها ، وتعهد اليها مسؤولية تسهيل العمل في مجال التعاون من أجل التنمية .

وتتكون هذه اللجنة من الدول : البرازيل ـ المجموعة الاقتصادية الأوروبية ـ الهند ـ جمايكا ـ اليابان ـ نيجيريا ـ الباكستان ـ البيرو ـ السويد ـ الولايات المتحدة ـ يوغسلافيا ـ زائير .

(4) لجنة الشؤون المالية : تقوم هذه اللجنة بدراسة جميع المشاكل المالية منها المتعلقة

بالنواحي النقدية ، وكذلك الأعمال المتعلقة باللجان الثلاثة السالفة الذكر مع الأخذ بعين الاعتبار صلاحيات المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي .

وتتكون هذه اللجنة من : البرازيل ـ المجموعة الاقتصادية الأوروبية ـ مصر ـ الهند ـ أندونسيا ـ العراق ـ ايران ـ اليابان ـ المكسيك ـ باكستان ـ العربية السعودية ـ السويد ـ سويسرا ـ الولايات المتحدة الأمريكية ـ زامبيا .[1]

وتنفيذا لتوصيات الاجتماع التحضيري بادرت الحكومة الفرنسية الى دعوة الأعضاء الـ 27 للاجتماع الذي تمّ انعقاده على المستوى الوزاري بين 16 و 19 ديسمبر 1975 ، وتمت الموافقة على جميع توصيات الاجتماع التحضيري المرفوعة للمؤتمر والدعوة الى ضرورة قيام حوار دولي كثيف لدراسة ومعالجة القضايا الاقتصادية الدولية .

وقرر المؤتمر الوزاري أن تصدر جميع قرارات المؤتمر بموافقة جميع الدول الأعضاء ، ولكل عضو حق النقض لكل قرار لا يرضيه ، وبهذا يمكن القول بأن مؤتمر باريس يختلف عن باقي المؤتمرات التي تنظمها منظمة الأمم المتحدة باعتباره محلا للعمل والمفاوضة والتعاقد .

وقد أعطى المؤتمر الوزاري للجان الأربعة عام 1976 فرصة لدراسة ومناقشة ومفاوضة مسائل النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

وتجدر الاشارة أن المؤتمر الوزاري قد فشل في تحديد اختصاصات وصلاحيات اللجان الأربعة ، وكان سبب ذلك اختلاف اللجان المذكورة حول اضافة مسائل جديدة تطرأ من جهة ، واختلاف البلدان النامية فيما بينها بصدد جدول أعمال المؤتمر وهل يجب أن يكون تحديد اختصاصات اللجان منفصلا ويحتوي على جميع مسائل النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، أم يكون مركزا على المسائل الرئيسية فقط ؟

لقد تمّ تجاوز هذه الاختلافات التي وقعت فيما بين الدول النامية ، اذ اجتمعت هذه الأخيرة خلال 5-14 جانفي 1976 في باريس وأعدت وثيقة مهمة تتضمن جميع مطالب البلدان النامية قدمت الى ممثلي الدول المتقدمة في 27 جانفي 1976 .

وقد رفضت الدول المتقدمة جدول الأعمال هذا ، مما دفع الطرفين الى البحث عن بديل للخروج من هذا التعثر ، وتمثل هذا البديل في تحديد اختصاصات اللجان بصورة

---

(1) راجع البيان الختامي لمؤتمر التعاون الاقتصادي الدولي : مؤتمر وزاري . م ت أ د ـ م و 4 . الأصل الانجليزي مترجم للعربية ، ص 5 .

عـامة ، وتمّ الاتفـاق على هـذا البديـل عـلى أن تقـوم اللجـان نفسهـا بتحـديـد هـذه الاختصاصات ، وذلك لاعطاء كل لجنة مختصة المرونـة الكافيـة لتحديـد اختصاصـاتها تفصيليا .

واذا كانت المرحلة الثانية من الحوار قد اتصفت بالمناقشات البيزنطية فـان المرحلة الثالثة من حـوار الشمال والجنـوب قد كـانت بصورة عـامة أكـثر جديـة حيث توزعت اختصاصات اللجان أو جداول أعمالها على مجموعات عمل أو تفاوض صغيرة من الدول الأعضاء .

وقد حاولت الدول المتقدمة خلال هـذه المرحلة الضغط عـلى البلدان الناميـة في سبيل التركيز على مجالات البحث الرئيسيـة بحجة ضيق الـوقت وكان الهـدف من هذه الاستراتيجية فصل الجوانب العديدة للنظام الاقتصادي الدولي الجديد عن بعضها .

وتعثرت أعمال المؤتمـر مرة أخـرى في هذه المـرحلة بسبب اعادة انتخاب الادارة الأمريكية الجديدة (ادارة كارتر) فتأجل الاجتماع الذي كان قد حدد موعده في ديسمبر 1976 ، واستطاعت خلال هـذه الفترة الـدول الغربيـة بمماطـلاتها أن تمس من وحـدة البلدان النـامية المنتجـة للنفط « اذ رفض وزير النفط السعـودي في مؤتمـر وزراء النفط (دول الأوبيك) الذي انعقد في اندونيسيـا (بالي) خـلال جوان 1976 عـدم تصحيح أسعار النفط متحججا بحـوار الشمال والجنـوب على اعتبـار أنه لا يعقـل أن تقوم دول الأوبيـك بزيـادة أسعار نفـطها في الـوقت الذي مـازال معـظمهـا يتحـاور مـع الـدول الصناعية . »[1]

وقد نجح الوزير السعودي باصدار قرار الأوبيك بتجميد الأسعار خلال النصف الثاني من عام 1976 .

وبعد انتخاب كارتر مرة ثانية انكشفت حقيقة الموقف الأمريكي من مسألة الحوار بين الشمال والجنوب ، وهذا ما عبرت عنه البرقية التي بعث بها وزير الخارجية الأمريكي « هنري كيسنجر » الى وزير خارجية هولندا باعتبار هذا الأخير رئيسا لمجموعة السـوق الأوروبية المشتركة آنذاك ، والتي أشار فيها بـوضوح الى « أن هـدف الولايـات المتحدة الأمريكية من مؤتمر باريس هو احداث فجوة بين البلدان النامية ، وكسـر وحدتهـا عن طريق عزل دول الأوبيك عنها ، وبالتالي استعمال الحوار بين الشمال والجنوب للضغط عليها بتجميد أسعار نفطها . »[2]

(1) أنظر : د . فائق عبد الرسول ، المرجع السابق ، ص 199 .

(2) المرجع السابق ، ص 199 .

وعندما بدأت بوادر فشل المرحلة الثالثة من عمر المؤتمر بسبب تصلب موقف البلدان الرأسمالية الصناعية تجاه مطالب البلدان النامية لم يعد في استطاعة السعودية أن تستخدم الحوار بين الشمال والجنوب كحجة في « مؤتمر الدوحة » المنعقد في أول ديسمبر 1976 بالكويت لتجميد أسعار النفط ، وانما ادعت السعودية هذه المرة بأن الاقتصاد العالمي لا يستطيع تحمل الزيادة في أسعار النفط !

ورغم الموقف السعودي هذا الا أن مؤتمر الدوحة قد استطاع أن يخرج بقرار ينص على ارتفاع أسعار نفط دول الأوبيك بنسبة 10 % ماعدا السعودية والامارات العربية التي أصرت على عدم زيادة أسعار نفطها بما يزيد عن 5 % وبهذا تكون الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية قد نجحت في تحقيق انقسام داخل صفوف الدول النامية ، وعزل دول الأوبيك الى حد ما عنها في مؤتمر باريس ، الا أن هذا الانقسام لم يدم طويلا بفضل مساعي دول الأوبيك لتوحيد صفوفها في « مؤتمر ستوكهولم » المنعقد في جويليت 1977 حيث قررت كل من العربية السعودية والامارات العربية المتحدة زيادة أسعار نفطها بمعدل 5% في حين جمدت دول الأوبيك الأخرى أسعار نفطها .

وفي ظل هذه الظروف بدأت دول العالم الثالث ككل ومجموعة حركة عدم الانحياز على الخصوص تتعرض لأزمات سببها سياسة الامبريالية « فرّق تسد » التي اتبعتها الدول الغربية ازاء كل من بلدان العالم الثالث المنتجة للنفط والبلدان النامية المستهلكة له .

واعتبر المراقبون الغربيون بأن ارتفاع أسعار النفط هو أكبر دليل على فقدان التماسك والتضامن بين بلدان العالم الثالث بسبب الأضرار التي لحقت بالدول النامية المستهلكة للنفط الشيء الذي أدى الى اتساع الهوة بين ما أصبح يسمى بالعالم الثالث و « العالم الرابع »(*) ، وقد بدت بوادر الانشقاق بين « العالمين » تظهر فعلا الأمر الذي كاد أن يشكل خطرا حقيقيا على تماسك ووحدة العالم الثالث لولا انعقاد المؤتمر الخامس لحركة دول عدم الانحياز في أوت 1976 واعادة الثقة الى وحدة العالم الثالث بمحاولة التركيز على لفت النظر لوضع بلدان العالم الثالث الأقل نموا والأكثر تضررا من الأزمة . وهذا ما أكده الاعلان الختامي للمؤتمر في قسمه الاقتصادي حيث جاء فيه على الخصوص : « منذ أن أصبحت المشاكل الاقتصادية من أخطر المشاكل في العلاقات الدولية تطورت أزمة النظام الدولي بشكل واسع ، وأصبحت الدول النامية أولى ضحايا

(*) يقصد بالعالم الرابع البلدان الخمس والعشرين التي تأتي من حيث المرتبة في مؤخرة بلدان العالم الثالث التي يزيد عددها عن مائة دولة .

هذه الأزمة . . ومن المسلم به أن النظام الحالي لم يعد صالحا لتطوير البلدان النامية مما يدل على أن الاعداد لنظام اقتصادي دولي جديد يعتبر من أهم المشاكل السياسية القائمة . . »[1]

وعن الوضع الاقتصادي الحالي واحتمالات المستقبل بالنسبة للبلدان النامية ركّز المؤتمرون على حالات اللاتوازن واللامساواة الناتجة عن البنية الاقتصادية العالمية وازدياد اتساع الهوة بشكل سريع بين الدول النامية والدول المتطورة .

وحول هذه النقطة تضمن الاعلان ما يلي : « ان الوضع الاقتصادي لأكثرية البلدان النامية ، وبشكل خاص البلدان المتضررة مازال يتدهور عبر السنين وأدى الى تضخم أعباء ديونها بشكل خيالي ، وأن عجز موازين مدفوعات الدول النامية قد تصاعد بشكل مخيف جدا فقد ارتفع من 12,2 مليار دولار عام 1973 الى 33,5 مليار دولار عام 1974 والى أكثر من 40 مليار عام 1975 ، وقد يبلغ في نهاية عام 1980 حوالي 112 مليار دولار ، اذا استمرت الاتجاهات التجارية الحالية خلال هذه الفترة على هذا المنوال . . »

وجدّد المؤتمرون تأكيدهم بأن الكفاح من أجل الاستقلال السياسي والسيادة التامة لا يمكن فصله عن الكفاح من أجل التحرر الاقتصادي ، ولبلوغ ذلك يجب على الدول النامية أن تحشد طاقاتها وفق ما يلي :

(1) العمل على استخدام الطاقات الكامنة في البلدان النامية والتعاون فيما بينها على اقامة نظام اقتصادي دولي جديد .
(2) زيادة التعاون الاقتصادي بين الدول النامية .
(3) دعم تضامن الدول النامية وتنسيق نشاطاتها ضد المحاولات الامبريالية في ممارسة الضغوط وزرع روح الانقسام فيما بينها .

وتضمن اعلان كولومبو أيضا التأكيد على اقامة نظام اقتصادي دولي جديد : « . . ان فشل النظام الدولي الحالي قد تجلى بوضوح خلال السنوات الأخيرة وتعتبر الأزمات الاقتصادية التي عانت منها الدول الرأسمالية المتطورة وانهيار النظام النقدي لما بعد الحرب ، وتطبيق اجراءات الحماية والتقشف على صعيد المبادلات العالمية ، وتصاعد حدة التضخم وزيادة الانكماش الاقتصادي والبطالة ، والأزمة الغذائية وانخفاض الدخل الحقيقي لصادرات الدول النامية من المنتجات الأساسية من الظواهر التي تدل على فشل النظام القائم وعلى مساوئه العديدة . . وقد اعتبرت دول عدم

- In Revue de la politique internationale. N° 634 du 5 Sept. 1976. P. 33. (1)

الانحياز أن اقرار الاعلان وبرنامج العمل دلالة واضحة على ارادة المجموعة الدولية في اجراء تعديلات أساسية على نظام العلاقات الاقتصادية الدولية . . »[1]

وحسب هذا الاعلان فان النظام الاقتصادي الدولي الجديد يجب أن يتضمن المبادىء الآتية :

- اعادة تنظيم أجهزة التجارة الدولية .
- تغيير بنية الانتاج العالمي على أساس تقسيم دولي جديد للعمل .
- تعديل الاتفاقيات النقدية الدولية بصورة جذرية وشاملة .
- تأمين تحويل الموارد بشكل مناسب ، على أسس ثابتة وغير تمييزية .
- وضع حلول مناسبة وسريعة للديون الخارجية .
- اعطاء الحق للدول المغلقة في الوصول الى البحار ، وذلك وفقا للقرار رقم 2 المتخذ في المؤتمر الرابع لدول عدم الانحياز واعلان داكار .[1]

- Op. Cit; P. 36. (1)
- Op. Cit; P. 37. (2)

المطلب الثاني

الاستقلال الاقتصادي الجماعي لدول عدم الانحياز وبلدان العالم الثالث

ان المتمعن في تطور الأحداث الاقتصادية العالمية في سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية يلاحظ بوضوح كيف أن أعضاء المجتمع الدولي قد أخذوا من سياسة التكتل الاقتصادي سواء الثنائي منه أو الجماعي وسيلة لمواجهة مشكلاتهم الاقتصادية والسياسية .

وما انشاء السوق الأوروبية المشتركة ، وسوق التعاضد الاشتراكية الا مظهر من مظاهر التكتل ، ولم يكن هذا التكتل وليد الصدف بل جاء نتيجة لتطور الواقع الاقتصادي الدولي منذ أن توقفت الحرب العالمية الأولى الى يومنا هذا .

واذا « كانت البلاد المتقدمة اقتصاديا ، تسعى الى تحقيق نوع من أنواع التعاون ، أو شكل من أشكال التكامل لمواجهة التنافس الذي تتزايد حدته ، وللأخذ بأحدث التطورات التكنولوجية ، تدعيما لامكانيات النمو المطرد ، فان البلدان النامية أحوج ما تكون الى تدعيم التعاون فيما بينها ، وتنسيق النشاط الاقتصادي للتغلب على صعاب التنمية العديدة ذات الطبيعة المعقدة والمتداخلة ، فمن ضيق في السوق المحلية ، وعدم القدرة على تعبئة الموارد المادية والمالية ، وضعف معدل التراكم الرأسمالي ، وصعوبة التقدم التكنولوجي الى ضعف المركز التنافسي في الأسواق الخارجية واستمرار العجز المزمن في ميزان المدفوعات ، وتعقيد مشكلة التمويل الأجنبي ، وتزايد أعباء الالتزامات الأجنبية . . الخ . »[1]

ومن الواضح أن كل المبادرات التي اتخذت من أجل ايجاد حل لمسألة التنمية في

---

(1) أنظر : د. غبريال ، وهبي ، حول التكامل الاقتصادي العربي ، منشورات وزارة الثقافة ، دمشق ، 1972 ، ص 3 .

العالم الثالث قد باءت بالفشل لأنها كانت في أحسن الأحوال عبارة عن مسكنات أكثر منها حلولا جذرية ملموسة .

ان المساعدة من أجل التنمية زيادة عن كونها غير مجدية (حددت في العقد الأول للتنمية 1960-1970 بنسبة واحد في المائة فقط من الدخل القومي الاجمالي للبلدان الرأسمالية المتقدمة ، وفي العقد الثاني للتنمية 1970-1980 حددت هذه النسبة بـ 0,7 % من الدخل القومي الاجمالي للدول المتقدمة !) فانها لم تكن معبأة على الوجه الأكمل لها .

ويتضح لنا ذلك عند مقارنتها بالمساعدات التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية بمفردها لبلدان أوروبا في اطار « مشروع مارشال » حيث بلغت هذه المساعدات نسبة 3% من الدخل القومي الاجمالي للولايات المتحدة الأمريكية ، وهذا دليل قاطع على أن الامكانات المالية يمكن تأمينها بمنتهى السهولة على مستوى البلاد المصنعة اذا ما توفرت الارادة السياسية الحقيقية لذلك ، وهذا ما لاحظه المؤتمر الرابع لبلدان حركة عدم الانحياز (الجزائر 1973) حيث أرجع المؤتمرون أسباب فشل الاستراتيجية الدولية للتنمية بصورة خاصة الى عدم توفر الارادة السياسية لدى البلدان الرأسمالية ، والى تجاهل الاهتمامات الحقيقية للبلدان النامية والى وجود ثغرات في التعاون الاقتصادي الدولي .

ولهذه الأسباب السالفة الذكر بدأت حركة عدم الانحياز منذ انعقاد مؤتمرها الثالث بلوزاكا 1970 تولي اهتماما كبيرا للقضايا الاقتصادية ، ولجدلية الكفاح السياسي والاقتصادي بصفة عامة ، وسياسة الاعتماد الفردي والجماعي على النفس والتكامل الاقتصادي الاقليمي والدولي .

وبعد أن أكد مؤتمر لوزاكا على وحدة التطلعات السياسية والاقتصادية المشتركة لبلدان العالم الثالث وبلدان حركة عدم الانحياز على رغبتها في تحقيق تحررها الاقتصادي ودعم استقلالها أشار الى أن المجموعة الدولية لم تحرز على أي تقدم في مجال تطبيق السياسات والأهداف التي تمّ اقرارها في مؤتمرات حركة عدم الانحياز السابقة ، وفي هذا الصدد لاحظ المؤتمرون ما يلي :

(1) انخفاض حصة البلدان النامية في تجارة الصادرات العالمية ، حيث انخفضت من الثلث عام 1950 الى السدس عام 1969 .

(2) تقلص حجم التدفقات التمويلية من البلدان المتطورة في اتجاه البلاد النامية ، وارتفاع هذا الحجم في الاتجاه المعاكس ، أي من البلدان النامية الى البلدان

المتطورة ، وذلك بسبب ارتفاع حجم الأعباء الناجمة عن الديون ، آذ ازدادت هـذه الديون بشكل مخيف ، وهذا ما يوضحه الجدول التالي .

جدول بأعباء الديون بالنسبة الى صادرات البلدان النامية[1] 1960-1980)

بملايين الدولارات	1960	1965	1966	1967	1963	1969	1970	1971
أعباء الدين	2300	3336,6	3750,6	3911,7	4622,0	5169,1	6012,6	6789,8
الصادرات	2700	36400	38900	40300	44100	49400	55000	59630
أعباء الدين الى الصادرات	% 8,4	% 9,1	% 9,6	% 9,7	%10,4	%10,4	%10,9	11,4

وحسب نفس المصدر فان أعباء هذه الديون المتعاقد عليها في 31 ديسمبر 1971 ينبغي أن تتطور بين 1972-1980 كالآتي :

1972	1973	1974	1975	1976	1977	1973	1979	1980
4618,6	5227,6	5898,7	6582,5	7368,3	7938,7	4808,4	8610,7	8157,0

(3) ان استمرار حالتي الفقر والتبعية في البلدان النامية أثبتتا فساد بنية النظام الاقتصادي العالمي وعدم امكانية التخلص من عبودية التبعية الاقتصادية .

---

(1) البنك الدولي ، التقرير السنوي لعام 1973 ، احصائيات التجارة الدولية والتنمية 1972 (الأمم المتحدة) .

وعن السياسة الاقتصادية لدول عدم الانحياز وبرنـامج العمـل تعهد المؤتمـرون على :

- اتبـاع سياسـة حازمـة في تنظيم التقـدم الاجتماعي والاقتصـادي للبلدان النـاميـة ، واستثمار مواردها المالية على أحسن شكل ممكن .
- توسيع وتنويع العلاقات الاقتصادية مع البلدان النامية الأخرى بشكل يساعد على اقامة ترابط حقيقي فيما بين هذه البلدان .
- اعتماد موقف مشترك حول مشاكل وامكانيات استثمار الرساميل الأجنبية فيها .

ولتحقيق هذه الأهداف قرر المؤتمر ما يلي :

أ) زيادة المساهمة المتبادلـة في التقدم الاجتمـاعي والاقتصادي لـلاستفادة من عـلاقات التكامل بين الموارد والحاجات .

ب) تشجيع التعاون المتبـادل بين البلدان النـامية لـدعم الجهود المبـذولة عـلى الصعيد الوطني والقومي لترسيخ استقلالها .

جـ) توسيع وتعميق حركة التكـامل بـين البلدان الناميـة على مختلف الأصعـدة المحلية والاقليمية للتعجيل في نموها الاقتصادي وتطورها الاجتماعي .

وتجدر الاشارة الى أن مقررات مؤتمر لوزاكا 1970 لم تشر الى مبدأ الاعتماد الفردي أو الجماعي على النفس ، ومبدأ التكامل الاقليمي والدولي بـل اقتصرت عـلى الاشارة الخفيفـة لذلـك فقط ، بينما ركـز كل من المؤتمـر الرابـع لبلدان عدم الانحيـاز والدورة الاستثنائية السادسة التي انعقدت بدعوة من هذه الأخيرة ، ونفس الموضوع أكده مؤتمرا كولومبو 1976 وهافانا 1979 .

ونلاحظ بأنه من الفائدة بمكان قبـل الشروع في الحـديث عن الفرق بـين مفهوم حركة عـدم الانحياز لكـل من مبدأ الاعتمـاد الجماعي عـلى النفس ومبدأ التكـامل ، توضيح الفرق بين الاعتماد الجماعي على النفس ومبدأ الاكتفـاء الذاتي . كـما لا يمكننا فهم مبدأ الاعتماد الجماعي على النفس الا بمعرفة الفرق بين مفهوم التنمية الاشتـراكية ومفهوم التنمية في العالم الثالث .

ان « الفرق بين التنمية الاشتراكية والتنمية في بلدان العالم الثالث (عقدي التنمية الأول والثـاني) التي ثبت اخفاقهـا هو أن التنميـة الاشتراكيـة تنمية مستقلة تقـوم عـلى الاعتماد على النفس بالدرجة الأولى ، ولا تفصل فصلا مصطنعا بين التنمية والاستقلال ولا تفـرط في السيادة الـوطنية بحجـة ضرورة اعتمـاد التنمية عـلى مـا تقـدمـه الـدول

الرأسمالية ، انها تبنى على أساس أن التنمية عملية تحرير سياسي واقتصادي واجتماعي في آن واحد . »[1]

ان اعتناق مبدأ الاعتماد على النفس لا يعني تخلي البلدان النامية عن النضال من أجل الحصول على نسب تبادل أفضل في تجارتها مع الدول الرأسمالية بل على العكس ، فان تبني سياسة الاعتماد الجماعي على النفس يدعم من المركز التفاوضي لبلدان العالم الثالث في مواجهة الاحتكارات الغربية ، بالاضافة الى أن هذا المبدأ لا يتعارض مع مبدأ مطالبة الدول النامية من الدول الرأسمالية الاستعمارية تخصيص جزء من دخلها القومي الاجمالي لمساعدة تنمية بلدان العالم الثالث لأن ذلك ما هو في النهاية الا تعويض عن بعض الثروات التي استغلتها تلك الدول في العالم الثالث .

و « اذا كان التضامن من أجل مناهضة الاستعمار والامبريالية يفرض على الدول الاشتراكية مساعدة الدول النامية ، فان هذه المساعدات النضالية التي تقدمها البلدان الاشتراكية لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تكون بديلا عن الجهد الوطني والقومي المطلوب القيام به من طرف بلدان العالم الثالث ، ويبقى الأساس هو سياسة الاعتماد على النفس . »[2]

وتجدر الاشارة بأنه لا يمكن لمبدأ الاعتماد على النفس في صورته الفردية بالنسبة لبلدان العالم الثالث أن ينجح أو يضمن الاستمرارية الا اذا كان في اطار دعم وتقوية العلاقات مع الدول النامية الأخرى .

ولا بد من التفريق في هذا الصدد بين مبدأ الاعتماد الفردي على النفس ومبدأ الاكتفاء الذاتي ، اذ يعني هذا الأخير أن ينتج البلد الواحد كل ما يلزمه ، ولا يستهلك الا ما ينتج بحيث تتناقص تجارته الخارجية باستمرار حتى تكاد تختفي ، والاكتفاء الذاتي أمر يستحيل تحقيقه من الناحية العملية بالنسبة لمعظم بلدان العالم الثالث .

واذا كانت بعض الدول في العالم الثالث تدعو الى الاستقلال عن الاقتصاد العالمي فان الغالبية العظمى من هذه البلدان تدعو الى الاعتماد الجماعي على النفس مع الحرص على البقاء في اطار الاقتصاد العالمي ، وانما تشترط أن تكون المبادلات الدولية متكافئة ،

---

(1) أنظر : د. صبري عبد الله ، اسماعيل ، نحو نظام اقتصادي دولي جديد ، المرجع السابق ، ص 202 .

(2) أنظر : د. صبري عبد الله ، اسماعيل ، نحو نظام اقتصادي دولي جديد ، المرجع السابق ، ص 202 .

ومساعدات التنمية غير مشروطة ، ووضع حد للاستقطاب الحالي للتجارة الدولية بين الشمال الغني والجنوب الفقير ، وهذا هو جوهر النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

ولنجاح مبدأ الاعتماد الجماعي على النفس شروط لا بد من توفرها لأن الاعتماد الفردي أو الجماعي على النفس يعتبر قبل كل شيء موقفا فكريا يتمثل في الاقتناع بأنه بوسع شعب ما أن يحقق التنمية وأن عليه أن يفتش عن وسائلها وأساليبها وغاياتها في نفسه .

ولهذا يعتبر الاعتماد على النفس النقيض الكامل لموقف التبعية الفكرية الذي يتمثل في الاستخفاف بالقدرات الذاتية والتطلع دوما ازاء أي مشكلة نحو الدول المتقدمة بحثا عن الحل الجاهز : « انه موقف ثقة بالنفس وبالشعب واحترام للتراث الحضاري للشعوب والأمم وقدرتها على الابداع والاختراع . . »[1].

ولا يمكن تطبيق مبدأ الاعتماد على النفس على مستوى بلدان العالم الثالث الا بعد تصفية الفئات الاجتماعية الطفيلية التي ترتبط مصالحها الطبقية بنشاط الاستعمار الجديد ، والشركات متعددة الجنسيات .

ومن بين الشروط التي يجب توفرها أيضا لنجاح سياسة الاعتماد على النفس أن تكون السلطة السياسية بيد الجماهير .

كما لا يمكن لبلدان العالم الثالث أن تطبق سياسة الاعتماد على النفس الا في اطار تكاملي اقليمي أو دولي لأن الوضع الحالي للاقتصاد الدولي يتميز بسيطرة الدول الرأسمالية الكبيرة على مصادر التمويل والتجارة الدولية لأنه قبل أن تصل الدول الرأسمالية الى مرحلة الامبريالية كانت الرأسمالية العالمية كنظام قد سارت في طريق التكامل عن طريق تزايد عدد المنظمات التي تنسق بين حكومات الدول الرأسمالية ، وفي مقابل هذا التركيز القوي للنظام الرأسمالي العالمي تقف الدول النامية مشتتة يصعب على كل منها المفاوضة من موقف الاقتدار والقوة ، ويزيد من ضعف هذه الدول النامية تكوينها لنظام اقتصادي متميز عن الرأسمالية العالمية كما هو الحال بالنسبة للدول الاشتراكية ، بل ان معظم بلدان العالم الثالث تعتبر أطرافا للنظام الرأسمالي العالمي ، ولهذا فان السبيل الوحيد أمام استقلال هذه البلدان ازاء الهيمنة الرأسمالية الامبريالية هو لجؤها الى سياسة الاعتماد الجماعي على النفس .

---

(1) أنظر: د. صبري عبد الله ، اسماعيل ، نحو نظام اقتصادي دولي جديد ، المرجع السابق ، ص 204 .

ومما لا شك فيه أن الطموح الى تحقيق الاعتماد الجماعي على النفس على مستوى العالم الثالث كله لا يتنافى مع المحاولات المختلفة للتكامل الاقليمي بل ربما يعتبر التكامل الاقليمي هو الطريق الطبيعي لتطبيق سياسة الاعتماد الجماعي على النفس على مستوى مجموعات من الدول النامية تجمعها روابط خاصة كالامتداد الجغرافي أو التشابه الكبير في الظروف الاقتصادية أو الانتماء الحضاري المشترك . وخير مثال على ذلك هو التكامل الاقتصادي العربي ، والتكامل ضرورة اقتصادية للتنمية المنشودة لأنه من دون هذا التكامل تزداد تبعية البلدان الضعيفة والتي تشكل الأغلبية في العالم الثالث الى الدول الرأسمالية الكبرى أو الى الرأسمالية العالمية في مجموعها .

ويقول الاستاذ صبري عبد الله حول هذه النقطة : « ان التبعية هي شكل التكامل بين القوى والضعيف ، وجوهرها هو الاستغلال ، فالتكامل اذن وارد في معظم الأحوال . »[1]

وعن ضرورة الأخذ بسياسة التكامل على مستوى الوطن العربي يقول الأستاذ « وهبي غبريال »: « لا شك أن انتماء الدول العربية الى مجموعة الدول النامية لا يعني بالضرورة وحدة المشاكل التي تواجهها ، ولذلك فقد اتجهت البلاد العربية في الفترة التالية للحرب الأخيرة الى تقوية أواصر التعاون فيما بينها . وتميز التطور الاقتصادي الحديث للبلاد العربية بالسعي للتنمية ، وواجهت تجربة التنمية في كل من هذه البلاد عوائق ترتد في تفسيرها الى ضيق النطاق الاقليمي الذي تجري في حدوده التنمية ، والى الامكانيات الاقتصادية المحدودة المتاحة لكل بلد عربي ، منظورا اليه على حدة ومنفصلا عن بقية البلاد .

ومن هنا فان التشكيك في جدوى الوحدة الاقتصادية بين الدول العربية على أساس تشابه اقتصادياتها ، من حيث اعتماد أغلبها على الزراعة وعلى مجموعة محدودة من الصناعات أمر لا يمكن قبوله أصلا لاعتماده على تجاهل ما يمكن للتنمية المشتركة أن تحققه من تغير في الصورة الراهنة للاقتصاد العربي من أساسها . . »[2]

وما يقال عن الدول العربية يجوز قوله عن الدول الافريقية والآسيوية غير العربية وعن دول أمريكا اللاتينية أيضا .

---

(1) أنظر : د . صبري عبد الله ، اسماعيل ، نحو نظام اقتصادي دولي جديد ، المرجع السابق ، ص 260 .

(2) أنظر : د. غبريال ، وهبي ، المرجع السابق ، ص 3-4 .

لقد أدركت بلدان العالم الثالث بصفة عامة وطليعتها حركة عدم الانحياز بصفة خاصة مدى ضرورة الاعتماد على النفس والتكامل لخروجها من التبعية للدول الرأسمالية ، وهذا ما نصت وأكدت عليه مقررات المؤتمرات الثلاثة الأخيرة لحركة عدم الانحياز المنعقدة في كل من الجزائر 1973 وكولومبو 1976 وهافانا 1979 ، وسنقتصر في هذا الصدد على الاشارة الى مقررات مؤتمري الجزائر وكولومبو نظرا لأهميتها في هذا المجال .

أولا ـ مقررات مؤتمر الجزائر :

أكد المؤتمرون في القسم الاقتصادي من الاعلان النهائي لهذا المؤتمر في النقطة العاشرة التي خصها لموضوع التعاون بين البلدان السائرة في طريق النمو على أنه : « مما لا شك فيه بأن امكانيات التعاون بين الدول النامية في المجالات الاقتصادية والتجارية والمالية والتكنولوجية هامة ومتنوعة ، وذلك يؤكد على ضرورة التعاون بصورة انفرادية أو جماعية . »[1]

كما أكد المؤتمرون في برنامج العمل الخاص بالتعاون الاقتصادي على مبدأ الاعتماد الجماعي على النفس لتحقيق المشاريع التنموية في بلدانهم وأكدوا أيضا على بذل الجهود والتنسيق على المستوى الوطني للقضاء على البطالة والفقر وسوء توزيع الدخول الوطنية والتبعية الاقتصادية للدول الرأسمالية .

وقرروا أيضا بأن التعاون بين البلدان النامية يجب أن يتوسع وأن يمتد الى مختلف الميادين نذكر منها :

(1) ميدان التبادل التجاري : حتى يمكن تطوير وتوسيع التبادل التجاري بين البلدان النامية ، يجب على كل بلد من البلدان النامية أن يسعى لرفع نسبة الاستيراد من البلدان النامية الأخرى .

(2) توطيد التعاون المالي والنقدي : يجب على البلدان النامية العمل على اقامة تعاون وطيد وتشاور مستمر بين البنوك المركزية لبلدانها بهدف تطوير تعاونها في مجالات التبادل النقدي والمالي ، والعمل على انشاء مؤسسة مالية مشتركة في هذا المجال .

(3) تشجيع منظمات منتجي العالم الثالث : يجب على البلدان النامية تدعيم وتشجيع مؤسسات منتجي العالم الثالث فيما يتعلق بأهم المواد الأولية التي تشكل أهمية بالنسبة

- In Reuve de la politique internationale N° 563. du 20 SEPT. 1973. P. 28. (1)

للاقتصاد العالمي بهدف القضاء على نسبة التبادل غير المتكافىء لوقف منافسة الشركات متعددة الجنسيات لهذه المواد على الصعيد العالمي .

كما أكد المؤتمرون على تطوير التعاون بين البلدان النامية والبلدان المتطورة ، وهذا ما تضمنه الخطاب الافتتاحي للرئيس الجزائري « هواري بومدين » خلال انعقاد الدورة الاستثنائية السادسة للجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة 1974 حيث قال : « . . قد حان الوقت لتوضيح المشاكل حتى يتحمل كل واحد مسؤولياته ، وهكذا يتضح للبلدان النامية أن ادراج عملية التنمية في جدلية الكفاح على الصعيد الدولي ، واعتماد هذه البلدان على نفسها ، وعلى مواردها الخاصة في الداخل هي المقومات الرئيسية للسلوك الوحيد الذي يفرض نفسه على البلدان السائرة في طريق النمو . . »[1]

وتجدر الاشارة بأن هذا الخطاب قد تضمن اقتراح خمس نقاط تقوم عليها استراتيجية التنمية في العالم الثالث ، وأن كل بلد يريد أن يتحكم في مصيره بالفعل عليه أن يأخذ بنفسه وعلى عاتقه مهمة التنمية أي عليه بالدرجة الأولى أن يعبىء جميع الموارد البشرية والمادية المتوفرة لديه .

ثانيا ـ مقررات مؤتمر كولومبو :

أما مؤتمر كولومبو فقد أكد هو الآخر على ضرورة اعتماد بلدان العالم الثالث في تنميتها على سياسة الاعتماد الجماعي على النفس والتكامل فيما بين اقتصاديات هذه البلدان في نقطة خصصها لـ « عدم الانحياز والتنمية الاقتصادية » على تأكيد رؤساء دول وحكومات عدم الانحياز مرة أخرى على « ان النضال من أجل الاستقلال السياسي لهذه البلدان وممارسة سيادتها على ثرواتها الطبيعية لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يتم دون تحررها اقتصاديا ، وأنه من حق بلدان العالم الثالث وحدها الاستفادة من امكاناتها الاقتصادية ، وهذا يتطلب توفر العوامل التالية :

(1) استقلال البلدان النامية الذي يسمح لها من التعاون فيما بينها في اطار اقامة نظام اقتصادي دولي جديد .

(2) توطيد التعاون الاقتصادي فيما بين الدول النامية .

(3) دعم تضامن وتنسيق نشاطات البلدان النامية في اطار جبهة واحدة موحدة ضد كل

---

(1) أنظر : المذكرة المقدمة من طرف الجزائر بمناسبة الدورة الاستثنائية السادسة للجمعية العامة للأمم المتحدة ، المرجع السابق ، ص 8 .

المؤامرات الامبريالية الهادفة للضغط على هذه البلدان وتشتيتها .

ولم يتوقف المشاركون في هذا المؤتمر عند الخطوط العريضة التي تقوم عليها سياسة الاعتماد الجماعي على النفس بل أعطوا لهذه النقطة الهامة مكانة خاصة في البيان النهائي الذي تضمن نقطة مستقلة تحت عنوان « الاستقلال الجماعي » التي تضمنت خمس نقاط هي :

(1) ان اقامة نظام اقتصادي دولي جديد لا يمكن أن تتم الا عن طريق ايمان بلدان العالم الثالث بتحقيق استقلالهم الجماعي ، هذا الاستقلال الجماعي الذي يفترض تصميم بلدان العالم الثالث على حقوقهم الاقتصادية المشروعة والتي لا يمكن انتزاعها الا عن طريق سلطة التفاوض الجماعي ، كما يفترض الاستقلال الجماعي على المستوى الوطني تحقيق المساواة والعدل واستعداد هذه البلدان لاستثمار الامكانيات التي يوفرها التعاون فيما بينها في الميادين : المالية ، الفنية ، التجارية والصناعية وغيرها .

(2) الاستخدام المتكامل للثروات والطاقات في العالم الثالث يكمن في المصلحة المتبادلة والتقدم الاقتصادي الجماعي لبلدان العالم الثالث ، ويجب على مؤتمر مكسيكو القادم أن يدرس الطرق والأساليب لتحقيق هذا الهدف .

(3) ان مبدأ الاستقلال الجماعي لا يتطابق مع أهداف ومبادىء النظام الاقتصادي الدولي الجديد فحسب بل يعتبر أيضا عاملا ذا أهمية كبيرة في دعم تضامن بلدان عدم الانحياز مع بلدان العالم الثالث في نضالها من أجل تحقيق استقلالها الاقتصادي .

وخصّ البيان الختامي نقطة كاملة لمسألة : « التكامل الاقتصادي العالمي » جاء فيها على الخصوص ما يلي : « ان العمل الجماعي مرحلة هامة وضرورية من مراحل تثبيت دعائم التعاون الدولي والتكامل الاقتصادي العالمي وهي تتطلب مساهمة جميع الدول في اتخاذ القرارات الكفيلة بالقضاء على الخلل واللامساواة ، وأن مسؤولية تحقيق هذا التعاون تقع على عاتق الدول المتطورة أولا والدول النامية ثانيا . »[1]

يمكن الملاحظة بأن الأهمية بالنسبة لبلدان العالم الثالث ليست في أخذ هذه البلدان بمبدأ التكامل الدولي بقدر ما تكمن أهمية التكامل بالنسبة لبلدان العالم الثالث في جوهر ومضمون العلاقات المتولدة عن هذا التكامل ، أي هل هي علاقات تكاملية متكافئة ، وعلاقات منصفة متبادلة أم هي علاقات تبعية ونهب واستغلال ؟

- Op. Cit; P. 28. (1)

و « يعتبر التكامل بالنسبة للدول النامية عنصرا هاما في انشاء النظام الاقتصادي الدولي الجديد الذي يعكس سعي البلدان النامية للتخلص من الهيمنة الامبريالية ، وتحقيق علاقات اقتصادية خارجية متكافئة . »[1]

وتسعى البلدان النامية الى استخدام الامكانيات التي تتيحها لها تكتلاتها الاقتصادية من أجل تحقيق التكامل الاقليمي والدولي وفقا لما نصت عليه بعض الوثائق والقرارات الدولية مثل : اعلان ليما عام 1971 ، اعلان مانيلا عام 1976 ، مقررات منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لأعوام 1964, 1968, 1972, 1976 .

ومما يؤكد أهمية التكامل بالنسبة لبلدان العالم الثالث تجربة الدول النفطية التي استطاعت بتكتلها عام 1974 أن توجه ضربة قوية للامبريالية والاستعمار من خلال مضاعفة أسعار البترول الخام ، وهذه التجربة في الواقع ليست تجربة تكاملية بقدر ما هي تكتل فرضته ظروف دولية طارئة .

ان السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو : لماذا لم تتمكن الدول النامية من اقامة مشاريع تكاملية فعالة ، اذ حتى الآن لم تتمكن التكتلات الاقتصادية على مستوى العالم الثالث من تحقيق زيادة ملموسة في حجم العمليات الخارجية بين البلدان النامية ؟

ان أهم الأسباب المعيقة لعملية التكامل وتطور التعاون الاقتصادي بين البلدان النامية يمكن تلخيصها في :

- التركة الاستعمارية الثقيلة .
- موقف القوى السياسية والاجتماعية والدوائر المعارضة والمرتبطة مصلحيا (طبقيا) بالتطور الرأسمالي لبلدانها لمحاولات التكامل .
- محاصرة التكتلات الاقتصادية العالمية ، الرأسمالية على الخصوص للمشاريع الاقتصادية التكاملية على مستوى العالم الثالث ، خاصة اذا كانت هذه المشاريع تنافس السلع الامبريالية داخل البلدان النامية .

---

(1) أنظر : فيتالي . ف . شميليوف ، التكامل الاقتصادي بين البلدان النامية : اتجاهاته وتناقضاته . ترجمة عن الروسية د . عارف دليله ، دار الطليعة ، بيروت 1930 ، ص 12 .

ويمكن ارجاع فشل هذه المشاريع في بعض الأحيان الى عدم الدراسة والتخطيط الكافيين في وضع هذه المشاريع (البرامج) : « لا يمكن وضع أي برنامج (مشروع) من أجل تحقيق الاستقلال الجماعي للبلدان النامية خارج اطار الظروف المفروضة من طرف البيئتين الاقتصادية والسياسية التي يدخل في اطارها هذا المشروع . »[1]

وتجدر الاشارة بأنه من النتائج الايجابية التي يمكن أن تترتب عن الأخذ بسياسة التكامل الاقتصادي الاقليمي بالنسبة للبلدان النامية يمكننا ذكر :

- يمكن للتكامل أن يحقق فوائد اقتصادية هامة للدول المشتركة فيه بتوفير القدرة الاقتصادية لحل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لهذه البلدان .
- يساعد التكامل على تصنيع البلدان النامية عن طريق مساعدة هذه البلدان في زيادة طاقتها الصناعية واستغلال مواردها المالية ، الشيء الذي يضعف من تأثير وضغط الامبريالية والاستعمار على المشروعات التي تقيمها البلدان النامية .
- كما يساعد التكامل الاقليمي على ايجاد أسواق اقليمية لتصريف منتوجات البلدان النامية .

ما يمكن استنتاجه في نهاية هذا الفصل الأخير من البحث هو أن حركة عدم الانحياز لم تقتصر في نضالها لتغيير العلاقات الدولية على الجوانب السياسية ، بل أصبحت منذ مطلع السبعينات من هذا القرن تركز اهتمامها على تغيير العلاقات الاقتصادية الحالية وجعلها أكثر تكافئا .

- SID « AHMED. A. Op. Cit; P. 246. (1)

الخــاتمــة

لم تكن نشأة حركة ، وسياسة عدم الانحياز صدفة بل كانت نتيجة التغيرات السياسية ، والعسكرية والاقتصادية ، والفكرية التي عرفها العالم منذ بداية الخمسينات من هذا القرن .

كما أن ظهور هذه الحركة كان ضرورة تاريخية واجتماعية (ترجع الأصول والمنابع الفكرية الأولى لهذه الحركة الى تاريخ بعيد) للشعوب والحركات المناهضة للاستعمار ، وتعبيرا عن حاجاتها الى اقامة علاقات دولية جديدة في العالم تقوم على مبادىء تتمثل في احترام حرية الشعوب في الاستقلال وتقرير المصير ، واحترام سيادتها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية ، ونبذ استعمال القوة في حل منازعاتها ، وذلك بالاعتماد على مبادىء سياسة التعايش السلمي التي نصت عليها الاتفاقية الهندية الصينية المبرمة بين الدولتين بشأن فض النزاع الحدودي بينهما في عام 1954 .

وكذلك بالاعتماد على المبادىء العشرة (البرنامج السياسي) التي تضمنها اعلان مؤتمر باندونغ عام 1955 وفيما بعد مقررات مؤتمرات القمة لحركة عدم الانحياز منذ مؤتمرها التأسيسي ببلغراد 1961 حتى مؤتمرها الأخير بهافانا عام 1979 .

بالاضافة الى أن ظهور هذه الحركة قد جاء ردا على ظهور الحرب الباردة وانقسام العالم الى كتلتين متناقضتين كاد التنافس بينهما أن يؤدي الى اندلاع حرب عالمية ثالثة .

لقد نبعت حركة عدم الانحياز اذن من النضال في سبيل التحرر والتصدي للأمبريالية والسيطرة الأجنبية ومن أعمق تطلعات الشعوب والبلدان نحو الاستقلال والتكافؤ والتطور الحر لاقامة السلم العالمي من خلال محاربة الحركة للاستعمار ، والاستعمار الجديد ، والتمييز العنصري ودورها في التخفيف من حدة التوتر بين

الكتلتين ، وتأييدها ودعمها لحركات التحرر الوطني والقومي في العالم ، ورفضها لسياسة التـدخل في الشؤ ون الـداخلية للدول أي من خـلال محاربتهـا لكافـة أنـواع وأشكـال الأخضـاع العسكري والسيـاسي ، والثقـافي والاقتصـادي ، والايـديـولـوجي للبلدان « الصغيرة » و « الضعيفة » من قبل البلدان « القوية » و « الكبرى » .

وقد كان نشاط الحركة في المراحل الأولى من ولادتها متنوع الجوانب الّا أن النضال ضد الاستعمار ، والاستعمار الجديد ، والتمييز العنصري ونبذ الحرب من أجل صيانة سلام البشرية وأمنها قد كان دائما مركز اهتمامات الحركة .

أما في السنوات العشرة الأخيرة فقد تبلور نشاط الحركة وأتسع أكثر من الناحيتين الكمية (العددية) والنوعية ، فمن الناحية الكمية ارتفع عدد الدول الأعضاء الدائمين في الحركة من 25 دولة خلال مؤتمر بلغراد 1961 الى 92 دولة خلال مؤتمـر هافـانا عـام 1979 ، وبهذا أصبحت الحركة تحتوي على ثلثي أعضاء منظمة الأمم المتحدة !

أما من الناحية النوعية فقد تطورت اهتمامات الحركة مع مطلع السبعينات لتشمل مجالات أخرى ، حيث أصبحت تسعى الى تغيير العلاقـات الدوليـة من خلال المـطالبة باقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، وهذا ما تؤكده بعض نتائج نضـالات الحركـة مثل الدور الذي لعبته في فرض مبدأ حق الدول في السيطرة على مواردها وثرواتها الـطبيعية والذي نص عليه القرار رقم 1803 الصادر عن الجمعية العامة لمنظمـة الأمم المتحدة في ديسمبر عام 1962 ، وكذلك دورها في اعلان واقرار ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول الذي صدر هو الآخر عن الجمعية العامـة لمنظمـة الأمم المتحدة في 14 ديسمبـر 1974 ، ودور الحركة أيضا في اعلان الدورة الاستثنائية السادسة للجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 3801 والخاص باقامة نظام اقتصادي دولي جديد .

بناء على ما سبق يتضح لنا بأن حركة عدم الانحياز قد أصبحت تشكل من الناحية العملية والواقعية عاملا أساسيا في النضال من أجل اقامة السلم العالمي وصيانته وارساء العلاقات الديمقراطية والمتكافئة بين جميع شعوب وبلدان العالم كبيرهـا وصغيرهـا ، كما أصبحت تلعب أي الحركة في اطار تغيير العلاقات الدولية (السياسية والاقتصادية) دورا لا يستهـان به ، حيث قـامت في العقدين المنصـرمين بـالتأكيـد المستمـر عـلى المبـادىء والأهداف الأصلية لها ـ هذه المبادىء والأهداف ـ التي عبرت عنها الحركة الأفروآسيوية من قبل من خلال البيان السياسي لمؤتمر باندونغ ، والمبـادىء والأهداف التي تضمنتهـا مقررات وبيانات مؤتمرات القمة للحركة .

ومن الجدير بالملاحظة أن الحركة لم تقتصر في نضالها على تبني هذه المبادىء والأهداف فحسب ، بل ذهبت الى حد أن جعلت من بعضها مقاييس ضرورية يجب توفرها في سياسة الدول غير المنحازة الخارجية وتتمثل هذه المقاييس حسب ما تم وضعها في مؤتمر القاهرة التمهيدي (جوان 1961) واقرارها في مؤتمر بلغراد التأسيسي (سبتمبر 1961) في : اتباع سياسة مستقلة تقوم على أساس التعايش السلمي أو عدم الانحياز أو على الأقل مناصرة هذه السياسة وتأييد ودعم حركات التحرر الوطني والقومي في العالم - عدم الدخول في أي حلف عسكري جماعي قد يرغم الدول غير المنحازة على اتخاذ مواقف ازاء النزاعات التي قد تقع بين القوى الكبرى - عدم الدخول في أي حلف ثنائي مع أية قوى كبرى - وأخيرا عدم قبول اقامة قواعد عسكرية أجنبية على أراضي الدول غير المنحازة بمحض ارادتها .

وتكمن أهمية هذه المبادىء (المقاييس) في كونها جاءت في الوقت المناسب - أي في الوقت الذي لاح فيه خطر تحول الحرب الباردة الى نزاع مسلح بين الكتلتين .

وقد كان لمؤتمر بلغراد التأسيسي أهمية دولية تمثلت في توجيهه الدعوة لرئيس حكومتي الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية (خروشوف وكيندي) للتخلي عن سياسة الحرب الباردة وحثهما على الدخول في التفاوض من أجل نزع السلاح .

وقد تمكنت الحركة والى حد بعيد في ذلك من تقليص خطر نشوب حرب نووية عالمية بين العملاقين بانتقالهما من سياسة الحرب الباردة الى سياسة الانفراج الدولي ، وفيما بعد الى سياسة الوفاق الدولي ، الاّ أن هذه السياسة قد بقيت على مستوى ضيق (على مستوى الدولتين والى حد ما الكتلتين فقط) مما دفع ببلدان عدم الانحياز في عدة مناسبات الى المطالبة بتوسيعها لتشمل كل العلاقات الدولية أي لتصبح سياسة دولية بالفعل .

ومن مساهمات الحركة في تغيير العلاقات الدولية الدور الفعال الذي لعبته خلال انعقاد مؤتمري القمة الرابع (الجزائر 1973) والخامس (كولومبو 1976) حيث لعبت دورا لا يستهان به في صيانة السلام العالمي باقرارها لرفض الموقف القائل بأن السلام الدولي لا يمكن أن يضمن الاّ بانضمام البلدان الى الكتل وانخراطها في الأحلاف العسكرية مع القوى الكبرى ! .

أما الفترة الواقعة بين المؤتمرين الخامس والسادس للحركة (أوت 1976 - سبتمبر 1979) فقد تميزت بأزمة سياسة الوفاق التي حكمت العلاقات الدولية فيما بين الكتلتين

الشرقية والغربية منذ نهاية عام 1969 ، وكان لهذه الأزمة انعكاساتها الخطيرة على سياسة وتوجه الحركة حيث تعرضت الى صعاب واختبارات من خلال سعي القوى الاستعمارية المختلفة في العالم الى محاولة تقسيمها ، واضعاف دورها وقدرتها على العمل لأنها ـ أي الحركة ـ قد أصبحت تشكل قوة حقيقية يحسب لها حسابها في العلاقات الدولية اليوم ، الأمر الذي جعلها تتعرض الى ضغوط مباشرة وأخرى غير مباشرة من قبل الكتلتين من خلال الهجوم على استقلاليتها في العمل ، والتدخل في شؤونها الداخلية ، واستغلال الخلافات ، وسوء التفاهم الذي يظهر فيما بين أعضائها ، ولعل الظروف الدولية التي انعقد فيها مؤتمر هافانا لدليل قاطع على ذلك ، اذ كاد هذا المؤتمر أن يفشل بسبب ظهور خلافات بين أعضاء الحركة تمثلت خصوصا في النزاع الفيتنامي الكومبودي وانعكاسه على عضوية كومبوديا في الحركة ومسألة عضوية مصر في الحركة اثر لجوء نظام « أنور السادات » الى التصالح مع الصهاينة ، وأخيرا الاختلاف حول حجم ووظيفة مكتب التنسيق لحركة عدم الانحياز خلال فترة رئاسة كوبا للحركة .

والجدير بالملاحظة ، أنه بالرغم من تزايد الضغوط الكتلوية لابعاد الحركة عن سياستها ونهجها الاستقلالي فان المؤتمر أي مؤتمر هافانا قد أظهر بأن أغلبية البلدان غير المنحازة قد دعت الى الابقاء على التمسك بالمبادىء والأهداف الأصلية للحركة ، اذ أكدت من جديد الوثيقة النهائية للمؤتمر تأكيدا قويا على دور الحركة المستقل واللاكتلوي ، والشامل في بناء علاقات سياسية ، واقتصادية دولية جديدة عادلة لتحقيق السلم والأمن الدوليين في العالم .

واذا كان مؤتمر هافانا في رأينا قد نجح الى حد ما في التغلب على الخلافات التي ظهرت بين أعضائه من خلال لجوئه الى تعليق بعض المسائل الشائكة والمستعصية مثل المسألة الكومبودية ، وعضوية مصر وتأجيلها الى مؤتمر وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز الذي انعقد فيما بعد بالعاصمة الهندية ـ دلهي الجديدة ـ في فبراير 1981 ، الاّ أن هذا المؤتمر لم يكتب له النجاح في ذلك ، اذ فشل هو الآخر في حسم الموقف ازاء المسألتين المذكورتين واقترح تأجيلهما الى مؤتمر القمة المقبل المقرر عقده في سبتمبر المقبل بالعاصمة العراقية ـ بغداد .

وبالاضافة الى الخلافات (الانقسامات) التي ظهرت بين بلدان عدم الانحياز في مؤتمر هافانا ، لقد كان وما يزال لكل من التدخل السوفياتي في أفغانستان (ديسمبر 1979) واندلاع الحرب العراقية الايرانية (منذ سبتمبر 1980) آثارا سلبية على فاعلية دينامكية ووحدة الحركة .

وبهذا تكون الحركة منذ ترأس كوبا لها عام 1979 وحتى الآن قد عرفت فتورا وركودا نتيجة الأسباب التي ذكرناها سابقا .

أما الآن وبعد أن ذكرنا بايجاز المنجزات التي قدمتها الحركة على الصعيدين السياسي والاقتصادي من أجل صيانة السلام العالمي فتجدر بنا الاشارة الى الآفاق المستقبلية للحركة ، وخاصة وهي تستعد لعقد مؤتمرها السابع .

انه لمن الصعب التكهن أو التنبؤ بآفاق الحركة نظرا للديناميكية المتزايدة التي تتمتع بها العلاقات الدولية في عصرنا من جهة ، وللتطورات السريعة التي تمر بها الحركة نفسها من جهة أخرى .

ولعل هذه الحالة ينطبق عليها « الانذار » الذي وجهه المفكر اليوغسلافي « ليوماتيس » والذي ورد في كتابه : « عدم الانحياز ـ الممارسة فكرا وتطبيقا » والذي مفاده : « يجب علينا الملاحظة بأن مسائل السياسة ، ومسائل العلاقات الدولية بشكل خاص تابعة لقاعدة مشهورة تشير الى أن التكهنات الأكثر ثقة هي التي تكون عامة الى حد أن قيمتها العلمية وامكانية نقدها اللاّحق محدودتان للغاية .

وفي الحقيقة فان ذلك هو السبب في أن تقع التكهنات الحقيقية في ذلك المجال أكثر في نطاق التحكم السياسي منه في نطاق بحث المؤلف العقلاني ذي الأسلوب الثابت » .

رغم صحة وجهة نظر هذا المفكر الّا أنه يمكننا ذكر بعض الجوانب في آفاق تطور حركة عدم الانحياز واحتمالات مستقبل هذه الحركة وللوصول الى ذلك نرى بأنه يتوجب علينا انطلاقا من المعطيات الحالية التنبؤ بما يمكن أن تتميز به العلاقات الدولية خلال العقد الثامن من هذا القرن .

ومن بين هذه الاحتمالات يمكن ذكر ما يلي :

الاحتمال الاول : نجاح الحركة في التصدي للتحديات ومن ثم استمرارها. يقوم هذا الاحتمال على فرضية قدرة ونجاح الحركة في التعاطي مع المتغيرات الدولية وعلى رؤية الواقع الدولي من خلال جملة من الحقائق من بينها الثغرات التي وقعت فيها الحركة التي لا ترجع الى مضمون سياسة وفلسفة عدم الانحياز بقدر ما ترجع الى سلوك بعض دول الحركة غير المطابق لمبادئها من جهة والى طبيعة الصراع الدولي القائم والفهم الخاطيء لفلسفة عدم الانحياز من جهة أخرى، حيث تصور البعض نتيجة فهمهم الخاطيء والسطحي أحيانا بان سياسة الحركة وليدة الحرب الباردة وبالتالي فبانتهاء هذه الحرب تنتهي الحركة.

وقد انتشر هذا الرأي في بعض الأوساط والمحافل الدولية ولدى بعض قيادات بلدان عدم الانحياز نفسها، الا ان الأحداث التاريخية قد بينت لنا خطأ هذا التوقع وان حركة عدم الانحياز ليست وليدة الحرب الباردة بقدر ما هي رفيقها الزمني.

وما يؤكـد قولنا هذا هو عدد الحروب التي شهدها مجتمعنا الدولي خلال مرحلة الانفراج حيث وصل عددها 52 حربا خلال السنوات الأربعة عشر الماضية والتي غطت أراضي 48 دولة كلها من العالم الثالث.

كما كان المعدل اليومي للحروب بكل صورها في العالم خلال الفترة المذكورة هو 3 و 15 بينما كان المعدل اليومي قبل توقيع الاتفاق ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية هو 15،5 أي أن معدل الحروب ارتفع عوض ان ينخفض، توءكد لنا هذه الحقيقة بان حاجة العالم الى سياسة وفلسفة عدم الانحياز تزداد يوما بعد يوم.

والحقيقة الثانية التي يقوم عليها هذا الاحتمال تكمن في كون دول عدم الانحياز بحكم تجربتها تجد نفسها أكثر حاجة لبعضها البعض خلال فترة التحديات والازمات لان الحركة ولدت أساسا من خلال الصراع المرير والنضال الشاق الذي خاضته الحركة ضد الاستعمار والامبريالية.

وما اصرار الكتلتين الشرقية والغربية على مواصلة التنافس بينهما خاصة في مجال التسلح الى جانب التحديات الاخرى التي تعترض سبيل الحركة الا عناصر منشطة لسياسة الحركة التي أصبحت تمتلك الخبرة الكافية لمواجهة مثل هذه الاوضاع والتحديات.

ومما يساعد الحركة (اذا عرفت كيف ان تستغل ذلك) على القيام بدورها بشكل أكثر فاعلية من الماضي التغير الذي حدث في مجال ومحاور العلاقات الدولية حيث تعتبر مرحلة السبعينات وبداية الثمانيات نقطة تحول مهمة في محاور العلاقات الدولية اذ تحولت مراكز الاستقطاب الى محاور متقاطعة اسقطت خلالها انقسام العالم الى قسمين على أساس اديولوجي بعد التغيير الذي حدث في سياسة الولايات المتحدة الامريكية ازاء الصين الشعبية، واصبحت سياسة المحاور الجديدة تقوم على المصالح بالدرجة الاولى وليس على العقائد والمبادىء فقط.

ان هذا التعدد في مراكز الاستقطاب يتيح المجال لدور نشط لحركة عدم الإنحياز واستعادة قدرتها على المبادرة، اذ بقدرما يكون الخطر قائم والتحدي مستمر بقدر ما تكون امكانية العمل وفرص النجاح في مواجهة ذلك قائمة.

الاحتمال الثاني: محافظة الحركة على وجودها.

يتميز هذا الاحتمال الذي نضعه لمستقبل الحركة بمحافظة هذه الاخيرة على وجودها واستمرارها في تأدية دورها ببطء كما هي الحال منذ مؤتمر هافانا وحتى اليوم تاركة للزمن حل مشاكلها أوالـقضاء عليها.

ويستند هذا الاحتمال الى عدة حقائق من بينها:
مبدأ العمومية الذي تميزت بها قرارات الحركة حتى اليوم والمرونة التي طبعت سياسة الحركة الشيء الذي وفر لها امكانية الحياة والبقاء اما الحقيقة الثالثة فتتمثل في مبدأ الاستمرار في تأجيل القضايا الشائكة وتجنب الصراعات والخلافات الحادة ريثما تتوفر الظروف الملائمة لحسمها.

الاحتمال الثالث: انهيار حركة عدم الانحياز امام التحديات والضغوط المختلفة.

يقوم هذا الاحتمال الضعيف على افتراض انهيار حركة عدم الانحياز وتبعثر اطرافها مثل ما حصل بالنسبة للحركة الافرو أسيوية من قبل.

ويكون هذا الانهيار نتيجة التحديات والمخاطر التي تحيط بالحركة هذه المخاطر المتمثلة في متغيرات العلاقات الدولية من جهة وجملة السلبيات التي سايرت الحركة وعانت منها خلال مختلف مراحل تطورها.

والمجتمع الدولي يمر بحالة خطيرة من التدهور السياسي والعسكري والاقتصادي الى حد ان أوجد تشاؤما متزايدا حول قدرته على احتوائه الشيء الذي أصبح يهدد بنسف المجتمع الدولي وهذا بسبب التدهور الكبير الذي أصاب سياسة الانفراج بين الشرق والغرب وازدياد حدة المنافسة بين الكتلتين في سعيهما لايجاد مناطق نفوذ جديدة بالاضافة الى التصعيد اللا معقول في سياسة السباق نحو التسلح الى درجة أصبح العالم يعيش شبح حرب باردة ثانية نتيجة اللجوء الى استخدام القوة والتهديد باستعمالها.

وبالاضافة الى هذه الاخطار والتحديات الخارجية التي تعترض سبيل حركة عدم الانحياز تعاني هذه الاخيرة من اخطار وتحديات لا يستهان بها ومن أهمها مايلي:

1 ـ اتساع الحركة من الناحيتين الجغرافية والعددية حيث أصبحت تغطي معظم مناطق العالم الثالث اذ خلال 25 عاما اتسعت أسرة عدم الانحياز بزيادة

70 دولة أي بمقدار أربعة اضعاف عدد الدول التي شاركت في مؤتمر بلغراد التأسيسي عام 1961، وهي زيادة ضخمة لا تعكس بالضرورة سياسة الحركة بقدر ما تعكس مرونتها، وقد تسببت هذه الزيادة في عدد من المشاكل منها عدم التجانس في المواقف مما جعل معظم قرارات الحركة تتسم بالروح التوفيقية.

2 ـ خروج الحركة في بعض الحالات عن التزامها بالمقاييس الخمسة التي قامت على أساسها سياسة الحركة حيث أصبحت تتساهل في انضمام الاعضاء الجدد اليها بمجرد حصولهم على الاستقلال دون مراعاة السياسات الخارجية لهؤلاء الاعضاء وشرعية انظمتها.

3 ـ مبدأ أبدية العضوية في الحركة وانعكاسه سلبيا على سياسة عدم الانحياز حيث توجد دولا اعضاء في أسرة عدم الانحياز تغيرت أنظمتها سواء عن طريق الانقلابات العسكرية أو السياسية وعادت الى مناطق النفوذ والانحياز ومع ذلك بقيت في الحركة، وهذا مبدأ لابد من مراجعته.

بعد عرضنا لأهم احتمالات مستقبل حركة عدم الانحياز فان النظرة الموضوعية والتنبؤ العلمي يرجحان تحقق الاحتمال الأول الذي يقوم على فرضية نجاح الحركة في التعاطي مع المستجدات والتغيرات الدولية في السنوات القادمة وحل معظم القضايا العالقة، الا ان نجاح الحركة في ذلك متوقف على جملة من الشروط من أهمها:

ـ توفر قيادات صلبة ومؤمنه (خاصة بعد وفاة الزعماء التاريخين للحركة) بمحاربة الاستعمار والامبريالية والصهيونية، ورفض سياسة الهيمنة والاستقطاب والتمسك بالنهج الاستقلالي في العلاقات الدولية.

ـ توفر القدرة والإرادة والنظرة الاستراتيجية لدى الحركة لمواجهة تحديات العصر وبالخصوص التحديات الناتجة عن الأزمة الاقتصادية العالمية.

ـ اختيار الأسلوب والتوقيت المناسبين للتصدي لمختلف المسائل وحلها.

ـ التركيز على مبدأ الديمقراطية في سياسة الحركة ومداولتها للقضايا.

ـ معارضة الحركة لسياسية المحاور ومحاولات تقسيمها.

ـ دعم مبدأ التنسيق بين اعضاء الحركة أكثر.

ـ وأخيرا دفع الكتلتين للتجاوب أكثر مع سياسة الحركة.

فاذا تم توفر هذه الشروط واحترامها فانه بامكان الحركة ان تحقق النجاح المنتظر منها وان تؤدي رسالتها في اقامة السلم والامن الدوليين، اما اذا حدث خلاف ذلك فان مستقبل الحركة يبقى غامضا ومن ثم قد تتراوح الحركة في مكانها لفترة زمنية ثم يحدث لها ما حدث للحركة الافرو أسيوية عام 1965 الشيء الذي لا نرضاه لحركتنا هذه.

ملحق رقم (1) :

مشيرة زمنية خاصة بلقاءات ومؤتمرات الشعوب الافريقية والآسيوية قبل 1961

أولا : مؤتمرات ولقاءات شعوب آسيا :

اسم المؤتمر	الهدف من المؤتمر	مكان وتاريخ انعقاد المؤتمر
(1) مؤتمر نجازاكي	أول مؤتمر دولي آسيوي ينادي بضرورة اقامة تعاون وترابط وحدوي بين البلدان الآسيوية وقد دعا اليه أعضاء البرلمان الياباني وحضره 32 مندوبا ، وأنشأ منظمة له سميت بجامعة الشعوب الآسيوية ، وأختار طوكيو مقرا لها .	3, 1 أوت 1926 باليابان .
(2) مؤتمر طوكيو	يعتبر أهم المؤتمرات الأسيوية التي انعقدت في النصف الأول من القرن العشرين ، اشترك فيه ممثلو الدول التي احتلتها الجيوش اليابانية خلال الحرب العالمية الثانية .	6, 5 نوفمبر 1943 باليابان .
(3) مؤتمر نيودلهي الأول	انعقد هذا المؤتمر قبل استقلال الهند بخمسة أشهر بدعوة من جمعية علمية هندية لدراسة المشاكل الآسيوية ، واشترك فيه 193 مندوبا يمثلون مختلف الدول الآسيوية .	23 مارس 2 أفريل 1947 بالهند
(4) مؤتمر نيودلهي الثاني	انعقد بدعوة من الهند (نهرو) ولم تحضره الصين والاتحاد السوفياتي ، وكان الهدف منه مناقشة المسألة الأندونيسية ومواجهة المحاولات الاستعمارية الهولندية .	23, 20 جانفي 1949 بالهند

اسم المؤتمر	الهدف من المؤتمر	مكان وتاريخ انعقاد المؤتمر
(5) مؤتمر باجيو	انعقد هذا المؤتمر بعد نجاح الثورة الاشتراكية في الصين الشعبية ،وكان بالفيليبين الهدف منه اقامة تكتل آسيوي جديد لمواجهة الصين الشيوعية ، اشتركت فيه سبع دول آسيوية هي : الهند ـ سيلان ـ باكستان ـ تايلاندا ـ الفيليبين ـ استراليا .	30, 26 ماي 1950 بالفيليبين
(6) مؤتمر كولومبو	انعقد هذا المؤتمر بهدف انهاء الحرب الدائرة في الهند الصينية بين القوات الفرنسية والقوات الوطنية ، وكان هذا المؤتمر تدعيما لمؤتمر جنيف الذي كان منعقدا وقتئذ ، وناقش المشاركون فيه القضايا السياسية الكبرى ، وحضره ممثلو : بورما سيلان ـ الهند ـ أندونسيا وباكستان .	5 أفريل 1954 بسري لانكا
(7) اللقاء الهندي الصيني	عقد هذا اللقاء بخصوص مسألة التبت وكان له شأن كبير في تاريخ الحركة الآسيوية بصفة خاصة وتاريخ الحركة الأفروآسيوية بصفة عامة لأنه تضمن في ديباجته المبادىء الخمسة للتعايش السلمي أو ما يعرف بـ : «Pancha Chila» .	29 أفريل 1954 بالهند
(8) لقاء بوجور	ضم هذا اللقاء خمسة دول (الدول المشاركة في مؤتمر كولومبو عام 1954) فيما بين 28 ,29 ديسمبر 1954 ، وكان الهدف منه وضع الترتيبات النهائية للمؤتمر الأفروآسيوي الذي كان مزمع عقده في مدينة باندونغ بأندونسيا .	29, 28 ديسمبر 1954 ببورما

ثانيا : مؤتمرات ولقاءات شعوب افريقيا :

اسم المؤتمر	الهدف من المؤتمر	مكان وتاريخ انعقاد المؤتمر
(1) المؤتمر الافريقي الأول	اشترك فيه 57 عضوا من افريقيا وجزر الكرايبي والولايات المتحدة الأمريكية ، بدعوة من الدكتور «ديبوا» الذي استغل فرصة انعقاد مؤتمر فرساي لعقد معاهدة الصلح بعد الحرب العالمية الأولى حتى يوجه أنظار العالم الى مشاكل الزنوج والشعوب الملونة .	1919 بباريس وانعقدبفرنسا
(2) المؤتمر الافريقي الثاني	بدأ هذا المؤتمر بدعوة من الدكتور «ديبوا» أيضا أشغاله في لندن 28 أوت 1921 واشترك فيه 113 مندوب ، ثم عقدت الدورة الثانية لهذا المؤتمر في بروكسل للتصديق على قرارات لندن ، أما الدورة الثالثة للمؤتمر فقد كانت في باريس بفرنسا في نفس السنة .	1921 في كل من : لندن بروكسل وباريس
(3) المؤتمر الافريقي الثالث	بدأ هذا المؤتمر أشغاله في لندن في صيف 1923 وهو يختلف عن المؤتمرين السابقين اذحضرته بعض الشخصيات الانجليزية الاشتراكية المعروفة مثل : « هارولد لاسكي » والكاتب هـ . جـ . ولس .	1923 في كل من لندن ـ لشبونة
(4) المؤتمر الافريقي الرابع	انعقد في مدينة نيويورك ،واشترك فيه أكثر من 100 مندوب كان أكثرهم من المنظمات النسوية الزنجية الأمريكية ،وقد أصدر عدة قرارات في هذا المجال .	1927 بنيويورك

اسم المؤتمر	الهدف من المؤتمر	مكان وتاريخ انعقاد المؤتمر
(5) المؤتمر الافريقي الخامس	انعقد في مدينة «مانشستر» ببريطانيا وترأسه الدكتور «ديبوا» وتميز هذا المؤتمر عن سابقيه بـ : - كانت القيادة الحقيقية في هذا المؤتمر في يد زعماء افريقيين من افريقيا ، واتخذ هذا المؤتمر عدة قرارات هامة .	1945 مانشستر ببريطانيا
(6) مؤتمر أكرا الأول	شارك في هذا المؤتمر ممثلو ثمانية دول افريقية من بينها خمسة دول عربية هي : ليبيا - المغرب - السودان - تونس ج. ع. م، بل أن عدد البلدان العربية عمليا كان سبعة بلدان باعتبار أن أن الجمهورية العربية المتحدة كانت تشمل سوريا وتمثل اليمن الذي كان في وحدة كمفيدرالية معها . وقد أتخذ هذا المؤتمر طابعا رسميا أي حكوميا .	22, 15 أفريل 1958 بغانا
(7) مؤتمر أكرا الثاني	اتخذ هذا المؤتمر طابعا شعبيا حيث ضم 100 عضو ينتمون الى 50 حزبا سياسيا ونقابة وحركات طلابية ، وحضره وفدان يمثلان الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي ، كما حضره أعضاء السكرتارية الأفروآسيوية الدائمة في القاهرة .	13, 6 ديسمبر 1958 بغانا

ملحق رقم (2) :

مشيرة زمنية باجتماعات بلدان حركة عدم الانحياز
منذ بلغراد 1961 حتى نيودلهي 1981

تاريخ انعقاد الاجتماع	اسم الاجتمـاع	مكان انعقاد الاجتماع
12-5 جوان 1961	الاجتماع التحضبري لممثلي دول عدم الانحياز	القاهرة
6-1 سبتمبر 1961	المؤتمر الأون لرؤساء الدول أو الحكومات	بلغراد
18-9 جويليت 1962	مؤتمر حول مسائل التنمية الاقتصادية	القاهرة
24-23 مارس 1964	الاجتماع التحضيري لمؤتمر القمة الثاني	كولومبو
2 أكتوبر 1964	المؤتمر الأول لوزراء خارجية بلدان عدم الانحياز	القاهرة
10-5 أكتوبر 1964	مؤتمر القمة الثاني لرؤساء الدول أو الحكومات	القاهرة
12-8 جويليت 1969	الاجتماع الاستشاري للمثلين الخاصين لحكومات دول عدم الانحياز	بلغراد
27 سبتمبر 1969	الاجتماع الاستشاري لوزراء الشؤون الخارجية	نيويورك
17-13 أفريل 1970	الاجتماع التحضيري لمؤتمر القمة الثالث	دار السلام
9-8 جوان 1970	الاجتماع الأول لمكتب دول عدم الانحياز	نيودلهي
7-6 سبتمبر 1970	المؤتمر الثاني لوزراء خارجية بلدان عدم الانحياز	لوزاكا
10-8 سبتمبر 1970	مؤتمر القمة الثالث لرؤساء الدول أو الحكومات	لوزاكا
30 سبتمبر 1971	الاجتماع الاستشاري لوزراء الشؤون الخارجية	نيويورك
12-8 أفريل 1972	المؤتمر الثالث لوزراء خارجيةبلدان عدم الانحياز	جورج تاون
15-13 مايو 1973	اجتماع لجنة التحضير	كابول
4-2 سبتمبر 1973	المؤتمر الرابع لوزراء خارجية بلدان عدم الانحياز	الجزائر
9-5 سبتمبر 1973	مؤتمر القمة الرابع لرؤساء الدول أو الحكومات	الجزائر
21-19 مارس 1974	الاجتماع الأول لمكتب التنسيق على المستوى الوزاري	الجزائر
30-25 أوت 1975	المؤتمر الخامس لوزراء خارجية بلدان عدم الانحياز	ليبا
30 مايو 2 جوان 1975	اجتماع مكتب التنسيق على المستوى الوزاري	الجزائر

تاريخ انعقاد الاجتماع	اسم الاجتماع	مكان انعقاد الاجتماع
8-13 جويليت 1976	الاجتماع الوزاري حول وكالات أنباء بلدان عدم الانحياز	نيودلهي
11-14 أوت 1976	المؤتمر الخامس لوزراء خارجية بلدان عدم الانحياز	كولومبو
16-19 أوت 1976	مؤتمر القمة الخامس لرؤساء الدول أو الحكومات	كولومبو
10 - 12 جانفي 1977	الاجتماع الأول للجنة التنسيق لوكالات أنباء بلدان عدم الانحياز	القاهرة
7-11 أفريل 1977	اجتماع مكتب التنسيق على المستوى الوزاري	نيودلهي
27 سبتمبر 1977	اجتماع مكتب التنسيق على المستوى الوزاري	نيويورك
30 سبتمبر 1977	الاجتماع الطارىء لوزراء الخارجية حول الشرق الأوسط وفلسطين	نيويورك
27-30 أكتوبر 1977	المؤتمر الأول لهيئات الاذاعة والتلفزيون لبلدان عدم الانحياز	ساراجيفو
4-7 نوفمبر 1977	المؤتمر الأول حول التعاون في مجال الصيد البحري	هافانا
24-26 أفريل 1978	المؤتمر الأول لوزراء العمل	تونس
15-20 مايو 1978	اجتماع مكتب التنسيق على المستوى الوزاري	هافانا
27-29 جوان 1978	اجتماع ممثلي وزراء المالية والبنوك المركزية	تونس
25-30 جويليت 1978	المؤتمر السابع لوزراء الخارجية	بلغراد
28-29 سبتمبر 1978	الاجتماع الطارىء لوزراء الخارجية	نيويورك
26 جانفي 2 فبراير 1979	الاجتماع الطارىء الأول لوزراء خارجية الدول الأعضاء في مكتب التنسيق حول الوضع في جنوب غرب افريقيا	مابوتو
6-9 جوان 1979	اجتماع مكتب التنسيق على المستوى الوزاري	كولومبو
31 أوت 2 سبتمبر 1979	المؤتمر الثامن لوزراء الخارجية	هافانا
3-9 سبتمبر 1979	مؤتمر القمة السادس لرؤساء الدول أو الحكومات	هافانا
4-6 أكتوبر 1979	اجتماع وزراء الخارجية	نيويورك
22-24 نوفمبر 1979	الاجتماع الثاني لوكالات أنباء بلدان عدم الانحياز	بلغراد
9-13 فبراير 1981	مؤتمر وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز	نيودلهي

ملحق رقم (3) :

مشيرة زمنية خاصة باجتماعات ومؤتمرات القمة لحركة عدم الانحياز 1961/ 1979

مؤتمر باندونغ (المؤتمر الأفرو آسيوي الأول) :

(أ) تاريخ ومكان انعقاد المؤتمر : انعقد المؤتمر (بباندونغ) أندونسيا بتاريخ 18 أفريل 1955 .

(ب) البلدان المشاركة : أفغانستان ـ بورما ـ كمبوديا ـ سيلان ـ الصين الشعبية ـ مصر ـ الحبشة ـ الساحل الذهبي ـ الهند ـ أندونسيا ـ ايران ـ العراق ـ اليابان ـ الأردن ـ لاووس ـ لبنان ـ ليبسلايا ـ ليبيا ـ نيبال ـ باكستان ـ الفيليبين ـ المملكة العربية السعودية ـ السودان ـ سوريا ـ تايلاندا ـ تركيا ـ فيتنام الشمالية ـ فيتنام الجنوبية ـ اليمن .

(جـ) جدول أعمال المؤتمر :

ـ دراسة الوضع في آسيا وافريقيا .

ـ دراسة وتقرير الوسائل التي تساعد المستعمرات في الحصول على استقلالها .

ـ تدعيم التبادل والتعاون بين البلدان الأفرو آسيوية .

ـ تبادل المعلومات بين البلدان المشاركة في المؤتمر .

ـ قضية فلسطين والشرق الأوسط .

ـ مسألة القواعد العسكرية والوجود العسكري الأجنبي .

ـ قضية الأحلاف والتكتلات العسكرية .

ـ قضايا أخرى متنوعة .

مؤتمر القمة الأول (التأسيسي) لحركة عدم الانحياز
بلغراد ـ يوغسلافيا ـ 1961

(أ) تاريخ ومكان انعقاد المؤتمر : انعقد في بلغراد في الفترة ما بين 1-6 سبتمبر 1961 .

(ب) البلدان المشاركة :

(1) البلدان المشاركة بصفة عضو : أفغانستان ـ المملكة العربية السعودية ـ المغرب ـ بورما ـ كامبوديا ـ سيلان ـ الجزائر ـ الكونغو ـ كوبا ـ قبرص ـ أثيوبيا ـ غانا ـ غيانا ـ الهند ـ أندونسيا ـ العراق ـ لبنان ـ مالي ـ نيبال ـ ج. ع. م ـ الصومال ـ السودان ـ وتونس ـ اليمن ـ يوغسلافيا .

(2) البلدان المشاركة بصفة ملاحظ : بوليفيا ـ البرازيل ـ الأكوادور .

(جـ) جدول أعمال المؤتمر :

ـ تبادل وجهات النظر حول الوضع الدولي .

ـ العمل من أجل تثبيت وتقوية السلام والأمن الدوليين من خلال تحقيق الأهداف التالية :

(1) احترام حقوق الشعوب والأميم في الحرية والاستقلال .

(2) احترام السيادة والوحدة الاقليمية للدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية .

(3) العمل من أجل نزع السلاح العام والشامل ، وحضر القيام بالتجارب النووية .

(4) التعايش السلمي بين الدول ذات الأنظمة السياسية والاجتماعية المختلفة .

(5) منظمة الأمم المتحدة .

ـ قضية التنمية الاقتصادية ومسألة تنمية التعاون الاقتصادي .

ـ قضايا أخرى .

ـ بيان المؤتمر .

مؤتمر القمة الثاني لحركة عدم الانحياز
القاهرة 1964

(أ) تاريخ ومكان انعقاد المؤتمر : انعقد في القاهرة ـ مصر في الفترة ما بين 5-10 أكتوبر 1964 .

(ب) البلدان المشاركة :

(1) البلدان المشاركة بصفة عضو : أفغانستان ـ المملكة العربية السعودية ـ أنغولا ـ المغرب ـ بورما ـ بوروندي ـ الكاميرون ـ الجزائر ـ كامبوديا ـ سيلان ـ الكونغو برازافيل ـ كوبا ـ قبرص ـ الداهومي ـ غانا ـ اثيوبيا ـ غينيا ـ الهند ـ أندونسيا ـ العراق ـ الأردن ـ كينيا ـ الكويت ـ لاووس ـ لبنان ـ ليبيريا ـ ليبيا ـ مالاوي ـ مالي ـ موريتانيا ـ النيبال ـ نيجيريا ـ أوغندا ـ السينغال ـ سيراليون ـ الصومال ـ السودان ـ سوريا ـ التشاد ـ تونس ـ الصوغو ـ ج . ع . م ـ جمهورية افريقيا الوسطى ـ تنجانيقا ـ الجمهورية العربية اليمنية ـ يوغسلافيا ـ زامبيا .

(2) البلدان المشاركة بصفة ملاحظ : الأرجنتين ـ بوليفيا ـ البرازيل الشيلي ـ فنلندا ـ جامايكا ـ المكسيك ـ ترينيداد وتوباغو الأرغواي ـ فنزويلا .

(جـ) جدول أعمال المؤتمر :

- مناقشة الوضع الدولي .
- المحافظة على الأمن والسلم الدوليين وتدعيمهما ، وتنمية الدور الايجابي للدول الجديدة ، ومساندة حركات التحرر للمساهمة في وضع الحلول للمشاكل الدولية .
- العمل من أجل تحرير البلدان المستعمرة ، والقضاء على الاستعمار والاستعمار الجديد والأمبريالية .
- التمييز العنصري ، وسياسة التفرقة العنصرية .

ـ التعايش السلمي ، وتقنين مبادئه لدى منظمة الأمم المتحدة .

ـ احترام السيادة والوحدة الاقليمية للدول .

ـ حل المنازعات بالطرق السلمية .

ـ نزع السلاح الشامل والكامل ، واستعمال الطاقة النووية في المجال السلمي .

ـ الأحلاف العسكرية والقواعد الأجنبية .

ـ منظمة الأمم المتحدة ، دورها في ميدان الشؤون الدولية ، تطبيق قراراتها وتوصياتها ، وتعديل ميثاقها .

(2) التنمية والتعاون الاقتصادي :

ـ تأثير نزع السلاح على التنمية الاقتصادية العامة .

ـ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية .

(3) التعاون في الميادين الثقافية ، والعلمية ، والتربوية وتدعيم المنظمات الدولية والاقليمية العاملة في هذا النطاق .

(5) مواضيع أخرى .

مؤتمر القمة الثالث لحركة عدم الانحياز
لوساكا 1970

(أ) تاريخ ومكان انعقاد المؤتمر : انعقد المؤتمر في لوساكا زامبيا ـ في الفترة ما بين 8-10 سبتمبر 1970 .

(ب) البلدان المشاركة :

(1) البلدان المشاركة بصفة عضو : أفغانستان ـ المغرب ـ بتسوانا ـ الجزائر ـ بوروندي ـ الكاميرون ـ جمهورية افريقيا الوسطى ـ سيلان ـ الكونغو برازافيل ـ الكونغو كينشاسا ـ كوبا ـ قبرص ـ اثيوبيا ـ غانا ـ غينيا الاستوائية ـ غينيا ـ غيانا ـ الهند ـ أندونسيا ـ العراق ـ جامايكا ـ كينيا ـ الكويت ـ لاووس ـ لبنان ـ لوسوتو ـ ليبيريا ـ ليبيا ـ ماليزيا ـ مالي ـ موريتانيا ـ نيبال ـ نيجيريا ـ رواندا ـ السنيغال ـ سيراليون ـ الصومال ـ اليمن الجنوبية ـ سنغافورة ـ السودان ـ سوازيلاند ـ سوريا ـ التشاد ـ تانزانيا ـ ترينيداد وتوباغو ـ الطوغو ـ تونس ـ أغندا ـ ج . ع . م ـ اليمن ـ يوغسلافيا ـ زامبيا .

(2) البلدان المشاركة بصفة ملاحظ : الأرجنتين ـ النمسا ـ بربادوس ـ بوليفيا ـ البرازيل ـ الشيلي ـ فنزويلا ـ الأكوادور ـ البيرو ـ جمهورية جنوب فيتنام ـ الأرغواي .

(جـ) جدول أعمال المؤتمر :

1 ـ مناقشة الوضع الدولي بصفة عامة .

2 ـ تدعيم السلام والأمن الدوليين .

ـ دور حركة عدم الانحياز .

ـ تقوية دور منظمة الأمم المتحدة .

ـ قضايا نزع السلاح .

ـ الأحلاف العسكرية ، الجيوش والقواعد الأجنبية .

3 المحافظة وتدعيم الاستقلال الوطني ، والسيادة والوحدة الاقليمية والمساواة بين الدول ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى .

4 ـ العمل على تحرير البلدان المستعمرة .

5 ـ القضاء على كل أشكال التمييز العنصري .

6 ـ الاستعمار الجديد .

7 ـ التنمية الاقتصادية ، والاستقلال الاقتصادي ، والاعتماد على الامكانات الذاتية .

8 ـ التعاون الثنائي والاقليمي والجهوي بين بلدان حركة عدم الانحياز والبلدان النامية .

والسياسة التجارية والمساعدة .

10 ـ عقد التنمية الثاني لمنظمة الأمم المتحدة .

11 ـ تقوية التعاون بين بلدان عدم الانحياز .

12 ـ مواضيع أخرى متنوعة .

مؤتمر القمة الرابع لحركة عدم الانحياز
الجزائر 1973

(أ) تاريخ ومكان انعقاد المؤتمر : انعقد المؤتمر في مدينة الجزائر في الفترة ما بين 9-5 سبتمبر 1973 .

(ب) البلدان المشاركة :

(1) البلدان المشاركة بصفة عضو : أفغانستان - المغرب - المملكة السعودية - الجزائر - الأرجنتين - بانغلاديش - البحرين - بورما - بوتسوانا - بوروندي - بوتان - كامبوديا - الكاميرون - الشيلي - قبرص - الكونغو - ساحل العاج - كوبا - الداهومي - مصر - الامارات العربية المتحدة - اثيوبيا - الغابون - غامبيا - غانا - غينيا - غينيا الاستوائية - الهند - غيانا - أندونسيا - العراق - جامايكا - الأردن - كينيا - الكويت - لاووس - لوسوتو - لبنان - ليبيريا - ليبيا - مدغشقر - ماليزيا - مالي - موريس - موريتانيا - نيبال - النيجر - نيجيريا - عمان - أغندا - البيرو - قطر - جمهورية افريقيا الوسطى - رواندا - السينغال - سيراليون - سنغافورة - الصومال - السودان - سري لانكا - سوازيلاند - سوريا - تنزانيا - التشاد - الطوغو - ترينيناد وتوباغو - تونس - فولتا العليا - فيتنام الجنوبية - جمهورية اليمن العربية - جمهورية اليمن الجنوبية - يوغسلافيا - زائير - زامبيا .

(2) البلدان المشاركة بصفة ملاحظ : النمسا : بربادوس - بوليفيا - البرازيل - كولومبيا - الأكوادور .

(3) حركات التحرر :
- الحركة الشعبية لتحرير أنغولا .
- الجبهة الوطنية لتحرير أنغولا .

- جبهة تحرير الموزمبيق .
- الحزب الافريقي لاستقلال غينيا البرتغالية وجزر الرأس الأخضر .
- المنظمة الشعبية لجنوب غرب افريقيا .
- المؤتمر الوطني الافريقي .
- المؤتمر الافريقي .
- اتحاد الشعب الافريقي الزمبابوي .
- جبهة التحرير الوطني للقمر .
- جبهة تحرير ساحل الصومال .
- منظمة التحرير الفلسطينية .
- الحزب الاشتراكي لبورتوريكو .

(جـ) جدول أعمال المؤتمر :

أهم نقاط جدول الأعمال هي :

- افتتاح المؤتمر .
- انتخاب المكتب .
- الموافقة على جدول الأعمال .
- تقرير رئيس مؤتمر القمة الثالث .
- توصيات اجتماع وزراء خارجية الشؤون الخارجية .
- تنظيم الأشغال .
- دراسة شاملة لتطور الوضع الدولي .
- دور حركة عدم الانحياز في السياسة الدولية .
- دراسة القضايا الاقتصادية والعمل على المستوى الدولي بهدف الأسراع بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي لبلدان حركة عدم الانحياز .

اتخاذ الاجراءات الهادفة الى انعاش التعاون والتنسيق بين دول عدم الانحياز .

- قضايا أخرى متنوعة .

مؤتمر القمة الخامس لحركة عدم الانحياز
كولومبو 1976

(أ) تاريخ ومكان انعقاد المؤتمر : تم انعقاد المؤتمر في كولومبو بسري لانكا في الفترة ما بين 16-19 أوت 1976 .

(ب) البلدان المشاركة :

1) البلدان المشاركة بصفة عضو : أفغانستان ـ المغرب ـ أنغولا ـ الجزائر ـ الامارات العربية المتحدة ـ العربية السعودية ـ الأرجنتين ـ البحرين ـ بنغلاديش ـ بنين ـ بوتان ـ بورما ـ بوتسوانا ـ بوروندي ـ الكاميرون ـ الرأس الأخضر ـ جمهورية افريقيا الوسطى ـ قبرص ـ القمر ـ الكونغو الشعبية ـ كوريا الديمقراطية ـ ساحل العاج ـ كوبا ـ مصر ـ اثيوبيا ـ الغابون ـ غامبيا ـ غانا ـ غينيا ـ غينيا بساو ـ غينيا الاستوائية ـ غيانا ـ فولتا العليا ـ الهند ـ أندونسيا ـ العراق ـ جامايكا ـ الأردن ـ كامبوديا ـ كينيا ـ مالديف ـ مالي ـ مالطا ـ مريس ـ موريتانيا ـ موزمبيق ـ نيبال ـ النيجر ـ نيجيريا ـ عمان ـ أغندا ـ م. ت. ف ـ بنما ـ البيرو ـ قطر ـ رواندا ـ ساوطومي ـ وبرنسيب ـ السينغال ـ السيشل ـ سيراليون ـ سنغافورة ـ الصومال ـ السودان ـ سري لانكا ـ سوازيلاندا ـ سوريا ـ تنزانيا ـ التشاد ـ الطوغو ـ تونس ـ زامبيا ـ ترينيداد وتوباغو ـ زائير ـ فيتنام ـ الجمهورية العربية اليمنية ـ اليمن الجنوبي ـ يوغسلافيا ـ بليز (هندوراس البريطالية) .

2) البلدان المشاركة بصفة ملاحظ : النمسا ـ باربادوس ـ بوليفيا ـ البرازيل ـ كولومبيا ـ الأكوادور ـ فينلندا ـ غراندا ـ المكسيك ـ الفيليبين ـ البرتغال ـ رومانيا ـ السلفادور ـ السويد ـ سويسرا ـ أورغواي ـ فنزويلا .

3) حركات التحرر والمنظمات الدولية : منظمة الأمم المتحدة ـ الجامعة العربية ـ منظمة الوحدة الافريقية ـ منظمة المؤتمر الاسلامي ـ منظمة التضامن الأفرو آسيوية ـ المؤتمر الوطني الافريقي ـ المؤتمر الافريقي لازانيا ـ حركة تحرير جيبوتي ـ جبهة تحرير ساحل

الصومال ـ منظمة شعوب جنوب افريقيا ـ الحزب الاشتراكي ـ لبورتويكـو ـ الاتحاد الوطني الافريقي لزامبابوي ـ حركة المقاومة في الشيلي .

(جـ) جدول أعمال المؤتمر :

- افتتاح المؤتمر .
- انتخاب المكتب .
- دراسة مقترحات وتوصيات المؤتمر الوزاري المتعلقة بقبول طلبات انضمام دول جديدة في الحركة .
- تحديد جدول الأعمال .
- تقرير رئيس القمة الرابعة لدول عدم الانحياز .
- توصيات الاجتماع التمهيدي لوزراء خارجية بلدان عدم الانحياز المنعقد بكولومبو .
- تنظيم الأشغال .
- دراسة وتقييم الوضع الدولي ودور حركة عدم الانحياز .
- دراسة قضايا أخرى مثل :
- الوضع في جنوب افريقيا .
- الوضع في الشرق الأوسط .
- قضية فلسطين .
- قضية قبرص .
- مسألة كوريا .
- قضايا أمريكا اللاتينية .
- المحيط الهندي كمنطقة سلام .
- آثار سياسة الوفاق على الصعيد الدولي .
- مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى .
- نزع السلاح والأمن الدولي .
- دراسة وتقييم الوضع الاقتصادي الدولي ومشاكل التنمية ومسألة اقامة نظام اقتصادي دولي جديد .
- دراسة الوسائل الكفيلة بتقوية التضامن والتعاون والتنسيق بين دول عدم الانحياز في الميادين الثقافية والاعلامية والتقنية والعلمية .
- تدعيم دور عدم الانحياز في مجال العلاقات الدولية ودعم دور منظمة الأمم المتحدة .
- تكوين وتحديد مهام مكتب التنسيق .
- قضايا أخرى متنوعة .

مؤتمر القمة السادس لحركة عدم الانحياز
هافانا 1979

(أ) تاريخ ومكان انعقاد المؤتمر : انعقد المؤتمر بهافانا بكوبا في الفترة ما بين 28 أوت و 9 سبتمبر 1979 .

(ب) البلدان المشاركة :

1) البلدان المشاركة بصفة عضو : أفغانستان ـ المغرب ـ فولتا العليا ـ أنغولا ـ الجزائر ـ الأرجنتين ـ البحرين ـ بنغلاديش ـ بينين ـ بوتان ـ بورما ـ بوليفيا ـ بوتسوانا ـ بوروندي ـ الرأس الأخضر ـ جزر القمر ـ كوبا ـ ساحل العاج ـ الكونغو ـ برازافيل ـ قبرص ـ جيبوتي ـ مصر ـ الامارات العربية المتحدة ـ اثيوبيا ـ زمبابوي ـ الغابون ـ غامبيا ـ غانا ـ غرانادا ـ غينيا ـ غينيا بساور ـ غينيا الاستوائية ـ غيانا ـ أمبراطورية افريقيا الوسطى ـ الهند ـ أندونسيا ـ ايران ـ العراق ـ ليبيا ـ جامايكا ـ الأردن ـ كينيا ـ الكويت ـ لوسوتو ـ لبنان ـ سوابو ـ بانام ـ الباكستان ـ البيرو ـ قطر ـ سوريا ـ لاووس ـ كوريا الديمقراطية ـ الكاميرون ـ تانزانيا ـ رواندا ـ ساوطومي ـ السينغال ـ سيشل ـ سيراليون ـ سنغافورة ـ الصومال ـ سري لانكا ـ السودان ـ سورينام ـ سوازيلاند ـ الطوغو ـ ترينيداد وتوباغو ـ تونس ـ أغندا ـ فيتنام ـ اليمن العربية ـ اليمن الجنوبي ـ يوغسلافيا ـ زائير ـ زامبيا ـ ليبيريا ـ مدغشقر ـ ماليزيا ـ مالاوي ـ مالديف ـ مالي ـ مالطا ـ موريسيوس ـ موريتانيا ـ موزمبيق ـ نيبال ـ نيكاراكوا ـ النيجر ـ نيجيريا ـ عمان ـ م. ت. ف .

2) البلدان المشاركة بصفة ملاحظ : بربادوس ـ البرازيل ـ كولومبيا ـ كوستاريكا ـ الدومنيك ـ الأكوادور ـ السلفادور ـ الفيليبين ـ المكسيك ـ سانتالوزيا ـ أورغواي ـ فنزويلا ـ المؤتمر الوطني الافريقي ـ المؤتمر الافريقي لازانيا ـ بورتوريكو .

3) دول ذات وضع خاص : بليز .

4) دول مشاركة بصفة مدعو : النمسا ـ اسبانيا ـ فنلندا ـ البرتغال ـ رومانيا ـ سان مارنيو ـ سويسرا ـ السويد .

5) المنظمات الدولية : المؤتمر الاسلامي ـ جامعة الدول العربية ـ منظمة الوحدة الافريقية ـ منظمة تضامن الشعوب الأفرو آسيوية ـ اللجنة الاقتصادية ـ الأمريكية اللاتينية ـ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ـ لجنة الأمم المتحدة لناميبيا ـ اللجنة الخاصة بالقضاء على التمييز العنصري ـ اللجنة الخاصة بممارسة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ـ منظمة اليونيسكو .

(جـ) جدول الأعمال :

- قبول طلبات العضوية المقدمة من طرف 8 دول جديدة .
- دراسة الوضع الاقتصادي والسياسي الدولي ، ودور حركة عدم الانحياز في العلاقات الدولية الراهنة .
- تصفية الاستعمار والتمييز العنصري .
- مسألة الشرق الأوسط .
- مسألة تمثيل كومبوديا .
- مسألة جنوب افريقيا .
- دراسة مشروع البيان الختامي الذي تقدمت به الدولة المضيفة (كوبا) .
- مساندة وتدعيم حركات التحرر .
- قضية نزع السلاح .
- تعزيز دور حركة عدم الانحياز في مجال العلاقات الدولية .
- قضية قبرص .
- قضية المحيط الهندي والوضع في البحر الأبيض المتوسط .
- قضايا أمريكا اللاتينية .
- قضايا أخرى متنوعة .

ملحق رقم (4) :

الهيكل التنظيمي لحركة عدم الانحياز

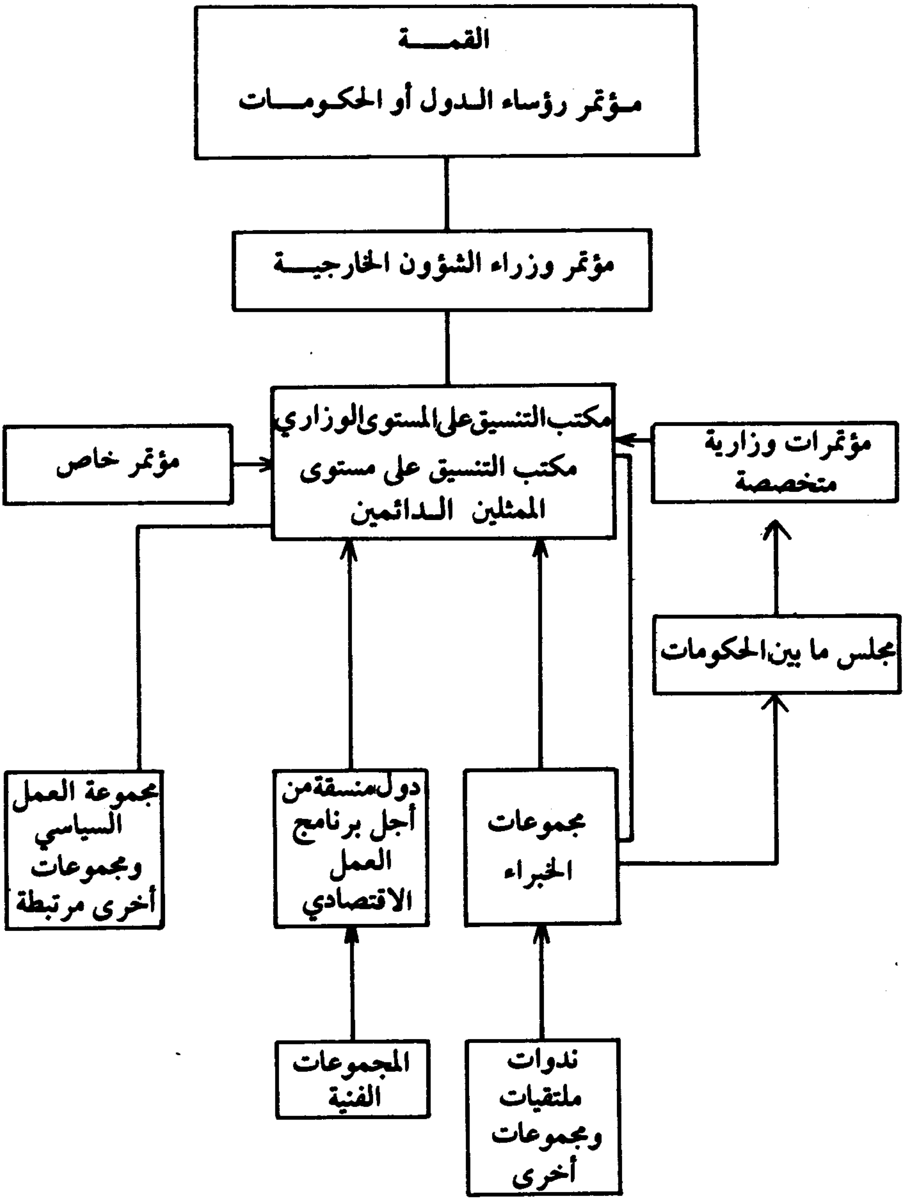

ملحق رقم (5) :

العلاقات الأفرو اسرائيلية عشية وبعد حرب 6 أكتوبر 1973

الدول الافريقية التي لم تقم علاقات دبلوماسية مع اسرائيل اصلا	الدول الافريقية غير المنحازة التي قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل قبل 6 أكتوبر	الدول الافريقية غير المنحازة التي قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل بعد 6 أكتوبر	الدول الافريقية غير المنحازة التي لم تقطع علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل
مصر(*) ـ السودان ـ ليبيا ـ تونس الجزائر ـ المغرب موريتانيا ـ الصومال غينيا بساو .	غينيا 5 جوان 1967 أغندا 30 مارس 1972 تشاد 27 نوفمبر 1972 الكونغو الشعبية 31 ديسمبر 72 النيجر 1 جانفي 1973 بورندي 16 مايو 1973 توجو 21 سبتمبر 1973 زائير 4 أكتوبر 1973	داهومي 9 أكتوبر 1973 رواندا 9 أكتوبر 1973 فولتاالعليا10 أكتوبر 73 الكاميرون13أكتوبر 73 غينيا الاستوائية 15 أكتوبر 73 تانزانيا 19أكتوبر 73 مالجالس 20 أكتوبر 73 أفريقيا الوسطى 21 أكتوبر 73 اثيوبيا 23 أكتوبر 73 نيجيريا 25 أكتوبر 73 غامبيا 26 أكتوبر 73 زامبيا 26 أكتوبر 73 غانا 28 أكتوبر 73 السنغال 29 أكتوبر 73 سيراليون 29 أكتوبر 73 ليبريا 2 أكتوبر 73 ساحل العاج 3 أكتوبر 73 بوتسوانا 8 أكتوبر 73	مالاوي لوزوتو موريشيوس سوازيلاندا

(*) أصبحت مصر تقيم علاقات دبلوماسية مع اسرائيل منذ قيام السادات بزيارته الاستسلامية للكيان الصهيوني وابرامه لاتفاقيات كامب دافيد .

(* *) توجد بلدان افريقية أخرى جمدت علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل مثل الغابون في 29 أكتوبر وكينيا في 1 نوفمبر من عام 1973 .

ملحق رقم (6) :

نص القرار 1803

ان الجمعية العامة

تعلن :

أولا :

1) ان حق الشعوب والأمم في السيادة الدائمة على ثرواتها ومواردهـا الطبيعيـة يجب أن يمارس في صالح تنميتها القومية ، ولرفاهية شعب الدولة المعنية .

2) ان التحري عن هذه الموارد وتطويرها والتصرف بها وكذلك استيراد رؤوس الأموال المطلوبة لهذه الأغراض يجب أن يكون وفق القواعد والشروط التي تعتبرها الشعوب والأمم بحرية ضرورية أو مرغوبا فيها لتحويل أو تقييد أو حضر هذه النشاطات .

3) في الحالة التي يمنح فيها التحويل ، فان رأس المال المستورد والأرباح المتأتية من رأس المال هذا يجب أن يحكمان وفق شروط هذا التحويل ، ووفق التشريع الوطني نافذ المفعول والقانون الدولي ، ان الأرباح يجب أن توزع وفق النسب المتفق عليها اتفاقا حرا في كل حالة بين المستثمرين والدولة المضيفة مع مراعاة ضمان عدم الاخلال لأي سبب كان بسيادة الدولة على ثرواتها ومصادرها الطبيعية .

4) ان التأميم ونزع الملكية أو الاستيلاء يجب أن يكون مستندا الى أسس أو أسباب النفع العام أو الأمن أو المصلحة الوطنية المعترف بأرجحيتها على المصالح الفردية أو الخاصة داخلية كانت أو خارجية ، وفي مثل هذه الحالات يجب دفع تعويض ملاءم للمالك وفق قواعد نافذة المفعول في الدولة التي تتخذ مثل هذه الاجراءات في ممارسة سيادتها وفق القانون الدولي وفي حالة التعويض يثير خلافا ، فان الاختصاص الوطني للدولة التي تتخذ مثل هـذه الاجراءات يجب أن يستنفذ . ولكن عند حصـول اتفاق من جانب الدول ذات السيادة والأطراف المعنية الأخرى فان تسوية النزاع يجب أن تتم عن طريق التحكيم أو القضاء الدولي .

5) ان الممارسة الحرة والنافعة لسيادة الشعوب والأمم على مواردها الطبيعية يجب أن تعزز بالاحترام المتبادل بين الدول على أساس المساواة في السيادة .

6) ان التعاون الدولي من أجل التنمية للدول النامية سواء كان ذلك على شكل استثمارات لرأس المال الخاص أو الخدمات أو مساعدة فنية يجب أن تكون على نحو يعزز تنميتها القومية المستقلة .

7) ان خرق حقوق الشعوب والأمم في سيادتها على ثرواتها الطبيعية يناقض روح مبادىء ميثاق منظمة الأمم المتحدة ويعيق تطور التعاون الدولي وادامة السلام .

8) ان اتفاقيات الاستثمار الأجنبي المعقودة بحرية من قبل أو بين الدول ذات السيادة يجب أن يراعي بحسن نية وعلى الدول والمنظمات الدولية أن تحترم بدقة وبحرص سيادة الشعوب والأمم على ثرواتها ومواردها الطبيعية وفق ميثاق الأمم المتحدة والمبادىء المثبتة في هذا القرار .

قائمة المراجع المعتمدة في البحث

المراجع بالعربية :

الكتب

(1) ابن خلدون ، عبد الرحمن : المقدمة كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر . في أيام العرب والعجم والبربر . المطبعة البهية المصرية . القاهرة . دون تاريخ .

(2) أبو هيف ، صادق علي : القانون العام ، منشأة المعارف الاسكندرية 1975 .

(3) الزحيلي وهبة : منشأة المعارف الأسكندرية 1975 . آثار الحرب في الفقه الاسلامي (دراسة مقارنة) المكتبة الحديثة . دمشق 1965 .

(4) بجاوي محمد : الثورة الجزائرية والقانون . دار اليقظة العربية . تونس 1961 .

(5) جانس. ج. هـ : اسرائيل والدول الأفروآسيوية . اصدار منظمة التحرير الفلسطينية . مركز الأبحاث (سلسلة أبحاث فلسطينية رقم 14) بيروت 1970 .

(6) خدوري ، مجيد : الحرب والسلم في الشريعة الاسلامية . المكتب الحديثة ، دمشق 1965 .

(7) راتب ، عائشة : العلاقات الدولية العربية . دار النهضة العربية . القاهرة 1968 .

(8) زنابيلي ، عبد المنعم : تطور مفهوم الحياد الايجابي عبر المؤتمرات الدولية . وزارة الثقافة والارشاد القومي . دمشق 1977 .

(9) زنابيلي ، عبد المنعم : الحوار بين الشمال والجنوب . منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومي . دمشق . 1981 .

(10) شوقي ، الجمل : التضامن الآسيوي الافريقي وأثره في القضايا العربية . الدار المصرية للتأليف والترجمة . القاهرة . 1964 .

(11) شميليون فتالي . ف : التكامل الاقتصادي بين البلدان النامية : اتجاهاته تناقضاته . ترجمة عن الروسية : د. عارف دليلة . دار الطليعة . بيروت . 1980 .

(12) صايغ ، أنيس : عبد الناصر وما بعد . اصدار المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت . 1980 .
(13) صبري ، اسماعيل عبد الله : نحو نظام اقتصادي عالمي جديد . الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة 1977 .
(14) عبد الناصر ، جمال : قال الرئيس : مجموعة خطب وأحاديث مقدمة فتحي رضوان . دار الهلال . القاهرة . دون تاريخ .
(15) عفيف دمشقية : تجربة العالم الثالث . معهد الانماء العربي . بيروت 1981 .
(16) غاندي ، المهاتما : قصة اللاّعنف في جنوب افريقيا . ترجمة منير البعلبكي . دار العلم للملايين . بيروت 1960 .
(17) غبريال ، وهبة : حول التكامل الاقتصادي العربي . منشورات وزارة الثقافة . دمشق 1972 .
(18) فائق عبد الرسول : النظام الاقتصادي الدولي الجديد . اصدار مجلة النفط والتنمية . بغداد 1979 .
(19) فواز طرابلسي: المؤتمر الأول لشعوب الشرق . باكو 1 ,8 سبتمبر . 1921 . دار الطليعة . بيروت 1972 .
(20) قرم ، جورج : التبعية الاقتصادية ، مأزق الاستدانة في العالم الثالث في المنظار التاريخي . دار الطليعة . بيروت 1980 .
(21) كاردل ، ادوارد : الجذور التاريخية لعدم الانحياز . الشركة الوطنية للنشر والتوزيع . الجزائر 1976 .
(22) كاظم ، هاشم نعمة : العلاقات الدولية . كلية الآداب ، جامعة الموصول ، بغداد 1972 .
(23) كرانجينا ، ر . ك : كيف يفكر نهرو؟ ترجمة محمد عبد الشنفقي . الدار القومية للطباعة والنشر . القاهرة . دون تاريخ .
(24) كلوفيس ، مقصود : معنى الحياد الايجابي . دار العلم للملايين . بيروت 1960 .
(25) لينين ، ف . أ : ملاحظات انتقادية حول المسألة القومية . حق الأمم في تقرير مصيرها . دار التقدم . موسكو . 1977 .
(26) محمد عبد المولي : حركات التحرير الافريقية . المؤسسة العربية للدراسات والنشر . بيروت . بدون تاريخ .
(27) مختارات من خطب الرئيس تيتو : اصدار وزارة الاعلام العراقية . بغداد 1977 .
(28) محمود حلمي مصطفى : العالم الثالث ومؤتمرات السلام . مكتبة القاهرة . 1969

(29) **معهد الانماء العربي** : الحوار بين الشمال والجنوب : أسسه ونتـائجه . بيـروت . 1977 .

(30) **مقلد ، اسماعيل صبري** : الاستراتيجية والسياسة الدولية . المفاهيم والحقـائق الأساسية . مؤسسة الأبحاث العربية . بيروت 1979 .

(31) **مؤتمر التعاون الاقتصادي الدولي** : (المؤتمران الوزاريان) .

ـ باريس 16 ,19 ديسمبر 1975 .

ـ باريس 30 مايو 2 جوان 1977 .

ـ أ . م . ب ، سديب ، باريس 1977 .

(32) **نضال حزب البعث العربي الاشتراكي** : عبر مؤتمراته القوميـة (1947-1964) دار الطليعة . بيروت 1971 .

(33) **نضال حزب البعث العربي الاشتراكي** : (المؤتمر القومي الثامن : نيسان 1965) . الجزء التاسع . . دار الطليعة . بيروت 1972 .

(34) **نهرو ، جواهرلال** : آراء في قضايا الساعة . منشورات المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر . بيروت . 1959 .

(35) **هيكل ، حسنين** : عبد الناصر والعالم . دار النهار . بيروت 1972 .

ـ الدراسات والمقالات ـ

(1) العيوطي ، ياسين : « الأمم المتحدة وحروب التحرير في افريقيا » . المجلد السنوي لمجلة السياسة الدولية 1973 من الصفحة 420 الى 429 .

(2) استيبانيان ، سيروب : « سيادة الدول على مواردها الطبيعية » . مجلة النفط والتنمية . العدد 4 جانفي 1976 . من الصفحة 18 الى 26 .

(3) أمين ، سمير : « العالم الثالث والنظام الاقتصادي العالمي الجديد » مجلة النفط والتنمية . العدد 11 ، أوت 1977 . من الصفحة 11 الى 18 .

(4) بطرس غالي : « أبعاد الايديولوجية الأفروآسيوية » . مجلة السياسة الدولية . العدد 12-1968 . من الصفحة 4 الى 54 .

(5) بطرس غالي : « الناصرية وسياسة مصر الخارجية » . مجلة السياسة الدولية ، العدد 23 جانفي 1971 . من الصفحة 8 الى 28 .

(6) بيتريا نكوفيتش : « الحياد وعدم الانحياز : الاستقلال في السياسة العالمية » . محاضرة ألقيت في الندوة الدبلوماسية التي نضمتها وزارة خارجية دولة الامارات العربية المتحدة . أبو ظبي . 1977 .

(7) راتب عائشة : «نحو نظرية قانونية في الحياد الايجابي » المجلة المصرية للعلوم السياسية . عدد جويليت 1965 . من الصفحة 47 الى 57 .

(8) صبري ، اسماعيل ، عبد الله : «النظام الاقتصادي العالمي الجديد والنضال من أجل التحرر الاقتصادي » . مجلة الطليعة (المصرية) العدد 11 ، نوفمبر 1975 .

(9) عبد العليم محمد : «أبعاد الصراع الكومبودي ـ الفيتنامي » . مجلة السياسة الدولية . العدد 52 . أفريل 1978 . من الصفحة 153 الى 156 .

(10) فرغل ، محمود حسن : «منظمة الوحدة الافريقية وحرب التحرير » . المجلد السنوي لمجلة السياسة الدولية 1969 . من الصفحة 888 الى 910 .

(11) **كلوفيس ، مقصود** : « سياسة اللاانحياز : تقييم جديد ومهمات جديدة . مجلة شؤون فلسطينية . بيروت . سبتمبر 1973 . من الصفحة 08 الى 17 .

(12) **مفيد ، شهاب** : «الأبار تهيد والعنصرية في جنوب افريقيا » . المجلد السنوي لمجلة السياسة الدولية 1973 من ص . 420-429 .

(13) **نادية ، محمود حمزة** : «الحروب الشيوعية في جنوب شرقي آسيا ». مجلة السياسة الدولية العدد 57 ، جويلية 1979 . من الصفحة 151 الى 156 .

المجلات والجرائد :

ـ مجلة الاشتراكية فكرا وتطبيقا (يوغسلافية) العدد 6 ,1979 .

ـ جريدة البعث 23 أفريل 1947 .

ـ جريدة البعث 21 جانفي 1948 .

ـ مجلة السياسة الدولية (مصرية) العدد 26 ، أكتوبر 1971 .

المراجع بالفرنسية :

كتب

1 - **BARBIER (M.)** Le comité de décolonisation des Nations Unies. IGDJ, Paris, 1974.

2 - **BOUTROS. B. Ghali.** Le mouvement Afro-Asiatique: Bandeeng. Payot, Paris, 1974.

3 - **BUIJTENHUijs** (R). Le Frolinat et les revoltes populaire du Tchad 1965-1976. éd. Mouton, Paris, 1978.

4 - **CADOUX (M)** L,'Afrique du Sud. LGDJ, Paris, 1966.

5 - **CHAUMONT (Ch) FISCHER (G)** 25 ans de Nations-Unies: un bilan posetif. LGDJ, Paris, 1977.

6 - **CALVO (Ch)** Le droit international theorique et pratique. Arthur Rousseau, Paris 1896.

7 - **CIJ.** Affaires du Sud Ouest Africain. Récueil des arrets et Avis. 1966.

8 - **COLARD (D).** Les relations internationales. éd. Masson, Paris, 1977.

9 - **COLARD (D).** Le desarmement. éd. A. Colin, Paris, 1972.

10 - **COLARD (D).** Le mouvement des pays non-alignés. éd. Documentation Française. Paris, 1981.

11 - **EUGENE BERG.** Non-alignement et Nouvel ordre mondial. P. U. F. Paris, 1980.

12 - **FEJTO (F).** Chine- URSS de l'alliance au conflit 1950-1972. éd. Seuil, Paris, 1973.

13 - **FISCHER (G).** Le problème de l'Apartheid en Afrique du Sud. «Nations Unies» Groupe Apartheid 1971. N° 52/71.

14 - **FONTAINE (M. A)** Histoire de la guerre froide, de la révolution d'octobre à la guerre de Corée. Fayard, Paris, 1965.

15 - **LE FUR (Louis) et CHKLAVER (G).** Recueil de textes de droit international. Dalloz, Paris, 1934.

16 - **GUITTARD (O).** Bandoeng et le reveil des peuples colonisés. P. U. F, Paris,'1971.

17 - **GUY DE BOSCHERE.** Le neo-colonialisme, éssai de définition de l'indépendance à la décolonisation. éd. de Minuit, Paris, 1965.

18 - **ISIDRO (F).** «INTERVENTION». éd. A. Pedone, Paris, 1961.

19 - **KHERAD (R).** Cours professé à l'I. S. P. I. (Université d'Alger.) pour les étudiants du Magister 1980-1981.

20 - **L'histoire Universelle dépuis 1939. Bibliothéque. R. LAFFONT. Paris, 1972.**

21 - **PINTO (R).** Le droit des relations internationales. Payot, Paris, 1972.

22 - **PAUL (R) et ANDRE (G).** Traités et documents diplomatiques. P. U. F, Paris, 1976.

23 - **SAMIR AMIN.** L'accumulation à l'echelle mondiale. éd. Anthropos, Paris, 1970.

24 - **SARKIS, NICOLAS.** Le petrole Arabe à l'heure Arabe. éd. Stock, Paris, 1975.

25 - **VAKHROUCHEV (V).** Le neo-colonialisme et ses methodes. éd. du progrés, Moscou, 1974.

26 - **VARGAN** Capitalisme du XXème. Siècle.

27 - **WOLLENHOVEN.** Les trois phases du droit des gens. 1917.

اطروحات

1 - **FATES YOUCEF.** «Essai d'interpretation des derniéres interventions militaires Francaise en Afrique». Mémoire pour le Magister en droit. Faculté des droits. Alger, 1980.

2 - **FALLOUH ISMAT.** «L'idéologie du Ba'th». Thése d'Etat en droit. Institut de droit et de la paix et du developpement. Nice, 1977.

3 - **FARAJALLAH. B. S.** «Le groupe Afro-Asiatique dans le cadre des Nations Unies.» Thése d'Etat. DROZ. GENEVE, 1963.

4 - **KHERAD RAHIM.** «La révolte du tiers monde sur la scène internationale: les non-alignés et le groupe des 77.» Thése d'Etat. Institut du droit et de la paix et du developpement. Nice, 1977.

دراسات ومقالات :

1 - **CASTANEDA (J).** «La charte des droits et des devoirs économiques des états. Note sur son processus d'élaboration» in AFDI, tome XX, 1974, P. 31 à 56.

2 - **FISCHER (G).** «La souveraineté sur les ressources naturelles». In AFDI, 1962, P. 516 à 528.

3 - **JACQUES DE PANSE.** Armement et desarmement à l'age nucleaire. in revue: Notes et etudes documentaires N° 4456 du 17 Février 1978 P. 12 et suite.

4 - **GERARD (PETIT).** Les mouvements de liberation nationale et le droit. in Amnuaire du tiers monde 1976. P. 72 et suite.

5 - **SARTRE (J. P).** Le néo-colonialisme est un système. in revue: Temps modernes N° 132. Mars-Avril 1956. P. 1 et suite.

6 - **PIERRE RATON.** Travaux de la comission juridique de l'A. G des Nations Unies. (XXVème session) in AFDI, 1970. P. 514 à 552.

مجلات جرائد :

Revue : Temps modernes (Française)
N° 132. Mars - Avril 1956.

Revue : Notes et etudes documentaire (Documentation Française)
N° 2160 du 3 Avril 1956.
N° 4456 du 17 Février 1978.

Revue : Française de Science Politique.
Mars 1961.

Revue : Problèmes politiques et sociaux (documentation Française)
N° 365 du 16 Juin 1979.
N° 385 du 28 Mars 1980.
N° 398 du 6 Sept. 1980.
N° 408 du 13 Février 1981.
N° 427 du 6 Novembre 1981.

Revue : Vie internationale (Sovietique)
Avril 1958.

Revue : Jeune Afrique.
N° 448 du 5-11 Aôut 1969.
N° 747 du 2 Mai 1975.

Revue : Historia Magazine.
N° 200 du 3 Novembre 1971.

Revue : de la politique internationale (Yougoslavie).
N⁰ 350 du 20 Octobre 1964.
N⁰ 563 du 20 Sept. 1973.
N⁰ 634 du 5 Sept. 1976.
N⁰ 707 du 20 Sept. 1979.
N⁰ 741 du 20 Février 1981.

Revue : Pekin information.
N⁰ 44 du 1 Novembre 1965.

Le Monde Diplomatique du mois d :
Mai 1976 et Décembre 1981.

Le Monde (quotidient.) du: 13 Janvier 1962.
du 3 Novembre 1965.
du 1, 2, 3, 4, 5, 6, 7, Sept. 1979.
du 1,4,5,6,7,8,26,29 Janvier 1980.
dt du 3,11,12,15,16 Février 1981.

المراجع بالانجليزية

1 - **KAHIN, GMCT.** The Asian-African Conference, Bandoeng. Indonisia. April 1955. New York 1956.
2 - **BRZEZINSKi (z)** The Soviet blox Unity and conflict 1960.
3 - **NEW YORK TIMES.** 26 Mai 1961.
4 - **NEWS WEEK.** JANVIER 1955.
5 - **American political science review.** Vol 48, Mars 1945.
6 - **International social science journal.** Vol XXVIII. N° 4, 1976.

فهرست

الموضوع

تمهيد: .... 7 ــ 10
القسم الأول: في ولادة حركة عدم الانحياز: .... 13 ــ 158

الفصل الأول:في التيارات الفكرية والسياسية المكونة لسياسة الحياد الايجابي وعدم الانحياز .... 15 ــ 88
المبحث الأول:في منابع الحياد الايجابي وعدم الانحياز .... 17 ــ 60
المطلب الأول:في مؤتمرات شعوب قارتي آسيا وافريقيا السابقة على مؤتمر باندونغ: .... 27 ــ 30
المطلب الثاني:في مفهوم العقيدة الاسلامية (الفقه) للحياد الايجابي وعدم الانحياز: .... 31 ــ 36
المطلب الثالث:في علاقة الماركسية بالحياد الايجابي وعدم الانحياز : .... 37 ــ 43
المطلب الرابع:في مفهوم الايديولوجية القومية العربية (حزب البعث) للحياد الايجابي وعدم الانحياز: .... 45 ــ 60
المطلب الخامس:في مفهوم بعض أقطاب الحركة للحياد الايجابي: .... 61 ــ 88
المبحث الثاني:في مؤتمر باندونغ وسياسة الحياد الايجابي: .... 63 ــ 66
المطلب الأول: في التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية للمؤتمر: .... 67 ــ 70
المطلب الثاني: في دراسة جدول اعمال المؤتمر وتقييمه: .... 77 ــ 81
المطلب الثالث: في المواضيع التي عالجها المؤتمر: .... 71 ــ 75
المطلب الرابع: في نتائج المؤتمر: .... 77 ــ 81
المطلب الخامس: في مؤتمر باندونغ وردود الفعل الدولية: .... 83 ــ 88
الفصل الثاني: في مفاهيم الحياد الايجابي وعدم الانحياز ومواقف الكتل من الحركة: .... 89 ــ 158
المبحث الأول: في مفاهيم الحياد الايجابي وعدم الانحياز أو اشكالية المصطلحين: .... 91 ــ 121
المطلب الأول: في مفهوم الحياد التقليدي: .... 93 ــ 100

المطلب الثاني: في الملابسات اللفظية للحياد الايجابي وعدم الانحياز:.. 101ـ107
المطلب الثالث: في عرض ونقد وتحليل معايير سياسة حركة عدم الانحياز:.. 109ـ121
المبحث الثاني: في مواقف الكتلتين من حركة عدم الانحياز:........... 123ـ158
المطلب الأول: في مرحلة ادانة الكتلتين للحركة:.......... 129ـ131
المطلب الثاني: في مرحلة التأييد ومحاولات الاحتواء:.......... 133ـ136
المطلب الثالث: في انعكاسات الخلاف الصيني ـ السوفياتي على حركة عدم الانحياز:.. 137ـ158
القسم الثاني: عن دور حركة عدم الانحياز في تغيير العلاقات الدولية:..... 167ـ280
الفصل الأول: عن دور حركة عدم الانحياز في تغيير العلاقات السياسة الدولية:.. 167ـ280
المبحث الأول: عن دور الحركة في اقامة السلم العالمي:.......... 165ـ242
المطلب الأول: عن دور حركة عدم الانحياز في محاربة الاحلاف والقواعد العسكرية:.. 167ـ176
المطلب الثاني: عن دور حركة عدم الانحياز في محاربة الاستعمار والاستعمار الجديد والتمييز العنصري:.................. 177ـ195
المطلب الثالث: عن دور حركة عدم الانحياز في نزع السلاح وتحقيق التعايش السلمي:.. 197ـ215
المطلب الرابع: عن دور حركة عدم الانحياز في تأييد ودعم حركات التحرر الوطني والقومي:................................ 217ـ242
المبحث الثاني: عن موقف الحركة من مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول:.. 243ـ280
المطلب الأول: عن عدم شرعية التدخل من الناحية القانونية:.......... 245ـ255
المطلب الثاني: عن حالات التدخل:.................... 257ـ288
الفصل الثاني: عن دور حركة عدم الانحياز في تغيير العلاقات الاقتصادية الدولية:.. 281ـ348
المبحث الأول: عن حركة عدم الانحياز ومبدأ السيطرة على الموارد والثروات الطبيعية:.. 283ـ312
المطلب الأول: عن دور حركة عدم الانحياز في صدور القرار رقم 1803 لعام 1962:.................................. 289ـ299
المطلب الثاني: عن دور حركة عدم الانحياز في اعلان ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول:.......................... 301ـ311

المبحث الثاني: عن موقف الحركة من النظام الاقتصادي الدولي الحالي والمطالبة باقامة نظام اقتصادي دولي جديد:..................313ـ348
المطلب الأول: عن مطالبة دول عدم الانحياز باقامة نظام اقتصادي دولي جديد:...315ـ335
المطلب الثاني: الاستقلال الاقتصادي الجماعي لدول عدم الانحياز وبلدان العالم الثالث:...337ـ348
الخاتمة:...349ـ356
الملاحق:...357ـ378
قائمة المراجع المعتمدة في البحث:...................................379ـ387

انجز طبعه على مطابع
ديوان المطبوعات الجامعية
الساحة المركزية بن عكنون ـ الجزائر